محمد المنصور

المغرب قبل الاستعمار

المجتمع والدولة والدين

1792 – 1822





ترجمه عن الإنجليزية

محمد حبيدة



محمد المنصور

المغرب قبل الاستعمار

المجتمع والدولة والدين

1792 ـ 1822

محمد المنصور

المغرب قبل الاستعمار

المجتمع والدولة والدين

(1792-1822)

ترجمه عن الإنجليزية

محمد حبيدة

طُبع هذا الكتاب بدعم من
وزارة الثقافة في المملكة المغربية

الكتاب

المغرب قبل الاستعمار

تأليف

محمد المنصور

ترجمة

محمد حبيدة

الطبعة

الأولى، 2006

عدد الصفحات: 400

القياس: 17 × 24

الترقيم الدولي:

ISBN: 9953-68-121-X

الناشر

المركز الثقافي العربي

الدار البيضاء ـ المغرب

ص.ب: 4006 (سيدنا)

42 الشارع الملكي (الأحباس)

هاتف: 2303339 ـ 2307651

فاكس: 2305726 ـ 2 212+

Email: markaz@wanadoo.net.ma

بيروت ـ لبنان

ص.ب: 5158 ـ 113 الحمراء

شارع جاندارك ـ بناية المقدسي

هاتف: 01750507 ـ 01352826

فاكس: 01343701 ـ 961+

إهداء

إلى روح والدي...

الذي غرس في نفسي حب المعرفة...

تصدير

نشرنا هذا الكتاب في الأصل باللغة الإنجليزية قبل ما يزيد على أربع عشرة سنة. لذلك فإن الصيغة العربية الحالية التي نقدمها للقارئ والباحث في التاريخ ليست ترجمة حرفية للنص الأصلي، بل هناك تغييرات هامة ارتأينا إدخالها نظرا لعدد من الاعتبارات.

في مقدمة هذه الاعتبارات تقادم المعرفة التاريخية، أو على الأصح، ظهور إنتاج تاريخي جديد استدعى إعادة النظر في العديد من المفاهيم ومراجعة طروحات كانت قبل عشرين سنة من باب الفرضيات لا غير. ثم إن ممارسة التاريخ عبر التدريس بالجامعة، وما يستدعيه من احتكاك بالنصوص وبآراء الغير، لابد وأن يؤدي إلى مراجعة الكثير من المفاهيم والتصورات. وأخيرا، فإن العديد من الأفكار التي كانت بالأمس عبارة عن حقائق ثابتة لابد وأن تتآكل وتفقد صلاحيتها بمرور الزمن. فبقدر ما يدرك الباحث أن التاريخ ليس بذلك السجل الثابت والبريء لأحداث الماضي، وأنه معرض للتحوير والتعديل باستمرار بحسب هوية ومصالح الفاعلين الاجتماعيين، بقدر ما يصبح أكثر تشككا تجاه ما يقع بين يديه من روايات ونصوص، بما في ذلك الوثائق التي اكتسبت بالنسبة لكثير من المؤرخين صفة القدسية والعصمة.

وأملنا أن تساهم هذه الدراسة في فهم أفضل لمغرب ما قبل الاستعمار، وخاصة الحقبة التي سبقت التدخل الاستعماري المباشر في شمال إفريقيا، وأن تبدد عددا من المفاهيم الخاطئة التي روجت لها الإسطوغرافية الأوربية لمدة

طويلة، وهي المفاهيم التي وجدت طريقها، مع الأسف، إلى كتابات المغاربة أنفسهم. وما ذلك إلا بسبب انعدام الأبحاث الجادة في هذه المرحلة التاريخية التي بقيت لحد الساعة «مجالا خلاء» يتجنبه كل من مؤرخ العصر الحديث ومؤرخ ما يسمى بالحقبة المعاصرة.

محمد المنصور

تقديم الترجمة

ظلت دراسة محمد المنصور حول المجتمع والدولة والدين في المغـرب خلال عهد المولى سليمـان، المنشورة أصــلا في إنجلتـرا، تحت عنـوان **المغرب في عهد المولى سليمان**(*)، منذ ما يزيد على اثنتي عشر سنة، محصورة في دائرة ضيقة من العارفين بلغة شكسبير. وهو عمل يغطي فترة هامة من تاريخ المغرب لم تحظ بما يكفي من الاهتمام من طرف الباحثين في التاريخ الحديث. وتأتي هذه الترجمة لتملأ هذا الفراغ المعرفي حتى يتمكن جمهور عريض من العاملين في حقل التاريخ والمهتمين بالعلوم الاجتماعية والسياسية عموما من الاطلاع على تطورات مرحلة ما قبل التدخل الاستعماري بالبلاد وملابساتها السياسية والاجتماعية والدينية.

وتظهر أهمية الموضوع من زوايا متعددة :

أولا، كونه يعالج نظام الحكم في تاريخ المغرب على مستوى العناصر المتحكمة في سياسة المخزن، كالإكراهات القبلية والجبائية والدينية، والتي نلاحظها على مــدى حقبة عريضة من التاريخ المغربي، قبل فترة 1792-1822 وبعدها، وكذلك على مستوى السلطة نفسها في شخص المولى سليمان، أي شخصيته وأسلوبه في الحكم وخصائص عصره.

(*) **Morocco in the Reign of Mawlay Sulayman**, Menas Press Limited, Wisbech, Cambridgeshire, 1990.

ثانيا، لأنه يتناول بالتحليل من جهة القوام الاقتصادي للبلاد، مؤهلاته ومعوقاته ومحدداته السياسية، ومن جهة أخرى علاقات المغرب الخارجية مع الدول الأوربية على الصعد التجارية والسياسية، ومتغيراتها بالنظر للتطورات الاستراتيجية التي شهدها حوض البحر الأبيض المتوسط عند متم القرن الثامن عشر ومطلع القرن الموالي.

ثالثا، باعتباره يمثل مساهمة رئيسية لفهم آليات نظام الحكم في الوقت الراهن وثوابته ومتغيراته على ضوء رصيد التاريخ. فالدراسة تحبل بملابسات الأحداث وتفاصيلها المشحونة بالدلالات والرموز والإشارات التي لا تخفى عن المتتبع النبيه للوضع السياسي ومساراته. إنها ملابسات العلائق بين المخزن من جهة، والعلماء والشرفاء والزوايا وأعيان المدن ووجهاء القبائل من جهة ثانية، والتي نسجت نسقا اجتماعيا ذا خصوصيات ملحوظة في العالم العربي ـ الإسلامي.

ومن جهة أخرى، يستند هذا العمل على تنقيب أرشيفي هام جدا ومتعدد. ويتعلق الأمر بالمخطوطات والمنشورات، سواء المغربية منها أو الأوربية، وكذلك على اطلاع واسع على الدراسات العربية والأنجلوسكسونية والفرنكفونية، وهو ما أهّل المؤلف لمسائلة مجموعة من التصورات الجاهزة والطروحات المغلوطة حول هذه الفترة من تاريخ المغرب ومن ثم مراجعتها بالشكل الذي يتلاءم مع حقيقة الواقع التاريخي.

أما عن الترجمة، فقد حرصنا على ثلاث مقومات أساسية:

- الرجوع إلى النصوص العربية الأصلية، المخطوطة منها والمنشورة، التي اعتمدها المؤلف.

- السهر على سلامة المعنى بالتدقيق في التعامل مع الكلمات والمصطلحات والعبارات الحساسة، وأيضا صياغة المضامين بالشكل الذي يجعل النص سلسا لدى القارئ.

- نقل الهوامش إلى العربية وفق قائمة الاختزالات الموضوعة أسفله ووضع عناوين الدراسات الأجنبية بالعربية مع الإشارة بين قوسين إلى لغة الكتاب

الأصلية، فيما سيجد القارئ في الحيز الخاص بالبيبليوغرافيا عناوين الكتب والمقالات وأسماء أصحابها على هيئتها الأصلية.

والواقع لم يكن لهذه الترجمة أن ترى النور بهذه الحلة لولا المراجعة الدقيقة سواء على مستوى الشكل أو المضمون، والتي سهر عليها صاحب الكتاب بخبرته وحذقه وسعة خاطره، وكذلك الإضافات والتنقيحات الكثيرة التي أبى إلا أن يدمجها ضمن هذه الدراسة، مما ساهم وبشكل كبير في إغناء الصياغة العربية النهائية لهذا العمل وتحيينها.

محمد حبيدة

مقدمـة

هناك حقب من تاريخ المغرب لم يعرها المؤرخون ما تستحقه من عناية. وهذا ينطبق على مرحلة ما قبل الاستعمار بصفة خاصة. فقد بقيت دولة المولى سليمان (1792 ـ 1822) حتى الآن على هامش اهتمام المؤرخين، المغاربة منهم والأجانب، كما ظل يكتنفها الغموض وتحيط بها تصورات لا توافق الحقيقة التاريخية دائما. ومن هذه التصورات أن عهد هذا السلطان تميز بالضعف على المستوى المركزي وبتفاقم الثورات القبيلة والمعارضة الدينية. أما على المستوى الخارجي فالتصور الشائع هو أن هذا السلطان اتبع نهجا انعزاليا تمثل في تفكيك الأسطول البحري والحد من الاتصال بالعالم الخارجي. هذه التصورات التي لا تعكس واقع الأشياء نجد صداها لدى المؤرخين الأوربيين، والفرنسيين منهم على وجه الخصوص. ثم انتقلت بعد ذلك إلى كتابات المؤرخين المغاربة المعاصرين الذين لم يتفطنوا دائما لما انطوت عليه تلك التصورات من تحريف للحقيقة التاريخية. فالمؤرخون الأوربيون يقدمون عهد المولى سليمان كعهد تميز بنزعة انعزالية قوية لدى سلطان تحركه أفكار دينية متشددة وعداء دفين للمسيحيين!

هذه التصورات وغيرها في حاجة إلى تصحيح وهو ما نبتغيه في هذا الكتاب. لكن الدراسة لا تكتفي بمجرد تصحيح للأفكار الخاطئة بل تحاول معالجة الأوضاع الاجتماعية والسياسية بشكل عام خلال مرحلة انتقالية هامة آملين بذلك أن نملأ فراغا ظل تاريخ المغرب يعاني منه لوقت طويل.

وبالفعل ثمة ارتباط وثيق بين المهمتين، إذ لا يمكن تصحيح التصورات

الخاطئة حول هذه المرحلة دون بحث معمق يشمل التطورات السياسية والاجتماعية التي غالبا ما نجهل عنها كل شيء.

ولعل أكثر هذه التصورات شيوعا هو ما يتعلق بفساد الأحوال وتفشّي الاضطرابات السياسية خلال عهد المولى سليمان. وهنا تجب الإشارة إلى أنه باستثناء السنوات الأخيرة من حكمه فإن مؤسسات الدولة لم تكن يوما ما في خطر. فقد استطاع المخزن السليماني أن يحتوي تمردات القبائل الأطلسية سواء في سنة 1800 أو في سنة 1811 عندما تمكن أبو بكر أمهاوش من أن يتزعم تحالفا واسعا للقبائل البربرية وأن يهدد الاستقرار في المناطق الوسطى من البلاد. ومما لا شك فيه أن سياسة السلطان الهادفة إلى مركزة أكبر لشؤون الدولة وكذلك سياسته الجبائية التي أعطت الأولوية للبوادي كمصدر لدخل الدولة، عكس ما كان عليه الأمر في عهد والده سيدي محمد بن عبد الله، هي عوامل زادت بالتأكيد من إمكانيات المواجهة بين المخزن والقبائل. إلا أن عواقب هذه المواجهة بقيت محدودة ولم تخرج المبادرة السياسية والعسكرية يوما من يد السلطان قبل مجاعة 1817 وما تلاها من كوارث طبيعية جعلت الدولة في مأزق حقيقي، بل كادت أن تعصف بها بالمرة.

ولعل أهم عامل ساعد المولى سليمان على إحكام سيطرته على البلاد خلال فترة طويلة (1797-1817) كان يتمثل في الرخاء الاقتصادي الذي عرفته البلاد. فالأحوال المناخية التي لم تشهد أزمات حادة قبل 1817، والسياسة الحمائية التي اتبعها المخزن في مجال التجارة الخارجية، سمحت بوفرة المواد الزراعية وهبوط هام في أسعار هذه المواد. وقد استفاد المخزن من هذا الانتعاش الاقتصادي بطبيعة الحال، بما أن الجباية كما أشرنا إلى ذلك كانت تعتمد بالأساس على القطاع الزراعي. واستفادت الحرف والتجارة كذلك من إلغاء المكوس، أو جلها على الأقل، وهو أمر كان في صالح المدن والاقتصاد الحضري. ثم كانت هناك إراثة المنقطعين الذين هلكوا في طاعون 1799-1800، وكان عددهم هائلا كما سنرى، حيث أن الدولة وجدت فيها مصدرا هاما للدخل جعلها تستغني بسهولة عن مداخيل أخرى، كدخل التجارة الخارجية.

وإذا نظرنا إلى علاقة المغرب بمحيطه الخارجي خلال عهد هذا السلطان نجد

أن هذا المجال لم ينج هو الآخر من التصورات الخاطئة. فالدراسات الفرنسية روجت لمدة طويلة لفكرة الانغلاق والعزلة التي عاشتها البلاد خلال الثلاثين سنة الفاصلة بين 1792 و1822. وهنا لابد من الاعتراف بالمصاعب والأزمات التي حالت دون استمرار الاتصال بالكثير من البلدان الأجنبية، والأوربية منها على الخصوص. إلا أن الفتور الذي طبع علاقة المغرب بجيرانه في الشمال كان جزءا من وضعية دولية متأزمة عامة استمرت طوال ما يعرف بحروب الثورة الفرنسية والتي لم يكن المغرب ضحيتها الوحيدة. فهذه الحروب الأوربية ألقت بظلالها على الوضعية في حوض البحر المتوسط وجعلت الاتصالات التجارية بين ضفتيه الشمالية والجنوبية محفوفة بالمخاطر، حتى بالنسبة لبلدان، مثل المغرب، حاولت أن تبقى بمعزل عن التحالفات وسياسة المحاور التي قادتها كل من فرنسا وبريطانيا. وإذا أضفنا إلى هذه الوضعية المتأزمة الدور الذي لعبته إسبانيا في إذكاء نار الفتنة بالمغرب إثر وفاة السلطان سيدي محمد بن عبد الله في سنة 1790، فإنه يسهل علينا أن ندرك أسباب الحيطة والحذر اللذين طبعا سياسة المولى سليمان الخارجية. لكن العلاقات التجارية والسياسية مع البلدان الأوربية لم تنقطع. ويمكن القول إن وهم «المغرب المنغلق»، والذي نجده بصفة خاصة في الكتابات الفرنسية، يعكس واقع علاقات فرنسا مع المغرب في تلك الفترة أكثر من أي شيء آخر. والواقع أن هذه العلاقات قد تأثرت كثيرا بحروب الثورة الفرنسية وهيمنة الإنجليز البحرية في البحر المتوسط ومنطقة البوغاز. ولعله من الأنسب أن نقول بانحسار الوجود الفرنسي على الساحة المغربية لصالح بريطانيا، وهي وضعية استمرت طوال القرن التاسع عشر.

ومن القضايا التي تحتاج إلى تدقيق أكبر مسألة الإصلاح الديني والتوجهات السلفية للمولى سليمان. فنحن نعرف كيف ذهبت بعض الدراسات المتسرعة إلى نعت هذا السلطان بالوهابية فأصبحنا نجد هذه الفكرة تتكرر في معظم الكتابات التي تناولت المولى سليمان، أو حتى والده سيدي محمد بن عبد الله الذي لم يصل إلى أذنه قط صدى هذه الدعوة المشرقية. والواقع أننا عندما نمعن النظر مليا في الميولات السلفية للمولى سليمان فإننا نجد أنه بالرغم من بعض التعاطف مع الدعوة الإصلاحية لمحمد بن عبد الوهاب فإن تعلقه بالمذهب المالكي والعقيدة

الأشعرية ظل قويا وثابتا، وهو ما جعله ينتقد بعض أوجه الدعوة الوهابية. ولعل أهم ما تعاطف معه هذا السلطان في هذه الدعوة هو إدانتها للممارسات الشعبية التي أصبحت بموجبها العديد من البدع جزءا من معتقدات العامة وأدوات تسخرها الزوايا والطرق الصوفية لصالحها. ولقد وجد المولى سليمان في هذا ما شجعه على خوض حرب ضد بعض القوى الدينية، كالشرفاء والزوايا، بهدف ضرب نفوذها وهيمنتها داخل فئات شعبية واسعة بعد أن أصبحت هذه القوى توظف سلطتها الروحية لإحباط جهود السلطان لفرض حضور أقوى للدولة.

وبالفعل فإن المواجهة بين المولى سليمان وبعض القوى الدينية المحافظة قد بلغت أوجها خلال السنوات الأخيرة من حكمه عندما أصابت البلاد أزمة اقتصادية وسياسية خطيرة كانت بالتأكيد أخطر ما واجهه هذا السلطان. ولا يمكن بحال من الأحوال أن نفسر هذه المواجهة باعتبارات دينية صرفة، بل يجب أن نرى فيها كذلك رد فعل لهذه القوى ضد سلطان أراد عبر سياسة مُمركِزة أن ينال من الامتيازات التقليدية التي تراكمت في الماضي لدى الزوايا والشرفاء والأعيان المحليين. ومن هذا الباب يجب أن ننظر إلى «فتنة فاس» (1819-1822) كانتفاضة للقوى التقليدية وليس كثورة برجوازية قادتها فئة متذمرة من التجار كما أراد البعض أن يصورها. ذلك أن دراسة المرحلة تبرز بشكل واضح نمو فئة التجار وتوسع مصالحها حتى في مجال التجارة البحرية التي يعتقد البعض بتوقفها خلال العهد السليماني. بل يمكن التأكيد، من خلال عدة حالات، أن هذه التجارة البحرية أصبحت مغرية وأكثر جاذبية حتى بالنسبة للتجار الذين جمعوا أولى ثرواتهم في التجارة الصحراوية. والمولى سليمان الذي أعفى كذلك هذه الفئة من العديد من الرسوم الجبائية كان واعيا بأهمية إنعاش الحركة التجارية والاعتماد على التجار كبديل لكبح جماح القوى التقليدية. ومن هذا المنظور يمكننا أن نراجع تقييمنا لعهد المولى سليمان الذي لم يكن في الواقع يمثل قطيعة مع عهد والده ولا فجوة بين عهدين، سابق ولاحق، عرفا في كتب التاريخ بانفتاحهما السياسي والتجاري على العالم الخارجي.

اختزالات

خ ع ر : الخزانة العامة بالرباط.

خ ع ت : الخزانة العامة بتطوان.

خ ح : الخزانة الحسنية (الملكية)، الرباط.

ج ح م و : جائزة الحسن الثاني للمخطوطات والوثائق (الخزانة العامة بالرباط).

م و م : مديرية الوثائق الملكية، الرباط.

م ت ق : المراسلات التجارية والقنصلية (Correspondance Consulaire et Commerciale)، وثائق وزارة الخارجية، باريس.

أ ت و : الأرشيف التاريخي الوطني (Archivo Historico Nacional) مدريد.

خ ب : وثائق وزارة الخارجية البريطانية المحفوظة بإدارة السجلات العمومية (Public Record Office) بلندن.

ح ب : وثائق وزارة الحرب البريطانية (War Office) المحفوظة بإدارة السجلات العمومية (PRO)، لندن.

و م : وثائق وزارة المستعمرات البريطانية (Colonial Office)، المحفوظة بإدارة السجلات العمومية (PRO)، لندن.

مخ : مخطوط.

ميك : ميكروفيلم.

ن م : نفس المصدر.

م س : مصدر سابق.

الفصل الأول

المجتمع والدولة بالمغرب
في بداية القرن التاسع عشر

المجتمع والدولة بالمغرب
في بداية القرن التاسع عشر

تتباين تقديرات ساكنة المغرب عند بداية القرن التاسع عشر تباينا كبيرا. فالأرقام التي قدمها الأوربيون لتقدير سكان المغرب تتأرجح ما بين مليونين وما يقرب من 15 مليوناً من الأفراد. والجدول المثبت أسفله يبين بشكل واضح هذا التباين.

وأولى التقديرات التي تكتسي نوعا من المصداقية هي التي ترجع إلى بداية القرن العشرين عندما قُدر عدد السكان بما يتراوح بين 4 و5 ملايين نسمة. وإذا افترضنا أن عدد السكان كان يميل إلى الاستقرار نتيجة المعدل المرتفع للولادات من جهة، والتآكل الذي تسببه المجاعات والأوبئة من جهة أخرى، فإنه بوسعنا أن نعتمد هذه الأرقام ونعتبرها صالحة لمعظم القرن التاسع عشر[1].

---

(1) د. نوان، **الساكنة القروية بالمغرب**، باريس، 1970، ج 1، ص 30 (بالفرنسية).

الجدول 1: تقديرات السكان (1771 - 1825)

1771	2 000 000
1779	6 000 000
1787	بين 000 000 5 و000 000 6
1791	6 000 000
1793	8 000 000
1805	5 336 000
1808	14 886 000
1823	8 500 000
1825	بين 000 000 5 و000 000 6

المصادر:

رسائل من المغرب وفرنسا وإسبانيا والبرتغال، من تحرير ضابط إنجليزي زار البلاد عام 1771، دابلن، بدون تاريخ (بالإنجليزية)؛

د. نـوان، **الساكنة القروية بالمغرب**، باريس 1970، ج 1، (بالفرنسية)؛

و لامبريير، **رحلة إلى المغرب ومملكة فاس خلال سنوات، 1790-1791**، باريس، 1801 (بالفرنسية)؛

ماثيو دو ليسبس (Mathieu de Lesseps)، **رسائل من تارودانت**، 20 أكتوبر 1793، ضمن الأرشيف الوطني الفرنسي، باريس، AF IV ، ملف 3 .

ج. كايي، **سفارة نمساوية إلى المغرب في سنة 1805**، 1957 (بالفرنسية)؛

ج. كايي، **مهمة القبطان بيـريل بالمغرب عام 1808**، 1953 (بالفرنسية)؛

ج. كَ. جاكسون، **وصف مملكة مراكش**، 1809 (بالإنجليزية)؛

ف. شارل رو وجاك كايي، **السفارات الفرنسية إلى فاس**، 1955 (بالفرنسية)؛

ج. غرابيرغ دي هيمسو، **لوحة جغرافية وإحصائية حول المغرب**، جنوة، 1834، (بالإيطالية).

شكلت ساكنة المغرب مجموعة متجانسة نسبيا، تتكون من البربر، السكان الأصليين للبلاد، والمستعربين الذين ينحدرون في غالبيتهم من الفئة الأولى. أما

من الناحية الدينية فالأغلبية الساحقة من المغاربة تدين بالإسلام السنّي وتتبنى المذهب المالكي، في حين شكل اليهود أقلية دينية تمركزت بالأساس في المدن. أما المسيحيون، وإذا استثنينا الثغور المحتلة من طرف الإسبان، فإن عددهم كان محدودا جدا وكان ينحصر في الأوربيين المقيمين بالمراسي، والأسرى، قبل تصفية القرصنة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر. أما عند بداية القرن التاسع عشر فإن الجالية الأوربية بمدينة طنجة، وهي آنذاك مقر التمثيل القنصلي الغربي، كانت تتكون أساسا من عائلات القناصلة وموظفي القنصليات[2]. وبمدينة الصويرة كانت الساكنة الأوربية أقل أهمية، وكانت تضم نواب القناصلة وأسرهم وعددا محدودا من التجار.

وحتى بداية القرن العشرين كان جل سكان المغرب يعيشون بالبادية، في حين كانت نسبة الساكنة الحضرية تترواح بين 5 و10 % لا غير[3]. وكان جزء كبير من سكان البادية يعيش في المناطق الجبلية[4]، كالريف وبلاد سوس[5]. بينما كانت السهول الأطلسية أقل كثافة بكثير من الأراضي الجبلية[6].

1. البادية المغربية والواقع القبلي

كانت القبيلة تشكل بالنسبة لجل المغاربة إطار التنظيم الاجتماعي. فالفرد كان ينتمي إلى قبيلة معينة وعلى هذا الأساس كان يصنف من طرف سكان باقي القبائل أو من طرف الإدارة المخزنية. وكان سكان القبيلة واعين بأن انتماءهم إلى مجموعة محددة لا يقوم على أساس سلالي بل على ضرورة التساكن والتآزر الذي كان يقوى مع مرور الزمن. فالقبيلة لم تكن في وقت من الأوقات بنية جامدة أو مغلقة، بل كانت تستقبل باستمرار كل قادم جديد قَبِل أن يربط مصيره بمصيرها.

(2) ج. بوفا، **رحلة إلى المغرب**، لندن، 1810 ، ص 22 (بالإنجليزية) .- في سنة 1816 كانت الجالية الفرنسية بطنجة تتكون من عشر عائلات (م ت ق، 24، الورقة 187-188).

(3) في سنة 1926 كان أكثر من 90 % من السكان لازالوا يعيشون بالبوادي. انظر ج. مارتان وآخرون (J. Martin et al.)، **جغرافية المغرب**، باريس، 1964 ، ص 58 ، 76 (بالفرنسية).

(4) د. نوان، ن. م.، ص 13 .

(5) عبد السلام بن عبد الله القادري، **التحفة القادرية**، مخ خ ع ر، ك 2321 ، 2 ، ص 103 .

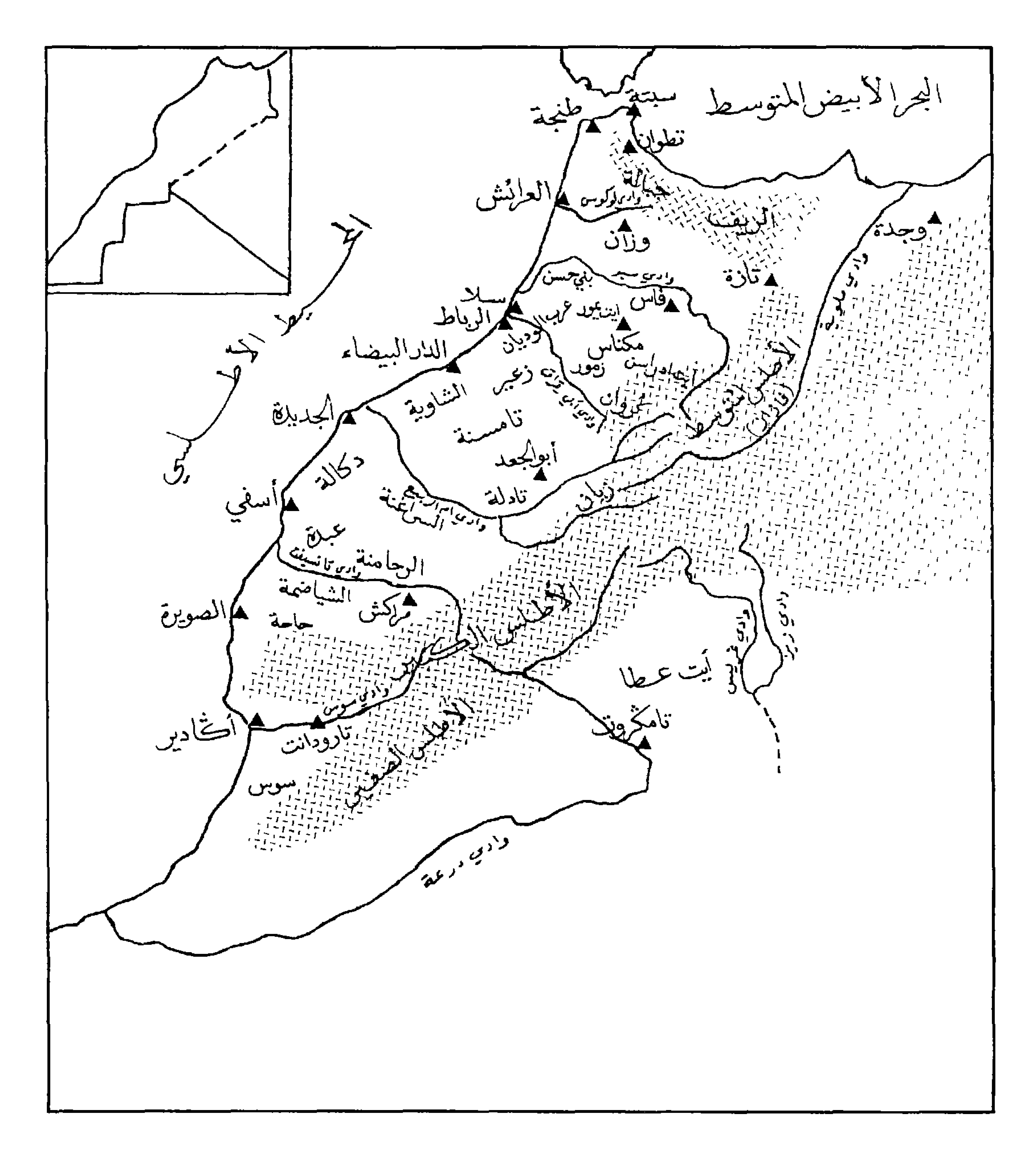
(6) و. لامبريير، **رحلة إلى المغرب**، باريس، 1801، ص 84 - 85 (بالفرنسية).

لذلك فإن القبيلة كانت تكبر وتتشعب فتتحول إلى كونفدرالية قبلية واسعة، كما كانت تتعرض للتفكك والتشرذم بفعل الدينامية الداخلية أو بفعل ضغوط خارجية قد تتعرض لها من طرف الجيران أو من طرف المخزن.

إن التعقيد الذي يميز المنظومة القبلية بالمغرب يجعل من الصعب إخضاع هذه الأخيرة لتعريف واحد. فالأمر يختلف حسب انتماء القبيلة اللغوي أو الإثني (بربرية/ عربية) أو حسب نمط عيشها (استقرار/ ترحال) أو حسب علاقتها بالدولة (جيش/ نائبة). فإذا كانت القبيلة المستقرة تعبّر عن واقع سياسي وعسكري كوحدة إدارية ضمن الهيكلة المخزنية، فإن القبيلة التي تعيش حياة الترحال أو الانتجاع لا تمثل إطاراً دفاعيّاً لأفرادها فحسب، بل تمثل لهم وحدة للإنتاج أيضاً.

ففي مناطق الاستقرار كالريف وسوس مثلا ظل النظام القبلي سائدا على الرغم من تآكل العوامل الموجبة له. ففي هذه المناطق لم تعد القبيلة تشكل وحدة للإنتاج لأن النشاط الاقتصادي كان يتمحور أساسا حول الأسرة أو المدشر. ومن جهة أخرى كان من المفروض أن يؤدي ترسخ الملكية الخاصة في مناطق الاستقرار إلى تفسّخ تدريجي للهياكل والقيم القبلية، لكن هذا لم يحدث. أما القبائل المترحلة أو المنتجعة فإنها حافظت على تماسك أكثر قوة لاحتياج أفرادها إلى التآزر والتلاحم لضمان أمنها الخارجي من جهة، ولتوفير الظروف الضرورية لاستمرار الأنشطة الاقتصادية في إطار جماعي من جهة ثانية. ذلك أن هذا الصنف من القبائل، وخلافا للقبائل المستقرة، شكل دائما إطارا مشتركا ليس فقط لرد الأخطار الخارجية، ولكن كذلك لضمان استغلال مشترك للموارد الاقتصادية المتاحة للقبيلة.

ويظهر أن استمرار النظام القبلي، حتى عندما تنتفي الأسباب الموضوعية لبقائه، كان أمرا يلبي مصلحة كل من القبيلة والدولة. فبالنسبة للسكان شكلت القبيلة إطارا اجتماعيا ملائما، إن لم يكن للإنتاج فعلى الأقل لدرء الخطر الخارجي. ففي مناخ سياسي يطبعه غياب الاستقرار وتأرجح المخزن بين القوة والضعف كانت القبيلة توفر الملاذ الآمن الوحيد بالنسبة للسكان. أما الدولة من جهتها فإنها لم تجد أفضل من البنية القبلية كإطار ينظم السكان ويوفر لها أداة إدارية



الخريطة رقم 1: المغرب في بداية القرن 19

وسيطة بينها وبين هؤلاء في كل ما يتعلق بمستحقات الدولة، وعلى رأسها الخدمة العسكرية والجباية. لذلك فإن المخزن لم يعمل على إضعاف البنية القبلية، بل على العكس من ذلك فإنه قواها لاعتبارات إدارية وسياسية. وفي المجال الأمني شكلت القبيلة بالنسبة للمخزن وحدة أساسية على مستوى التوازنات الداخلية، لذلك فإنه حافظ عليها واستعمل التناقضات القبلية كلما كان ذلك في صالحه. وأخيرا فإن التنظيم القبلي وفّر للدولة وسيلة لبسط سلطتها على مناطق نائية أو صعبة المنال، لم تكن لتصل إليها إلا بوجود جيش قوي وجهاز إداري فعال.

ومن سمات الواقع القبلي بالمغرب كذلك تغيره وعدم استقراره. فالقبيلة كثيرا ما كانت تبرز إلى الوجود لتلبي حاجة ملحة للبقاء أو لتجيب على تحد خارجي يهدد مكوناتها. وتمثل اتحادية أيت إدراسن خير مثال على ذلك. لكننا نجد أن هذا التجمع القبلي بدأ يخضع عند بداية القرن التاسع عشر لضغوطات قوية من طرف جيرانه والمخزن على السواء بعد أن أصبح أهم قوة بشرية وعسكرية في المناطق الوسطى من البلاد. وكنتيجة لهذه الضغوط تصدعت الاتحادية ولم يعد هناك من خيار أمام مكوناتها مثل مجاط وأيت يوسي وأيت عياش إلا أن تصبح كيانات مستقلة أو تلتحق بمجموعات قبلية أخرى[7]. ولم يكن دور المخزن غريبا عن صيرورة الانصهار والانشطار المستمرة في البنية القبلية. وإذا كانت قبائل الجيش مثل شراكَة والأوداية والشراردة تمثل كيانات من صنع الدولة فإن تجمعات أخرى مثل أيت إدراسن قد نمت وتوسعت بدعم من المخزن الذي شجع عناصر قبلية أخرى مثل أيت يمور أو مجاط على الالتحاق بهذه الاتحادية[8].

لذلك يمكن القول إن القبائل لم تكن أبدا «دوائر لا تتقاطع أبدا» حسب تعبير

---

(7) انظر عبد الرحمن الفاسي، **الأقنوم**، مخ، خ ع ر، ك 15، ص 525؛ ولاشابيل، «السلطان المولى إسماعيل وبرابرة صنهاجة بالمغرب الأوسط»، ضمن دورية **الأرشيفات المغربية (Archives Marocaines)**، 18، 1931، ص 30 (بالفرنسية).

(8) أبو القاسم الزياني، **الروضة السليمانية في ملوك الدولة الإسماعيلية**، مخ، خ ع ر، د 1275، الورقة 114. إذا كانت قبيلة مجاط قد اندمجت ضمن أيت إيدراسن، فإن أيت يمور ظلت على العكس من ذلك مستقلة.

إرنست كَيلنر[9]. فالمنظومة القبلية كانت خاضعة لهيكلة تتجدد باستمرار تبعا للدينامية الذاتية للقبيلة وتحت التأثير الخارجي للجيران أو المخزن. وإضافة إلى هذا كانت هناك عوامل أخرى تؤثر على الوضع القبلي، منها الأزمات المناخية والسياسية والصراعات القبلية والتسرب المستمر للمجموعات الصحراوية نحو الشمال - الغربي سعيا وراء الأراضي الخصبة وبحثا عن موارد اقتصادية أكثر وفرة.

2. الحركية القبلية

تجلت الحركية القبلية قبل كل شيء في نمط العيش المعتمد على الترحال والانتجاع. فشمال جبال الأطلس كان تحرك القبائل موسميا وكان عادة ما يتم في إطار مجال جغرافي محدد. وكانت هناك أعراف تتحكم في عملية التنقل من مكان إلى آخر. فبنو مكَيلد مثلا كانوا يقضون فصل الصيف في جبال الأطلس المتوسط قبل أن ينزلوا عند بداية فصل الخريف إلى الهضاب الواقعة إلى الغرب، والتي كانت تحتلها خلال فصل الصيف قبائل زمور وكَروان وبني مطير[10]. وفي نفس الوقت تتراجع هذه القبائل عن مواقعها السابقة متوجهة صوب الشمال أو الغرب حيث كانت تصطدم بقبائل أخرى مثل بني حسن وزعير. وبعد انقضاء فصلي الشتاء والربيع تنعكس الحركة وتتوجه القبائل نحو الشرق أو الجنوب - الشرقي لتحتل مواقعها السابقة حسب نسق معهود تحكمه قوانين عرفية متوارثة.

---

(9) إرنست كَيلنر، «القبلية والتغيير الاجتماعي بشمال إفريقيا»، ضمن و. هـ. لويس، **إفريقيا الناطقة بالفرنسية**، نيويورك، 1965، ص 108 (بالإنجليزية). إن النموذج الانقسامي الذي يقترحه كَيلنر يقدم في أحسن الأحوال إطارا لفهم الواقع القبلي ضمن المجال الذي يسميه بـ«المدار الخارجي»، أي مجال القبائل الخارجة عن الحكم المركزي. لكن صلاحية التفسير الانقسامي يضعف كلما اقتربنا من مراكز السلطة والمدن الحضرية. وفي الواقع كانت العناصر الموحدة التي تخترق النسيج المجتمعي، من إسلام وطرق دينية وسياسة مخزنية، حاضرة دائما حتى في أوساط القبائل البعيدة. وأخيرا فإن النظرية الانقسامية، بالإضافة إلى كونها لا تقدم تفسيرا ديناميا للواقع الاجتماعي لبلدان شمال إفريقيا، فإنها تهمل البعد التاريخي بتقديمها لنموذج سكوني للبنية القبلية.

(10) و. هاريس، «البربر الرحل بالمغرب الأوسط»، **المجلة الجغرافية**، 6 ، ج 9 ، يونيو 1897، ص 639 (بالإنجليزية).

إن هذه الحركية القبلية بحثا عن المراعي والأراضي الخصبة في هذه المنطقة الوسطى من البلاد لم تكن إلا مظهرا من مظاهر حركية أشمل همت منطقة أوسع تمتد من نهر زيز وأعالي نهر ملوية إلى منطقة أزغار أو السهول الأطلسية الشمالية. وبالفعل فإن إحدى مميزات تاريخ المغرب على المدى الطويل كانت تتمثل في التسرب المستمر لسكان الصحراء نحو أراضي الشمال - الغربي. ومما سهل هذا التسرب الانخفاض النسبي لجبال الأطلس المتوسط وخلوها من ساكنة مستقرة يمكن أن تقف حاجزا في وجه القبائل الزاحفة من الجنوب - الشرقي، وهذا ما كان يسهل عملية العبور إلى الأراضي الواطئة الموجودة بأحواز فاس ومكناس.

أما العوامل التي كانت وراء هذه الحركية فمتعددة؛ منها أولا ضعف ساكنة السهول الأطلسية. فهلاك السكان نتيجة الأوبئة والمجاعات المتكررة كان يخلف فراغا ديموغرافيا يملأه سكان الصحراء الذين، على ما يظهر، كانوا أقل تأثرا بالكوارث الطبيعية[11]. وربما تسارعت وتيرة هذه الحركية خلال المرحلة الأخيرة من الحكم المريني (1258-1465) بفعل الطاعون الأسود الذي أتى على حوالي ثلثي السكان[12]. فهذه الأزمة الديموغرافية أضعفت ساكنة السهول وسهلت في نفس الوقت انقضاض المستعمر الإيبيري على العديد من المدن الساحلية[13]. وقد أشارت بعض المصادر التاريخية إلى عدة أمثلة لقبائل هاجرت من الجنوب أو الجنوب الشرقي لملء هذا الفراغ، ومن بينها قبائل زناتة التي استقرت بالسهول الأطلسية وأصبحت تعرف باسم الشاوية[14]. وخلال نفس الحقبة التاريخية، وربما كنتيجة لنفس الأسباب، ظهرت قبائل بني حسن لأول مرة بسهل تادلة[15]. ومنذ ذلك التاريخ استمرت هذه القبائل في التقدم باتجاه الشمال إلى أن وصلت إلى مواقعها الحالية على ساحل المحيط الأطلسي.

---

(11) ج. برينيون وآخرون، **تاريخ المغرب**، ص 153 (بالفرنسية).

(12) عبد السلام القادري، ن. م. ، ص 415 - 416.

(13) **نفسه**.

(14) ابن الأعرج السليماني، **زبدة التاريخ وزهرة الشماريخ**، مخ خ ع ر، د 3657 ، 1 ، ص 451 - 452.

(15) عبد الله العياشي، **الإحياء والإنتعاش**، مخ، خ ع ر، د 1433 .

وساهمت المجاعات بشكل خاص في إحداث تغييرات هامة في الهيكلة القبلية للبلاد. ونذكر على سبيل المثال مجاعة 1661-1662 التي دفعت بالعديد من القبائل الصحراوية إلى الهجرة باتجاه الشمال. فقبيلتا كَروان وأيت يمور ظهرتا بمنطقة تادلة لأول مرة في سنة 1661، بعد هلاك جل السكان هناك. وفي نفس الوقت تحركت قبيلة أيت حديدو من المناطق الصحراوية الجنوبية الشرقية لتستقر بأعالي وادي ملوية[16]. ومما لا شك فيه أن هذه المجاعة قد أنهكت معظم قبائل السهول الشمالية الغربية ومهدت الطريق للدولة العلوية الناشئة لتستولي على منطقة الغرب، بمعناه التاريخي الأوسع.

ويمكن أن نذكر التصحر التدريجي الذي هم المناطق الجنوبية الشرقية كعامل ساعد على هجرة القبائل الصحراوية. فالدراسات التي أجريت على واحات توات مثلا تشير إلى أن مخزون المياه الجوفية تناقص بشكل ملحوظ منذ القرن الرابع عشر[17]. وخلال القرن الثامن عشر وحده تناقصت كميات المياه الخاضعة للضرائب من 000 200 أصبعا في سنة 1708 إلى أقل من 000 20 أصبعا في سنة 1796 [18].

ولم تكن التقلبات السياسية بأقل أهمية في تكييف الخريطة البشرية للبلاد. فمن المعروف أن دولة الموحدين بنقلها لعرب معقل من إفريقية إلى السهول الأطلسية حيث ضعفت الكثافة السكانية، أحدثت تغييرات هامة في الخريطة السكانية بعد أن جعلت من قبائل سفيان والخلط ورياح دعامتها الأمنية في هذه المنطقة[19]. وعندما جاء المرينيون قاموا بنقل سفيان من تامسنا إلى موقعهم الحالي بسهول الغرب[20]، وشجعوا قبائل بني حسن على الهجرة من وادي زيز إلى الشمال عندما كلفوا هؤلاء بحفظ الأمن في الأطلس المتوسط وجمع جباية

---

(16) ن. م.، ص 251 - 252.

(17) أ. ج. ب. مارتان (A.G.P. Martin)، **أربعة قرون من التاريخ المغربي**، باريس، 1923، ص 107 (بالفرنسية).

(18) نفسه.

(19) محمد العياشي، **زهر البستان**، مخ خ ع ر، د 2152، ص 42.

(20) ن. م.، ص 20.

المنطقة الممتدة من تافيلالت إلى تادلة[21]. وفي ظل الدولتين السعدية والعلوية تم الاعتماد من جديد على عرب معقل الصحراويين لإخضاع المناطق الشمالية بإدماجهم ضمن الجيش المخزني. فقبائل الجيش التي استقرت بحوز مراكش مثلا تم نقلها من الصحراء من طرف أحمد المنصور السعدي ثم المولى إسماعيل العلوي من بعده[22].

ومن جهة أخرى دفع السلاطين العلويون عددا من قبائل فازاز البربرية[23] إلى النزوح من مواطنها الأطلسية والنزول إلى سفوح الأطلس المتوسط الشمالية. وإذا كان المولى إسماعيل قد استطاع عبر بنائه لسلسلة من الحصون أن يوقف زحف هذه القبائل باتجاه الأراضي الواطئة فإن السلاطين الذين جاءوا بعده لم يتمكنوا من وقف هذا الزحف، بل إنهم في بعض الأحيان كانوا من الراغبين فيه. فتدهور الأوضاع الأمنية إثر وفاة المولى إسماعيل في سنة 1727 فتحت الباب أمام قبائل فازاز كي تستأنف مسيرتها البطيئة باتجاه الشمال الغربي. وهكذا نجد أن قبيلة كَروان التي كانت مقيمة بوادي زيز عند أواخر القرن السابع عشر[24] أصبحت موجودة شمال جبال الأطلس عشر سنوات بعد وفاة المولى إسماعيل[25]. وأما قبيلة أيت يمور التي حصرها هذا السلطان في منطقة ملوية العليا فإنها نزلت بدورها إلى السهول الواقعة شمال الأطلس تحت ضغط أيت أومالو[26].

وأمام هذه الوضعية التي أفلت زمامها من يد أبناء المولى إسماعيل اتجه المخزن إلى توظيف هذه القبائل البربرية بهدف إيجاد قوة بشرية وعسكرية بديلة تسمح لهم بكسر شوكة جيش العبيد. فلولا دعم أيت إدراسن لما استطاع المولى عبد الله (1729–1757) البقاء في السلطة أو الرجوع إليها بعد خلعه مرارا من طرف

(21) ابن الأعرج السليماني، ن. م.، ص 451 – 452.
(22) الناصري، **الاستقصا**، 7 ، ص 50 – 51 .
(23) استُعمل اسم «فازاز» للدلالة على الجهة الشمالية من الأطلس المتوسط.
(24) الناصري، **الاستقصا**، 7 ، ص 87 .
(25) محمد بن الطيب القادري، **حوليات نشر المثاني**، تحقيق نورمان سيكَار، الرباط، 1978، ص 46.
(26) أحمد بن الحاج السُلمي، **الدر المنتخب**، مخ خ ح، ز 1875 ، 8 ، ص 198–197.

الجيش المخزني[27]. ومن بعده استمر سيدي محمد بن عبد الله في الاعتماد على أيت إدراسن الذين أصبحوا عنصرا أساسيا فيما سماه أبو القاسم الزياني بـ«برابرة الدولة»[28]، ذلك أنه دعاهم بمجرد مبايعته في سنة 1757 إلى الاستقرار بالقرب من مكناس. وفي سنة 1765 أقدم على نقل أيت يمور من تادلة إلى سهول الغرب بهدف تقوية جانب أيت إدراسن التي كان يرى فيها القوة الوحيدة القادرة على الصمود في وجه أيت أومالو. وبعد سنة 1780 أقدم هذا السلطان على إدخال تعديلات جديدة على الخريطة القبلية بنقله لتكنة ومجاط وذوبلال من حوز مراكش إلى حوز فاس[29]. ومن جهة أخرى حاول إرجاع كَروان إلى مواطنها بالأطلس كما أرجع فريقا من أيت يمور إلى تادلة[30]. وكنتيجة لكل هذه الإجراءات المخزنية أصبح برابرة السهول الشمالية عند نهاية القرن الثامن عشر حليفا استراتيجيا مهما بالنسبة للمخزن[31]. وهكذا، وكما يقول صاحب الترجمانة الكبرى، أصبحت «بني مطير، وأيت إدراسن، وكَروان، وزمور، ويمور، وحكم... برابرة الدولة وتحت قهرها وغلبتها»[32].

3. ساكنة المدن

دافعت السوسيولوجيا الاستعمارية لمدة طويلة عن ثنائية القبيلة/ المدينة على أساس القطيعة المفترضة بين البدو والحضر[33]. فالمدن تظهر في الكتابات

---

(27) الناصري، **الاستقصا**، 7 ، ص 136 ، 163 .

(23) ن. م.، 8، ص13 .

(29) محمد أكنسوس (ت 1877)، **الجيش العرمرم الخماسي في دولة أولاد مولانا علي السجلماسي**، تقديم وتحقيق أحمد بن يوسف الكنسوسي، بدون ناشر، مراكش، بدون تاريخ، 1، ص 238؛ الناصري، ن. م.، 8 ، ص 50 .

(30) الناصري، 8 ، ص 50 .

(31) يدخل ضمن «برابرة الوطاء» كل من أيت إدراسن وزمور وكَروان وأيت حكم وأيت يمور، وهي القبائل التي يشير إليها مؤرخو الدولة كأبي القسم الزياني تحت اسم «برابرة الدولة» أو «برابرة الطاعة».

(32) الزياني، **الترجمانة الكبرى**، الرباط، 1967 ، ص 75.

(33) انظر على سبيل المثال، ميشو بلير في إدارة الشؤون الأهلية، **مدن المغرب وقبائله**، 2 ، ص 57 (بالفرنسية).

السوسيولوجية الفرنسية على الخصوص كجزر معزولة، أو كحصون تحاصرها باستمرار جموع القبائل الثائرة. إلا أن الدراسات التاريخية والأنثربولوجية الحديثة أظهرت بطلان هذه النظرية المرتبطة بالإيديولوجيا الاستعمارية[34].

إن عصيان القبائل في أوقات الضعف المخزني لم يكن يؤدي إلى توقف التواصل والتبادل بين البادية والمدينة. فرفاهية أهل الحواضر كانت تعتمد بشكل وثيق على الإنتاج الزراعي ومدى تلبيته لحاجيات السوق بالمدينة. فالفلاح كان يتجه إلى المدينة لتسويق منتوج أرضه من جهة ولاقتناء شتى أنواع السلع من جهة أخرى، سواء كانت هذه السلع مصنعة بالمدينة أو مستوردة من خارج البلاد. وعندما نمعن النظر في قائمة المواد التي كانت تصدرها المدن الساحلية بشكل خاص نجد أن جلها كان من إنتاج البوادي. لذلك فإن كل خلل مناخي يؤثر في هذا الإنتاج كان يؤدي ليس فقط إلى ارتفاع أثمان المواد الزراعية بالمدينة، ولكنه كان يهدد النشاط الاقتصادي بكامله. وبما أن الفلاح كان زبونا هاما بالنسبة للصانع الحضري فإن كل نقص في القوة الشرائية للأول كان يترك أثره المباشر على اقتصاد المدينة.

وكانت المدن من جهة أخرى مقرا للحكم. فالكثير من عمال أو قواد القبائل كانوا يقيمون بالمدينة ومنها كانوا يشرفون على شؤون المناطق التي تدخل ضمن اختصاصاتهم الإدارية. فعامل المولى سليمان على مدينتي الرباط وسلا مثلا كان يدير شؤون القبائل المجاورة كزعير وبني حسن ومجموعة ما يسمى بعرب الوديان[35]. وبالشمال كان عامل تطوان يراقب مناطق واسعة تشمل قبائل جبالة وغمارة.

أما التأثير الثقافي فإنه كان في الغالب يتجاوز أسوار المدينة ليصل إلى مناطق قروية نائية. فالحواضر مثل فاس وتطوان ومراكش كانت مراكز علمية تجلب إليها

---

(34) ك. براون، **أهل سلا**، مانشيستر، 1976 (بالإنجليزية)؛ م. مزين، **فاس وباديتها من 1549 إلى 1637**، الرباط، جزءان، 1979.

(35) تشمل «عرب الوديان» قبائل أحواز الرباط وسلا، أي عرب الصباح والدغمة والسهول وحصين.

الطلبة الآفاقيين من القبائل المجاورة؛ وحتى بعض المدن الصغيرة مثل القصر الكبير وأبي الجعد كانت توفر فرص التعليم لأبناء البوادي المجاورة. وبالمقابل كانت البوادي تحتضن في كثير من الأحيان مراكز إشعاع ديني يصل مداها إلى المدن. ولعل أبرز مثال على ذلك هو الزوايا والطرق الصوفية التي يستقر شيوخها وسط القبائل لكنهم مع ذلك يمارسون نفوذا هاما داخل الحواضر عن طريق أتباعهم هناك. وفي هذا الإطار نشير إلى حالتي الزاويتين الريسونية والدرقاوية اللتين اكتسبتا نفوذا كبيرا في مدن كتطوان أو فاس، على الرغم من أصلها القروي.

وتعززت الروابط بين البادية والمدينة بشكل أوثق عن طريق تبادل المنافع المادية وخاصة في مجال الملكية العقارية. فتجار المدينة وأغنياؤها كانوا يمتلكون الأراضي الزراعية في المناطق المجاورة ويعتمدون على شركائهم هناك لتعهد هذه الأراضي واستغلالها[36]. ومقابل ذلك كان العديد من أعيان القبائل يمتلكون الدور والعقارات داخل المدينة[37].

وإذا نظرنا إلى المدن وجدنا أنها لم تكن كلها من نفس الصنف والمستوى. فهناك من جهة المدن العريقة التي ورثت تقاليد حضرية تجعل منها مراكز إشعاع ديني وثقافي؛ وهناك من جهة ثانية المدن المخزنية التي كانت تحتضن أجهزة الدولة من إدارة وجيش. ونجد ضمن الصنف الأول مدنا كفاس وتطوان والرباط وسلا، وهي مدن استقبلت كلها جاليات أندلسية هامة عبر مختلف العصور، وبشكل خاص عقب سقوط الأندلس وطرد الموريسكيين عند بداية القرن السابع عشر. ومما كان يبرز الطابع الحضري لهذه المدن احتضانها لفئة هامة من العلماء والتجار والحرفيين. أما المدينة المخزنية فلم تكن في الواقع إلا مقرا لعامل

(36) كان للأسر الثرية بالحواضر كفاس وتطوان وسلا والرباط أراضي وعرصات خارج أسوار المدينة. وكانوا بطبيعة الحال يعهدون باستغلال هذه الممتلكات إلى شركائهم من أهل البادية. بالنسبة لمدينة الرباط توجد عدة إشارات إلى هذه الروابط الاقتصادية لدى محمد بن عبد السلام الضعيف، **تاريخ الضعيف**، تحقيق أحمد العماري، دار المأثورات، الرباط، 1986. وبالنسبة لمدينة سلا انظر ك. براون، **أهل سلا**، ص 20-26.

(37) يحتوي **تاريخ الضعيف** على عدة إشارات تفيد بامتلاك قواد القبائل وأعيانها لدور وعقارات داخل مدينتي الرباط وسلا. انظر على سبيل المثال ص 337، 348، 358، 365، 376.

السلطان والحامية العسكرية المكلفة بحفظ الأمن ومستودعا لتجميع الضرائب. ونجد ضمن هذا الصنف فاس الجديد، لكن أساسا المدن الساحلية كطنجة والعرائش التي كان جل سكانها يرتبط بشكل أو بآخر بالخدمة المخزنية.

وإذا كانت المدن الداخلية تعتمد في اقتصادها على علاقات التبادل القائمة بينها وبين القبائل المجاورة فإن المدن الساحلية كانت تعتمد أساسا على التجارة مع الخارج. لذلك كان من الطبيعي أن يتدهور اقتصاد هذه المدن عندما يضعف التبادل التجاري مع العالم الخارجي. «إن هذه المراسي، يكتب التاجر الإنجليزي جيمس كَري جاكسون في سنة 1808، لا تتوفر إلا على علاقات تجارية محدودة مع الأمم الأجنبية، وبالتالي فهي متواضعة من حيث العمارة والسكان»[38]. وكانت هذه المراسي في الواقع مدنا يعمرها الجيش والمرتبطون بالخدمة المخزنية، خاصة بعد أن أكمل المولى سليمان بسط سلطته على البلاد في سنة 1798 وأقدم على تجميد النشاط التجاري في البعض منها. ففي مدينتي طنجة والعرائش، على سبيل المثال، نجد أن الساكنة تتكون أساسا من الجيش والبحارة وعائلاتهم[39]. أما المدن الساحلية الأخرى كالرباط وسلا والصويرة فكانت تسكنها كذلك حاميات هامة من جيش العبيد، وباستثناء المدينة الأخيرة، لم تكن تربطها بالعالم الخارجي إلا علاقات محدودة جدا.

وعند بداية القرن التاسع عشر لم تفلت المدن الداخلية من هذا التدهور في العمارة والنشاط التجاري. فمدينة مراكش تأثرت على ما يظهر بتحول الحركة التجارية في النصف الجنوبي من البلاد إلى مرسى الصويرة منذ أن تم تأسيس هذه المدينة في سنة 1765. ويجمع كل الذين زاروا مراكش عند نهاية القرن الثامن عشر على تدهور الأوضاع بهذه المدينة. فالطبيب الإنجليزي وليام لامبريير لاحظ في سنة 1790 أن الكثير من دورها كان في حالة خراب[40]. وبعد عدة سنوات

---

(38) ج. كَ. جاكسون، وصف مملكة مراكش، ص 29 (بالإنجليزية).

(39) ج. بوفا، ن م، ص 48-50.

(40) و. لامبريير، ن م، ص 85؛ ج. كايي، «ماثيو دو ليسيبس في المغرب»، هيسبريس، 1961، ص 287 (بالفرنسية).

من ذلك التاريخ قدم جاكسون وصفا للمدينة يؤكد هذه الحالة. فالمدينة، حسب هذا التاجر الإنجليزي، «كانت تملأها أطلال الدور التي أصابها الخراب»[41]. ومن الجانب المغربي لاحظ محمد بن عبد السلام الضعيف الشلل الذي أصاب النشاط التجاري بهذه المدينة خلال العقد الأول من القرن التاسع عشر وكيف أن العديد من تجارها قد أصابهم الإفلاس[42]. ولا شك أن هلاك جزء كبير من سكان المدينة في وباء 1799–1800 كان له نصيب في هذا التدهور العمراني والاقتصادي. وبالنصف الشمالي للبلاد لاحظ السفير الإنجليزي وليام أكورت في سنة 1813 أن مدينة مكناس «كانت أقرب إلى ركام من الأطلال منها إلى مدينة مأهولة»[43].

وعلى العكس من ذلك يظهر أن مدينتي فاس وتطوان استفادتا خلال هذه الحقبة من انتعاش اقتصادي حقيقي. ففي سنة 1794 أفاد الديبلوماسي الفرنسي ماتيو دو ليسيبس بأن «فاس تعتبر في مقدمة المدن المغربية من حيث السكان والصناعة والعلم والثروة والحضارة»[44]. ومما يؤكد هذا أن المدينة عرفت عند أواخر القرن الثامن عشر حركة عمرانية غير عادية أدت إلى امتداد البناء إلى الأطراف الخالية حسب ما جاء في رسالة سلطانية[45]. وحتى إذا افترضنا أن «الطاعون الكبير» (1799–1800) قد أثر سلبيا على هذا التوسع العمراني فإننا نجد أن النشاط التجاري عرف انتعاشا خلال العهد السليماني بفعل الإعفاءات الضريبية التي استفاد منها أهل فاس، خاصة عبر إسقاط المكوس، وتقليص الكلف

---

(41) جاكسون، ن م، ص 63.

(42) الضعيف، ص 336.

(43) و م 2/4، مكناس، 20 غشت 1813. الأمر يتعلق هنا بملاحظة السفير الإنجليزي وليام أكورت (W. A' Court).

(44) ج. كايي، ن م ، ص 288.

(45) انظر رسالة المولى سليمان إلى أهل فاس، بتاريخ 16 ذي الحجة 1211، الموافق لـ 12 يونيو 1797، مخ خ ع ر ، د 194 ص 56.

(46) من بين هذه الإعفاءات، إسقاط الضرائب الغير الشرعية، وتخفيض رسوم الواردات على التجار المسلمين، وتقليص العبء العسكري المتعلق بتجهيز الرماة.

المخزنية التي كانت تفرض على سكان المدينة[46]. وفي هذا السياق يؤكد صاحب **الابتسام** أن تجار فاس عرفوا رخاء كبيرا خلال هذا العهد لم يشهدوه من قبل[47].

أما تطوان فكانت هي الأخرى شريكة فاس في هذا الانتعاش الاقتصادي. فالمدينة كانت تلعب في الواقع دور بوابة لفاس على التجارة الأوربية والمتوسطية. فالعديد من تجار تطوان كانت تربطهم مصالح تجارية مع بلدان أوربا وحوض البحر المتوسط[48]. ومما لا شك فيه أن كلتا المدينتين قد استفادتا من تراجع التجارة على الواجهة الأطلسية. فمدينة فاس أصبحت «. . . أكبر سوق تجاري يتعامل مع المناطق الإفريقية الداخلية»[49]، في الوقت الذي كانت تلعب فيه تطوان دور صلة الوصل بينها وبين العالم الأوربي والمتوسطي.

4 . الفئات الاجتماعية

حتى لا نُسقط على مجتمع تقليدي كالمجتمع المغربي عند بداية القرن التاسع عشر تصنيفات اجتماعية غربية لا تعكس واقع المجتمع فضلنا أن ننظر إلى الأشياء بمنظار وقتها وأهلها وأن نميز بين فئتين اجتماعيتين أساسيتين هما الخاصة والعامة. فضمن فئة الخاصة نجد الشرفاء، والعلماء، والأعيان، وموظفي الجهاز المخزني، والتجار. أما العامة فكانت تشمل الفلاحين والحرفيين وأصحاب التجارات البسيطة كأصحاب الحوانيت والباعة المتجولين، وعامة المستخدمين في الحواضر. وبعبارة أخرى فإن العامة كانت تضم كل أولئك الذين لم يكن يحسب لهم حساب في تدبير وتقرير الشؤون العامة، أو أولئك الذين قال عنهم المولى سليمان «إنهم في عداد الأموات لا الأحياء»[50].

---

(47) مجهول، **الابتسام**، مخ خ ح، ز 1204، ص 67.

(48) حافظ تجار تطوان، على غرار عبد الكريم بن الطالب، على علاقات تجارية مع الإيالات العثمانية؛ انظر م ت ق، 25، 1 شتنبر 1817. وهناك تجار تطوانيون آخرون كانت لهم صلات تجارية مع أوربا، أمثال علي الباهي، ومحمد البروبي، والإخوان العطار.

(49) أ. بروك، **صور من إسبانيا والمغرب**، لندن، 1931، 1، ص 212 (بالإنجليزية).

(50) انظر مقتطفات من خطبة المولى سليمان عند المشرفي، **شرح الشمقمقية**، مخ خ ع ر، ج 629، بدون ترقيم.

الخاصة

إذا اعتمدنا نصوص البيعة التي كانت تحرر عند مبايعة كل سلطان جديد فإننا نجد أن هذه الوثائق كانت غالبا ما تعدد العناصر المكونة للخاصة، أو أولئك الذين يشار إليهم بـ«أهل الحل والعقد». فحضور هؤلاء في مراسيم البيعة أو توقيعهم على نص البيعة الذي كان يحرر بفاس أو تطوان كان أمرا مرغوبا فيه، بل وضروريا، كلما توجب على الأمة اختيار أمير جديد يتولى تسيير شؤونها. وطبيعي أن تضم الحواضر نسبة هامة من هذه الخاصة لأنها كانت مقر الحركة الدينية والعلمية ومدار النشاط التجاري؛ لذلك فخاصة المدن كانت في الغالب ما تلعب دورا أكثر أهمية، أو على الأقل أكثر بروزا، في تقرير شؤون البلاد من خاصة البوادي.

إن الفئات التي تستمد نفوذها من الدين، كالشرفاء والعلماء، تأتي في طليعة الخاصة. فالشرفاء كانوا مبجلين ومحترمين بسبب انحدارهم السلالي من الرسول وبسبب امتلاكهم للبركة الموروثة. وكان لهؤلاء الشرفاء حضور بارز في المجتمع خاصة عندما يتعلق الأمر بالتوسط في النزاعات بين المجموعات والأفراد. والسلطان نفسه، وعلى الرغم من شرف نسبه، كان كثيرا ما يلجأ إلى الشرفاء لإنهاء عصيان قبلي أو حتى لضمان حمايته الشخصية عندما يسافر عبر مناطق غير آمنة.

والعلماء يستمدون نفوذهم من الدين كذلك بحكم موقعهم في المجتمع كحماة للشرع وكورثة للأنبياء. فتحصيل العلوم الدينية كان يسمح لصاحبها باكتساب «الشرف الديني»، وهو ما كان يعوض «العوام» عن «الشرف الطيني» الموروث. وكان العلماء، من الناحية المبدئية على الأقل، يمثلون مرجعية المجتمع في تدبير شؤونه العامة والخاصة منها. لذلك نجدهم يحتلون مرتبة الصدارة ضمن أهل العقد والحل، ولا يمكن أن يتصور المرء كيف يمكن أن يبايع سلطان، أو ينحى عن الحكم، في غياب النخبة العالمة.

ومما يزيد من أهميتهم أنهم كانوا يتولون مناصب بالغة التأثير في مجالات القضاء والحسبة والتدريس والإمامة والخطبة بالمساجد وغيرها. ومع ذلك فإن

العلماء لم يشكلوا في يوم من الأيام فئة اجتماعية متجانسة تجمعها مصالح مادية متشابهة. فولاء العالم لم يكن دائما لأولئك الذين يقتسمون معه العلم ويشتركون معه في الدفاع عن الشريعة. فقد يجره انتماؤه إلى النسب الشريف أو إحدى الطرق الصوفية إلى الوقوف في صف الشرفاء أو ضمن أتباع طريقة صوفية معينة.

وإلى جانب العلماء كان شيوخ وأتباع الطرق الصوفية والزوايا يمثلون فريقا آخر ممن يستمدون تأثيرهم الاجتماعي من الدين. وكانت درجة نفوذ هؤلاء على المستوى الاجتماعي تقاس بمدى الثقل المعنوي لشيوخها واتساع رقعة حضورهم في البوادي والمدن، وتغلغلهم ضمن المجتمع بشكل عام، والجهاز المخزني بشكل خاص. ولم يكن نفوذ الطرق الصوفية والزوايا محصورا في المجال الديني الصرف. فشيوخ هذه المؤسسات الدينية كانوا يوفرون الملجأ للمظلومين والهاربين من العدالة على السواء، ويتدخلون لإطفاء نار الفتنة بين القبائل وبين هذه والمخزن. كما أن دورهم الاجتماعي كان يشمل بسط الحماية للمسافرين والتجار السالكين لبعض الجهات غير الآمنة. بل إن شيوخ الزوايا كانوا في بعض الحالات يتدخلون بشكل مباشر في الشؤون السياسية ويساندون أميرا ضد آخر كما سنرى من خلال عدة أمثلة.

وإلى جانب الدين كانت الوجاهة الاجتماعية توفر مصدرا آخر لاكتساب وسائل النفوذ والتأثير في المجتمع. فالعديد من الأسر، سواء في البوادي أو في المدن، كانت ترقى إلى قمة الهرم الاجتماعي عن طريق الزعامة المحلية أو الخدمة المخزنية أو عن طريقهما معا. وفي الغالب ما كانت تنتقل الوجاهة الاجتماعية من جيل إلى جيل عن طريق الوراثة؛ وبرزت كنتيجة لذلك أسر مخزنية احتكرت القيادة السياسية على المستوى المحلي لعدة أجيال. ويكفي أن نشير هنا إلى أسرة الريفيين بشمال المغرب والتي وفرت للدولة العلوية العديد من العمال والقواد. وبنفس المنطقة تشكل أسرة عشعاش التطوانية مثالا آخر للزعامة الحضرية. وبمدينة فاس برزت الأسر الأندلسية على الخصوص من خلال الزعامات العسكرية والسياسية التي وفرتها للمدينة. وسواء تعلق الأمر بالبوادي أو بالمدن فإن الكفاءة العسكرية والقدرة على تعبئة السكان في أوقات الاضطراب كانت حاسمة في الدفع ببعض الأفراد إلى مراكز القيادة الاجتماعية. فقادة الرماة بفاس، على سبيل

المثال، احتلوا مرتبة متميزة ضمن أعيان المدينة، لا على أساس ثروتهم أو خدمتهم المخزنية، ولكن على أساس الزعامة التي وفروها لأهل المدينة في أوقات الشدة وضعف السلطة المركزية. وسنرى من خلال «فتنة فاس» (1820-1822) كيف استطاع قادة الرماة أن يلعبوا دورا طلائعيا في الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد آنذاك[51].

وشكل موظفو المخزن عنصرا آخر من عناصر «الخاصة» واعتمد هؤلاء أساسا على السلطة الموكولة إليهم من طرف السلطان أو ممثليه. ونجد ضمن هؤلاء كتاب القصر والقواد العسكريين وعمال المناطق والجهات. أما اختيار هؤلاء لشغل المناصب المخزنية فلم يكن يتم بالضرورة حسب انتمائهم الاجتماعي أو ثروتهم بل على أساس كفاءاتهم الإدارية المقرونة بولائهم للسلطان[52].

وأخيرا، شكلت الثروة وسيلة أخرى للارتقاء الاجتماعي، وإن لم تكن كافية في كل الأحوال كي تجعل شخصا ما يتبوأ مكانة ضمن فئة الخاصة. فدرجة نفوذ التجار وتأثيرهم على الصعيد السياسي لم تكن دائما مناسبة لدرجة غناهم المادي. فإذا كانت الثروة كافية كي تسمح للفرد بولوج «نادي الوجهاء والأعيان» فإنها لم تكن كافية لتمده بوسائل التأثير السياسي. فالدراسات الحديثة التي أنجزت حول المجتمع الفاسي مثلا أظهرت أن التجار كفئة اجتماعية لم يلعبوا دورا هاما في تقرير مصير المدينة لأن أدوات النفوذ السياسي بقيت في يد النخبة الممثلة لما يسميه علماء الأنثربولوجيا بـ«المجموعات البيولوجية» كالشرفاء والبلديين والأندلسيين[53].

والواقع أن ولوج التجار لعالم السياسة والشؤون العامة هو أمر حديث لم يظهر إلا بعد سنة 1830، أي بعد اندماج اقتصاد البلاد بشكل أكبر في النظام

---

(51) انظر الفصل السادس.

(52) انظر حالة أحمد القسطالي، كاتب المولى سليمان، عند بو جندار، **الاغتباط بتراجم أعلام الرباط**، مخ خ ع ر، 1287، ص 42-49.

(53) نورمان سيكار، «البنيات السوسيو-اقتصادية وتطور البورجوازية الحضرية في مغرب ما قبل الاستعمار»، **مجلة المغرب** (لندن)، المجلد 6، العدد 3-4 (مايو-غشت 1981)، ص 55-76.

الرأسمالي العالمي. أما قبل القرن التاسع عشر فكان التجار شبه غائبين عن الساحة السياسية لسببين أساسيين. يتمثل السبب الأول في هيمنة «الولاء العمودي» في المجتمع، أي أن التجار كانوا يدينون بالولاء للمجموعة «البيولوجية» التي ينتمون إليها، أو للجهة التي يسكنون بها. أما السبب الثاني فيتمثل في غياب روابط مهنية أو علاقات شراكة قوية يكون من شأنها خلق روح تضامن بين كل الذين يعتمدون على التجارة كمصدر للعيش. ويظهر هذا جليا في الطرق التي ينهجها التاجر في حل مشاكله المهنية والتي تبقى في الغالب محصورة في إطار العلاقات الأسرية أو الزبونية. وهذا ما يفسر أن التاجر كثيرا ما كان يسعى إلى تأمين مصالحه بالاعتماد على إمكانياته الذاتية وعلاقاته الخاصة، أو الاحتماء بالمظلة المخزنية عن طريق شغل مناصب في جهاز الدولة كأمين أو مقرض للدولة في أوقات الحاجة، أو كشريك تجاري للسلطان بترويج أمواله واستثمارها في صفقات تعود بالربح على الطرفين. وهكذا نجد أن معظم التجار الذين برزوا على الساحة عند نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر كانوا من التجار الذين ارتبطوا بشكل أو بآخر بالمخزن[54]. ولم يفت المولى سليمان أن يشير إلى هذه الحقيقة عندما كتب في إحدى رسائله بأن التجار ينظرون بالدرجة الأولى إلى منافعهم ولا يترددون في قبول المسؤولية المخزنية مادام هذا الأمر يخدم مصالحهم[55].

العامة

تتعدد مكونات ما يعرف بالعامة. فهي تضم معظم سكان البوادي من فلاحين ورحل، كما نجد ضمنها شرائح حضرية واسعة تشمل أهل الحرف وصغار التجار، أو أصحاب الحوانيت، والعمال المياومين الذين قد يسقطون بسهولة في أحضان البطالة.

ففي البوادي كان معظم الفلاحين من صغار الملاكين الذين لم يكونوا

---

(54) نجد من ضمن هؤلاء، الطالب بن جلون وعبد الكريم بن الطالب ومحمد الصفار والإخوان صفيرة بفاس.

(55) رسالة المولى سليمان إلى أهل فاس (1820) لدى أكنسوس، **الجيش العرمرم**، 1، ص 308-309.

يتوفرون على أكثر مما يضمن لهم الكفاف. وفي كثير من الأحيان كان صغار الفلاحين يضطرون إلى العمل فوق أراضي الأعيان وكبار الملاكين كخماسين، أو كشركاء مقابل حصة معينة من مردود الأرض. وكما هو الحال في كل اقتصاد يعتمد على الزراعة فإن الثقل الجبائي يقع على هذه الشريحة الواسعة من الفلاحين، خاصة في إطار نظام جبائي أسقط المكوس، ولو بشكل جزئي، فخفضت بذلك حصة المدن وثقلت في المقابل الحصة المتوجبة على البوادي.

أما عامة المدن فكانت أكثر تنوعا، وربما لعبت دورا أكثر بروزا في بعض الأوقات. وأهم عنصر كون ساكنة المدن هي فئة الحرفيين التي قدر بعض الباحثين نسبتها بأكثر من نصف السكان الحضريين[56]. ولم تكن الفوارق بين الحرفي وغيره من أصحاب الحوانيت أو العمال اليدويين دائما واضحة المعالم. فالصانع قد يتولى هو نفسه تسويق منتوجه، كما أنه قد يفلس ويصبح مجرد مأجور في خدمة الغير. لكن هذا لم يمنع عددا من الحرفيين من أن يحققوا كسبا ماديا يسمح لهم بولوج مصاف الخاصة. وهكذا، استطاع الكثير من أهل الحرف أن يتسلقوا الهرم الاجتماعي ليصبحوا قادة للرماة أو زعماء محليين قد تصبح كلمتهم نافذة كمعبرين عن تطلعات المدينة، أو كأفراد يستقطبهم المخزن فتسند إليهم مسؤولية قيادة المدينة، كما يتجلى ذلك في حالة بعض الأسر الفاسية كأسرة الروسي في عهد المولى إسماعيل. كما نجح العديد من زعماء الرماة المنحدرين من صفوف العامة في الوصول إلى مراكز الرياسة على مستوى الحومة أو الجهة، واستطاعوا عن طريق استعمال العنف والسطوة أن يجمعوا ثروات هامة، خاصة عندما تضعف السلطة المخزنية بالمدينة.

وفي المدن الساحلية كالرباط وسلا وتطوان كانت العامة، والحرفيون بوجه خاص، توفر قيادة الرماة والطبجية في نفس الوقت. وكانت لأهل المراكب البحرية، وبحكم تمرسهم على استعمال الأسلحة النارية الثقيلة، مكانة متميزة لاحتياج المدينة إليهم في الأوقات التي تتعرض فيها إلى هجومات القبائل أو حصار المخزن في زمن الاضطرابات السياسية.

---

(56) ك. براون، ن م، ص 129.

المجموعة اليهودية

كانت المجموعة اليهودية بالمغرب تتمتع بوضع خاص داخل المجتمع. فعلى الرغم من انصهارها في النسيج الاقتصادي العام إلا أنها احتفظت في المجالين الديني والإداري بدرجة كبيرة من الحرية. فمقابل الجزية التي يؤديها اليهود لبيت المال كان هؤلاء يستفيدون من حماية المخزن بموجب وضعية الذمة التي تحكم العلاقات بين السلطان ورعاياه من غير المسلمين. وإذا كان جل اليهود يسكنون المدن حيث يتعاطون التجارة والحرف المختلفة فإن بعض المجموعات ظلت تعيش في مناطق جبلية أو صحراوية نائية كما كان الحال بالنسبة ليهود سوس ودرعة وتافيلالت وبعض جهات الأطلس الشرقي[57]. أما عددهم الإجمالي فقد قدر في سنة 1806 بحوالي 000 100 نسمة[58]. وعلى الرغم من هيمنة التجارة الصغيرة والحرف على النشاط الاقتصادي لهذه المجموعة فإن عددا من اليهود تمكنوا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر من أن يصبحوا من كبار التجار المستقرين في المراسي والمستفيدين من الانفتاح التجاري على أوربا. وإذا كانت تجارة القوافل إلى المشرق أو إلى بلاد السودان قد بقيت في يد التجار المسلمين بشكل أساسي فإن هذا لم يمنع التجار اليهود من الاستفادة من هذه التجارة عبر شركاء أو وسطاء مسلمين كما كان الشأن بالنسبة للتجارة الصحراوية مثلا[59]. كما لعب التجار اليهود دورا هاما في التجارة البحرية خاصة عبر خدمتهم للسلطان الذي كان يسمح لهم باستثمار أموال الدولة في تجارة الوسق والاستيراد على الخصوص. وربما كان هؤلاء التجار اليهود أكثر الفئات المغربية استفادة من سياسة الانفتاح التجاري التي دشنها السلطان سيدي محمد بن عبد الله خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وكنتيجة لهذه السياسة، التي كان من أبرز سماتها فتح مرسى الصويرة للتجارة الخارجية، هاجر العديد من التجار اليهود من مراكش وسوس للاستقرار بهذا المرسى. كما أن سيدي محمد أنعم على البعض منهم

---

(57) ر. كايي، **مذكرة سفر إلى تمبكتو وجيني بإفريقيا الوسطى**، باريس، 1965، 3، ص 88 (بالفرنسية).

(58) ج. بوفا، ن م، ص 183.

(59) ر. كايي، ن م، ص 88-89.

باحتكارات تهم تصدير بعض المواد[60] واستعملهم في مهمات سياسية بالدول الأوربية[61].

لكن اليهود عاشوا حقبة عصيبة في ظل حكم المولى اليزيد (1790-1792) الذي سمح بنهب ملاح تطوان وانتقم من بعض التجار اليهود الذين كانوا قد استفادوا من سياسة والده الاقتصادية. والواقع أن اليهود لم يكونوا الوحيدين الذين عانوا من قسوة اليزيد. فعندما نتتبع أحداث حكمه القصير من خلال مؤرخ معاصر كالضعيف نرى بوضوح أن ضحايا قسوته كانوا من اليهود والمسلمين على السواء، وأن المعيار الذي اتخذه في سلوكه هو الانتقام من رموز العهد السابق إذ حاول عكس سياسة والده في كل الميادين[62].

لكن وصول المولى سليمان إلى الحكم في سنة 1792 استقبل بارتياح كبير من طرف اليهود المغاربة[63]. وقد اتبع هذا السلطان سياسة والده في تعامله مع التجار اليهود فعهد إلى بعض تجار الصويرة من أسرتي ابن مقنين وكَيدالة مثلا بأموال هامة لاستثمارها في التجارة الخارجية. وقد ذهب التجار الأوربيون المستقرون بالصويرة إلى حد اتهام المولى سليمان بتفضيل التجار اليهود وتمتيعهم باحتكارات في مجال التجارة الخارجية أضرت بمصالحهم[64]. والواقع أن رجوع جل التجار الأوربيين إلى بلدانهم إثر وباء 1799-1800 ترك المجال للتجار اليهود للهيمنة على حيز كبير من تجارة التصدير والاستيراد؛ كما أن سياسة المولى سليمان الحمائية

---

(60) يروي الضعيف أن سيدي محمد كان قد عهد باحتكار القشينة بفاس إلى التجار اليهود، انظر ص 168.

(61) **الموسوعة العبرية**، 12، مادة «المغرب» (Morocco)، عمود 338.

(62) لم يشكل اضطهاد المولى اليزيد لليهود حالة منعزلة. ففي سنة 1792، ظهر مغامر بسوس، عرف بأبي إحلاس، فادعى أنه هو المولى اليزيد، الذي قتل بحوز مراكش، وأنه سوف يُتم ما بدأه من أعمال في شمال البلاد. ومن ضمن ما لجأ إليه هذا المغامر اضطهاده لليهود. انظر السملالي، **نزهة الجلاس**، مخ خ ح ر، 4625، ص 15؛ المختار السوسي، **المعسول**، 5، 1961، ص 142-144. راجع أيضا خ ب، 52/10، 4 فبراير 1792.

(63) **الموسوعة العبرية**، 12، مادة «المغرب»، عمود 338.

(64) خ ب، 174/124، أبريل 1805؛ خ ب، 52/29، تقرير حول تجارة الصويرة بتاريخ 3 يونيو 1828.

في مجال التصدير أضرت بالتجار الأوربيين المهتمين أساسا بتسويق المنتوجات المغربية أكثر مما أضرت بغيرهم من التجار[65].

لكن العلاقات بين المسلمين واليهود في عهد المولى سليمان لم تكن دائما على أحسن حال. فسياسة الانفتاح التجاري التي انتهجها سيدي محمد بن عبد الله خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر سمحت لفئة من التجار اليهود بتجميع ثروات هامة واكتساب مواقع تأثير حتى داخل الجهاز المخزني. كما أن استقرار العديد من الأسر اليهودية بالصويرة وإمكانيات التنقل والسفر بين المراسي الأطلسية وأوربا غيّر من وضعية اليهود كفئة محصورة داخل أسوار الملاح. كل هذه التطورات لم تكن لتمر دون أن تحدث ردود فعل لدى الغالبية المسلمة التي رأت فيها تمردا واضحا على وضعية الذمة التقليدية. فالعديد من التجار اليهود أصبحوا يسافرون إلى أوربا، وقد يستقرون بجبل طارق أو غيره ليعودوا إلى المغرب بجنسيات جديدة واسم أوربي ولباس غربي لا علاقة له باللباس المغربي التقليدي.

وهناك عامل ثان ساهم في تدهور العلاقات بين المسلمين واليهود عند بداية القرن التاسع عشر، ويتعلق بالصراعات الأوربية والمخاوف التي أحدثتها في صفوف المغاربة، خاصة بعد الغزو الفرنسي لمصر ثم اكتساح الجيوش النابليونية لإسبانيا. وكان من الطبيعي أن تنظر العامة إلى اليهود، بحكم التداخل التجاري المتزايد بينهم وبين الأوربيين، بعين التشكك والحذر. ويشير مؤلف **الابتسام** إلى الموقف المتواطئ ليهود مصر مع الفرنسيين، حيث أنهم ساعدوهم في ترجمة القرآن، حسب زعمه، وأطلعوهم على عورات المسلمين[66].

وكنتيجة لهذا المناخ المشحون ازدادت أسباب الاصطدام والمواجهة. ففي سنة 1804 شعر يهود الصويرة بالحاجة إلى إجراءات وقائية، فطلبوا من المولى سليمان أن يسمح لهم ببناء حي خاص بهم، فكان أول ملاح تعرفه المدينة[67].

---

(65) انظر الفصل الثاني.

(66) **الابتسام**، ص 27.

(67) د. قرقوز (D. Corcos)، **دراسات في تاريخ اليهود بالمغرب**، القدس، 1976، ص 121 (بالإنجليزية).

ومما يؤكد الحساسية المتزايدة للأغلبية المسلمة إزاء مظاهر تمرد اليهود على وضعية الذمة أن السلطان أصدر أمرا في سنة 1806 يمنع اليهود من ارتداء اللباس الأوربي[68]. وفي نفس الوقت أمر يهود مرسى العرائش، وكان عددهم يناهز الألفين، بمغادرة المدينة بعد اتهام تجارهم ببيع الخمر للمسلمين[69]. ومما لا شك فيه أن القوى الدينية المحافظة مارست بدورها ضغوطا على المخزن من أجل حصر اليهود في إطار الذمة، وهو ما يفسر بناء ملاحات في مدن لم تكن بها أحياء خاصة باليهود من قبل، كسلا والرباط وتطوان[70]. ويظهر أن الإجراءات التي أقدم عليها السلطان لم تكن ذات جدوى، كما كان الحال بالنسبة لتفشي اللباس الأوربي ضمن التجار اليهود. وهكذا نجد المولى سليمان يجدد أمره في سنة 1815 بمنع اليهود من ارتداء اللباس الأوربي وبضرورة أداء الجزية لبيت المال. أما الذين رفضوا الالتزام بهذه الأوامر بذريعة أنهم رعايا دول أجنبية فقد طلب منهم مغادرة البلاد[71].

إلا أن هذه الإجراءات التي لجأ إليها السلطان يجب ألا تفسر على أنها تعبير عن تزمت ديني أو عداء لليهود. فالمولى سليمان نفسه لم يغير شيئا في نهج والده بخصوص التعامل مع التجار اليهود واستمر في الاعتماد عليهم كجباة للضرائب أو كتجار للسلطان يكلفون بمهام تجارية وسياسية في الخارج[72]. كما أظهر السلطان في أكثر من مناسبة حزما في حماية اليهود. فعندما حاول تجار فاس المسلمون منع التجار اليهود من بيع سلعهم بأسواق المدينة القديمة أصدر ظهيرا يوضح فيه عدم شرعية هذا المنع الذي لا يهدف في رأيه إلا إلى شيء واحد، وهو الاحتكار غير

---

(68) انظر ملتمس التجار اليهود بجبل طارق، في، خ ب (FO)، 174/10، 13 نونبر 1806.

(69) في سنة 1806 أمر المولى سليمان يهود العرائش بمغادرة المدينة بعدما تورط بعض التجار اليهود في بيع الخمر للبحارة المسلمين هناك. انظر، بوفا، ن م، ص 44؛ و، خ ب، 174/284، رسالة من السلاوي إلى القنصل الإنجليزي جيمس كَرين، 17 شتنبر 1806.

(70) الضعيف، ص 344؛ الابتسام، ص 12؛ محمد داود، **تاريخ تطوان**، مطبوعات معهد مولاي الحسن، تطوان، 1956-1970، المجلد الثالث، ص 237-239.

(71) خ ب، 52/17، 6 يناير 1816؛ م ت ق (C C C)، 24، فاتح فبراير 1816.

(72) د. قرقوز، ن م، ص 117.

المشروع المؤدي إلى ارتفاع الأسعار[73]. وبعد هزيمة زيان في سنة 1819 نجد السلطان يستعين بالتجار اليهود لاقتناء الأسلحة الأوربية والمواد العسكرية الضرورية لإعادة بناء جيشه المنهار[74]. في أعقاب هذه الهزيمة شاعت الفوضى في البلاد ونهب جيش الأوداية بفاس ملاح المدينة. إلا أن المولى سليمان أدان عملهم وطالبهم بإرجاع ما نهبوه إلى أصحابه[75]. وخلال الحقبة الأخيرة من حكم هذا السلطان نجد أن المخزن استمر في الاعتماد على التجار اليهود. وعندما قرر المولى سليمان فتح مرسى الجديدة في وجه التجارة الخارجية في سنة 1822 كان بعض كبار التجار اليهود في مقدمة ممن استعان بهم في هذه العملية[76]. لذلك فإن الإجراءات التي اتخذها المولى سليمان ببناء ملاحات جديدة أو إلزام اليهود العائدين من أوربا بالإحجام عن اللباس الأوربي لم يكن القصد منها إلا حماية أهل الذمة وتذكيرهم في نفس الوقت بالوضعية المخصصة لهم داخل المجتمع الإسلامي، خاصة في وقت ألقت فيه التناقضات الأوربية بظلالها على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، وهو ما ساهم بشكل غير مباشر في تأزم العلاقات بين المسلمين واليهود.

5. الدولة المغربية أو المخزن

كانت الدولة المغربية، أو المخزن، تعتمد في تركيبتها وأسسها الإيديولوجية على النظام الإسلامي التقليدي كما حددته نصوص الشرع والممارسة السياسية عبر قرون. فالسلطان الذي كان يستمد مشروعيته من بيعة أهل الحل والعقد ومن صفته كأمير للمؤمنين، كان مطوقا بمسؤولية الحفاظ على الدين والدفاع عنه داخليا وخارجيا. ويدخل ضمن هذه المسؤولية واجب إقرار الأمن وكف المظالم.

---

(73) رسالة المولى سليمان إلى أهل فاس، بدون تاريخ عند الزياني، **ألفية السلوك**، مخ خ ع ر، ك 224، ص 210.

(74) م ت ق، 26، 18 يوليوز 1819؛ م ت ق، ج 27، 31 مايو 1820.

(75) م ت ق، 27، رسالة المولى سليمان إلى أهل فاس، 13 يوليوز 1820، يطلب فيها من الأوداية أن يرجعوا ما سلبوه من متاع اليهود.

(76) رسالة المولى سليمان إلى بيلونييل، 20 أكتوبر 1822، في، م وم، الرباط.

ويساعد السلطان في إنجاز هذه المهام جهاز مخزني قوامه قواد الجيش، وخاصة رؤساء العبيد أو «البواخر»، ومجموعة من «الطلبة» أو الكتاب.

وكانت دائرة نفوذ السلطان تتسع أو تتقلص بحسب هيبته وقدرته السياسية والعسكرية على فرض سلطة المخزن. وإذا كان العديد من المؤرخين والدارسين الأوربيين قد صوروا الدولة على أساس الثنائية المفترضة بين «بلاد المخزن» و«بلاد السيبة» فإن الدراسات المونوغرافية العديدة التي أنجزت خلال العقود الأربعة الأخيرة حول مغرب القرن التاسع عشر تدعو إلى إعادة النظر في إجرائية هذه الثنائية وصلاحيتها لتفسير تاريخ المغرب الحديث، أو على الأقل، إلى التحفظ من اعتمادها بشكل قطعي وجامد. وإذا كانت لهذه الثنائية خلفيات استعمارية تهدف إلى تبرير الاحتلال، فإن وراءها كذلك سوء فهم للواقع المغربي وإصراراً على تحليل تاريخه باستعمال مقاييس أقل ما يقال عنها أنها لا تأخذ بالحسبان الخاصيات التاريخية والثقافية لبلد كالمغرب. فالسيادة في الإطار الإسلامي هي سيادة دينية وسياسية في آن واحد، وهي لا تقوم دائما على أساس «المفهوم الترابي» الذي يحدد السيادة بحسب الرقعة التي تستطيع الدولة مراقبتها إداريا وعسكريا. وإذا أخذنا العهد السليماني كنموذج نجد أن العديد من القبائل النائية التي لم يكن بقدرة المخزن إخضاعها عسكريا أو إداريا بادرت إلى تقديم بيعتها والانصهار في «سلك الجماعة». وهكذا نجد سكان توات مثلا، وبإيعاز من أعيانهم، يبادرون في سنة 1800 إلى مبايعة المولى سليمان مبدين استعدادهم لدفع واجب الأعشار والزكاة لبيت المال وطالبين في نفس الوقت تعيين قواد مخزنيين[77]. لكن السلطان، وفي هذه الحالة بالضبط، فضل أن يفوض إدارة منطقة توات لجماعة من الأعيان الذين يحظون بثقة السكان.

السلطان

كانت دائرة نفوذ السلطان تشمل كل أوجه حياة المجتمع، سواء كانت دينية أم دنيوية. فهو أمير المؤمنين وسليل الرسول، وبالتالي الساهر على الدين والضامن

(77) رسالة المولى سليمان إلى أهل توات، 21 يوليوز 1800، في **الوثائق**، 1، 1976، ص 446-447.

لاستمرار العقيدة السنية كمرجعية للنظام السياسي والاجتماعي. وهو فوق ذلك يشرف على جهاز مخزني تدخل ضمن اختصاصاته قيادة الجيش، وتسيير الجهاز المالي والجبائي، وإدارة الجهات والقبائل، والعلاقات مع الدول الأجنبية. وغالبا ما كان السلطان يشرف شخصيا على كل هذه الميادين ويتدخل أحيانا في جزئياتها البسيطة خاصة في عهد سلطان كالمولى سليمان الذي حكم البلاد بجهاز مخزني طبعته مركزة شديدة وتقلص في عدد رجاله.

إن أهم وظيفة من وظائف السلطان الدينية تتمثل في إقرار الشريعة الإسلامية وحماية العقيدة من كل أنواع الانحرافات. فالسلطان، وبحكم هذه المسؤولية، كان يحرص على اختيار وتعيين القضاة والمحتسبين وتنظيم خطة الإفتاء. وكان هو نفسه مرجعا للأحكام الشرعية كلها بتلقيه للشكايات والتظلمات. كما يتجلى دور السلطان هذا في سهره على توسيع دائرة الشرع وتقليص رقعة العرف المنافي لأحكام الدين. ومن هذا المنظور يمكن أن نعتبر الحرْكات المخزنية الهادفة إلى إخضاع القبائل الجبلية المتمردة كمحاولة مستمرة لفرض الشريعة على حساب عرف الجاهلية. ولذلك اعتبر المولى سليمان إخضاع القبائل الجبلية العاصية واجبا دينيا في المقام الأول، بل إنه اعتبر ذلك جهادا وواجبا لا يختلف عن الجهاد ضد الكفار[78].

ويتجلى الدفاع عن الإسلام كذلك في الإبقاء على فريضة الجهاد بالعمل على تحرير الثغور المحتلة أو الحيلولة دون سقوط أجزاء أخرى من البلاد ضحية التوسع الأوربي. وفي الواقع فإن فريضة الجهاد أصبحت مع نهاية القرن الثامن عشر تكتسي صبغة رمزية توظف أساسا للاستهلاك الداخلي في وقت اختلّت فيه موازين القوى بين الغرب والبلدان الإسلامية. ورغم هذا الاختلال الواضح فإن القوى الدينية ظلت تضغط على السلطان للإبقاء على المقومات التي يعتمد عليها الجهاد كتسليح القبائل المجاورة للثغور وتعزيز الأسطول. لذلك فإن إقدام المولى سليمان على تفكيك الأسطول في سنة 1817 اعتبر تنازلا عن الجهاد وإجراء من شأنه أن

(78) في سنة 1819، عقب وقعة زيان، أهاب المولى سليمان برعاياه إلى الجهاد ضد العصاة البرابرة الذين «يحق فيهم الجهاد، حسب رأيه، أكثر مما يحق في الكفار». انظر رسالة المولى سليمان إلى عبد الرحمن عشعاش، بتاريخ 21 أكتوبر 1819 في م وم (ترتيب كرونولوجي).

يعرّض البلاد لخطر الغزو المسيحي. ومن جهة أخرى مارس السلاطين واجب الجهاد والدفاع عن الدين من خلال جهودهم لافتداء الأسرى المسلمين، أو من خلال إصرارهم على أن لا تتعارض الاتفاقيات التي يعقدونها مع القوى المسيحية مع مبادئ الشريعة. ويتجلى هذا مثلا في إلحاحهم على أن تعرض الخلافات التي تنشأ بين المسلمين والمسيحيين على أنظار القضاة ليتم الفصل فيها حسب مقتضيات الشرع[79].

لكن أهم واجبات السلطان كان يتمثل في إقرار الأمن والحفاظ على السلم الداخلي. وهذه المسؤولية لم تكن تكتسي صبغة دنيوية فقط. فضمان الطمأنينة للرعية هو شيء ضروري لا تستقيم بدونه أمور الدين سواء على مستوى الجماعة أو على مستوى الأفراد. كما أن حفظ الأنفس والممتلكات هو من مسؤوليات الإمام كذلك. وطالما اعتبر السلطان قادرا على دفع شبح الفتنة فإن الشرع يمنحه سلطات غير محدودة، بل إن العلماء يقدمون حكما مستبدا جائرا على وضعية الفتنة التي ينعدم فيها الزاجر. فمبادئ الشريعة بهذا الخصوص لا تختلف كثيرا عن مبادئ «التعاقد الاجتماعي» كما سطرها فلاسفة أوربا في القرن الثامن عشر، والتي هي الأخرى تقدم حفظ الأمن على إحقاق العدل. فأسوأ الأوضاع بالنسبة للشرع هي وضعية الفتنة التي يسود فيها الخوف وضياع الأنفس والحقوق وانعدام شروط القيام بالواجبات الدينية.

وفي المجال الدنيوي كان السلطان يزاول مهام رئاسة الجيش والجهاز الإداري سواء على المستوى المركزي أو الجهوي. ففي المجال العسكري كان يحرص على تجنيد ما يكفي من الجيش لحفظ الأمن وفرض هيبة المخزن. كما يشرف بشكل مباشر على تموين الجيش ودفع رواتب أفراده واقتناء ما يحتاجه من سلاح وعتاد. وفي الحرْكات المهمة كان يتقدم الجيوش بنفسه ويوزع المهام بين مختلف مكوناته. وفي المجال الإداري كان السلطان يعيّن الكتاب والأعوان الذين يعملون بجانبه، كما يعيّن قواد المناطق والقبائل، ويبقى الاتصال بهم عبر مراسلات منتظمة. كما يمكن أن نذكر في هذا الإطار تعيين القضاة والمحتسبين، وإن كانت

---

(79) انظر البند السابع من المعاهدة الإنجليزية - المغربية لعام 1801 في خ ب، 52/ 27.

خطتا القضاء والحسبة من الخطط الدينية التي تقتضي إعمال الشرع قبل القوانين العرفية التي تحكم سلوك موظفي المخزن. وفي المجال المالي كان السلطان يعيّن الأمناء ويحدد السياسة الجبائية وأسس المبادلات التجارية مع الخارج إضافة إلى ضبط السيولة النقدية وضرب السكة.

إن هذا قد يوحي بأنه لم يكن مجال من مجالات الحياة الدينية أو الدنيوية يفلت من قبضة السلطان، وأن هذا الأخير كان الحاكم المطلق والمتصرف في كل كبيرة وصغيرة داخل المملكة. لكن سلطته في الواقع لم تكن بدون حدود. فعقد البيعة الذي كان السلطان يبايع على أساسه كان يشكل تقييدا، ولو رمزيا، لصلاحياته. وإذا بويع السلطان وهو في موقف ضعيف فإن أهل العقد والحل، ومن ضمنهم رؤساء الحواضر والقبائل، قد يلزمون السلطان بشروط تقيد من حريته في بعض المجالات كالجباية أو التجارة الخارجية. فإذا نظرنا إلى نص البيعة التي بويع على أساسها المولى إبراهيم بن اليزيد أو أخوه سعيد خلال «فتنة فاس» (1820-1822) فإننا نجد أنه كان يتضمن بنودا غاية في الشدة تعكس بشكل واضح مصالح وتوجهات القوى المُبايعة لهذين الأميرين[80].

ثم إن صلاحيات السلطان كانت تحدها الشريعة ومن يسهر عليها من العلماء. فهو لم يكن حرا في اتخاذ القرارات الهامة، بل كان عليه أن يزنها دائما بمقياس الشرع ويسعى إلى أن يضمن لها ما يلزم من الدعم من جانب العلماء. وقبل أن يقدم السلطان على إجراء قد ينعكس سلبا على مصالح الرعية كان يبادر إلى استفتاء أهل العلم الذين قد يساندون سياسة السلطان، كما قد يتحفظون منها أو يعارضونها ولو بشكل ضمني عبر أساليب خطابية اعتاد العلماء على سلوكها في مثل هذه الحالات. وفي حالة المولى سليمان يمكن أن نقول بأن تغليب كفة الشرع على غيره كان سمة ميزت حكم هذا السلطان أكثر ممن سبقه من سلاطين الدولة العلوية، وذلك بسبب تربيته الدينية والعلاقات الوطيدة التي كانت تربطه بأهل العلم. فبخصوص بعض القضايا الشائكة كمسألة بيع الخيل والمواد الحربية للنصارى، أو تحديد موقف من المذهب الوهابي اختار المولى سليمان استفتاء

(80) راجع نصي البيعتين لدى داود، **تاريخ تطوان**، 3، ص 264-250.

العلماء قبل أن يبتّ في هذين الأمرين[81]. ومن جهة أخرى كان العلماء يبادرون إلى إبداء رأي في قضية ما دون أن يستشيرهم السلطان في ذلك، وينتظرون من الدولة أن تحترم ذلك الرأي. ففي سنة 1799، على سبيل المثال، رأى العلماء أن اشتداد الصراع بين فرنسا وبريطانيا وما ترتب عنه من ازدياد نشاط الأساطيل الأوربية في منطقة البوغاز كان يشكل تهديداً للبلاد وبالتالي فقد طلبوا من السلطان أن يسمح للناس باقتناء السلاح والاستعداد لكل طارئ. والمولى سليمان لم يمكنه حينئذ معارضة هذا الرأي بالرغم من العواقب الوخيمة التي كانت تتهدد الأمن الداخلي كنتيجة لتسريح بيع السلاح. وتُظهر هذه الحالة بشكل واضح أن السلطان لم يكن بذلك المستبد القاهر الذي يفعل في رعيته وفي مملكته ما يشاء كما تصور ذلك الكتابات الأوربية المعاصرة.

المولى سليمان (1766 - 1822)

للوقوف على أهم ملامح شخصية هذا الرجل يكفي أن نرجع إلى نص بيعته الذي حرر بفاس في مارس من سنة 1792 والذي يبرز ما اتصف به من عفة ومروءة وديانة[82]. وتذكر المصادر الأوربية هي الأخرى نفس الصفات. فالقنصل البريطاني جيمس ماترا (James Matra) وصفه عند مبايعته بأنه «شاب ذو أخلاق نبيلة . . . وإن كان خجولا ومنعدم الطموح وأداة طيعة في يد الطلبة [أي العلماء]»[83]. وأكدت مصادر أوربية معاصرة أخرى هذا الانطباع عندما نوهت بشخصية المولى سليمان «المعتدِلة والشفوقة»[84].

(81) في سنة 1794 طلب المولى سليمان من التاودي بن سودة الإفتاء في أمر بيع القمح للأوربيين؛ انظر رسالته في ميك 3، ج ح م و، فاس، 1978. وفيما بعد استشار العلماء بخصوص بيع الخيول لإسبانيا؛ انظر بخصوص هذه المسألة المهدي الوزاني، **النوازل الجديدة**، 3، ص 35-36. أما بخصوص المشورة المرتبطة بالمذهب الوهابي، فيُنظر الفصل الرابع.

(82) انظر بيعة المولى سليمان عند الناصري، **الاستقصا**، 8، ص 87-90.

(83) خ ب، 52/ 10، 27 مارس 1792.

(84) راجع الملاحظات التي عبر عنها نائب القنصل الفرنسي، مـــور (L. Mure)، في م ت ق، 20، 10 أبريل 1792، ونـائب القنصل البريطاني بتطوان، و. برايس (W. Price)، خلال العشرينات من القرن التاسع عشر، الواردة عند بروك، م س، ص 359، والقنصل البريطاني، ج. دوكَلاص (J.S. Douglas) في خ ب 52/ 23، 26 أبريل 1822.

ولد المولى سليمان بمراكش عام 1766 واستفاد هو وإخوته المتأخرون من تربية أرادها السلطان سيدي محمد بن عبد الله أن تكون دينية أكثر، خاصة بعد أن خاب ظنه في أبنائه الكبار كالمولى اليزيد. وبعدما تمكّن المولى سليمان من حفظ القرآن وبعض العلوم الدينية الأساسية أرسله والده إلى تافيلالت مع اثنين من إخوته[85]. وهناك أسكن سيدي محمد كلا منهم في قصر خاص به وعيّن له فقيها يشرف على تعليمه. وإذا كان سيدي محمد قد ارتأى أن تتم تربية أولاده بعيدا عن المدن الكبرى وإغراءاتها المادية والسياسية فإنه حرص على أن يبعث إلى تافيلالت أبرز علماء فاس. لذلك فإن المولى سليمان لم يكن في حاجة إلى استكمال دراسته بالحاضرة الإدريسية التي لم يمكث بها إلا وقتا قصيرا إثر وفاة والده في سنة 1790[86].

وقبل تقلده زمام أمور البلاد في سنة 1792 لم يعرف عن المولى سليمان أنه اهتم كثيرا بالسياسة بل استثمر جل وقته وجهده في الدراسة وتحصيل العلوم الدينية. وعندما بويع المولى اليزيد سلطانا في سنة 1790 طلب من المولى سليمان أن يكون خليفته بمراكش، لكن هذا الأخير سرعان ما ترك هذه المسوؤلية مفضلا متابعة دراسته بفاس[87]. وفي مارس من سنة 1792، عندما عرض عليه أهل فاس وأيت إدراسن الخلافة، لم يظهر حماسا كبيرا ولم يقبل العرض إلا بعد إلحاح شديد. ويقول الضعيف إن المولى سليمان لم يقبل بتولي السلطة إلا بعد أن شرط على مبايعيه بأن لا يشارك في قتال إخوته الذين كانوا يتنازعون حول الخلافة[88].

والواقع أن المولى سليمان كان رجل علم قبل أن يكون رجل سياسة. ولذلك فإنه كثيرا ما كان يقدم الشريعة على المصلحة السياسية للدولة. وحرصه على مسايرة النصوص الشرعية، بالإضافة إلى طبعه المتشدد، يفسر إلى حد بعيد انعدام المرونة في سياسته، وهو ما جعله يدخل في مواجهات لم تكن ضرورية مع بعض

(85) الزياني، **ألفية السلوك**، ص 166-167.
(86) الناصري، ن م، 8، ص 87.
(87) الضعيف، ص 223.
(88) نفسه، ص 245.

القوى كالشرفاء أو الزوايا التي اكتسبت مع مرور الزمن امتيازات مادية واجتماعية اعتبرها المولى سليمان منافية للدين ومصالح الدولة في آن واحد.

الجهاز المخزني

اختلفت طبيعة وتركيبة المخزن من سلطان إلى آخر. ولعل أهم ما يميز هذا الجهاز خلال العهد السليماني هو بساطته ومحدوديته. وبغض النظر عن العوامل الموضوعية التي أدت إلى تقلص حجم المخزن خلال العشر سنوات التي تلت وفاة السلطان سيدي محمد بن عبد الله فإن المولى سليمان قد ساهم هو الآخر في هذا التقلص بتجميعه لمعظم السلطات في يده وبنهجه سياسة اتسمت بالمركزية المتشددة.

ولابد من التمييز في البداية بين المسؤوليات المخزنية الصرفة التي تعكس الوجه السياسي والإداري للدولة، والمسؤوليات الدينية التي وإن كانت جزءا من اختصاصات السلطان فإنها في الواقع تعكس مسؤوليته كأمير للمؤمنين. وهذا التمييز هو ما يترجمه الفصل التقليدي لدى الفقهاء بين الخطط المخزنية كالقيادة وأمانة المال ورئاسة الجيش، والخطط الشرعية كالقضاء والحسبة والفتوى وغيرها. فالخدمة المخزنية كانت تشمل أساسا موظفي «دار المخزن» من خدم، وأعضاء الحناطي، و«المشاورية» الذين يشكلون دائرة السلطان في حياته اليومية، كما تضم الجهاز الإداري بكتابه وموظفيه، والجهاز العسكري بفصائله التقليدية المعروفة. فحول السلطان مباشرة نجد جيشا من الخدم أو «المساخرية» الذين يقومون بمختلف أنواع المهام. وكان هؤلاء الخدم منتظمين في شكل حناطي، تتكلف كل حنطة منها بمهمة معينة كتحضير طعام السلطان أو السهر على خيله أو تأمين نقل فراشه وخيامه عندما يتحرك من مكان إلى آخر. وفي سنة 1790 كان عدد هذه الحناطي قد تجاوز العشرين من بينها واحدة تهتم بتحضير الشاي[89]. فهؤلاء الموظفون المنتمون إلى الحناطي كانوا جزءا من حاشية السلطان ولا يفارقونه سواء

---

(89) انظر لائحة أهل حناطي القصر التي أعدها القنصل البريطاني، ماترا في سنة 1791، مخطوطات إضافية، 41512، المتحف البريطاني.

كان مستقرا بعاصمة ملكه أو متنقلا في مهمة عبر البلاد. إلا أن هذه الطائفة من الموظفين المخزنيين لم تكن، من الناحية المبدئية على الأقل، مخولة للخوض في الشؤون السياسية أو العامة.

أما على المستوى السياسي فإن السلطان كان يباشر شؤون الدولة بمساعدة عدد من الكتاب والموظفين، قد يزيد عددهم وقد ينقص. ومما يميز الطاقم المخزني الذي كان يساعد السلطان في المهام السياسية أنه كان بسيطا ومفتقرا إلى التخصص. فبالنسبة لسيدي محمد بن عبد الله مثلا يلاحظ القنصل الفرنسي، لوي شينيي، أن السلطان لم تكن له حكومة كما يتصورها الأوربيون، أي هيئة يتوزع أعضاءها مهام سياسية وإدارية محددة[90]. فالسلطان كان يستعين بمجموعة من الكتاب أو «الطلبة» الذين يقومون بمختلف المهام الموكولة إليهم كمراسلة القواد والأعيان المحليين أو تمثيل السلطان لتسوية نزاع بين القبائل، أو بين الرعية وموظفي المخزن، أو القيام بسفارة إلى الخارج أو غيرها من المهام. وحتى تسمية «الوزير» لم تستعمل كثيرا، وإن كان بعض الكتاب يمارسون فعلا مهمة الوزير بحكم الاختصاصات المخولة لهم من طرف السلطان. وبقي الوضع على هذا الحال حتى أواخر القرن التاسع عشر عندما أدخل سيدي محمد بن عبد الرحمن (1859-1873) ومولاي الحسن (1873-1894) بعض الإصلاحات على الجهاز المخزني.

إلا أن الملاحظات السابقة يجب ألا يفهم منها أن الجهاز المخزني كان يفتقر كلية إلى توزيع المهام. فكاتب مثل محمد بن عثمان المكناسي (ت 1799)، وإن لم يحمل لقب وزير الشؤون الخارجية فإنه كان يمارس هذه المهمة بالفعل، وكان هو الواسطة بين الدولة وممثلي الدول الأجنبية، حتى وإن شاركه فيها موظفون مخزنيون آخرون كقائد طنجة مثلا، وحتى وإن كلفه السلطان أحيانا بمهام داخلية لا علاقة لها بالدبلوماسية. ويظهر أن الجهاز المخزني شهد بداية للتخصص مع انفتاح البلاد على العالم الخارجي خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وتعقد المهام التي أصبحت تواجه الدولة، خاصة في تعاملها مع الأطراف الخارجية.

وخلال العهد السليماني برز محمد بن عبد السلام السلاوي كأهم موظف

---

(90) ل. شينيي، **أبحاث تاريخية**، 3، ص 164 (بالفرنسية).

مخزني، خاصة في مجال الشؤون الخارجية. فهو في الواقع قد خلف محمد بن عثمان بعد وفاته في سنة 1799 وأدار شؤون السياسة الخارجية إلى أن توفي في سنة 1815. وكان السلاوي في بعض مراسلاته مع ممثلي الدول الأجنبية يوقع رسائله بـ«وزير البحر وشؤون الأجناس»، وهو لقب لا ندري هل حمله بتفويض رسمي من السلطان أم أنه يعبّر فقط عن واقع حال. ومهما يكن من أمر فإن السلاوي لم يتفرغ للشؤون الخارجية فقط، بل نجده وبموازاة مع مسؤوليته في المجال الدبلوماسي، يتحمل مسؤوليات أخرى في المجال الداخلي. من بين هذه المسؤوليات قيادة فاس وسلا والقبائل القريبة منها والعرائش والقبائل الشمالية. وبالإضافة إلى ذلك نجد أن السلطان يكلفه أحيانا بترؤّس حملات عسكرية في مناطق بعيدة عن مناطق نفوذه، كتادلة وجبال فازاز والريف. هذا التنوع في المهام الملقاة على عاتقه تدل على كفاءته والثقة التي كان يحظى بها لدى السلطان كوصيف، ولكنه يدل كذلك على قلة الأطر المخزنية الكفئة في هذه المرحلة التاريخية بالذات.

وبالفعل فإن عدد الأطر المخزنية، على المستوى المركزي على الأقل، تقلص كثيرا في ظل الحكم السليماني. فإذا كان عدد الكتاب العاملين في خدمة سيدي محمد بن عبد الله لم يقل عن الثلاثين في أي وقت من الأوقات[91]، فإن العدد الإجمالي للكتاب الذين خدموا المولى سليمان خلال ثلاثين سنة لم يتجاوز العشرين حسب الزياني[92]. وبطبيعة الحال لا يمكننا أن نعزو هذا الواقع إلى سياسة المولى سليمان المبالغة في المركزة فقط، بل هناك عوامل موضوعية تفسر تقلص الجهاز المخزني عند بداية القرن التاسع عشر.

ويتمثل أحد هذه العوامل في الحملة التي شنها المولى اليزيد ضد خدام أبيه وتفكيكه لنظام كان يحلم بالإطاحة به منذ كان أميرا. فلما وصل اليزيد إلى الحكم في سنة 1790 عزم على التخلص من أولئك الذين سماهم بكلاب أبيه![93].

---

(91) خ ب، 52/12، 3 مايو 1802.

(92) الزياني، **جمهرة التيجان**، مخ خ ح ر، 6778، ص 67-68.

(93) الضعيف، ن م، ص 210.

وخلال المدة القصيرة التي قضاها على رأس البلاد شن حربا على كل المقربين السابقين لسيدي محمد بن عبد الله، فأعدم البعض وسجن البعض الآخر، بينما لاذ عدد آخر بالفرار خوفا من بطشه. «لقد قتل كل الطلبة (الكتاب) الذين وقعوا بين يديه» حسب القنصل البريطاني، و«لقي القواد ورؤساء الجيش السابقون نفس المصير...»[94]. وساهم «الطاعون الكبير» الذي حل بالبلاد خلال سنتي 1799 و1800 في القضاء على العديد من الأطر المخزنية الكفئة. فعلى سبيل المثال لقي كل من محمد بن عثمان ومولاي الطيب، شقيق المولى سليمان، حتفهما في هذا الوباء بعد أن تمرسا في إدارة الشؤون الخارجية. وهكذا أوكل المولى سليمان في سنة 1800 مسؤولية الشؤون الخارجية إلى وصيف لا يتجاوز عمره العشرين[95]. وفي السنة الموالية، أي 1801، أوكل السلطان مهمة تجديد الاتفاقية البريطانية - المغربية إلى عبد الرحمن عشعاش التطواني الذي وصفه جيمس ماترا بأنه «مجرد حَـمّار» لا يعرف القراءة ولا الكتابة. «إن الرجل الذي تولى التفاوض بشأن الاتفاقية، يقول القنصل البريطاني، هو شخص أمي، لأن الطاعون أهلك كل الطلبة [الكتاب] الذين كان لهم إلمام بالشؤون الخارجية»[96].

وأخيرا نشير إلى الظروف التي رافقت وصول المولى سليمان إلى الحكم والصراعات التي خاضها ضد عدد من إخوته وأبناء عمه، وهو ما جعله يختار جانب الحيطة والحذر تجاه العديد من الأمراء الذين اكتسبوا تجربة سياسية في السابق. ويكفي أن نذكر هنا محاولة ابن عمه مولاي عبد الملك بن ادريس الاستقلال بمنطقة الشاوية في سنة 1796، والمحاولة الفاشلة لأخيه مولاي الطيب الذي اتُّهم في سنة 1799 بتدبير انقلاب ضد أخيه بمراكش[97]. ومن بين كل الأمراء نجد أن مولاي عبد السلام بن سيدي محمد بن عبد الله كان الوحيد الذي

---

(94) خ ب، 52/12، 3 مايو 1802.

(95) خ ب، 52/10، 6 غشت 1802.

(96) خ ب، 52/12، 12 أبريل 1802. إن عبد الرحمن عشعاش الذي مثّل السلطان في مفاوضات 1801 بين المغرب وبريطانيا هو الذي قاد المفاوضات كذلك في سنة 1803 لإبرام الاتفاقية المغربية - السويدية.

(97) الضعيف، ص 310.

سمح له السلطان بقدر من النفوذ في شؤون الدولة، والسبب، كما يقول القنصل البريطاني، هو أنه كان أعمى، وبالتالي لم يشكل مصدر خطر كما كان الحال بالنسبة للأمراء الآخرين[98]. وكنتيجة لهذه الشكوك والمخاوف فضل المولى سليمان الاعتماد على الموظفين المنحدرين من جيش البخارى، أو الوصفان، وفي طليعة هؤلاء نجد السلاوي وأحمد بن مبارك.

لقد مثل محمد بن عبد السلام السلاوي بالتأكيد أهم شخصية سياسية في الجهاز المخزني السليماني. فهو الذي تولى تسيير الشؤون الخارجية لمدة خمس عشرة سنة تقريبا. وعندما عهد إليه بهذه المسؤولية في سنة 1799 لم يكن هذا الوصيف يتوفر إلا على تجربة مخزنية محدودة. والتجربة الوحيدة التي اكتسبها محمد بن عبد السلام السلاوي كانت بطنجة عندما كان كاتبا مع مولاي الطيب الذي تولى قيادة المدينة والمناطق الشمالية بين سنتي 1794 و1797. وبعد أن كُلف مولاي الطيب بقيادة الدار البيضاء والشاوية في سنة 1797 خلفه السلاوي في مسؤوليته بطنجة وهي المسؤولية التي كانت تشمل كذلك الكلام مع ممثلي الدول الأوربية. وعندما توفي محمد بن عثمان في سنة 1799 أصبح السلاوي يباشر جل الأمور المتعلقة بالسياسة الخارجية[99]. لكن السلطان استدعاه في سنة 1802 إلى فاس ليتولى قيادتها لفترة قصيرة قبل أن يعينه ككاتب له. وفي سنة 1804 ولاه السلطان على مدينتي الرباط وسلا والقبائل المجاورة كبني حسن و«عرب الوديان»[100]. وهنا كذلك لم تدم مدة ولايته طويلا إذ نقله السلطان في السنة التالية إلى مدينة العرائش ليباشر منها مسؤولية حكم منطقة جبالة[101]. وبعد عزل قائد تطوان عبد الرحمن عشعاش في سنة 1807 وسع المولى سليمان اختصاصاته لتشمل بالإضافة إلى القبائل الجبلية مدينتي تطوان وطنجة. ويظهر أن دائرة نفوذ السلاوي اتسعت بعد ذلك لتشمل معظم الشمال المغربي، بما في ذلك قبائل

---

(98) خ ب، 52/ 12، 3 مايو 1802.

(99) خ ب، 52/ 11، 6 يونيو 1797؛ خ ب، 52/ 12، 12 غشت 1802؛ الضعيف، ن م، ص 307.

(100) الضعيف، ص 329.

(101) ن م، ص 337.

الريف. وبموازاة مع هذه المهام الداخلية ظل السلاوي يشرف على الشؤون الخارجية إلى حين وفاته في سنة *1815*. لذلك جاءت وفاته ضربة قاسية للمخزن السليماني، خاصة في وقت بدأت الأوضاع الداخلية تعرف فيه تأزما متزايدا. وفي هذا السياق يقول الزياني : «ولما بلغ أمير المؤمنين خبر موته تأسف على فقده إذ كان عمود دولته»[(102)].

المخزن المحلي

مارس المخزن سلطته على الصعيد المحلي بواسطة العمال أو القواد. وكانت اختصاصات القائد تتسع أو تتقلص حسب التفويض المخول له من طرف السلطان، بحيث نجد قائدا لا تتجاوز سلطته حدود المدينة أو القبيلة الواحدة، بينما نجد قائدا آخر، مثل قائد طنجة أو تطوان قد تمتد صلاحياته الإدارية لتشمل مناطق شاسعة. ومنصب القائد هو منصب إداري - عسكري بالدرجة الأولى. ولم يكن صاحبه من ذوي العلم بل من ذوي المعرفة والممارسة الإدارية. لذلك كان القواد كثيرا ما يتم اختيارهم من بين رؤساء القبائل والأعيان المحليين الذين يتمتعون بنفوذ معنوي بين السكان. وكان السلطان يعيّن القواد كذلك من بين موظفي المخزن الذين برهنوا عن كفاءاتهم، سواء كانوا عسكريين أو مدنيين.

وكان اختيار السلطان ينبني على عدة عوامل من أهمها طبيعة العلاقة التي تربط المخزن المركزي بالقبيلة أو المنطقة المعنية. ففي حالة المناطق الجبلية أو الصحراوية التي يصعب إخضاعها عسكريا كان السلطان يميل إلى الحل الذي يوفق بين مصلحة الدولة ونزوع الأعيان المحليين إلى درجة أكبر من الاستقلال. وهنا كان السلطان غالبا ما يزكي الأمر الواقع ويصدر ظهير تعيين لفائدة من يحظى بدعم محلي أو يملك ما يكفي من القوة لفرض نفسه على السكان. وفي هذه الحالة كانت حظوظ نجاح القائد تتعزز بفعل القوة التي يستمدها من القبيلة التي ينتمي إليها ومن الدولة التي تمده بالدعم المعنوي على الأقل عندما تعجز عن مده بالدعم العسكري. أما القائد الأقل حظا في النجاح فهو الذي يعيّنه السلطان من خارج

(102) الزياني، **ألفية السلوك**، ص 182.

القبيلة، سواء كان موظفا مخزنيا أو منتميا لقبيلة أخرى، خاصة إذا فشلت الدولة في مده بما يكفي من الدعم لفرض سلطته على السكان. وخلال حكم المولى سليمان تعددت الحالات التي كان السلطان يفرض فيها قائدا «برانيا» دون أن يحظى بالدعم المخزني الضروري لكسر شوكة المعارضين له. ويظهر هذا بشكل واضح في محاولة المولى سليمان فرض قواد من هذا الصنف على قبائل الأطلس المتوسط التي لم تكن دائما في متناول الدولة من الوجهة العسكرية[103].

وإلى جانب الجهاز الإداري كان المخزن يتوفر على جهاز مالي يشكل الأمناء عموده الفقري. فالأمناء كانوا يعملون على تحصيل الواجبات المالية، كيفما تنوعت مصادرها، ويضعونها رهن إشارة الدولة التي تبتّ في كيفية صرفها. ولم يكن الأمين يكتفي بتحصيل الضرائب بل كان يتدخل في صرفها لتغطية العديد من نفقات المخزن على المستوى المحلي كرواتب العسكريين مثلا، أو تسديد التزامات مخزنية أخرى كالصلات والهبات المقدمة لأهل الزوايا والشرفاء. ومما لا شك فيه أن أهمية الأمناء ستزداد كنتيجة للانفتاح المتزايد للبلاد على التجارة الأوربية.

وأخيرا كانت هناك الخطط الشرعية التي كانت من الناحية المبدئية تقع خارج نفوذ المخزن؛ إلا أن المركزة المتزايدة التي عرفتها الدولة المغربية منذ أواخر القرن الثامن عشر قد حدت كثيرا من استقلالية «القطاع الشرعي»، فأصبح السلطان وموظفوه يتدخلون بشكل أكبر لتعيين أصحاب المناصب الشرعية أو لصرف مداخيل الأحباس لغايات مخزنية صرفة. وضمن هذه الخطط الشرعية نجد القضاة والمحتسبين ونظار الأوقاف وكفلة الأيتام والغائبين، وأئمة وخطباء المساجد والمدرسين وغيرهم.

المولى سليمان وسياسته الإدارية

مما لا شك فيه أن الكثير من المشاكل التي عانى منها الجهاز الإداري في عهد المولى سليمان ترجع إلى النزعة الشخصية للسلطان الذي أظهر ميلا واضحا

(103) الزياني، **الروضة**، الورقة 183.

نحو المركزة المفرطة والاستبداد بالرأي مع غياب المرونة الضرورية. ولم يفت الكتاب الذين خدموا المولى سليمان وأبصروا سلوكه عن قرب ذكر هذه العيوب. فالزياني مثلا، وفي انتقاده الوحيد الموجه إلى المولى سليمان، يقول إن السلطان كثيرا ما كان يستبد برأيه ويعمل بمشورة من لا دراية له بأمور السياسة[104]. ويقول عنه معاصرون آخرون إنه لشدة حرصه على التقرير في كل كبيرة وصغيرة فإنه كان يحرر رسائله بنفسه قبل أن يدفعها إلى الكتاب الذين لم يكن بوسعهم إدخال ولو تعديلات بسيطة على نص الرسالة. فحسب صاحب الابتسام لم يكن المولى سليمان يسمح لكتّابه حتى بتصحيح الأغلاط اللغوية والنحوية التي قد يلاحظونها في المسودة[105]. ومن جهته لاحظ أكنسوس، الذي كان كاتبا مع المولى سليمان في السنوات الأخيرة من حكمه، كيف كان السلطان يستبد بتسيير شؤون الدولة حتى أنه «لم تكد تظهر لوزير معه سياسة ولا استقلال برياسة»[106].

وكانت آثار هذه النزعة الاستبدادية ظاهرة في أكثر من مجال. ففيما يتعلق بتعيين قواد القبائل والمناطق لم يكن السلطان يأخذ برأي الأعيان أو رؤساء الزوايا المحليين، عكس والده الذي أوكل التعيينات في المناصب الإدارية والدينية إلى بعض رؤساء الزوايا كما فعل مع شيخ الزاوية الوزانية مثلا[107]. وهذا التهميش الذي طال الأعيان المحليين كثيرا ما كان وراء التنافر أو التأزم اللذين شهدتهما علاقة الدولة بهؤلاء. والواقع أننا نصل هنا إلى عمق السياسة الإدارية للمولى سليمان الذي فضل أن يضرب عرض الحائط بالثوابت التقليدية لسياسة المخزن التي كانت دائما تراعي التوازنات المحلية وتشرك الفعاليات المحلية في صنع القرار على صعيد القبيلة أو الجهة. وإذا أخذنا منطقة تادلة كنموذج نجد أن السياسة المتبعة من طرف المولى سليمان والمتمثلة في فرضه لقواد «برانيين» كانت وراء التأزم المستمر مع شيوخ الزاوية الشرقاوية بأبي الجعد. وبمدينة فاس نهج السلطان

---

(104) نفسه، الورقة 186.

(105) محمد الحجوي، ن م، ص 5.

(106) محمد غريط، **فواصل الجمان في أنباء وزراء وكتاب الزمان**، فاس، 1921، ص 8.

(107) انظر العلاقات بين المولى سليمان وزاويتي وزان وبجعد في الفصل الخامس أسفله.

سياسة مماثلة عندما أصر على وضع أمور المدينة في يد موظفين مخزنيين كانوا كلهم من خارج أهل فاس[108]. وسنرى فيما بعد كيف انعكست هذه السياسة سلبا على علاقة الدولة بهذه المدينة التي هُمش أعيانها فاختاروا جانب المعارضة والتمرد.

ومن مظاهر هذه السياسة كذلك تجاهل المولى سليمان للاعتبارات المحلية والمتمثلة في التناقضات القبلية أو التنافس حول الزعامة في منطقة معينة. فعندما قرر المولى سليمان توسيع اختصاصات قائده بالشاوية، ابن الغازي المدني، ووسع نفوذه ليشمل كل المنطقة الواقعة بين أبي رقراق وأم الربيع، لم يأخذ في الحسبان الحساسيات القبلية والجهوية التي من شأنها أن تنسف كل محاولة لفرض قيادة موحدة من طرف مخزن لا يتوفر دائما على الوسائل المادية والعسكرية الضرورية. وفي منطقة الأطلس المتوسط نهج المولى سليمان نفس السياسة عندما أراد أن يوسع سلطة قائديه محمد وعزيز المطيري[109] أو ابن الغازي الزموري[110] لتشمل بالإضافة إلى «برابرة الدولة» مثل أيت إدراسن وزمور، قبائل الجبل مثل أيت أومالو الذين رفضوا بعناد أية محاولة مخزنية في هذا الاتجاه.

لقد أراد مولاي سليمان قبل كل شيء أن يعهد بالمسؤوليات المخزنية إلى من برهن عن ولائه للدولة قبل أي كيان آخر. ومن هذا المنطلق قرب السلطان إليه موظفين منحدرين من جيش العبيد أو بعض التجار الذين يرون في الخدمة المخزنية وسيلة لتنمية مصالحهم الخاصة. وهذا ما لاحظه الإنجليزي جون بوفا (John Buffa) خلال زيارته للبلاد في سنة 1806 عندما كتب بأن العديد من قواد العبيد «الذين عُرفوا بولائهم للسلطان يوجدون على رأس أهم الأقاليم والنواحي»[111]. وعلى المستوى المركزي نجد أن أهم كاتبين خدما المولى سليمان خلال معظم حكمه هما السلاوي وأحمد بن مبارك، وكلاهما من

(108) راجع الفصل السادس أسفله.
(109) الزياني، **الروضة**، الورقة 183.
(110) الزياني، **تاريخ الولاية**، مخ خ ح ر، 13، 009، ص 3.
(111) ج. بوفا، ن م، ص 108، 1084.

الوصفان، أو «عبيد الدار». كما يلاحظ أن المولى سليمان أوكل بعض المسؤوليات لعدد من التجار كما كان الشأن بالنسبة لقائد فاس محمد الصفار[112].

إلا أن المولى سليمان كانت تعوزه الأدوات الضرورية لفرض سياسة المُمركزة والمتشددة التي اختارها، وأهم هذه الأدوات جيش قوي ومرونة في التعامل مع الواقع القبلي. فخلافا لوالده الذي غض الطرف عن عصيان بعض القبائل مادام ذلك لا يهدد المصالح الحيوية للمخزن فإن المولى سليمان قد حاول بسط سلطة الدولة الفعلية على العديد من المناطق التي لم تعرف حضورا مخزنيا فعليا منذ وفاة المولى إسماعيل. ولعل أهم سمة ميزت سياسة سيدي محمد بن عبد الله تجاه القبائل هي تجنبه المواجهة المباشرة مع قبائل المناطق الجبلية الصعبة المنال مفضلا ادخار جهده وإمكانياته المادية بدل صرفها في حرْكات لا فائدة من ورائها. وكان سيدي محمد يبذل كل جهد للإبقاء على نوع من التواصل مع القبائل العاصية أو الاتفاق معها على نوع من الترتيبات التي تحفظ ماء وجه الطرفين دون أن يُضطر المخزن إلى الدخول في دوامة من المواجهات العسكرية التي حتى وإن كللت بالنجاح فإنها تكون ذات فائدة محدودة في الزمن. أما المولى سليمان فقد أدار ظهره لهذه السياسة الواقعية وحاول أن يخضع قبائل صعبة المنال عن طريق القوة بدل البحث عن آليات سلمية لحل الخلافات مع هذه القبائل. وهذا ما جعل أكنسوس مثلا يفسر هزيمة زيان في سنة 1819 برفض المولى سليمان لعروض أيت أومالو الذين كانوا يرغبون في تفاهم مع الدولة[113]. وفي مثل هذه الحالات، يقول أكنسوس، لم يكن السلطان «الحازم» سيدي محمد بن عبد الله يرد «شفاعة» القبائل وطلبهم لعفو المخزن، بل ربما دفع بطرف ثالث إلى التوسط وطلب العفو نيابة عن القبائل حتى يجد مخرجا للأزمة يحفظ ماء وجه السلطان ومناوئيه في نفس الوقت[114].

ولعل تشبث المولى سليمان بالمنظور الديني للخلافة ومسؤولية الخليفة كانت

(112) رسالة المولى سليمان إلى أهل فاس لدى أكنسوس، 1، ص 308-309.
(113) نفسه، ص 304.
(114) نفسه، ص 306.

وراء تصلّبه السياسي وما تمخض عنه من اصطدامات مع الرعية. فالنظام الشرعي للزكاة والأعشار الذي اختاره كان يتطلب إخضاع القبائل وتتبع عمليات تحصيل واجب بيت المال دون أن يلجأ في ذلك إلى الوسائط أو نظام المقاطعة الذي اتبعه والده من قبل. ومن جهة أخرى أدى به حرصه على رفع الظلم عن الرعية إلى إقالة العمال واستبدالهم بسهولة وهو ما عيب عليه كشيء مخالف لمتطلبات السياسة. ومن الحالات التي يوردها المؤرخون في هذا الباب اعتقاله لعامله على دكالة لأنه قدم هدية مالية هامة ولم يمض على تعيينه في منصبه سوى وقت يسير[115]. بالإضافة إلى ذلك، كان المولى سليمان لا يترك الموظفين في مناصبهم عادة إلا لمدة قصيرة[116]. وأشار المؤرخ محمد بن علي الدكالي السلاوي أن قصد المولى سليمان من استبداله للعمال وعزلهم استجابة لرغبة الرعية كان يتمثل في كف يد المتسلطين منهم وحصر إضرارهم بالناس[117]. لكن استبدال القواد والعمال بهذا الشكل كانت له عواقب وخيمة لما كان يؤدي إليه من إضعاف هيبة المخزن المحلي وتأجيج الصراع بين الأعيان المحليين على السلطة. وبطبيعة الحال فإن النتيجة الحتمية كانت هي إضعاف السياسة المخزنية في وقت كانت الدولة تفتقد فيه للرادع العسكري المطلوب.

الجيش

عند نهاية القرن الثامن عشر كان الجيش المغربي يتكون من مقاتلين نظاميين منضوين في صفوف جيش العبيد وجيش الأوداية، وقد أُسسا معا في العهد الإسماعيلي، وقوات احتياطية توفرها قبائل الكَيش التي كانت تمد المخزن بالمقاتلين عند الحاجة مقابل امتيازات جبائية وغيرها.

وكان السلطان سيدي محمد بن عبد الله قد أضعف جيشي العبيد والأوداية إلى درجة كبيرة بهدف تلافي تكرار ما حدث على إثر وفاة جده إسماعيل في سنة 1727 عندما أصبح بإمكان رؤساء الجيش تنصيب وخلع السلاطين دون أن يكون

(115) محمد الحجوي، ن م، ص 360.

(116) محمد بو جندار، **الاغتباط**، ص 122-127.

(117) محمد بن علي الدكالي، **إتحاف أشرف الملا**، مخ خ ع ر، د 11، ص 101.

هناك رادع يردعهم. لذلك خفض هذا السلطان من عدد العبيد الذين أصبحوا لا يتجاوزون 000 15 فرد، ووزّعهم على مختلف المدن الساحلية في شكل حاميات مكلفة بحفظ الأمن في المراسي التي فتحت في وجه التجارة الأوربية. أما جيش الأوداية، والذي كان يتشكل أساسا من الفرسان، فقد خفض عدده إلى 000 1 من المقاتلين، وتم ترحيلهم عن مدينة فاس، حيث كانوا يتسببون في الفتن والاضطرابات باقتتالهم مع أهل المدينة والقبائل المحيطة بها[118]. ومن جهة أخرى تم اللجوء بشكل متزايد إلى استنفار القبائل لسد العجز الموجود في القوة العسكرية النظامية. وهكذا فإن القبائل العربية الساكنة بالسهول الأطلسية كان بوسعها، حسب أبي القاسم الزياني، تجنيد حوالي 000 150 مقاتل[119]. وشكل «برابرة الوطاء» أو «برابرة الدولة» كما يسميهم الزياني، قوة أخرى اعتمد عليها السلاطين العلويون طوال القرن الثامن عشر. وساهمت المدن الحضرية كفاس وتطوان وسلا بنصيبها في المجهود العسكري عن طريق تجنيد الرماة والطبجية الذين أثبتوا فاعليتهم في حصار المدن والقلاع.

إن جوهر الإصلاح العسكري الذي أقدم عليه سيدي محمد بن عبد الله كان يتمثل في إضعاف الجيش النظامي والاعتماد بشكل أكبر على القبائل عند الحاجة. وكان غرضه من وراء هذه السياسة، إلى جانب تقليص دور الجيش كقوة سياسية، التخفيف من النفقات العسكرية للدولة. وهكذا عكس سيدي محمد بن عبد الله السياسة الإسماعيلية بمراهنته من جديد على العصبية القبلية بدل الاعتماد الكلي على الجيش النظامي.

وبعد وفاته حاول اليزيد خلال حكمه القصير أن يغلب النموذج الإسماعيلي بتجميعه لجيش العبيد بمكناس وبإرجاعه الأوداية إلى فاس بعد أن غابوا عنها ما يقرب من ثلاثين سنة. إلا أن هذه المحاولة بقيت مجرد مشروع في ظل الفتن التي عمت البلاد طوال حكمه المضطرب[120].

---

(118) الناصري، ن م، 8، ص 115؛ الزياني، **عقد الجمان**، مخ خ ع ر، ج 40، ص 15.

(119) الزياني، **عقد الجمان**، مخ خ ع ر، ج 40، ص 15.

(120) بخصوص محاولات اليزيد إعادة بناء جيش العبيد على النمط الإسماعيلي انظر الضعيف، ص 209، 212، 213، 214 و221.

وعندما تولى المولى سليمان مقاليد الحكم كان عدد الجيش لا يتجاوز 2400، منهم 000 2 من العبيد و400 من الأوداية[121]. ذلك أن الفتن التي طبعت عهد اليزيد وحالة الفوضى التي تلت وفاته مباشرة أدت إلى تشتت الجيش النظامي وفرار أفراد الجيش بعد أن توقفت رواتبهم. وفي هذه الظروف اضطر المولى سليمان إلى الاعتماد على اتحادية أيت إدراسن البربرية، وخاصة قبيلة بني مطير، لإخضاع البلاد. وهكذا يمكن أن نشير إلى أن مقاتلي أيت إدراسن بقيادة محمد وعزيز وابن ناصر المطيري لعبوا دورا أساسيا في بسط سلطة المولى سليمان على مناطق جبالة والغرب وتامسنا. أما الجيش النظامي فلم يكن عدده يتجاوز 000 4 فرد سنة 1793 حسب تقديرات القنصل البريطاني جيمس ماترا[122].

لذلك يمكن القول إن بناء جيش مخزني كان في طليعة المهام التي اضطلع بها المولى سليمان خلال السنوات الأولى من حكمه. وكان يدرك جيدا أن اعتماده على القبائل البربرية لا يمكن أن يستمر طويلا. لذلك قرر السلطان في سنة 1796 إدراج قبيلتي شراكَة وأولاد جامع ضمن قبائل الكَيش، كما أعاد بناء جيش الأوداية بتوفير العدة والخيل لحوالي 000 3 فرد من هؤلاء[123]. لقد كان غرض المولى سليمان من هذا الإجراء هو إعادة الاعتبار لجيش الأوداية وتقويته حتى يكون قوة يوازن بها جيش العبيد ويخفف بها اعتماده على مقاتلي القبائل. وفي سنة 1798 أقدم المولى سليمان على إجراء آخر في نفس الاتجاه جند بموجبه قبيلة بني حسن، إحدى أقوى القبائل العربية، لتصبح عنصرا آخر ضمن الكَيش المخزني[124]. وفي سنة 1807 تم توسيع هذا الكَيش ليشمل قبيلة كَروان، التي بعد هزيمتها على يد منافستها بني مطير، التمست من السلطان قبولها ضمن منظومته العسكرية[125]. وحسب القُبطان بيريل، الذي زار المغرب في سنة 1808، فإن

---

(121) ن م، ص 238.
(122) خ ب، 52/10، 7 مايو 1793.
(123) الضعيف، ص 265.
(124) نفسه.
(125) نفسه، ص 343.

كَروان وضعت رهن إشارة المخزن حوالي 000 2 مقاتل[126]. لكن وجود هذه القبيلة ضمن الكَيش المخزني لم يدم طويلا لأننا نجدهم في سنة 1811 في صف التحالف المناوئ للدولة والذي كان يتزعمه أبو بكر أمهاوش.

ومع نهاية العقد الأول من القرن التاسع عشر ظهر جليا أن جهود المولى سليمان لإعادة بناء الجيش المخزني لم ترق إلى ما كان يأمله. فالقبائل التي حاول أن يجعلها جزءا من المنظومة العسكرية للدولة كأولاد جامع وشراكَة وبني حسن لم تنصهر في هذه المنظومة وبقيت في وضعية لا تختلف كثيرا عن وضعية القبائل الأخرى التي يستنفرها المخزن من حين لآخر. وحتى من الناحية العددية فإن جيش المخزن بقي دون قوة القبائل الكبرى في البلاد. ففي سنة 1808 مثلا كان عدد الجيش المخزني يقدر بحوالي 000 36 مقاتل[127]، في حين كان بوسع اتحادية قبلية كبني حسن أو الشاوية أن تستنفر ما بين 000 30 و000 40 من المقاتلين[128].

وانطلاقا من هذا الوعي بتعثر إصلاح الجيش حاول المولى سليمان أن يقوي الجيش النظامي، وخاصة جيش العبيد، بتجنيد الحراطين. لكن هذا الإجراء لم يُكتب له أن يخرج إلى حيز التنفيذ بسبب الجدل الذي قام حول تعريف «الحرطاني»[129]. ومن جهة أخرى حاول السلطان عند نهاية سنة 1811 أن يدمج فرقة من خيالة بني حسن في إطار الجيش النظامي[130]. لكن هذا الإجراء لم يكن أحسن حظا من سابقيه. ومما جعل مهمة المولى سليمان أكثر صعوبة في هذا الإطار هو تدهور الوضعية الاقتصادية خلال العقد الثاني من القرن التاسع عشر وافتقاد بيت المال للموارد الضرورية لتقوية الجهاز العسكري. وأخطر من ذلك كان تدهور الأوضاع داخل الجيش نفسه بظهور العصيان كلما فشلت جيوش المخزن في كبح جماح القبائل الثائرة. وهكذا دب هذا العصيان إلى جيش الأوداية

---

(126) ج. كايي، **مهمة**، ص 59.

(127) نفسه.

(128) الضعيف، ص 256، 344، 362.

(129) نفسه، ص 354.

(130) نفسه، ص 368.

الذين رفضوا في سنة 1816 الانصياع لأوامر السلطان القاضية بترحيلهم من فاس إلى مكناس[131]. ثم جاء وباء 1818 - 1820 فَضَعُفَ الجيش بهلاك العديد من أفراده. لكن الضربة القاضية تمثلت في هزيمة زيان (1819) التي عصفت بمعنويات الجيش ومهدت لتفككه.

وعلى الرغم من الظروف العصيبة التي عاشها المولى سليمان بعد هزيمة زيان فإنه حاول مع ذلك إعادة تنظيم جيشه المنهك، فأمر بجمع العناصر التي نجت من الوباء ومن المواجهة العسكرية مع أبي بكر أمهاوش وإعادة هيكلتها[132]. وفي إطار إعادة ترتيب جيش الأوداية الذي كان مصدر اضطرابات بمدينة فاس عقب الهزيمة بادر المولى سليمان إلى إدماج قبيلتي أولاد جامع وحميان في هذا الجيش[133]. لكن تدهور الأوضاع السياسية وعجز بيت المال عن استخلاص جباية القبائل جعلا المحاولات المخزنية في هذا الاتجاه عديمة الجدوى.

التنظيم العسكري

كما سبقت الإشارة إلى ذلك فإن الجيش المغربي كان يتألف من عنصرين أساسيين، الجيش النظامي بفرعيه المتمثلين في العبيد والأوداية، والجيش الاحتياطي الذي تشكله قبائل «الكَيش». وبالنسبة للجيش النظامي نشير إلى أن جيش الأوداية كان مقيما بمدينة فاس بينما كان جيش العبيد موزعا بين العاصمة مكناس وعدد من المدن الساحلية. وكان أفراد الجيش النظامي يتوصلون براتب شهري، قدره مثقال تقريبا، وكسوتين سنويا، وقدرا من معينا من الحبوب لتلبية حاجيات أسرهم وخيلهم بالنسبة للفرسان. كما كان أفراد الجيش يحصلون على السكن وعلى العدة العسكرية اللازمة. وأخيرا فإن مقاتلي الجيوش النظامية كانوا

---

(131) نفسه، ص 396.

(132) انظر رسالة المولى سليمان إلى عياد، قائد الأوداية، التي يأمره فيها بتعويض كل الجند الهالكين في الوباء، والمؤرخة بـ 6 نونبر 1818، في م و م. راجع كذلك رسالة أخرى موجهة إلى عياد بخصوص إعادة تنظيم الجيش، بتاريخ 13 غشت 1819، في م و م.

(133) رسالة المولى سليمان إلى عياد، بتاريخ 13 غشت 1819، بخصوص ضم أولاد الحاج وحميان إلى الأوداية ضمن وثائق م و م.

يتوصلون براتب إضافي كلما تم استنفارهم لحرْكة من الحرْكات[134]. أما مقاتلو قبائل الكَيش فلم يكونوا يحصلون على راتب شهري قار، لأنهم كانوا يمثلون مساهمة القبائل التي تؤدي الخدمة العسكرية عند الحاجة مقابل امتيازات وإعفاءات جبائية معينة. وكان هؤلاء المقاتلون يعتمدون على زراعة الأراضي المخزنية لضمان قوت أسرهم، لكنهم كانوا بالإضافة إلى ذلك يحصلون من المخزن على السلاح والكسوة.

وإذا كان جيش العبيد يتكون من المشاة والفرسان فإن جيش الأوداية كان كله من الصنف الأخير. وبالنسبة للحرس الخاص بالسلطان فقد اختار المولى سليمان 1 400 فرد من الجيشين معا كانوا يشكلون «تباعة» له، أي الحرس الذي يرافقه في كل وقت[135]. وافتقد الجيش المخزني بشكل خاص أطرا عسكرية متمرسة على المدفعية والسلاح الثقيل. لذلك فإن الدولة كانت غالبا ما تلجأ إلى رماة وطبجية المدن الحضرية كتطوان والرباط وسلا وفاس، خاصة عندما يتعلق الأمر بحصار مدن متمردة أو تعزيز دفاعات الثغور الشاطئية.

وكان نظام الجيش المخزني بسيطا وبدائيا بالمقارنة مع الأنظمة الأوربية. فالمقاتلون كانوا يعملون تحت إمرة القواد والمقدمين، يوجد على رأس كل مائة قائد وعلى رأس كل خمسة وعشرين مقدماً[136]. أما بالنسبة للباسهم ومظهرهم الخارجي فلم يكن هناك فرق كبير بين مقاتلي الجيش المخزني ومقاتلي القبائل. وداخل الجيش نفسه لم يكن هناك تمايز يذكر من ناحية اللباس بين الضابط والجندي العادي[137].

وبالنسبة للملاحظ الأوربي كان الجيش المخزني يتراءى وهو في ساحة القتال

---

(134) أ ت و (A H N)، مستندات الدولة، ملف 4327، ملاحظات حول كتاب لامبريير «رحلة من جبل طارق إلى طنجة»، ص 16.

(135) الضعيف، ص 265.

(136) انظر رسالة المولى سليمان إلى عياد بخصوص إعادة تنظيم الجيش، 13 غشت 1819، م وم.

(137) اعتاد الجند على حمل قبعة حمراء، أما رؤساؤهم فكانوا يلفون حولها عصابة بيضاء. انظر ج. بوفا، ن م، ص 108.

كجموع متنافرة ينقصها التنظيم والانضباط. ولم يفت المغاربة أنفسهم أن يلاحظوا هذه الوضعية. فالزياني كان يرى أن جل هزائم المولى سليمان في مواجهاته مع القبائل يرجع سببها إلى كثرة المقاتلين الذين يدفع بهم إلى المعركة دون أن يتمكن أحد من ضبط أمرهم. «اتفق أهل السياسة من العرب والعجم، يقول الزياني، أن كثرة العساكر لا تومن غوائلها، ولا ينضبط أمرها، ولا تثمر إلا الهزائم، وكل ملك حارب بجميع عساكره فهو مخذول، وكل أمير أُمِّر على أكثر من ألف من عسكره فقد عرضه للتلف»[138]. وقد أبدى وزير المولى عبد الرحمن، محمد بن ادريس العمراوي، رأيا مماثلا عندما وصف الجيوش المغربية ساعة المواجهة بـ«الجموع الجزافية الغير المرتبة، الخالية من الأحكام القانونية والرؤساء الضابطة التي تقوم أتباعهم بقيامهم وتقعد بقعودهم»[139]. وجاءت ملاحظات الأوربيين لتؤكد هذا الواقع. فقد كتب طبيب إنجليزي، روبرت سيليري (Robert Sillery)، في سنة 1820 أن «الجيش المغربي ليس أفضل من جمع من الناس اقتيد إلى ساحة القتال دون أن يربطهم نظام أو انضباط»[140].

وكان المولى سليمان واعيا بمواطن ضعف جيشه. لذلك حاول أن يتجاوز ذلك باللجوء إلى خبرة العلوج وبعض الفارين من الجيوش الأوربية، كما أرسل العديد من الأطر العسكرية إلى جبل طارق للتمرس على سلاح المدفعية. ومن جهة أخرى طلب المولى سليمان من بعض الدول الأوربية، كبريطانيا، إرسال أطر عسكرية إلى المغرب لتدريب المغاربة على استعمال العتاد الأوربي[141]. إلا أن هذه المحاولات كانت ظرفية ومتقطعة، وكان الغرض منها تلبية حاجيات مُلحة ولم تشكل أبدا جزءا من خطة متكاملة تهدف إلى الرفع من قدرات الجيش. وفي

(138) الزياني، **الروضة**، الورقة 184.

(139) هذه الملاحظة أوردها لدى محمد بن عبد السلام السائح، **المنتخبات العبقرية**، الرباط، 1920، ص 108.

(140) وم (C O)، 91/ 79، تقرير روبرت سيليري بناء على ملاحظات سجلها خلال زيارته للمغرب خلال سنتي 1821 و1822.

(141) خ ب، 174/ 124، رسالة من السلاوي إلى مـــاترا، 29 يونيو 1796؛ خ ب، 174/ 286، من أحمد بن مبارك إلى جيمس كَرين، 28 أبريل 1816.

وقت من الأوقات فكر المولى سليمان في إرسال مجموعة من الطلبة المغاربة إلى لندن للتدرب على المدفعية واكتساب خبرة في المجال الطبي[142]. وقد رحبت الحكومة البريطانية بالفكرة وأبلغت محمد السلاوي، وزير البحر وشؤون الأجناس، استعدادها لاستقبال المتدربين المغاربة إلا أن وفاة السلاوي في سنة 1815 وتدهور الأوضاع الداخلية بعد ذلك حولت اهتمام المخزن إلى قضايا أكثر إلحاحا. وأخيرا نشير إلى أن التجارب الإصلاحية المشرقية كانت معروفة لدى المغاربة لكن دون أن تحفزهم، على ما يظهر، للتفكير جديا في إصلاح المؤسسة العسكرية أو غيرها من مؤسسات الدولة[143]. وظل المغاربة يستبعدون إمكانية تطبيق إصلاحات كانوا مقتنعين بأنها تتنافى مع طبيعة البداوة الغالبة على أهله[144].

---

(142) رسالة من السلاوي إلى وليام أكورت، 24 غشت 1813، في، وم، 2/4.

(143) عند مطلع القرن التاسع عشر كان المغاربة على علم بالإصلاحات العسكرية بالمشرق. فصاحب **الابتسام**، مثلا، يقدم وصفا مفصلا حول إصلاحات محمد علي بمصر. انظر **الابتسام**، ص 31-35.

(144) نفسه، ص 209.

الفصل الثاني

الاقتصاد والمالية والتجارة
1822 ـ 1792

الاقتصاد والمالية والتجارة

مع نهاية القرن الثامن عشر لم تكن بنية الاقتصاد المغربي قد شهدت، وعلى مدى قرون من قبل، سوى تحولات ضئيلة جدا. فقد استمر العمل بالفلاحة، معاش الغالبية العظمى من السكان، وفق أساليب وتقنيات عتيقة. وينطبق نفس الشيء على الصنائع والتجارة. لقد اكتفى المغاربة بما ورثوه جيلا عن جيل وتجاهلوا التحولات التكنولوجية القائمة بجوارهم. والمثير للاستغراب أنه بالرغم من قرب أوربا والعلاقة المتواصلة مع الأوربيين فإن أهل المغرب لم يعيروا اهتماما يذكر للقدرات المتنامية للحضارة الغربية.

لقد ظلت سلع الفلاحين والحرفيين وخدمات التجار تلبي الحاجيات الثابتة لساكنة قروية بالأساس. وإذا كان احتكاك التجار المغاربة مع الأوربيين، خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، قد نتجت عنه ملامسة منتجات غير مألوفة وبروز أذواق جديدة، خصوصا في أوساط الخاصة، فإن الأمر كان مجرد بداية لصيرورة لن تنمو، على نحو واسع، إلا بعد مرور وقت طويل.

1. الفلاحة

بقيت الفلاحة التقليدية بالمغرب مرتبطة بتقلبات المناخ ومخاطر الكوارث الطبيعية التي خضعت لها كل بلدان البحر الأبيض المتوسط. ولم يكن الفلاح يملك أمام قساوة الطبيعة وما كان يصيبه من جفاف وجراد، سوى أن يندب حاله ويبتهل إلى الله. ومع ذلك، فإن الأرض كانت تنتج في الأوقات التي كانت تنجو فيها من مثل هذه المصائب، ما يكفي ليس فحسب لسد حاجيات أهاليها، بل أيضا

لإتاحة التصدير. يقول القنصل العام البريطاني في سنة 1824: «إن السكان يتوفرون عادة على محاصيل زراعية هامة ما عدا خلال الفترات التي يعم فيها جفاف طويل أو يأتي فيها الجراد على المزروعات»[1].

وكان المغرب عند بداية القرن التاسع عشر يظهر للزائر الأجنبي كبلد غير مزروع بما فيه الكفاية. وبالفعل، فقد اندهش عدد كثير من الملاحظين الأوربيين لشساعة الأراضي غير المزروعة[2]. فقد لاحظ دو ليسيبس (M. De Lesseps) قلة الأراضي المحروثة بالرغم من خصب التربة[3]. وعند أواسط القرن، أكد بوميي (A. Beaumier) أيضا أن الأراضي المزروعة لا تمثل بالكاد حتى ثلث المساحة القابلة للاستغلال[4].

وأثارت عتاقة التقنيات الفلاحية انتباه الرحالة الأوربيين. يقول بوميي: «بالرغم مما يجود به المناخ (في هذه البلاد) فإن الفلاحة لم تتطور كثيرا لمدة قرون»[5]. فقد كان المحراث الخشبي والمنجل هما الأداتان الوحيدتان اللتان استعملهما الفلاحون المستقرون والمنتجعون في الحرث والحصاد. «إنهم يستخدمون محراثا بسيطا وثورين لحرث الأرض التي يبذرونها على الفور؛ وبمحراث آخر أكثر حدة يقلبون الأرض ويتركون الباقي للطبيعة»[6]. ونظرا لجودة التربة وضعف الكثافة السكانية في السهول الساحلية فإن هذه التقنيات، على الرغم من بساطتها، كانت كافية لتلبية حاجيات السكان. لذلك فإن الفلاحين المغاربة لم يكونوا يرون ضرورة لتطوير تقنياتهم[7].

---

(1) خ ب، 174/ 156 ، 4 فبراير 1824.

(2) و. لامبريير، **رحلة**، ص 73؛ ماثيو دو ليسيبس، «لمحة عن المغرب»، **مجلة الأسفار**، يوليوز 1822، ص 17 (بالفرنسية)، خ ب، 174/ 156 ، 4 فبراير 1824.

(3) ماثيو دو ليسيبس، ص 17.

(4) أ. بوميي، **المغرب**، باريس، 1867، ص 54 (بالفرنسية).

(5) نفسه، ص 52.

(6) ج. كورتيس، **مذكرة أسفار بالمغرب**، لندن، 1803، ص 51 (بالإنجليزية).

(7) أ. ج. هوبكينز، **التاريخ الاقتصادي لإفريقيا الغربية**، لندن، 1973، ص 37 (بالإنجليزية).
إن الملاحظات التي أبداها هوبكينز بخصوص مجتمعات إفريقيا الغربية خلال مرحلة ما قبل الاستعمار تنطبق إلى درجة كبيرة على حالة المغرب.

غير أن التقنيات الزراعية كانت تتباين كثيرا من منطقة لأخرى بحسب نوعية التربة ومستوى استقرار السكان. ففي المناطق الجبلية، كالريف وجبالة وسوس والأطلس الكبير الغربي، حيث معظم السكان من المستقرين، قامت الزراعة على استغلال مكثف للأرض[8]. فقد أدت الكثافة النسبية للسكان وضعف خصوبة التربة إلى تجزؤ الملكية العائلية وتبني زراعة المدرجات، كما هو الحال في سوس، على وجه الخصوص. وفي هذه المناطق، لم تحتل زراعة الحبوب إلا مرتبة ثانوية لاعتماد السكان على غراسة الأشجار المثمرة وزراعة القطاني والخضر. فالمنطقة الواقعة بين تطوان وفاس مثلا كانت تنتج كميات كبيرة من الزيتون والتين والحمضيات. ونجد نفس المنتجات في مناطق أخرى كحاحة وسوس التي عُرفت كذلك بأشجار اللوز. وهكذا فإن منطقة سوس كانت تنتج وفق ما كتبه جاكسون في سنة 1808 «من اللوز والزيتون ما يفوق المناطق الأخرى مجتمعة»[9]. وكانت أيضا بضواحي تارودانت حقول شاسعة لزراعة قصب السكر، لكن صناعة السكر كانت قد ضعفت منذ وقت طويل فازداد اعتماد المغرب على الواردات الأوربية من هذه المادة[10]. ومن جهة أخرى، شكلت السهول الساحلية، الممتدة من جبالة إلى الأطلس الكبير الغربي، مجالا لإنتاج الحبوب بالدرجة الأولى. وهكذا استطاع السفير البريطاني وليام أكورت (W. A'Court) أن يؤكد في سنة 1813 وهو يمر بسهول الغرب في طريقه إلى مكناس، أن هذه المنطقة كانت تحتضن «. . . ربما أجود الحقول المزروعة بالقمح في العالم»[11]. وعُرفت الشاوية ودكالة وعبدة، لزمن طويل، بكونها عبارة عن مخازن تمد البلاد بما تحتاجه من الحبوب، بل شكلت بسبب هذا محط أطماع بعض القوى الأوربية حتى بداية القرن التاسع عشر. وكان التبغ يزرع في ضواحي مكناس ودكالة ويسمح إنتاجه بتصدير قسط

(8) م. سونيي، **مذكرات**، ص 154.

(9) جاكسون، **وصف مملكة مراكش**، ص 20.

(10) نفسه، ص 18-20، ومستندات الإيرل ليفربول، مخ 231 38، المتحف البريطاني، لندن. في رسالة إلى الإيرل ليفربول بتاريخ 20 شتنبر 1797 يشير جاكسون إلى السكر والقطن كمزروعات بناحية سوس.

(11) و م، 4/2، و. أكورت، «مهمة بالمغرب»، 20 غشت 1813.

منه إلى السودان الغربي وذلك إلى حدود 1800، أي قبل أن يطوله المنع من طرف المولى سليمان[12]. وفي أحواز الرباط وسلا، كان المزارعون يفلحون قطنا من «جودة عالية»[13] يستخرج منه صناع المدينتين قماشا يعرف بـ«الكتان البلدي»[14].

وفي المغرب، كما هو الحال في المجتمعات ما قبل الرأسمالية الأخرى، شكلت الفلاحة عماد النشاط الاقتصادي بأكمله، وكانت الحبوب أهم المنتجات على الإطلاق. فمحاصيل الحبوب عندما تكون جيدة لم تكن فقط حاجزا في وجه المجاعة، بل كانت أيضا محركا لكل النسق الاقتصادي. وباستثناء مجاعة سنتي 1817 - 1818، لم تشهد المرحلة التي تهمنا أزمات زراعية خطيرة (انظر الجدول رقم 2).

الجدول رقم 2

أسعار القمح (1796 - 1822) بالأوقية

1796	4 للمد (12,5 كلغ)
1798-1799	12 للمد
1808	1 5 للمد
1812	20 للمد (الصويرة)
1817	26 للمد (الرباط)
1818	23 للمد (الرباط)
1819	4 للمد (الرباط)
1820	4 للمد (الرباط)
1821	6 للمد (الرباط)
1822	3 للمد (الرباط)

المصادر: الضعيف، ص 321 ، الفشتالي، الورقة 125 ، جاك كـايي، **مهمة**، ص 107 ، خ ب، 1 / 531، م ت ق، 27-28 .

(12) جاكسون، ن م، ص 16.

(13) نفسه، ص 15. انظر أيضا محمد بن علي الدكالي، **إتحـاف أشـرف الملا**، مـخ، خ ح، ز 13009، ص 16.

(14) رسالة من المولى سليمان إلى عبد الرحمن عشعاش، 1 مايو 1818، في م و م.

لقد كانت المرحلة الأولى من عهد المولى سليمان (1792-1797) من المراحل التي نعمت فيها البلاد برخاء نسبي، حيث كانت محاصيل القمح وفيرة وأثمانها رخيصة مما جعل منها أهم مادة تصديرية في مراسي الشمال والجنوب على السواء[15].

لكن الأمور تبدلت في 1798 عندما حل بالبلاد جفاف تبعه اكتساح الجراد للمحاصيل. وعن هذه الأزمة الفلاحية يقول القنصل البريطاني في تقرير كتبه في شهر غشت من نفس السنة: «إن الزراعة بالمغرب قد عرفت نكسة شاملة»[16]. وبالتالي، صار ثمن القمح باهظا[17] وأصبحت الطريق معبدة لأسوأ كارثة ديموغرافية عرفتها البلاد منذ قرون. وخلال ربيع 1799، زحف الجراد من جديد على البلاد جنوبا وشمالا وحتى مشارف طنجة، بحسب أحد المراقبين، «فلم يترك أثرا للخضرة على وجه الأرض»[18]. والغريب في الأمر، أن هجمة الجراد هذه لم تلحق أضرارا كبيرة بمحصول سنة 1799 الذي كان وفيرا، وفق ما أكدته المصادر المغربية والأوربية على السواء[19].

لكن أسوأ كارثة عرفتها البلاد في سنة 1799 لم تكن زراعية بل ديموغرافية. فالوباء المعروف بـ«الطاعون الكبير» أتى على قسم كبير من السكان، فأصبحت المحاصيل الزراعية، على وفرتها، دون فائدة بسبب انعدام من يجمعها من الحقول. وبهذا الصدد سجّل شاهد عيان، وهو عبد السلام الفشتالي: «جاءت صابة لكن لا غالب عليها»[20]. ونفس الشيء لاحظه بعض الأوربيين الذين مروا بالسهول الأطلسية بعد الكارثة بقليل، إذ أكدوا أن القمح ظل من دون حصاد في أماكن عديدة، وأن قطعان الماشية ظلت هائمة في البوادي من دون رقيب[21]. فقد

(15) الضعيف، ص 274.
(16) خ ب، 52/ 11، 15 غشت 1798.
(17) الفشتالي، تقييد، مخ، خ ع ر، د 283، الورقة 125.
(18) خ ب، 52/ 11، 21 مايو 1799.
(19) جاكسون، ن م، ص .42 انظر أيضا الفشتالي، الورقة 125.
(20) الفشتالي، الورقة 125.
(21) خ ب، 52/ 11، 28 نونبر 1799؛ جاكسون، ن م، ص 175.

قلّت اليد العاملة وأصبحت باهظة الثمن مما جعل الفلاحين يتركون محاصيلهم في الحقول مادامت قيمتها «. . .غير كافية لتغطية صوائر جمعها»[22]. لذلك، وعلى العكس مما كان متوقعا، فإن المرحلة التي أعقبت الأزمة مباشرة لم تشهد رخاء بل خصاصا وغلاء في المواد الغذائية. فهلاك أهالي القرى وغزارة أمطار فصل شتاء 1799 حالا دون قيام الفلاحين الناجين من الوباء بزراعة الأرض[23]. وعليه، فقد تضاعف ثمن القمح في نهاية عام 1800، وفق شهادة القنصل البريطاني، ثلاث مرات مما كان عليه من قبل[24]. وهذا الخصاص بالتحديد هو الذي حدا بالمولى سليمان إلى فرض قيود على تصدير المواد الفلاحية. «لقد أدت البلية إلى خصاص في كل أنواع الأقوات، فما كان على المولى سليمان إلا أن غلب مصالح رعيته»، حسب أحد موظفي المخزن[25].

لكن الخصاص الذي سجل في سنة 1800 كان عابرا ومرتبطا أساسا بالخلل الذي أحدثه هلاك نسبة هامة من السكان. أما المرحلة التي تلت هذا التاريخ فكانت مرحلة رخاء فلاحي منقطع النظير. ويبدو أن الانهيار الديمغرافي والحظر المفروض على صادرات القمح لم يؤديا إلى تقلص كبير للمساحات المزروعة في البلاد، كما زعم جاكسون[26]، ذلك أن شهادات الأوربيين الذين جابوا البلاد ما بين 1801 و1813 كلها تقدم صورة مغايرة للفلاحة المغربية. فقد لاحظ جيمس كورتيس (James Curtis) الذي سافر في بداية 1801 بين طنجة وفاس أن «. . .البلاد تظهر أكثر استغلالا مما كان متوقعا من الآثار المدمرة للوباء»[27].

---

(22) جاكسون، ص 42.

(23) خ ب، 52/ 11، 19 مارس 1800.

(24) خ ب، 52/ 11، 2 دجنبر 1800.

(25) خ ب، 52/ 11، 30 يناير 1801.

(26) جاكسون، ص 42، حيث يؤكد المؤلف هنا أنه بعد منع صادرات الزرع بقيت الأراضي بالشاوية من دون حرث. وفي سنة 1818 يشير جاكسون، مرة أخرى، إلى نفس الظاهرة في **وصف تمبكتو وأقاليم الحوسة في وسط إفريقيا**، لندن، 1820، ص 211 (بالإنجليزية). والواقع أن السهول الساحلية الجنوبية كانت عادة أقل استغلالا من مثيلاتها في الشمال.

(27) ج. كورتيس، م س، ص 32.

وأشار نفس الملاحظ، أثناء عبوره منطقة الغرب، إلى أن «كثافة الاستغلال كانت هي الطابع المميز في كل مكان»[28]، حتى في «الأطراف الجبلية»[29]. وأكد زائر بريطاني آخر هذه الملاحظات، بعد خمس سنوات من ذلك. فقد أشار جون بوفا (John Buffa) عام 1806 أن المنطقة الواقعة بين طنجة ومكناس كانت تغطيها «. . . حقول القمح المعتبرة. . . وأن عددا من الجبال كانت مزروعة حتى القمم»[30]. وفي سنة 1813 اندهش السفير البريطاني أكورت بدوره من ازدهار الزراعة في الغرب عندما وصف مساحات القمح المترامية بأنها ربما تمثل أجود الحقول في العالم[31].

وبالفعل، فقد شهدت مرحلة ما بين 1800 و1812 رخاء فلاحيا مؤكدا، بحيث هبطت أسعار الزرع إلى أدنى مستوى لها[32]. فالمجاعات التي عاشتها الجزائر وتونس خلال سنتي 1804 و1805 لم تمس المغرب[33]، بل كان بإمكان المغرب، في الوقت الذي كان يعاني فيه جيرانه من مصاعب فلاحية كبيرة، أن يخفف من معاناتهم بإرسال كميات من القمح إلى كل من تونس وطرابلس[34]. وسمح المولى سليمان كذلك بتصدير 000 50 قنطار من الحبوب لتزويد الجيش البريطاني الذي كان يحارب جيوش نابليون في لشبونة وقادس[35].

غير أنه في عام 1812 اجتاح الجراد الأقاليم الجنوبية وتسبب في «خسائر هائلة في غلة الزرع»[36]. وكانت تساقطات الأمطار، أيضا، ضعيفة. فارتفعت أسعار

---

(28) نفسه، ص 26.

(29) نفسه، ص 53.

(30) ج. بوفا، **رحلة**، ص 30.

(31) و م، 2/4، مكناس، 20 غشت 1813.

(32) ج. كايي، **مهمة**، ص 107.

(33) لوسيت فالنسي (Lucette Valensi)، **المغارب قبل احتلال الجزائر**، باريس، 1969، ص 24 (بالفرنسية).

(34) الزياني، **الروضة**، الورقة 182؛ خ ب، 52/ 12، 25 غشت 1804 و23 يونيو 1802.

(35) خ ب، 52/ 16، رسالة من محمد بن عبد الصادق، قائد الصويرة، إلى الحكومة البريطانية، 8 فبراير 1813.

(36) خ ب، 174/ 20، 21 أبريل 1812؛ خ ب، 174/ 153، 9 مارس 1812. يظهر أن اجتياح =

القمح فجأة في الجنوب عند متم 1812 ومطلع 1813[37]. فقد كتب نائب القنصل البريطاني في الصويرة، في مايو 1813، ليؤكد أن الناس هناك أصبحوا مهددين بالمجاعة[38]. لقد مثل ذلك نهاية رخاء الفلاحة وإيذانا بمرحلة من المصاعب الاقتصادية والسياسية.

لكن، يظهر أن خصاص 1812 كان محدودا في الجهة الجنوبية من البلاد. أما المناطق الشمالية فقد ظلت على ما يظهر، وإلى حدود سنة 1816، تتوفر على ما يكفي حاجياتها، بل ويزيد عنها إذا علمنا أن المخزن اضطر إلى التدخل أكثر من مرة لوقف تهريب الحبوب انطلاقا من الشواطئ المتوسطية. فابتداء من عام 1813، قام المولى سليمان بحملات عسكرية عديدة ضد قبائل الريف في محاولة لحملها على احترام قرار منع تصدير الحبوب[39]. وهذا يدل على أن البلاد استمرت في إنتاج ما يكفي لسد الحاجيات الأساسية للسكان إلى أن حلت مجاعة 1817-1818.

2. الحرف

ارتبط رخاء الصانع، وبشكل وثيق، بيسر الفلاح. فقد كان لسنوات الجفاف والمحاصيل الهزيلة آثار مباشرة على الصناعة والتجارة على السواء. ففي مثل هذه السنوات كان على أهل الحواضر إنفاق جزء هام من مداخيلهم لاقتناء الأقوات، وتحديدا الزرع. وبالمقابل كان العجز في الغلل يقلص من نفقات سكان القبائل ويحد من قدرتهم لشراء منتجات المدينة. لقد وفر صناع الحواضر للقبائل الأسلحة والسروج والمواد الجلدية والأقمشة وسائر الأدوات المنزلية[40]. نعم، لقد كان ببعض القرى حدادون ونساجون (درازون) وفخارون يؤمنون المتطلبات الأساسية

= الجراد للسهول الأطلسية بقي محصورا جنوب نهر أم الربيع، وبالتالي بقيت سهول دكالة والشاوية بمنأى عن أضراره.

(37) خ ب، 1/631، 16 مايو 1813.

(38) نفسه.

(39) الزياني، **الروضة**، الورقة 190؛ الضعيف، ص 385 ؛ خ ب، 2/16، 7 غشت 1814.

(40) روجي لوتورنو (R. Le Tourneau)، **الحياة اليومية بفاس في سنة 1900**، باريس، 1965، ص 98 (بالفرنسية). بالنسبة للصناع، كصانعي السروج والأسلحة ، شكل أهل القبائل، من دون شك، أهم الزبناء على الإطلاق.

للساكنة القروية، لكن أسواق المدن ظلت الوجهة التي يقصدها أهل البوادي لاقتناء الرفيع من السلع سواء ما يصنع منها محليا أو ما يستورد من الخارج.

لقد تمركز الصناع بالأساس في الحواضر، كفاس وتطوان والرباط وسلا. وفي الجنوب، قامت مراكش وتارودانت بدور مشابه باحتضانهما لفئة من الحرفيين. وإذا كان من المستحيل تحديد نسبة الصناع ضمن الساكنة الحضرية، على نحو دقيق، فإن المعلومات المتوفرة حول فاس مثلا، عند مطلع القرن العشرين، تشير إلى أن نصف السكان، على الأقل، كان يكسبون قوت يومهم من النشاط الحرفي[41]. وانطلاقا من هذا يمكن الافتراض بأن نسبة الحرفيين في باقي المدن لم تكن تختلف كثيرا عما كانت عليه بمدينة فاس[42].

كان الصناع يصنفون، ضمن البنية الاجتماعية الحضرية، كجزء من العامة. إلا أن نظرة المجتمع للحرف اختلفت، بشكل كبير، من صنعة إلى أخرى. فقد كان هنالك تمييز واضح بين الصنائع «الرفيعة»، كالخرازة أو الصياغة والصنائع «الوضيعة» كصناعة فتل الشريط والحدادة. وبصفة عامة فقد آل هذا الصنف الثاني للبرانيين، بينما اختص «أبناء المدينة» بالصنف الأول. ثم إن عددا قليلا جدا من أهل الحرف هم الذين كان بإمكانهم الارتقاء إلى منزلة الخاصة، ما عدا في أوقات الفتن حيث تصبح القوة الجسدية والقدرة القتالية أكبر قيمة من مال التاجر وفتوى العالم. وهكذا استطاع بعض الحرفيين أن يتسلقوا الهرم الاجتماعي ويحتلوا مكانة متميزة ضمن خاصة المدن كرؤساء للرماة المقاتلين أو وجهاء ضمن النخبة السياسية للمدينة[43].

إن لائحة الأنشطة الحرفية عريضة، لكن أهمها يتعلق بصناعة الجلد، كالدباغة والخرازة والسراجة، والدرازة، كحياكة الصوف والقطن، وصناعة الفخار، وصناعة النحاس والأسلحة الخفيفة. وهذه كلها صنائع لم تكن تغطي فقط

---

(41) نفسه، ص 99.

(42) ك. براون، **أهل سلا**، م س، ص 132.

(43) انظر **الوثائق**، 3، 1977، ص 280-296 للمزيد من التفاصيل حول انتفاضة الدباغين لعام 1873.

الحاجيات المحلية، بل وتسمح كذلك بالتصدير إلى السودان الغربي والمشرق العربي حيث كانت المواد الجلدية كالبلغة والأقمشة كالحايك والأواني النحاسية أجود ما يتم تسويقه من منتجات حرفية[44].

وإذا كان نزوح العائلات الأندلسية من إسبانيا إلى المغرب خلال القرن الخامس عشر وبداية السابع عشر قد نفخ في الصنائع المحلية نفسا جديدا عبر نقل مهارات جديدة، فإن تقنيات العمل لم يطرأ عليها تغيير ذو بال. فقد ظلت الوحدة الأساسية للإنتاج هي «الحانوت» الذي يضم، بالإضافة إلى «المعلم»، عددا محدودا من «المتعلمين». أما عن الظروف المادية للمعلم فلم تكن أحسن حالا من ظروف مساعديه، إلا فيما قل من الحالات[45]. وكان استعمال الآلات الميكانيكية شيئا غير معروف بل إن حتى الأدوات التقليدية المستعملة ظلت في منتهى البساطة.

وخارج «الحانوت» أو محل العمل كان الصناع المنتمون لنفس الحرفة ينضوون في إطار هيئة تعرف باسم «الحنطة». لكن الحنطة هذه كانت عبارة عن تنظيم هش وغامض المعالم، كما كانت تفتقد لهوية مدنية، ويحكمها العرف أكثر من أي ضابط محدد ومكتوب. ففي حياتهم اليومية لم يكن هناك ما يشير إلى وجود روابط تنظيمية حقيقية. وظلت مظاهر التكافل والتآزر من حين لآخر من المؤشرات القليلة التي تعكس سلوكا جماعيا لفئة ما من الصناع. وكان التكافل بين أفراد الحنطة الواحدة يتجلى عندما تواجه أحد الصناع ضائقة مالية طارئة أو مصاب يمسه في ماله أو أسرته فيبادرون إلى إمداده بما يجبر حاله. ثم إن صناع الحنطة عادة ما كانوا يجمعون بعض المال لتقديم هدية مشتركة للسلطان أو ممثله أو لأولياء ضريح ارتبط به هؤلاء الصناع أكثر من غيره واعتادوا زيارته ولو مرة في السنة. وكان على رأس كل حنطة أمين يمثل الحرفة لدى السلطات المخزنية والمحتسب والهيئات الأخرى[46]. وفي الواقع فإن مهمته الأساسية كانت تقضي

---

(44) بخصوص قائمة الصنائع التقليدية المغربية انظر عبد الرحمن بن زيدان، مخ، خ ح، ز 3986، ص 11.

(45) ك. براون، م س، ص 132.

(46) يجب عدم الخلط بين الأمين، مقدم الحنطة، والأمين المخزني، قابض الصاكة أو محصل الجباية.

بحل الخلافات التي تنشأ بين أعضاء الحنطة. أما تعيينه في هذه المسؤولية فكان يتم من طرف الصناع قبل أن يبارك المحتسب هذا الاختيار[47].

وجرت العادة أن تضع كل حنطة نفسها تحت الحماية الروحية لولي ما. وعندما ينعقد الموسم السنوي لهذا الولي كان أعضاء الهيئة الحرفية يشاركون في الاحتفالات التي تقام على شرفه ويتوجهون إلى زيارته في موكب رسمي حاملين معهم الهدية المعدة لمثل هذه المناسبات. وفي أوقات الشدة، اعتاد الصناع على التشفع لدى «رجال البلاد» كمولاي إدريس في فاس وسيدي عبد الله بن حسون في سلا وأبي العباس السبتي في مراكش، والتضرع إليهم التماسا لبركتهم[48]. وربما كان الصناع أكثر الناس من بين كل الشرائح الحضرية إقبالا على زيارة الأولياء والانخراط في صفوف الطرق الشعبية مثل عيساوة وحمادشة ودرقاوة[49].

وكما هو الحال بالنسبة لكل القطاعات الاقتصادية الأخرى فقد عانى الصناع كثيرا من المجاعات والأوبئة التي أصابت البلاد في عهد المولى سليمان. وكان «الطاعون الكبير» لعامي 1799-1800 أشد وطأة منها جميعا. فقد عصف هذا الوباء الفتاك بالعديد من الصناع في الحواضر الكبرى للبلاد. وفي هذا الصدد، أشار أعضاء السفارة البريطانية الذين كانوا بفاس عام 1801، أن أعظم خسارة في الأرواح نتجت عن الوباء كانت تلك التي تكبدها الصناع[50]. وكما سبق الذكر بالنسبة للفلاحة فإن الصناعة عرفت هي الأخرى ارتفاعا باهظاً لتكلفة العمل نتيجة الانهيار الديمغرافي، وبالتالي ارتفعت أثمنة السلع المصنوعة بشكل كبير[51]. وبهذا

---

(47) كان المحتسب يقوم بمراقبة شؤون السوق (تحديد الأسعار ومراقبة الأوزان والمكاييل، وزجر الغش في الصنائع) مثلما كان يسهر على الأخلاق العامة.

(48) الضعيف، ص 336.

(49) ل. ماسنيون (L. Massignon)، «دراسة حول حنطات الصناع والتجار بالمغرب»، **مجلة العالم الإسلامي**، 58، 1924، ص 140 (بالفرنسية). يذكر ماسنيون أن أتباع الطرق، كحمادشة وعيساوة، كانوا ينتمون أساسا إلى الخبازين والحمالين و«الكسالين» والدباغين والحدادين.

(50) ج. كورتيس، م س، ص 83-84؛ الفشتالي، الورقة 125.

(51) جاكسون، **وصف مملكة مراكش**، ص 175.

الخصوص لاحظ جيمس كورتيس في عام 1801، الارتفاع الهائل لأسعار المواد المصنوعة بفاس نتيجة الوباء[52]. وقد تضررت بعض الصنائع أكثر من غيرها. فقد أشار ماترا، القنصل العام البريطاني، إلى أن أكثر من سبعين شخصا من الوراقين والخطاطين لقوا حتفهم في فاس نتيجة الوباء. وذكر على سبيل المثال أن السلطان المولى سليمان لم يجد بالمدينة من يزين رسالته الرسمية إلى ملك بريطانيا جورج الثالث غير «مزوق متعلم» كان الوحيد الذي أفلت من الداء الفتاك[53].

غير أن الصنائع، وعلى غرار القطاعات الاقتصادية الأخرى، قد استفادت، من الرخاء الفلاحي الذي ميز أواسط العهد السليماني. أضف إلى ذلك أن الصناع استفادوا أيضا من السياسة الجبائية التي أقرها السلطان. فقد كان لإسقاط المكوس والاحتكارات المخزنية لعدد من المواد الخام كالجلد والقشينية والحرير والكبريت أثر إيجابي واضح على هذا القطاع. ثم إن القيود التي فرضت على تصدير الصوف عقب الوباء ساعدت على توفير هذه المادة واستقرار أثمانها، وهو ما شكل حافزا قويا لصناعة الصوف[54]. وفي نفس الاتجاه ساهم رفع التعريفة الجمركية المضروبة على صادرات المواد الخام الأخرى، كجلود الماعز والأبقار، في توفير نوع من الحماية لصناعة الجلد المحلية. ويبدو أن هذه المواد ظلت متوفرة بكثرة بالأسواق المحلية[55]، بالرغم من الارتفاع الهام لحجم الصادرات من الجلود ما بين 1806 و1812[56]. ولاشك أن هذا مما ساهم في إنعاش النشاط الصناعي بعد الآثار المدمرة لوباء 1799-1800.

ويبدو أن انفتاح المغرب على الواردات الأوربية خلال أواخر القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر، لم يضر بشكل كبير الصنائع المحلية[57]. فبالرغم من

---

(52) كورتيس، ص 83-84.

(53) خ ب، 52/12، 12 أبريل 1802.

(54) خ ب، 174/13، 30 يونيو 1802.

(55) انظر الجدول رقم 12.

(56) ج. بوفا، م س، ص 25، 53. انظر الجدول رقم 12.

(57) في الوقت الذي حاول فيه المولى سليمان الحد من الصادرات فإنه لم يقم، بخلاف ذلك، بأية محاولة لإعاقة الواردات.

استيراد البلاد، وبوتيرة متزايدة، لكميات من السلع المصنعة الأوربية، كالكتان، والأواني النحاسية، والسكاكين، ومواد جديدة أخرى، فإن الصناع المغاربة استمروا في تأمين جل حاجيات السوق الداخلي من هذه السلع، بل وحتى تصدير جزء منها باتجاه السودان الغربي والمشرق العربي. إنه من الواضح أن الواردات الأوربية من بعض المواد المعدنية، وحتى الأقمشة، قد تزايدت بشكل كبير ما بين 1804 و1812[58]، غير أن جزءا من هذه المواد كان يعاد تصديره عبر القوافل التجارية. أما ما يتبقى منها بالبلاد فكانت تستهلكه أساسا فئة محدودة من الأثرياء، وبالتالي فإن هذه السلع الأوربية لم تمثل منافسا حقيقيا للمنتوجات الصناعية المحلية، على الأقل حتى أواخر المرحلة المدروسة. لذلك يمكن القول إن الصناع المغاربة استطاعوا، وإلى حدود أواسط القرن التاسع عشر، الصمود أمام المنافسة الأوربية دون عناء كبير[59]. فقد استمرت العديد من المنتجات، ولاسيما الجلدية منها والصوفية، في النفوذ إلى الأسواق المشرقية والإفريقية الغربية. ففي تمبكتو كان بوسع المستهلك أن يجد البلغة الفاسية والحايك الفيلالي جنبا إلى جنب مع قماش يوركشر الإنجليزي[60]. وبالفعل، فقد استمر الصانع المغربي، وبالرغم من بساطة التقنيات التي كان يعتمدها، في إنتاج مواد في غاية الجودة. فقماش الصوف المعروف باسم «الحايك الفيلالي» كان في غاية الإتقان والرقة إلى درجة أن الأوربيين شبهوه في نعومته بثوب الموسلين[61]. وكانت «بعض المنسوجات الصوفية المغربية، على حد قول أحد الزائرين البريطانيين في عام 1826، أجود متانة وحبكا» حتى إذا ما قورنت مع الأثواب الإنجليزية[62]. وأشار

---

(58) ما بين سنتي 1804 و1812 تضاعفت، على سبيل المثال، واردات الأواني النحاسية بنسبة 47 مرة. انظر الجدول رقم 15.

(59) ك. براون، م س، ص 120-121.

(60) جاكسون، **وصف مملكة مراكش**، ص 289-290؛ هـ. بارث (Heinrich Barth)، **رحلات واكتشافات**، ج 5، لندن، 1857، ص 32-34، (بالإنجليزية)؛ جاكسون، **وصف تمبكتو**، ص 126.

(61) جاكسون، **وصف تمبكتو**، ص 126.

(62) ج. بوكليرك، **رحلة إلى المغرب**، لندن، 1828، ص 239 (بالإنجليزية).

جاكسون كذلك إلى أن «خيط الصقلي» المصنوع بفاس كان «أفضل بكثير مما كانت تستورده البلدان المغاربية من مرسيليا»[63]، وهو خيط كان يستعمل لإنتاج الأحزمة المعدة للتصدير إلى بلاد السودان[64]. وبخصوص نحت الأحجار الكريمة وصقلها، لاحظ جاكسون أن الصانع المغربي قد برهن كذلك عن مهارة فائقة[65].

غير أنه، ومع مطلع القرن التاسع عشر، بدأت بعض الصناعات المغربية في التراجع أمام المنافسة الأوربية. فالأسلحة النارية الأوربية، مثلا، أصبحت تشكل تهديدا واضحا للبندقية التقليدية (المكحلة). ومع نهاية العقد الثالث من القرن ظهر جليا أن السلاح الناري المحلي أصبح دون مستوى نظيره الأوربي بكثير، وهذا ما عبر عنه روني كايي (René Caillé) في سنة 1827 عندما كتب أن: «الأسلحة المصنوعة محليا (بفاس) بعيدة كل البعد عن مستوى الإتقان الأوربي»[66]. وفي نفس الوقت، بدأ صانع الأسلحة المغربي يفقد تدريجيا زبائنه التقليديين ببلاد السودان بفعل التسرب التجاري الأوربي، بل أصبح يواجه أيضا منافسة قوية حتى في الأسواق المحلية. وفي مجال آخر أخذت الأواني النحاسية والفضية الواردة من أوربا، ولاسيما الأباريق والصواني تفرض وجودها، بالتدريج، على أذواق الأثرياء الذين أصبح الشاي، بالنسبة إليهم ابتداء من بداية القرن «... مشروبا متداولا في كل الأوقات»[67].

ومن جهتها، أظهرت صناعة القطن المغربية أولى إشارات الضعف بالمقارنة مع الواردات الأوربية. فحسب محمد بن علي الدكالي بدأت المنتوجات القطنية الأوربية تضيق بمثيلاتها المغربية بشكل متزايد انطلاقا من أواخر العهد السليماني. يقول الدكالي: «ومن هذا الوقت أخذت صناعة القطن والكتان وطرازتهما تضعف شيئا فشيئا، ويُجلب من بلاد الإفرنج ما يستغنى به عما يصنعه أهل العدوتين

(63) جاكسون، **وصف تمبكتو**، ص 126.
(64) نفسه، ص 215.
(65) نفسه، ص 216.
(66) ر. كايي، **مذكرات**، 3، ص 215.
(67) ج. كورتيس، ص 16.

ويزهد فيه لرخص الإفرنجي ولطافته»[68]. ويبدو أن صناعة القطن بمدينتي سلا والرباط كانت أول ما تضرر من المزاحمة الأوربية. ذلك أن المخزن نفسه أصبح يفضل الكتان الأوربي لتلبية حاجيات جيشه لأنه كان، على حد تعبير المولى سليمان: «أفضل من الكتان البلدي»[69]. وبالإضافة إلى ذلك اتجهت البلاد إلى استيراد كميات متزايدة من «الموبر» الأوربي لتلبية حاجيات الجيش والفئات الحضرية. وكان هذا التطور يعني بوضوح أن الصانع المغربي أصبح محاصرا أكثر فأكثر كلما ازداد تسرب السلع الأوربية.

3. التجارة

لم يعرف الاقتصاد المغربي التقليدي حدودا واضحة المعالم بين مجالي الصناعة والتجارة. فقد كان الصانع يبيع عادة منتجاته بنفسه. والواقع أن التمايز الاجتماعي الحقيقي لم يكن بين الصناع وصغار التجار أصحاب الحوانيت، بل بين هذين معا ومن يُنعتون بـ«التجار». ذلك أن الحالة المادية للبقال أو «السُّواق» الذي كان يتنقل من سوق قروي إلى آخر، لم تكن تختلف كثيرا عن حالة الصانع المعتمد على عمله اليدوي لكسب معاشه. أما «التاجر»، فكان غالبا ما يزاول تجارة الجملة، كما كانت له مصالح تجارية خارج المدينة، بل وخارج البلاد ككل.

عدديا، مثل هؤلاء التجار الكبار أقلية ضئيلة وتركز وجودهم في الحواضر، كفاس وتطوان. أما مراكش، التي كانت تعد فيما قبل قطبا للتجارة الصحراوية، فكانت في تراجع واضح ابتداء من النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وذلك كنتيجة لسياسة سيدي محمد بن عبد الله التجارية التي ساعدت على تحويل الطرق التجارية نحو ساحل المحيط وحفزت العديد من التجار، ولاسيما اليهود، على الهجرة من المدن الداخلية إلى المراسي[70].

---

(68) الدكالي، **إتحاف**، ص 40.

(69) رسالة من المولى سليمان، فاتح مايو 1818، م وم.

(70) و. لامبريير، **رحلة**، ص 85، حيث يشير الطبيب الإنجليزي إلى خراب الكثير من دور مراكش. وأبدى جاكسون، **وصف مملكة مراكش**، ص 63، نفس الملاحظة. انظر أيضا الضعيف، ص 336، بخصوص مصاعب مراكش الاقتصادية.

وكان لهذا الانفتاح على أوربا عبر المراسي الأطلسية آثار هامة على التجارة البعيدة المدى. فقد سمحت بظهور تجار جدد تتجاوز آفاقهم الحدود الوطنية والذين، عوض الاكتفاء بلعب دور الوساطة بين التجار الأوربيين والسوق المحلية، أصبحوا يسافرون في كل أرجاء أوربا لتدبير مصالحهم بأنفسهم. وثمة تطور هام آخر، يتجلى في تحول التجار الذين جمعوا أولى ثرواتهم في تعاملهم مع بلاد السودان من تجارة القوافل إلى التجارة البحرية. ويتجلى ذلك مثلا في حالة الطالب بن جلون، التاجر الفاسي المحنك الذي «. . . كان قد كسب ثروة طائلة من تجارة السودان»، ثم وسع نشاطه، فيما بعد، باتجاه التجارة البحرية[71]، فكسب «أصولا بفاس لا حصر لها وكذا بنواحيها، أجنة وبلادات سقوية وغيرها»[72]. وعلى الرغم من أن ابن جلون هذا كان مستأمنا على مالية المخزن بحكم تعيينه في منصب أمين الأمناء من طرف المولى سليمان، فإن ذلك لم يمنعه من المشاركة في فتنة فاس التي أدت إلى تنحية هذا السلطان مؤقتا عن الحكم ومبايعة أمير آخر[73]. غير أنه لم يعاقب على ذلك لا من طرف المولى سليمان ولا خلفه مولاي عبد الرحمن. فبالنسبة للمخزن، مثل هذا التاجر، بروز طبقة جديدة اعتُبر الاعتماد عليها ضروريا لردع نفوذ القوى الدينية المحافظة. فمولاي عبد الرحمن، عوض أن يأمر بقتله على غرار ما فعله مع زعماء العصيان الآخرين[74]، فضل أن يعيّنه بمثابة الوزير ويسند إليه الإشراف على عدد من احتكارات الدولة[75].

ويقدم عبد الكريم بن الطالب نموذجا آخر لهذا الصنف الجديد من التجار ذوي البعد العالمي. فبعد سنوات عديدة قضاها في مزاولة التجارة مع بلاد السودان حول اهتمامه نحو التجارة البحرية وخاصة تصدير الحبوب. لقد وصفه القنصل البريطاني في سنة 1804 بكونه «. . . تاجرا نزيها. . . وسجلاته التجارية لا تقل

---

(71) خ ب، 52/29، تقرير القنصل البريطاني حول تجارة الصويرة (1828).

(72) عبد الكبير الكتاني، **زهر الآس في بيوتات فاس**، الدار البيضاء، 2002، 1، ص299 .

(73) مجهول، **ذكر خلافة مولانا سليمان بن محمد بن عبد الله بن إسماعيل العلوي**، مخ 1892، القسم العربي بالمكتبة الوطنية الفرنسية بباريس، الورقة 67.

(74) الناصري، **الاستقصا**، 9، ص 10-11؛ محمد غريط، **فواصل الجمان**، ص 92-93.

(75) خ ب، 52/24، 11 فبراير 1823.

ضبطا عن وثائق أي مصرفي أوربي»[76]. وأضاف ماترا أنه كان يتقن لغات أوربية عديدة، بما في ذلك الإنجليزية[77]. ونظرا لارتباطاته التجارية مع أوربا فإن ابن الطالب هذا أصبح من «تجار السلطان» المرموقين الذين يستعين بهم المخزن لتدبير شؤونه المالية. وهكذا بعثه المولى سليمان في سنة 1804 إلى لندن صحبة عبد الخالق عشعاش لترتيب شراء بعض لوازم السفن الجهادية[78]. وعقب الهجوم الهولندي - البريطاني على الجزائر في عام 1816، أرسله السلطان في مهمة سياسية حملته إلى الجزائر وتونس والقسطنطينية[79]. وفي السنوات الأخيرة من عهد المولى سليمان، عينته الإيالة الجزائرية وكيلا لها بالمغرب، وهو ما سمح له بتعزيز نشاطه التجاري مع الإيالات العثمانية ومع البلدان المتوسطية بشكل عام[80].

ويعد محمد بجة مثالا آخر من هذا الصنف الجديد من التجار الناجحين الذين استفادوا من انفتاح المغرب على التجارة الأوربية. لقد غادر هذا التاجر مسقط رأسه، مدينة العرائش، عند أواسط عهد سيدي محمد بن عبد الله، ليستقر بمدينة قادس، قبل أن يتنقل منها فيما بعد إلى جبل طارق حيث بقي يدبر شؤونه التجارية لمدة تناهز العشرين سنة. وقد نجح محمد بجة في كسب ثقة السلطان الذي أوكل إليه القيام بالعديد من الصفقات التجارية بالخارج[81]. وفي سنة 1815 عيّن قنصلا للمغرب في جبل طارق حيث توفي في سنة 1820 مخلفا وراءه ثروة قدرها 25 000 جنيه استرليني، حيزت إلى بيت المال لانعدام وارث شرعي، في وقت كان فيه السلطان في أشد الحاجة إلى المال للقضاء على فتنة فاس[82].

---

(76) خ ب، 52/12، 21 أكتوبر 1804.

(77) نفسه.

(78) نفسه.

(79) م ت ق، ج 25، 1 شتنبر 1817.

(80) على غرار الطالب بن جلون، ساند عبد الكريم بن الطالب بيعة مولاي سعيد بن اليزيد في سنة 1821. انظر نص بيعة مولاي سعيد عند داود، 3، ص 261.

(81) أ ت و، مستندات الدولة، ملف (2)6232، رسالة بتاريخ 14 أبريل 1813، من السلاوي إلى حكومة الخونطة الإسبانية بقادس يوصي فيها بمحمد بجة.

(82) و م، 91/79، مذكرة بعث بها الحاج العربي معنينو والحاج الطاهر الحياة إلى حاكم جبل طارق (28 يونيو 1821) بخصوص ممتلكات محمد بجة. وبما أن هذا التاجر لم يترك من يرثه =

وثمة تجار آخرون كثيرون ارتبطوا بعلاقات تجارية مع البلدان الأوربية، أمثال علي برادة، والحاج إدريس لحلو، والحاج أحمد حرضان، وعبد الله السلماني، وعبد الرحمن العطار، وعبد الكريم العطار، والإخوان بوهلال، وهم التجار الذين احتفظت الأرشيفات الأوربية بأسمائهم[83]. وعندما كان البعض من هؤلاء التجار يغامر بالسفر إلى ما وراء البحار فإن ذلك لم يكن فقط لقضاء مصالح تجارية خاصة، بل كان جلهم يقضي في الوقت نفسه مصالح لحساب المخزن أو لحساب شركاء مقيمين بالمغرب. وهكذا، كان لمحمد بجة وكالة تجارية بتطوان، يسهر عليها تجار من المدينة، بينما يقيم هو بجبل طارق. وقد كان الجانبان يتبادلان المعلومات التجارية حول وفرة المواد أو قلتها، وارتفاع الأسعار أو انخفاضها، والوضع الاقتصادي عموما[84].

ومما يسترعي الانتباه أن التجار المغاربة المسلمين قد طوروا فيما بينهم شبكة لتبادل الخدمات وتفادي قدر المستطاع اللجوء إلى الوساطات الأوربية أو اليهودية. ومما جعل هذا التعاون أكثر إلحاحا ضعف الرأسمال المتوفر لكل واحد منهم. فإذا كان البعض منهم يسافر إلى أماكن بعيدة مثل هامبورغ أو أمستردام فذلك لا يعني إطلاقا أن ثروتهم المنقولة كانت هائلة. وبهذا الخصوص كتب القنصل العام الفرنسي في سنة 1814: «ليس لهؤلاء التجار ما يكفي من رأس المال لتدبير هذه التجارة اعتمادا على إمكاناتهم الذاتية. فهم غالبا ما يضيفون أموال أقربائهم وأصحابهم لرأسمالهم الخاص... وبعد سنة أو سنتين، يعودون لديارهم ليسلموا لكل واحد البضاعة الموصى بها أو الربح المتحصل خلال الرحلة... مكتفين لأنفسهم بعمولة ضئيلة»[85].

= فقد آلت ثروته إلى بيت المال واستعملها المولى سليمان لشراء العتاد الحربي في وقت كان فيه أحوج ما يكون إلى المال لإخضاع المتمردين.

(83) خ ب، 42/14، وكذلك م ت ق، ج 21-22. وتحتوي هذه المستندات على ملتمسات عديدة لتجار مغاربة يطالبون فيها باسترجاع ممتلكاتهم المحجوزة. انظر أيضا بوكليرك، م س، ص 27.

(84) م و م، مراسلات محمد بجة، محفظات سنوات 1818-1820.

(85) م ت ق، 24، «مذكرة حول التجارة الأوربية بالمغرب»، رفعها إلى وزارة الخارجية الفرنسية القنصل ل. مور في سنة 1814، الورقات 120-126.

وكانت هناك عوائق أخرى حالت دون نمو رأسمالية تجارية قوية. ولا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نقلل من أهمية الاعتبارات الدينية؛ ذلك أن الهاجس الديني ساهم بحظ وافر في منع التجار المسلمين من تبني الأساليب التجارية الحديثة. فالخدمات البنكية ظلت مجهولة في المغرب، واستعمال الكمبيالات في المعاملات التجارية بقي محدودا. فالتجار المغاربة كانوا يدبرون تجارتهم عموما باللجوء إلى المقايضة، وعند السفر إلى الخارج كانوا عادة ما يحملون معهم المال نقدا، مفضلين في الغالب الريال الإسباني[86]. أما التأمين والحماية من أخطار القرصنة والحرب والكوارث الطبيعية فكانت من الأمور المستبعدة لتعارضها مع الدين.

ولم تكن التجارة البحرية المصدر الوحيد للثروة التجارية. فقد استمرت تجارة القوافل، بالرغم من تراجعها، في القيام بدور هام في المبادلات الداخلية. ثم إن قافلة الحج المشرقية لم تكن تحركها فقط الاعتبارات الدينية. فبالإضافة إلى الحجاج الراغبين في أداء واجبهم الديني، كان هنالك «المتسببون» من الذين يحملون معهم إلى مصر والحجاز سلعا مغربية ليعودوا محملين بسلع أسيوية كالتوابل والعطور والمنسوجات الهندية. وكان الطابع التجاري لقافلة الحج واضحا من خلال شخصية أمير الركب الذي كان يختار دائما من ضمن أبرز التجار الفاسيين[87]. وكان ركب الحج الرسمي ينطلق من مدينة فاس التي يبقى بها حوالي شهرين في انتظار تجمع الحجاج. وإلى مدينة فاس أيضا كان رجوع الحجاج مجتمعين قبل أن تتفرق الوفود ويعود كل إلى موطنه. لذلك يمكن القول إن إقامة الحجاج بفاس، سواء قبل «التشريق» أو بعد الرجوع، كانت تستغرق ما بين شهرين وثلاثة أشهر كل سنة موفرة بذلك لصناع فاس وتجارها فرصة هامة لترويج سلعهم. وقد شكل انقطاع هذه التجارة المشرقية بعد احتلال فرنسا للجزائر في سنة 1830 ضربة كبيرة لاقتصاد فاس وساهم في توجيه التجارة المغربية نحو مراسي المحيط.

---

(86) خ ب، 52/15، 26 مايو 1810.

(87) يقول عبد الكبير بن هاشم الكتاني: «إن أمير الركب، في كل زمان، لا يكون بفاس إلا ممن كثرت ثروته». انظر زهر الآس، 1، ص 299.

ويمثل التألق التجاري لليهود المغاربة تطورا آخر ميز الحقبة المدروسة. وقد جاء هذا التطور نتيجة السياسة التجارية لسيدي محمد بن عبد الله وتشجيعه للنشاط التجاري بالموانئ الأطلسية. وكنتيجة لذلك انتقل عدد هام من يهود سوس ومراكش إلى المراسي وخاصة الصويرة، حيث نشطوا في تجارة التصدير والاستيراد. وفي عهد المولى سليمان واصلوا توسيع نشاطهم وأصبحوا يتحكمون في جزء هام من التجارة البحرية. وبالرغم من السياسة التجارية الحمائية التي نهجها السلطان في بداية القرن التاسع عشر فإن مصالح التجار اليهود لم تتضرر كثيرا، بل على العكس يمكن القول أنهم قد دعموا موقعهم في الوقت الذي صعب فيه على الكثير من التجار الأوربيين الاستمرار في مزاولة نشاطهم بالمراسي المغربية. وهكذا، أصبح لليهود في سنة 1812 ست دور تجارية بالصويرة بدل اثنتين كما كان عليه الحال عام 1805. أما عدد الدور التجارية الأوربية بهذا المرسى فقد تراجع من ستة إلى أربعة خلال نفس الفترة[88]. وهذا ما جعل قناصلة أوربا وتجارها يتذمرون مرارا من منافسة اليهود، محملين المولى سليمان مسؤولية تدهور المصالح التجارية الأوربية ومتهمين إياه بالتحيز لهؤلاء «اليهود الذين يروجون أمواله»[89].

وفي واقع الأمر، فإن المولى سليمان كان يسند أموره التجارية والمالية للتجار اليهود والمسلمين على السواء. فإذا كان سيدي محمد بن عبد الله قد قرر سنة 1789 أن يسحب أمواله من أيدي اليهود ويوكلها إلى التجار الأوربيين، فإن المولى سليمان قد أعاد امتيازات التجار اليهود إلى سابق عهدها وأسند إليهم تدبير مصالحه التجارية[90]. وكان في طليعة التجار اليهود الذين استفادوا من سياسة السلطان هذه مير بن مقنين وحاييم كَيدالة، وكلاهما من الأسر اليهودية الغنية بالصويرة. وكان

(88) خ ب، 12/174، 4 أبريل 1805؛ جرد لتجارة الصويرة ضمن مخطوطات إضافية، 41512، المتحف البريطاني.

(89) خ ب، 12/174، 4 أبريل 1805، تقرير حول تجارة الصويرة حرره القنصل البريطاني عام 1828.

(90) د. قرقوز، **دراسات في تاريخ اليهود بالمغرب**، ص 117 (بالإنجليزية).

لكل من هذين التاجرين علاقات تجارية هامة مع إنجلترا[91]. ويمثل مير بن مقنين أبرز مثال لهؤلاء التجار اليهود الذين طوروا علاقاتهم مع العديد من البلدان الأوربية. والواقع أن نشاط هذا التاجر اعتمد أساسا على أموال المخزن المحصلة من جباية الصويرة[92]. وكان ابن مقنين يرأس في سنة 1795 مؤسسة تجارية كبيرة بالصويرة فتحت لها وكالتين، واحدة بمرسيليا والأخرى بلندن. وابتداء من سنة 1799، ولّى على وكالة لندن ابن أخيه، سليمان الصباغ، وهو والد يوسف الصباغ مونتيفيوري الذي صار له شأن عظيم في وقت لاحق[93]. وأقام مير بن مقنين نفسه لسنوات عديدة بلندن، حيث كان بالإضافة إلى تدبير أموره التجارية الخاصة، ينوب عن المولى سليمان في التفاوض حول شراء الأسلحة وحاجيات المخزن من مواد أخرى[94]. والواقع أنه كان يرعى المصالح المغربية بلندن في غياب تمثيل دبلوماسي رسمي. وعندما تولى مولاي عبد الرحمن أمور البلاد في سنة 1822، حصل آل مقنين على احتكارات واسعة في مجال التصدير وقاموا بمهمات سفارية في بعض العواصم الأوربية[95].

وبصفة عامة يمكن القول إن النشاط التجاري، الداخلي على الأقل، قد شهد انتعاشا أكيدا خلال العهد السليماني، على الرغم من المصاعب الاقتصادية التي واجهت البلاد بعد سنة 1817. ومما لاشك فيه أن السلم الذي نعمت به المدن وجل المناطق خلال الجزء الأكبر من العهد السليماني كان له دور في هذا الانتعاش. ومما يسترعي الانتباه أنه حتى خلال مرحلة إخضاع البلاد وتوحيدها بين 1792 و1797، لم تعرف ركودا في النشاط الاقتصادي بحكم النهج الذي اتبعه

(91) خ ب، 174/29، 1 مارس 1811.

(92) خ ب، 52/12، رسالة من السلاوي إلى فرانسيس نادلر (Francis Nadler)، 29 مايو 1802.

(93) **الموسوعة العبرية**، 11، العمود 675. إن مونتيفيوري (Moses Montefiore) هذا هو الذي أرسلته الحكومة البريطانية مبعوثا لها لدى سيدي محمد بن عبد الرحمن في سنة 1864، وذلك للاحتجاج على ما زُعم من سوء المعاملة التي كان اليهود المغاربة يتعرضون لها. انظر الناصري، **الاستقصا**،9 ، ص 112-113.

(94) خ ب، 52/14، 22 دجنبر 1813، حول شراء سفينة حربية بإنجلترا فوض السلطان أمرها للتاجر مير بن مقنين.

(95) خ ب، 52/24، 29 نونبر 1823؛ م ع، ج 11، العمود 65.

المولى سليمان والمتمثل في تجنب المواجهة العسكرية قدر الإمكان واللجوء إلى التفاوض والوساطات لحمل خصومه على الاستسلام. فخلال هذه المرحلة الأولى، بالتحديد، مكنت صادرات القمح من إثراء المدن والأقاليم الساحلية وسمحت بتدفق كميات كبيرة من العملة الأجنبية، استفادت منها المناطق الخاضعة والمتمردة على السواء[96].

ومن جهة أخرى نهج المولى سليمان سياسة جبائية ساهمت هي الأخرى في تنشيط التجارة الداخلية. فبإسقاط المكوس تقلصت التحملات الجبائية للتجار بأكثر من 7,5 % . وبذلك أصبح تجار فاس لا يدفعون سوى 000 5 مثقال لبيت المال بعدما كانوا يدفعون ما يناهز 000 20 مثقال تحت حكم سيدي محمد بن عبد الله[97]. وتم أيضا إبطال الاحتكارات المخزنية على العديد من المواد. علاوة على ذلك، استفاد التجار المسلمون من تخفيض رسوم الاستيراد على التجارة البحرية فأصبحوا يدفعون 2,5 % مقابل 10 % بالنسبة للتجار الأوربيين واليهود[98]. وأما السلع الواردة من المشرق عن طريق البر فلم يكن يؤدى عنها إلا نسبة 1 % عند بداية القرن التاسع عشر[99].

وكان للقيود التي فرضها المولى سليمان على تجارة التصدير بعد سنة 1800 أثر إيجابي بالنسبة للتجارة الداخلية. فرفع رسوم التصدير المفروضة على المنتوجات الفلاحية أدى إلى الرفع من القدرة الشرائية للفلاحين وهو ما انعكس بشكل إيجابي على النشاط التجاري والصناعي بالمدن.

واستفاد التجار كذلك من السياسة الإدارية للمولى سليمان. فغالبا ما فضل السلطان توكيل المهام المخزنية للتجار عوض أفراد ينحدرون من الشرائح الاجتماعية الأخرى انطلاقا من اقتناعه بأن الثري هو أقل الناس جشعا وميلا إلى

---

(96) الضعيف، ص 276، حيث يشير إلى الثروات التي جمعها تجار الرباط نتيجة الاتجار في القمح.

(97) الزياني، **الروضة**، الورقة 116؛ الناصري، **الاستقصا**، 8، ص 16.

(98) الزياني، **ألفية السلوك**، ص 209.

(99) خ ب، 174/13، من جاكسون إلى ماترا، 18 مايو 1802.

ابتزاز أموال الضعفاء بغير حق[100]. وهذا ما عبّر عنه السلطان في رسالة لأهل فاس عام 1820 حين ذكرهم «أن التاجر لا يطمع في مال أحد، ويكفيه الرفعة والجاه لنماء ماله»[101]. وهذا بالضبط هو الذي جعله يولي أمور فاس لعدد من كبار التجار، أمثال عبد القادر صفيرة ومحمد مزوار ومحمد الصفار. وهو نفس المبدأ الذي حدا به إلى محاباة البلديين بهذه المدينة[102]، وهم الذين برعوا في التجارة كما برعوا في العلوم[103].

أما بعد سنة 1816 فقد تعرض الاقتصاد المغربي لضربات قاسية كانت أهمها المجاعة التي حلت بالبلاد ابتداء من هذه السنة. والواقع أن الأوضاع بدأت في التدهور قبل ذلك ببضع سنوات عندما اتسع نطاق العصيان القبلي ليصل إلى السهول الأطلسية، فكان عجز المخزن عن إحكام قبضته على البلاد وتأمين الطرق المؤدية إلى المراسي إيذانا بتعثر النشاط التجاري. ومن جهة أخرى أقدم المولى سليمان في سنة 1815 على عدد من الإجراءات أضرت بالتجارة بشكل مباشر. ففي هذه السنة أصدر السلطان قرارا يلزم التجار اليهود بارتداء اللباس المغربي التقليدي بدل الزي الأوربي، وهو إجراء جعل البعض من هؤلاء ممن كانوا قد ألفوا نمط الحياة الغربي يتركون نشاطهم بالمغرب ويستقرون بأوربا. وفي نفس السنة، وتحت ضغط الحاجة إلى المال، بدأ المولى سليمان يتراجع عن سياسته الجبائية

---

(100) الزياني، **ألفية السلوك**، ص 214.

(101) أكنسوس، 1، ص 309؛ الناصري، **الاستقصا**، 8، ص 139-141.

(102) تحيل تسمية «البلديين» على سكان فاس المسلمين من ذوي الأصل اليهودي. فمنذ القرن الخامس عشر، حين اضطر عدد كثير من اليهود لاعتناق الإسلام، شكل البلديون فئة اجتماعية متميزة داخل مدينة فاس. ولم ينجح البلديون في الانصهار تماما في المجتمع الفاسي، وقاومت بعض الفئات هذا الانصهار لأسباب اقتصادية واجتماعية بالأساس، ذلك أن البلديين برعوا في الصنائع والتجارة، كما أنجبوا العديد من العلماء المرموقين. انظر، مجهول، **ذكر قصة المهاجرين**، مخ خ ع ر، د 1115 ؛ نورمان سيكَار، «الخلاف والتجانس في الوسط الحضري على عهد العلويين»، **مجلة المغرب** (لندن)، نونبر - دجنبر، 1987، ص 3-13 (بالإنجليزية)؛ محمد المنصور، مادة «البلديون»، **معلمة المغرب**، 4، ص 1333-1335.

(103) راجع الفصل السادس بخصوص علاقة المولى سليمان مع فئة البلديين.

الشرعية فقرر أن يرفع رسوم الاستيراد بالنسبة للتجار المسلمين من 2,5 % إلى 10% التي كان يدفعها التجار الأوربيون واليهود. وبالإضافة إلى هذا فرض السلطان بعد سنة 1816 قيودا على سفر المغاربة إلى الخارج، سواء كان ذلك بغرض التجارة أو غيرها. لكن الضربة القاضية نزلت عندما قحطت الأرض وحلت المجاعة في سنة 1817 فكان ذلك إيذانا ليس فقط بتعطل الحياة الاقتصادية ولكن كذلك بفساد الأوضاع السياسية لما تبقى من حياة المولى سليمان.

4. رخاء مؤكد

جنحت الأدبيات الأوربية، المستندة عموما على ارتسامات القناصلة والتجار الأوربيين، إلى حبك صورة قاتمة لعهد المولى سليمان. وكان وراء هذه اللوحة الانطباعية تصوران مغلوطان. أولهما يزعم أن هذا العهد كان عبارة عن سلسلة من الفتن والمواجهات العسكرية بين المخزن والقبائل البربرية؛ وثانيهما يتمثل في تضخيم المصاعب التي واجهت التجارة الأوربية وينتهي ضمنيا إلى استنتاج غير موضوعي مفاده أن تراجع مصالح التجار الأوربيين كان بالضرورة يعني تراجع التجارة الخارجية المغربية ككل. وقد رأينا سابقا كيف أن انحسار المصالح التجارية الأوربية قابله انتعاش لنشاط التجار المغاربة، مسلمين ويهودا على السواء. وهذه الانطباعات الخاطئة هي التي كانت، ولمدة طويلة، وراء هذا الاعتقاد الذي نجد صداه في جل ما كتب عن هذه المرحلة بأن مغرب المولى سليمان كان عبارة عن ثالوث قوامه غياب الاستقرار السياسي، واختلال البنى الاقتصادية، وانحسار التبادل التجاري مع الخارج.

لكن تحليلا أكثر دقة للتطورات السياسية والاقتصادية للمرحلة التي تهمنا يوضح، على العكس من ذلك، أن المغرب قد تمتع تحت حكم المولى سليمان، ولوقت طويل، بالسلم والرخاء على السواء. فسياسيا، لم يتعرض المخزن لأية أزمة خطيرة لمدة تزيد على عشرين سنة (1797-1819)، ما عدا المناوشات مع القبائل من حين لآخر، وهو أمر اكتسى طابعا بنيويا في مغرب ما قبل الاستعمار. فخلال أزمة الخلافة، ما بين 1792 و1798، كانت البلاد مقسمة بالفعل، لكنها لم تشهد حروبا مدمرة من شأنها أن توقف النشاط الاقتصادي. فقد واصل المغرب

تصدير كميات كبيرة من الزرع والمواد الفلاحية الأخرى. وفي أواسط العهد السليماني، ما بين 1800 و1811، كانت البلاد تنعم باستقرار سياسي ورخاء اقتصادي مؤكد. وإذا كان العقد الثاني من القرن التاسع عشر قد عرف تدهورا سياسيا متزايدا فإن النشاط الاقتصادي لم يتأثر بشدة إلا مع مجاعة سنتي 1817 و1818. ومع تراجع الاقتصاد وتقلص موارد بيت المال المعتمدة أساسا على الفلاحة تراجعت قدرة المخزن على ضبط الأمور واكتسى العصيان القبلي حينئذ أبعادا خطيرة.

كما أن تراجع الصادرات المغربية نحو أوربا لم يكن بالضرورة مؤشرا على ضعف الاقتصاد الداخلي. وفي الواقع، فإن القيود التي فرضها المولى سليمان على التجارة الخارجية كانت عاملا هاما في الرخاء الذي ميز مرحلة ما بعد سنة 1800، طالما أن هذه السياسة الحمائية قد جلبت معها انخفاضا في أسعار المنتوجات الفلاحية ووفرت شروط الرواج الذي استفادت منه كل القطاعات الاقتصادية. ولعل أفضل مؤشر على هذا الرخاء الاقتصادي هو تدني أسعار الأقوات والمواد الفلاحية بصفة عامة إلى أدنى مستوياتها.

وبالفعل فإن سعر الخبز وصل عند بداية القرن التاسع عشر إلى أدنى مستوى له منذ عهد مولاي إسماعيل[104]. فعند نهاية القرن الثامن عشر، كان مد القمح بالمغرب يساوي ما بين أوقيتين و4 أواقي، في حين بلغ بالجزائر إلى 16 أوقية[105]. وقد أكد هذا السفير النمساوي في سنة 1805 عندما أشار إلى أن «أثمان الحبوب بهذه البلاد متدنية جدا»[106]. وبعد ملاحظة السفير النمساوي بثلاث سنوات أورد القبطان بيريل أن القنطار من القمح يساوي 2,50 فرنك، مما يعني أنه كان بالإمكان اقتناء مد من الزرع بأقل من أوقيتين[107]. وتكتسي هذه

---

(104) ج. برينيون وآخرون، **تاريخ المغرب**، ص 273 (بالفرنسية).

(105) قارن أسعار القمح المغربية التي يقدمها سوردو (Edouard Sourdeau) مع الأسعار المعمول بها في الجزائر في نفس الفترة والتي يقدمها أحمد بن محمد الفاسي في رحلته، مخ خ ع ر، ج 88، ص 164. بخصوص ملاحظات سوردو انظر الهامش 108 أسفله.

(106) ج. كايي، **سفارة نمساوية**، ص 108.

(107) ج. كايي، **مهمة**، ص 107. القنطار هنا يعادل 118 أوقية إنجليزية تقريبا.

الأرقام أهميتها عندما نعلم أنه في عهد سيدي محمد بن عبد الله، وحتى خلال سنوات الرخاء، كان معدل ثمن القمح يتراوح بين 5 إلى 6 أواقي، في حين نزل في عهد المولى سليمان إلى ما بين أوقيتين وثلاث أواقي[108]. وهذا التوجه نحو تدني الأسعار نلاحظه بالنسبة للحبوب كما نلاحظه بالنسبة للمواد الفلاحية الأخرى[109].

ونورد الآن بعض الأمثلة التي تؤكد أن فترة التجزئة السياسية التي عرفها المغرب بين 1792 و1797 شهدت وفرة في الإنتاج الزراعي ونشاطا تجاريا تجلى في تصدير الحبوب على نطاق واسع. وهذا ما مكن من بروز فئة من الوسطاء في المراسي الأطلسية، تراكمت لديها ثروة هائلة. ففي الرباط وسلا، على سبيل المثال، تمكن عبد الله بركَاش وابنه المكي من شراء عدد من السفن من أوربا بقصد التجارة[110]. وقد كتب الضعيف عن هذه الفترة أن أهل الرباط «كانوا يشترون السفن من النصارى، فيهم من يشتري سفينة واحدة، ومنهم من يشتري نصف سفينة وآخر الثلث والربع، وكثر عليهم المال والريال وصاروا يصنعون أبواب الديار بالأقواس الرومية»[111]. واستفادت القبائل الساحلية، بدورها، من هذه الرفاهية. فقد انبهر المؤرخ الرباطي عندما شاهد تجمعا لرجال القبائل الساحلية في سنة 1800 وهم فوق خيلهم بألبستهم المتنوعة الألوان وسروجهم الأنيقة وركاباتهم المذهبة[112].

لكن المرحلة الأكثر رخاء في عهد المولى سليمان هي، من دون شك، تلك

---

(108) أ ت و، مستندات الدولة، ملف 2327، . . . «ملاحظات حول كتاب لامبريير رحلة من جبل طارق إلى طنجة»، حيث يشير كاتب هذه الملاحظات إلى أن مد القمح كان يباع بخمس أو ست أواقي في عهد سيدي محمد بن عبد الله عندما تكون الغلة جيدة. أما سوردو، القنصل الفرنسي بالمغرب فيذكر أن ثمن مد القمح في عهد المولى سليمان كان ينزل إلى أوقيتين وثلاث أواقي. انظر م ت ق، ج 26، ص 19، طنجة في 19 فبراير 1818.

(109) خ ب 52/ 21، 21 نونبر 1820.

(110) خ ب 52/ 10، 2 غشت 1792؛ أ ت و، مستندات الدولة، ملف (1) 4331، نسخة من عقد عدلي يتعلق بشراء سفينة من طرف عبد الله بركَاش، بتاريخ 17 مايو 1793.

(111) الضعيف، ص 276.

(112) نفسه، ص 318.

التي غطت السنوات الممتدة من 1800 إلى 1815. فحسب الزياني «[كانت] القبائل [قد] تمولت ونمت مواشيها وكثرت الخيرات عليها»(113). فالوباء الذي أفنى جزءا كبيرا من الساكنة، ساهم بكل تأكيد في إثراء من بقي على قيد الحياة. وطبقا لشهادة جاكسون فإن البلاد شهدت خلال فترة ما بعد الوبـاء «حركة انتقال هامة للثروات»(114). ويقول أكنسوس من جهته أنه «[بعدما] انقطع الوباء في الغرب... بفاس ومكناس ونواحيها، ظهر في الدنيا سرور وفاضت الخيرات بمتخلف الأموات»(115). وأشار بوفا، الذي جال عبر السهول الشمالية الغربية في عام 1806 إلى أن البلاد كانت مزدهرة(116)، كما لاحظ وفرة المنتوجات الزراعية بأسواق المنطقة(117). وتتجه المصادر المغربية، من جهتها، نحو تأكيد هذه الملاحظات. يقول الناصري عن هذه الحقبة: «وفي هذه السنين كلها كانت الرعية في غاية الطمأنينة والعافية والأمن والخصب والرخاء وكمال السرور والهناء»(118). وينطبق ذلك، بالتحديد، على أواسط عهد المولى سليمان. ثم يضيف نفس المؤرخ: «لقد أدركنا الجم الغفير ممن أدرك أواسط دولته فكلهم يثني عليها»(119).

واستفادت الحواضر أيضا من هذا الرخاء. فقد كتب صاحب **الابتسام**: «وأمنت السبل واتسعت التجارة وظهر المال عند الناس وأبطل المكس وسكنت قلوب الرعية»(120). وعبر الزياني عن انطباع مشابه عندما كتب عن المولى سليمان: «وتوسع الناس في أيامه السعيدة في تشييد الدور والقصور التي لم تكن فيما مضى من العصور»(121). ومما يؤكد هذا الرخاء الذي شهدته الحواضر

(113) الزياني، **الروضة**، الورقة 204.
(114) جاكسون، **وصف مملكة مراكش**، ص 174.
(115) أكنسوس، 1، ص 281.
(116) بوفا، ص 30.
(117) نفسه، ص 53.
(118) الناصري، **الاستقصا**، 8، ص 114.
(119) نفسه، ص 112.
(120) الحجوي، **اختصار الابتسام**، ص 359.
(121) الزياني، **الروضة**، الورقة 202.

الاتساع المدهش لفاس عند نهاية القرن الثامن عشر. فقد أشار المولى سليمان، في رسالة وجهها إلى أهل المدينة عام 1797، إلى امتداد العمران إلى الضواحي والنطاقات التي كانت من قبل خالية من السكان[122].

5. النظام الجبائي

لقد اتضح من تجارب الدول الإسلامية منذ البداية، سواء بالمغرب أو خارجه، أن الجباية الشرعية المعتمدة على الزكاة والأعشار غير كافية لسد حاجيات الدولة، خاصة بعد انغلاق أبواب التوسع، وبالتالي تراجع حصة الغنيمة والخراج في هذه الجباية. وأمام ضرورات تجهيز الجيوش وإحكام السيطرة على البلاد ومواجهة نفقات السلطان وحاشيته اضطرت الدول المتعاقبة إلى ابتداع أشكال شتى من الفروض كالمكوس وغيرها. ولتجنب انتقاد العلماء لجأ بعض الحكام إلى أنواع من التحايل كتسمية ضريبة «النائبة» خراجا كما فعل السعديون[123]، أو الادعاء بأن الدفاع عن حوزة الدين وأرض الإسلام تقتضي «معونة» الرعية كما فعل سيدي محمد بن عبد الله خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر[124]. وفي كل الأحوال كان السلاطين يجدون دائما من بين العلماء من «يتفهم» حججهم ويفتي لهم بالجواز، أو على الأقل يمسك عن التصريح بالمعارضة فيخلو لهم الجو لفرض ما شاءوا من الإكراهات المالية.

عندما تقلد سيدي محمد بن عبد الله زمام أمور الدولة في سنة 1757 اتضح له

---

(122) رسالة من المولى سليمان إلى أهل فاس، بتاريخ 12 يونيو 1797، في، مخ خ ع ر، د 194، ص 50.

(123) انظر رسالة أحمد المنصور السعدي بخصوص «النائبة» لدى عبد الله كَنون، **رسائل سعدية**، تطوان، 1954، ص 145-149. وعن المكوس من الناحية الفقهية انظر عبد الرحمن الفاسي، **تقييد في المكوس**، مخ خ ع ر، د 283، الورقة 27؛ والمهدي الوزاني، **النوازل الجديدة**، 1، ص 348-349.

(124) انظر استفتاء سيدي محمد بن عبد الله لعلماء فاس بشأن «المعونة» لدى أحمد بن الحاج السلمي، **الدر المنتخب المستحسن**، الجزء 10، خ ح، 1920، ص 67-72. أما بخصوص مسألة المكس زمن المرابطين وإفتاء ابن البراء، قاضي المرية بحرمته فينظر أكنسوس، **الجيش**، 1، ص 222.

أن ما يجبى من الواجبات الشرعية غير كاف لإعادة بناء الدولة عقب ثلاثين سنة من حرب أهلية مدمرة. لذلك اختار أن يستشير العلماء وتمكن من الحصول على فتوى يشوبها الغموض لأنها اكتفت بتوضيح موارد بيت المال كما نصت عليها الشريعة دون أن تتعرض لمسألة المكوس أو الفروض الاستثنائية التي قد يلجأ إليها الحكام[125]. لكن سيدي محمد بن عبد الله اعتمد مع ذلك على هذه الفتوى لتنفيذ برامجه الجبائية. وبعد وفاته قرر مولاي اليزيد إسقاط المكوس إرضاء للقوى الدينية التي ساندته عند توليه السلطة[126]، ورغبة منه في كسب التأييد الشعبي. واختار المولى سليمان من جهته حصر الجباية في الفروض التي أقرها الشرع. وفي الواقع، يصعب تحديد ما إذا كان هذا القرار قد أملاه اقتناعه الشخصي أم أنه كان نزولا عند الشروط التي فرضها عليه أهل فاس في سنة 1792 كما يدعي البعض[127].

إن المكوس تشمل بالنسبة للعلماء كل الإلزامات التعسفية التي لم ينص عليها لا قرآن ولا سنّة[128]. وقد عُرف المكس بـ«ضريبة السلطان» التي تغطي سلسلة عريضة من الرسوم غير الشرعية المفروضة عموما على المعاملات التجارية بما في ذلك أمكاس الأبواب والموازين[129]. وقد غطى المكس أيضا الاحتكارات المخزنية لتجارة بعض المواد مثل الجلد والتبغ والحرير والقشينية والكبريت[130]. ولم تكن هذه الضريبة تحصل من طرف المخزن مباشرة بل كانت تقطع لعدد من التجار الذين يتكلفون باستيفائها[131].

إن أهل الحواضر هم الذين يتحملون عادة عبء المكوس ولاسيما الصناع والتجار منهم. ومن ثم شكل إسقاطها من لدن المولى سليمان إعفاء جبائيا هاما

---

(125) الناصري، **الاستقصا**، 8، ص 7-9.

(126) الضعيف، ص 207.

(127) أكنسوس، 1، ص222-223 .

(128) عبد الرحمن الفاسي، **تقييد في المكوس**، مخ خ ع ر، د 283، الورقة 27.

(129) الضعيف، ص 171.

(130) نفسه.

(131) الزياني، **الروضة**، الورقة 116.

لهؤلاء؛ لكن، وبالمقابل، وقع ثقل الجباية على الفلاحين. ففي عهده مثلت الزكاة والأعشار المستوفاة من القبائل معظم دخل المخزن. ولذلك يمكن القول إن اعتماد الجباية الشرعية أدى إلى ارتفاع نسبة المساهمة المؤداة من طرف البوادي. وهذا ما أبرزه الزياني بكل وضوح عندما قال بأن القبيلة التي كانت «تعطي عشرة آلاف مثقال مقاطعة أيام والده يخرج منها على النصاب الشرعي [زمن المولى سليمان] عشرون وثلاثون ألفا»[132]. وهكذا، تضاعف العبء ثلاث مرات. ولقد ساهم، من دون شك، رخاء الفلاحة وغياب الجفاف قبل سنة 1817 في يسر القبائل وبالتالي في اتساع القاعدة الخاضعة للجباية. ومهما يكن، وكما أبان عن ذلك صاحب **الروضة السليمانية**، فمن المؤكد أن ارتفاع مساهمة القبائل في بيت المال قد ارتبط بشكل وثيق بتطبيق «النصاب الشرعي» كأس للسياسة الجبائية.

أما أسلوب التعاقد الذي كان قد اعتمده سيدي محمد والمعروف بنظام «المقاطعة» فإنه كان أخف بكثير بالنسبة للقبائل[133]. لقد طُبِّق هذا النظام على الغلل والمواشي على السواء، وتم بموجبه اتفاق بين المخزن وكل قبيلة أو مجموعة من القبائل، حول الحصة الواجب دفعها لبيت المال. وكان القدر الواجب يحدد على أساس تعاقد بين الطرفين يأخذ بعين الاعتبار الإمكانات الفلاحية للقبائل. ومن خصائص نظام المقاطعة هذا أنه لم يكن يتطلب مراجعة سنوية لما يتوجب على القبائل دفعه. ومع أن هذا النظام قد سمي عادة بالعشور فإنه لم يمثل جباية شرعية حقيقية طالما أنه لا يخضع لمراجعة سنوية منتظمة.

ومما لاشك فيه أن مزايا هذا النظام متعددة. فهو أولا، يقلص من احتمال النزاع مع القبائل بما أن هنالك ترتيبا مسبقا بين الطرفين يتعهد بموجبه القائد أو العامل بتحصيل القدر المتفق عليه ودفعه إلى بيت المال. بمعنى آخر، كان السلطان يُحمل قواده مسؤولية تحصيل الضرائب القروية دونما تدخل مباشر محفوف بالمخاطر. ثانيا، كان من شأن هذا النظام أن يخفف إلى حد كبير من الأعباء العسكرية للدولة. فقد كانت جباية الضرائب وحدها تستلزم جيشا دائم

---

(132) نفسه، الورقة 204.

(133) نفسه.

التعبئة وتستهلك قدرا كبيرا من مالية المخزن. وهكذا، وبتبنيه لنظام التعاقد تفادى سيدي محمد الحرْكات التي لا تنتهي سعيا لتحصيل واجبات القبائل. وأخيرا تمكن المخزن بفضل هذا النظام من الحصول على دخل قار نسبيا لا يتأثر بشكل كبير إلا خلال سنوات القحط، كما حصل ما بين سنتي 1776 و1782. لقد كانت الحصة المتفق عليها، وبكل تأكيد، دون القدر المترتب حسب النصاب الشرعي لكنها امتازت بكونها أكثر انتظاما وأسهل تحصيلا.

أما المولى سليمان فإنه تخلى عن هذا النظام بالمرة، كما تخلى عن المكوس وعدد من الاحتكارات المخزنية. وعوض ذلك، أقر الأعشار على الغلل والزكاة على المواشي، معتمدا بذلك، وبشكل أساسي، على الجبايات الفلاحية. وعليه، فإن المولى سليمان بتبنيه لهذا الاختيار يكون قد زاد من احتمال المواجهة مع القبائل. وبالفعل، يعتبر هذا الإجراء مسؤولا، وإلى حد كبير، عن المصاعب السياسية والعسكرية التي واجهت المخزن خلال العهد السليماني. لقد تطلبت العودة إلى النظام الجبائي التقليدي ليس فقط جيشا نظاميا دائم التعبئة، بل أيضا جهازا إداريا ناجعا لضمان تحصيل الواجبات الجبائية بشكل منتظم وفعال. وبهذا الخصوص يؤكد البريطاني جون بوفا «أن الفرق العسكرية كانت موظفة على الدوام في جباية الضرائب»[134]. لقد تطلب النظام الجبائي الشرعي كبح جماح القبائل العاصية وأجبر المولى سليمان على أن يكون دوما على رأس محلته.

ومن هذا المنظور تتضح مزية السياسة الجبائية لسيدي محمد بن عبد الله لكونها قللت من تبعية المخزن للبادية التي لم تكن دائما تحت مراقبته الكاملة، وعززت بالمقابل اعتماده على القطاعات الأساسية للاقتصاد الحضري. أما المولى سليمان فقد اختار أن يعكس هذه السياسة، فحرر أهل الحواضر من المكوس ووضع مصير دولته بين أيدي القبائل. ثم إن اعتماده على القبائل ازداد أكثر بفعل منحه امتيازات جبائية للتجار، وخاصة تخفيض واجبات الجمرك[135]. وأخيرا،

---

(134) بوفا، ص 185.

(135) الزياني، **ألفية السلوك**، ص 109، رسالة من المولى سليمان إلى محمد السلاوي تحدد نسبة الرسوم على الواردات، بدون تاريخ.

فإن بيت المال قد حُرم من دخل الزكاة على تجارة القوافل التي اختار السلطان أن يهبها للشرفاء[136]. ففي أواخر عهده، وحينما انهارت المحاصيل وامتنعت القبائل عن أداء الضرائب، وجد السلطان نفسه في وضع صعب. عندئذ فقط أدرك سلبيات النظام الجبائي التقليدي وبدأ يفرض تدريجيا بعض الرسوم غير الشرعية[137]، ويفكر أيضا في إيجاد مصادر دخل أخرى، ولاسيما الصادرات التي عمل على تشجيعها بعد سنة 1817.

6. مصادر الدخل

شكلت الزكاة والعشر مصدرين هامين لدخل المخزن السليماني. لكنهما كانا، وبحكم ارتباطهما بالإنتاج الفلاحي، غير منتظمين وخاضعين للتقلبات المناخية.

لقد مثلت الحبوب الغلة الرئيسية التي كانت أساسا للأعشار المستخلصة من القبائل. وبعد تحصيلها من طرف موظفي المخزن، كانت هذه الأعشار التي يدفعها الفلاحون عينا تسلم إلى التجار الذين يقدمون مقابلها النقدي إلى بيت المال. وفي بعض الأحيان كان السلطان يسمح بتصدير هذه الأعشار مقابل سلع أو عتاد حربي يحتاجه المخزن[138]. كما أن نسبة هامة من هذه الزكوات والأعشار لم تكن تصل البتة إلى الخزينة، بل تستخدم لأداء ديون المخزن ومستحقات موظفيه المحليين. وفي كثير من الأحيان، كان الجند وأرباب الوظائف المخزنية يتقاضون رواتبهم مباشرة من التجار الذين يستفيدون من احتكارات الدولة أو بعض الإقطاعات الجبائية[139].

وشكلت التجارة مصدرا آخر لدخل المخزن سواء بصفة مباشرة عبر توظيف

---

(136) الزياني، **تحفة النبهاء**، مخ خ ع ر، ك 241، ص 181-185، رسالة من المولى سليمان إلى أهل فاس، بدون تاريخ.

(137) هذا ينطبق على سياسة المولى سليمان التجارية بعد 1815 والتي سنتناولها بتفصيل أكبر في هذا الفصل.

(138) خ ب، 12/52، 2 مايو 1802. في عام 1802، سمح المولى سليمان للتجار البرتغاليين بوسق الحبوب المحصلة من العشور.

(139) م و م، رسالة من المولى سليمان إلى عبد الرحمن عشعاش، بتاريخ 7 شتنبر 1818.

الأموال المخزنية في المعاملات التجارية، أو بصفة غير مباشرة بواسطة الرسوم الجمركية. فالسلطان نفسه كان أكبر تاجر في البلاد. فأموال المخزن، المستخلصة من الجباية والتجارة الخارجية، كانت تسلم لعدد من التجار الثقاة، المعروفين باسم «تجار السلطان»، قصد ترويجها في التجارة. وكان العديد منهم من اليهود مثل مير بن مقنين الذي استثمر لمدة طويلة الإيرادات الجمركية لمرسى الصويرة(140). ومن جهته، وظف عبد الرحمن عشعاش مداخيل مرسى تطوان في تدبير صفقات تجارية لحساب السلطان(141).

وإذا كانت الجباية المفروضة على تجارة القوافل قد فُوتت لصالح الشرفاء، فإن الرسوم المضروبة على التجارة البحرية ظلت تزود بيت المال بمورد هام من موارده(142). ففيما يتصل بالواردات من أوربا، لم يقدم السلطان على أي تغيير لرسوم الاستيراد، وظل التجار يؤدون ضريبة محددة، أي 10 % بالنسبة للأوربيين واليهود، و2,5 % للمسلمين، إذ أن المولى سليمان أجرى أموال التجار المسلمين مجرى الأموال الخاضعة لنصاب الزكاة(143). وغالبا ما كانت رسوم الواردات تؤدى عينا، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بمواد كالكتان والقماش الصوفي اللذين كانا يستعملان لكسوة الجيش. وأما رسوم الصادرات فقد عرفت تقلبات كبيرة ولم تخضع لأية مسطرة قارة، وكان معيار المخزن الوحيد في تحديد نسبها هو الظرفية الاقتصادية المباشرة(144). فبعد مرحلة إخضاع البلاد (1792-1797) التي اعتمد خلالها المولى سليمان، وبشكل واسع، على الرسوم المستخلصة من صادرات

---

(140) خ ب، 52/ 12، رسالة بتاريخ 26 محرم 1217 / 29 مايو 1802، وجهها محمد السلاوي إلى أحد التجار البريطانيين يوضح فيها أن مير بن مقنين «هو من يهودنا والأموال التي يتجر بها هي من بيت مال الصويرة».

(141) خ ب، 52/ 13، 10 مارس 1805.

(142) انظر الهامش 136.

(143) انظر الهامش 135، ويظهر أن التجار المسلمين ظلوا يؤدون نسبة 2,5 % على الواردات إلى حدود 1815.

(144) رسوم الصادرات الوحيدة التي عرفت انتظاما هي تلك التي كانت تؤدى على الحصة السنوية المسموح بتصديرها، والتي شملت ألفي رأس من الماشية الموجهة إلى الحامية البريطانية بجبل طارق، على أساس 5 ريالات للرأس.

الزرع، أقر المخزن تعريفات مرتفعة على العديد من السلع. كما أقدم السلطان على منع تصدير عدد كبير من المواد. فبحكم الرخاء الذي عرفته الفلاحة، كان للمولى سليمان ما يكفي من الدخل خلال سنوات 1800-1815 ليدير ظهره للتجارة الخارجية وينزلها منزلة ثانوية في سلم موارد دخله. ولم تتغير هذه المعادلة إلا عقب سنة 1815، حينما تدهورت الوضعية الاقتصادية والسياسية فأصبح المخزن مضطرا إلى تشجيع الصادرات بغية تعويض ما خسره من جراء القحط واختلال الأوضاع الأمنية في كثير من الجهات. لكن الأمر الأكيد هو أن سياسة المولى سليمان التجارية، علاوة على عواقب الكوارث الطبيعية، قد أسهمت في تراجع التبادل التجاري مع العالم الخارجي وقلصت بالتالي من حصة الموارد المرتبطة بالتجارة البحرية.

ومن جهة أخرى شكلت أملاك المنقطعين مصدر دخل إضافي بالنسبة للمخزن؛ ذلك أن بيت المال، حسب الشريعة، هو وارث كل من لا وارث له، وإن كان السلاطين العلويون قد اعتادوا تفويض قسط من هذا الحق للشرفاء والزوايا[145]. لكن رغم ذلك فقد تمكن المخزن، بفضل ضمه لأموال وممتلكات منقطعي «الطاعون الكبير» من الحصول على «مداخيل هامة»[146].

وعند مطلع القرن التاسع عشر استمر بيت المال في تحصيل ضريبتين تقليديتين أصبحتا موضع استثقال واعتراض متزايدين من طرف مؤديها؛ ويتعلق الأمر بالجزية التي يدفعها اليهود والإتاوة التي كانت تؤديها بعض الدول المسيحية الضعيفة مقابل حرية الملاحة بالقرب من الشواطئ المغربية. أما الضريبة الأولى فكانت تستخلص من اليهود بحكم وضعهم الخاص كأهل ذمة. لكن ومع انفتاح المغرب على التجارة الأوربية، أصبح وضع الذمة هذا عرضة لعدد من التجاوزات، خاصة من لدن أثرياء التجار اليهود الذين كانوا يسافرون إلى الخارج

(145) الزياني، **تحفة الحادي المطرب في رفع نسب شرفاء المغرب**، مخ خ ح، 2471، ص 13.

(146) خ ب، 52/ 12، 4 مايو 1803. يقول الزياني بهذا الخصوص: «وفي عام 1213 (1799) وجه السلطان أحد كتابه للسوس... لجمع أموال المنقطعين فجمع منها ما قدر عليه». ونستفيد من كلام الزياني أن هذا الكاتب جمع ما قدر عليه فقط نظرا لكثرة ما خلفه المنقطعون من أموال. انظر **الروضة السليمانية**، الورقة 181.

ويختارون أحيانا الإقامة على الضفة الأخرى من المتوسط. كما عمد العديد منهم إلى تبنّي الزي الأوربي وتغيير أسمائهم المغربية بأسماء أوربية. وموازاة مع ذلك بدأوا يأنفون من أداء الجزية ويثورون على تقاليد لم يكن المجتمع مستعدا للتخلي عنها. وهذا ما دفع بالمولى سليمان إلى اتخاذ إجراءات من شأنها أن تذكر اليهود بوضعية الذمة التي أطرت العلاقة بين المسلمين واليهود لقرون عديدة. وهكذا أصدر السلطان في سنة 1815 أمرا يلزم اليهود المغاربة بأداء الجزية والإحجام عن ارتداء الزي الأوربي(147).

ومن جهة ثانية، استمر المخزن في تحصيل الإتاوة السنوية، أو «مال المصالحة»، من بعض الدول الأوربية كالسويد والدنمارك وهولندا وجمهورية البندقية كضمانة لسفن هذه الدول التي لم تكن تتوفر على أساطيل قوية لحمايتها عند مرورها بالقرب من السواحل المغربية. غير أن المغرب لم يعد عند بداية القرن التاسع عشر يشكل أي تهديد للأساطيل التجارية الأوربية. ولذلك فإن بعض هذه الدول امتنعت، وبكل بساطة، عن الاستمرار في أداء إتاواتها. فهولندا، مثلا، لم تدفع قط أي إتاوة للمغرب في عهد المولى سليمان. أما البندقية فلم تدفع واجباتها إلا لوقت محدود، أي إلى أن أطاح نابوليون بجمهوريتها في سنة 1797. وظلت الدنمارك والسويد الدولتين الوحيدتين اللتين تدفعان حصصهما السنوية بنوع من الانتظام(148).

وأخيرا حصل المولى سليمان على أصناف متنوعة من المساهمات التي عرفت تحت اسم «الوظائف» أو «المغارم»، ومنها الهدايا المقدمة من طرف أعيان المدن والقبائل بمناسبة الأعياد الدينية، والمؤونة والسخرة المعدة لعساكر المخزن، كما

(147) م ت ق، 24، 1 فبراير 1816؛ خ ب، 52/17، 6 يونيو 1816. بخصوص تمرد بعض التجار اليهود على التقاليد وتبنيهم للزي الأوربي ذكَّر السلطان مولاي عبد الرحمن ممثل بريطانيا في سنة 1831 أن تاجرا يهوديا من مرسى الصويرة وقف مرة أمام عمه المولى سليمان «بكسوة عظماء الروم . . . فالتبس عليه أمره، فسأل عنه فأخبر بأنه من آل الذمة، فأمر وقتئذ . . . أن لا يلبسوا لباس النصارى». انظر رسالة مولاي عبد الرحمن إلى إدوارد دراموند هاي بتاريخ 19 ربيع الثاني 1247/ 28 شتنبر 1831 في خ ب 26/ 174.

(148) و م، 91/ 79، تقرير روبرت سيليري بخصوص مهمته بالمغرب خلال سنتي 1821 و1822.

كان الموظفون المخزنيون يفرضون على الرعية شتى أنواع الفروض عينا أو في شكل خدمات متنوعة. أما الشرفاء وأصحاب الزوايا فكانوا معفيين من هذه الوظائف.

إن مصادر الدخل في عهد المولى سليمان كانت من دون شك أقل تنوعا مما كانت عليه في عهود أسلافه. كما أن إسقاطه للضرائب غير الشرعية جعله ينزل بكل ثقله على القبائل في الوقت الذي تقلص فيه العبء الجبائي بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الحضرية. وأصبح هذا يعني أن أي قصور في المحصول الزراعي أو عجز من طرف المخزن عن التحكم في البادية سيكون حتما ذا عواقب وخيمة على مالية الدولة. فأمكاس المدن التي كانت تعادل في عهد سيدي محمد بن عبد الله مجموع المداخيل المستخلصة من الضرائب الشرعية، كان من شأنها أن تشكل بديلا هاما لهذه الجبايات الفلاحية المتقلبة بتقلب الأحوال المناخية، خاصة عندما تكون الدولة في أشد الحاجة إلى المال لفرض سلطتها وهيبتها[149].

7. النظام النقدي

حتى نهاية القرن الثامن عشر، حافظ النظام النقدي المغربي على المميزات الأساسية التي كان قد اكتسبها زمن سيدي محمد بن عبد الله. فقد كانت القطع البرونزية، القائمة على مزيج من الفضة والنحاس، تمتلك قيمة ذاتية وتمثل أكثر الوسائط تداولا بالنسبة للمعاملات اليومية[150]. أما القطع الذهبية فقد أصبحت نادرة جدا خلال الحيز الأخير من القرن الثامن عشر.

لقد استجاب النظام النقدي التقليدي بكيفية فعالة لحاجيات الاقتصاد المغربي

---

(149) الزياني، **الروضة**، الورقة 204.

(150) جرمان عياش، «مظاهر الأزمة المالية بالمغرب عقب حملة إسبانيا عام 1860»، ضمن، **دراسات في التاريخ المغربي**، الرباط، 1979، ص 97-138 (بالفرنسية). بالرغم من أن هذه الدراسة تهتم بأواخر القرن التاسع عشر، فإنها تعتبر من الأبحاث النادرة التي حاولت الكشف عن آليات النظام النقدي المغربي في شموليته وتعقيده. ومن جهة أخرى، أصبح تاريخ النظام النقدي المغربي في القرن التاسع عشر معروفا اليوم بشكل أكبر بفضل الدراسة الموثقة والقيمة التي أنجزها عمر أفا، **مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر**، أكادير، 1988.

طالما بقي التأثير الأوربي محدودا. ففي الوقت الذي كان فيه المغرب في عزلة اقتصادية نسبية بقيت النقود البرونزية تتمتع بقيمة لا تقل إلا بشكل طفيف عن قيمة معدن نفيس كالفضة. فنسبة البرونز بالفضة كانت توازي، إلى حد كبير، النسبة الموجودة بين الفضة والذهب. غير أن النظام برمته بدأ في الانهيار تحت تأثير التدخل الأوربي والترابط المتزايد بالاقتصاديات الأوربية. وعليه، أخذت قيمة القطع البرونزية في التراجع، تدريجيا، لفائدة النقود الفضية.

الجدول رقم 3

النظام النقدي في عهد سيدي محمد بن عبد الله (1757-1790)

النقود الفضية	النقود البرونزية
المثقال (29 غرام)	
الدرهم (عشر المثقال)	= الأوقية (96 فلسا)
الموزونة (ربع درهم)	= 24 فلسا

ويمكن إرجاع هذا التدهور لعاملين رئيسيين. أولهما، نقصان متزايد في كمية المسكوكات الفضية بسبب مشتريات المغرب من الخارج وعمليات التهريب، الشيء الذي أدى إلى استنزاف احتياط البلاد من هذه العملة[151]. وثانيهما، تناقص قيمة البرونز المغربي تحت تأثير أسعار السوق الخارجية[152]. ولسد هذا العجز في حجم النقود الفضية اضطر المخزن إلى ضخ المزيد من النقود البرونزية في الدورة النقدية. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن وفرة القطع البرونزية تعود، في جانب منها، إلى الغش والسك غير المشروع الذي كان ممكنا مع وجود مناجم النحاس في بعض المناطق، مثل سوس. لذلك فإن تضخم الرصيد البرونزي مثل سمة أساسية للنظام النقدي المغربي خلال القرن التاسع عشر (انظر الجدول رقم 4).

---

(151) خ ب، 174/17، رسالة من السلاوي إلى جيمس كَرين، 10 يونيو، 1809. في عامي 1809 و1810 قويت الشكوك حول تهريب التجار اليهود للعملة الصعبة إلى خارج البلاد.

(152) ج. عياش، «مظاهر»، ص 344.

الجدول رقم 4

النظام النقدي عام 1803

النقود الفضية	النقود البرونزية
المثقال (10 دراهم)	= 10 أوقيات
الدرهم (6 موزونات)	= الأوقية (96 فلسا)
الموزونة	= 6 فلوس
نصف موزونة	= 3 فلوس

ملحوظة: بخلاف الدرهم لم توجد الأوقية كقطعة نقدية، بل كوحدة حسابية فقط. أما نصف الموزونة فقد طرح للتداول عام 1797، وفق ما أورده الضعيف(ص 282).

ولا يمكننا طبعا، ونحن نتحدث عن اختفاء المعادن النفيسة، إنزال اللوم على العوامل الأوربية بمفردها. فالاستغلال المنجمي للذهب والفضة بالمغرب كان قد تراجع، على ما يبدو، إبان النصف الثاني من القرن الثامن عشر[153]. فالكثير من المناجم أصبحت إما مهجورة أو واقعة بنطاقات جبلية يصعب على المخزن الوصول إليها. ومن جهة أخرى، فإن كل الدلائل تشير إلى تضاؤل واردات الذهب من إفريقيا الغربية. ففي عام 1797، استطاع قائد المولى سليمان على تافيلالت، وهي نقطة وصول رئيسية في التجارة الصحراوية، أن يحصل 000 50 مثقال من التبر برسم واجبات الزكاة[154]. غير أنه في مطلع القرن التاسع عشر أصبحت نقود الذهب والفضة نادرة جدا. فقد أدى تحويل معظم تجارة السودان إلى طرابلس، بعد سنة 1795، إلى تضاؤل كميات التبر الواصلة إلى المغرب[155]. نعم كانت هناك مناجم للذهب والفضة بسوس وجبال الأطلس، لكن استغلالها، على ما يظهر، لم يكن لا منتظما ولا فعالا[156]. وثمة مؤشر آخر على تضاؤل

(153) برينيون وآخرون، ص 283.

(154) الضعيف، ص 281.

(155) أ. بوهين (A. Boahen)، **بريطانيا والصحراء والسودان الغربي، 1788-1881**، أكسفورد، 1964، ص 45 (بالإنجليزية).

(156) جاكسون، **وصف مملكة مراكش**، ص 127. يرى جاكسون أن المغاربة غالبا ما كانوا يهملون المناجم لعدم توفرهم على التقنيات اللازمة لاستخلاص الذهب والفضة من معادنها.

رصيد العملة الفضية ألا وهو لجوء المخزن إلى إعادة سك النقود الفضية الأوربية وتحويلها إلى دراهم مغربية[157]. أما بالنسبة للمثقال الفضي فلم يعد موجودا كقطعة نقدية بل أصبح مجرد وحدة حسابية.

وتفسر ندرة العملة الفضية هذه بعاملين. الأول يتعلق بسياسة المولى سليمان التجارية التي أدت عبر القيود المفروضة على الصادرات في الوقت الذي بقي الباب مفتوحا للواردات، إلى إضعاف مدخرات المغرب من العملات الأوربية. فحتى السلع الواردة برا عبر حدود المغرب الشرقية كانت تسدد قيمتها بالريال الإسباني[158]. أما العامل الثاني فله علاقة بتدفق النقود النفيسة المغربية باتجاه أوربا والمشرق على السواء. فإلى جانب التهريب، المشار إليه سابقا، كان الحجاج المغاربة يحملون كل سنة كميات كبيرة من العملة الصعبة لتغطية نفقاتهم في الذهاب والإياب. وقد ذكر أندري ريمون، في دراسته حول التاريخ الاقتصادي للقاهرة في القرن الثامن عشر، أن الحجاج المغاربة كانوا يبيعون لدى وصولهم إلى مصر كميات كبيرة من النقود كيلا، سواء كانت نفيسة أو غير نفيسة[159].

وصار النحاس قليلا، أيضا. وفي واقع الأمر، فقد كان المولى سليمان أول السلاطين العلويين الذين لجأوا إلى إضافة الرصاص في عملية سك النقود البرونزية، بل وأحدث قطعا نقدية من الرصاص أصبحت جزءا هاما من النظام النقدي[160].

وإذا كانت المعاملات اليومية البسيطة تعتمد أساسا المعيار البرونزي كالأوقية والفلس، فإن التجارة الخارجية كانت تتم بالأساس بواسطة العملة الإسبانية أي

---

(157) خ ب، 52/ 12، 3 فبراير 1804.

(158) خ ب، 174/ 13، في رسالة له إلى ماترا بتاريخ 18 مايو 1802، يقول جاكسون إن أربعة أخماس الواردات التي كانت تدخل البلاد عبر الجزائر كان يؤدى عنها بالعملة الإسبانية.

(159) أندري ريموند (A. Raymond)، **الصناع والتجار بالقاهرة خلال القرن الثامن عشر**، دمشق، 1973-1974، 1، ص 37-38 (بالفرنسية).

(160) ج. د. بريث (J. D. Brethes)، **مساهمة في تاريخ المغرب من خلال البحث في النقديات**، ص 238-239 (بالفرنسية)؛ رسالة من المولى سليمان إلى عبد الرحمن عشعاش، 16 دجنبر 1810، م وم.

الريال[161]. ومع اختفاء المثقال الفضي من السوق، أصبح الريال الإسباني العملة المرجعية بالنسبة للنظام النقدي المغربي. وبما أن الوحدة الحسابية الرئيسية، أي الأوقية، كانت تستند إلى البرونز والفضة معا، فإن قيمة العملة الإسبانية ما انفكت تتعزز، في حين عرفت قيمة الأوقية تدهورا متواصلا طيلة القرن التاسع عشر.

وكان المولى سليمان قد حاول الرفع من قيمة العملة البرونزية بإجراء تعسفي، إذ حاول عند اعتلائه العرش عام 1792 رفع قيمة الفلس البرونزي مقابل الموزونة الفضية[162]. إلا أنه في أقل من سنتين على ذلك اضطر إلى التخفيض من قيمة النقود البرونزية[163]. وعلاوة على ذلك، تلقت هذه المحاولات الإصلاحية المزيد من الضربات عند مطلع القرن التاسع عشر نتيجة العجز التجاري المتزايد مع أوربا.

إن القيود التي تم فرضها على الصادرات بعد سنة 1800 أدت إلى تراجع رصيد البلاد من العملة الأجنبية. ومع ندرة القطع المغربية من الذهب أو الفضة فإن الناس أصبحوا يفضلون ادخار النقود الإسبانية النفيسة، وهي ظاهرة جعلت القطع البرونزية الأقل قيمة تطغى على غيرها من العملات[164]. وفي عام 1802، أصبحت القطع الذهبية والفضية نادرة جدا إلى درجة أن المولى سليمان أمر أمناءه بالمراسي بألا يقبلوا سوى النقود الفضية لأداء رسوم التعشير[165]. وتقلصت قيمة العملة البرونزية أكثر عندما قرر السلطان أن يصبح الدرهم الفضي مشتملا على ست موزونات عوض أربع[166]. وباتخاذه هذا الإجراء ساهم المولى سليمان،

---

(161) كانت العملة الإسبانية تعرف في المغرب بالريال الإسباني.

(162) أحمد الرهوني، **عمدة الراوين**، 2، ص 179؛ داود، 3، ص 198. يذكر صاحب **تاريخ تطوان** أن المولى سليمان صير سعر الموزونة 4 فلوس بدلا من 24.

(163) خ ب، 52/ 10، 26 يونيو 1794. يشير ماترا إلى أن تراجع العملة كان قد بلغ 33 % خلال السنتين الأوليين من عهد المولى سليمان. ومن جهته، يذكر دومينيكو باديا (Domingo Badia) أن الموزونة في عام 1803 كانت تساوي ستة فلوس. انظر د. باديا، **رحلة**، 1، ص 35.

(164) خ ب، 52/ 21، 25 مايو 1802.

(165) خ ب، 52/ 12، 22 نونبر 1802.

(166) الضعيف، ص 327.

بصورة غير مباشرة، في إضعاف قيمة العملة البرونزية. وبناءً على النسبة الجديدة التي أصبحت تحكم العلاقة بين الفضة والبرونز صار الدرهم (أو الأوقية) يعادل 36 فلسا في حين أن الدرهم كان يصرف بستة عشر فلسا فقط في سنة 1792. وهكذا بدأ النظام النقدي يتراجع تدريجيا ليعود إلى وضع ما قبل وصول المولى سليمان إلى الحكم.

وعند مطلع القرن التاسع عشر، وصل العجز المسجل في رصيد النقود الفضية بالمغرب درجة لم يبق معها للسلطان سوى خيار واحد، وهو أن يسك الدرهم بتذويب ما تحصل لديه من ريال إسباني[167]. وبهذا الإجراء أسهم المولى سليمان، مرة أخرى، في تخفيض قيمة العملة المغربية، لأن الريال الإسباني كان يستعمل لإنتاج 13 درهما ونصف الدرهم. فكانت النتيجة أن لجأ الناس إلى إخفاء دراهمهم القديمة، مفضلين تسديد ضرائبهم لبيت المال بواسطة الدرهم الجديد المنحط القيمة! وسرعان ما تنبه المولى سليمان إلى العواقب السلبية لهذه العملية على مالية الدولة فأمر بأن يسك الريال الإسباني لإنتاج عشرة دراهم فقط بدل 13,5. ومع ذلك فإن الدرهم المترتب عن هذا الإجراء الجديد لم يبلغ وزن الدرهم الشرعي القديم، أي أن الدرهم الجديد كان يزن 2,5 غراما فقط مقابل 2،9 غراما في عهد والده. وفي واقع الأمر فإن هذه القطعة الفضية الجديدة كانت تزن أقل من 2,5 غراما نتيجة القص غير المشروع الذي كانت تتعرض له النقود النفيسة. بل إن عملية السك نفسها كان يصاحبها ضياع لأن «النقود، كما يقول القنصل البريطاني، تسك عن طريق الدق وليس التذويب، وهو ما يسبب خسائر كبيرة نتيجة عملية التقطيع»[168]. وبما أن الريال الإسباني أصبح في الواقع يمثل القاعدة المرجعية للدرهم، ووزنه لا يتعدى 25 غراما عوض المثقال الذي وزنه 29 غراما، فإن ذلك شكل في حد ذاته إيذانا بنقص قيمة العملة الفضية المغربية التي أصبحت مرتبطة بشكل غير مباشر بالعملة الإسبانية.

وإذا كان انخفاض العملة البرونزية قضية داخلية محضة، لا تمس سوى

---

(167) خ ب، 52/ 12، 3 فبراير 1804.

(168) نفسه.

مبادلات المغاربة بعضهم مع بعض، فإن انخفاض قيمة الدرهم كان له أثر مباشر على وضع العملة المغربية في المعاملات الخارجية. فقد كانت نسبة صرف الدرهم مقابل العملات الأوربية في حالة تغير مستمر لفائدة هذه الأخيرة. فمن 8,5 أوقية سنة 1782، ارتفعت قيمة الريال الإسباني إلى 12 أوقية عند بداية القرن التاسع عشر[169]، لتصل في عام 1820 إلى حدود 13,4 أوقية[170]. وعلى الرغم من هذا، يمكن القول إنه على مدى عشرين سنة لم تتأثر العملة المغربية إلا قليلا، وهو الشيء الذي يفسره إلى حد ما التراجع النسبي للمبادلات التجارية مع أوربا خلال هذين العقدين من الزمن[171].

8. التجارة الخارجية: المبررات والمواقف

شكلت مسألة الاتجار مع البلدان غير الإسلامية موضوع جدل مستمر في صفوف العلماء المغاربة بقدر امتداد رقعة الإسلام شمالا إلى إسبانيا، وجنوبا إلى السودان الغربي. وكانت التجارة مع «أرض الكفر» والإقامة ضمن الكفار، إما محط منع أو موضوع عدد من القيود حسب الشريعة. وينطبق ذلك ليس فقط على البلدان الأوربية المسيحية، بل أيضا على شعوب إفريقيا الوثنية. فقد دعا المختار الكنتي (ت 1811)، وهو عالم معاصر للمولى سليمان، التجار المسلمين لتفادي السفر إلى السودان الغربي بسبب تعلق أمرائه بالممارسات الوثنية[172]. وازداد انشغال العلماء المغاربة بهذه المسألة مع انهيار الحكم الإسلامي في إسبانيا وبداية التوسع الأوربي.

لقد اعتبر علماء المالكية سفر المسلمين إلى بلاد الكفر والإقامة بها إثما

(169) خ ب، 6/174، 23 أبريل 1800.

(170) كَرابيركَ دي هيمسو، ن م، ص 163؛ م ت ق، ج 27، بتاريخ 8 أكتوبر 1820.

(171) من عام 1792 إلى عام 1800 ارتفع صرف الريال الإسباني من 8,5 إلى 12,5 أوقية. وفي عام 1820، أصبح الريال الإسباني يعادل 13,5 أوقية. وفي سنة 1808 كان المثقال المغربي، كوحدة حسابية، يساوي 3 شيلنغ و8 بنسات بالعملة الإنجليزية، ثم عشر سنوات بعد ذلك، أصبح يصرف بـ 3 شيلنغ و6 بنسات.

(172) محمد بن عثمان بن فودي، **إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور**، تحقيق بهيجة الشاذلي، معهد الدراسات الإفريقية، الرباط، 1996، ص 57-58.

كبيرا[173]. ويقوم التبرير الديني لهذه النظرة على أساس تفوّق الإسلام وعلو المسلمين على غيرهم، وهو أمر يتعذر مع وجود المسلمين تحت حكم النصارى أو المشركين. لذلك اعتُبرت الإقامة بالخارج أمرا من شأنه أن يخضع المسلم لحكم الكفار وشريعتهم ويجعل ممارسة المؤمن لشعائره الدينية شيئا في غاية الصعوبة، كما أن العيش إلى جانب النصارى يؤدي بالمسلم إلى مشاهدة المناكر والمحرمات كشرب الخمر، وأكل لحم الخنزير، وغير ذلك من الآثام[174].

ومن هذا المنطلق كان على التجار المسلمين اجتناب مرافقة غير المسلمين حتى على متن سفن النصارى. «فلو كان السفر على هذه الحال، يكتب محمد الرهوني (ت 1815)، لأشرف البقاع لتحصيل طاعة مندوبة، بل مسنونة، بل مفروضة، لم يُختلف في تحريمه. فكيف وهو لجمع الدنيا التي لا تزن عند الله جناح بعوضة؟»[175]. وفي بلاد النصارى يصبح المسلم معرضا كذلك لإغواء الممارسات المحرمة كالتعامل بالربا والأخذ بنظام التأمين، وهما معا محرمان من طرف الشريعة، كما حرَّم العلماء إرسال المال إلى دار الحرب[176].

ويشتد المنع عندما يتعلق الأمر بالمعاملات التجارية مع النصارى، لاسيما حينما يتعلق الأمر بإمداد الحربيين بما من شأنه أن يقويهم ضد المسلمين[177]. لذلك أفتى العلماء بحظر تصدير أية مادة من شأنها تعزيز القوة العسكرية للعدو. وينطبق ذلك بالخصوص على الخيل والمعادن والسلاح[178]. وقد نبه الرهوني

(173) أحمد الونشريسي، **المعيار المُعرب**، ترجمة جزئية إلى الفرنسية، في دورية **الأرشيفات المغربية (Archives Marocaines)**، 12، 1908، ص 196-198.

(174) انظر الفتوى المتعلقة بإقامة المسلمين بأرض الكفر عند المهدي الوزاني، **النوازل الصغرى**، 1، ص 443-446. انظر كذلك **رسالة في الهجرة إلى أرض العدو** لمحمد بن المدني كَنون، مخ خ ع ر، د 2223 (مجموع)، ص 145-148.

(175) محمد الرهوني، **الرسالة المحررة الوجيزة**، ص 120.

(176) نفسه.

(177) انظر فتوى محمد بن إبراهيم الدكالي المتعلقة بعرض المولى سليمان بيع الخيول لإسبانيا مقابل الثغور الثلاثة المحتلة من طرف هذه الأخيرة على الساحل المتوسطي المغربي عند المهدي الوزاني في **النوازل الجديدة**، 3، ص 35-36.

(178) ن م، ص 35.

السلطان إلى هذه الأحكام بقوله: «إن الإمام بارك الله فيه للمسلمين. . . وأمده دائما بالنصر والتمكين مخاطب بالتقدم للناس في ذلك ثم يؤدب بعد ذلك من خالف أمره وأهمله ولا يبالي بلوم من لامه في ذلك. . .»[179].

المولى سليمان والتجارة الأوربية

مما لا شك فيه أن الاعتبارات الدينية كيفت إلى حد كبير موقف المولى سليمان من التجارة الأوربية. فقد كانت القيود التي فرضها على سفر رعاياه المسلمين إلى أوربا ترمي بالأساس إلى الحد من الآثار السلبية التي تترتب عن الاختلاط بالنصارى، وما ينجم عن ذلك من معارضة العلماء والقوى المحافظة[180]. وقد اعتبر العلماء المغاربة إجراءاته الرامية إلى تقليص الصلات مع «أرض الحرب»، واحدة من أعظم إنجازات عهده[181]. لقد اعتبر المولى سليمان أن الاختلاط بالكفار مفسدة للدين، فكتب إلى وزيره محمد السلاوي قائلا بأن «التجار يتوجهون لأرض الحرب ويتعاملون معاملة الكفار وهي حرام، ويأتون بأموال الكفار وهي حرام، حتى صارت أموالهم كلها سحت»[182]. وزيادة على ذلك، أدى اختلاط المغاربة بالأوربيين في بعض المدن الساحلية إلى تسرب عدد كثير من العادات الذميمة كشرب الخمر واستعمال التبغ. فقد أشار دومينيكَو باديا في سنة 1803 أن التبغ كان منتشرا في أوساط أهل المراسي، بالرغم من المنع الذي أعلنه السلطان[183]. كما أدى وجود الأوربيين بالمراسي إلى استخدام المسلمين في البيوت وهو أمر رأى فيه الكثيرون إذلالا للإسلام الذي يجب أن يعلو على غيره من الأديان[184]. إن مثل هذه العواقب وما كانت تثيره من ردود فعل لدى الرعية هي التي جعلت المولى سليمان يتحفظ بشدة من مخالطة النصارى

---

(179) الرهوني، **الرسالة المحررة**، ص 127.

(180) محمد بن جعفر الكتاني، **سلوة الأنفاس**، 1، ص 231.

(181) نفسه.

(182) رسالة من السلطان إلى محمد السلاوي تحدد رسوم الواردات، بدون تاريخ، أوردها محمد داود في **تاريخ تطوان**، 3، ص 244، وهي منقولة عن **ألفية السلوك** للزياني.

(183) دومينيكَو باديا، **رحلة**، 1، ص 173.

(184) خ ب، 20/174، 6 دجنبر 1815.

والاتجار معهم، خوفا مما قد يلحق الدين من فساد، حسب دومينيكو باديا[185].

وشكل الخوف من مضار الوسق وتسببه في افتقاد القوت حجة أخرى استند عليها المخزن والعلماء لتقنين تجارة التصدير. فقد أبانت التجربة أن فتح الباب على مصراعيه للصادرات كان يؤدي عادة إلى ارتفاع الأسعار وندرة المنتجات الفلاحية في السوق المحلية[186]. لقد حاول القناصلة الأوربيون، وبدون جدوى، إقناع السلطات المغربية بمنافع التجارة الحرة. ففتح الموانئ لكل الأمم، كما فسر ذلك ماترا لابن عثمان في سنة 1796، من شأنه أن يخلق التنافس ويوفر البضائع بأبخس الأثمان، وبالتالي، أن يزيد في الرواج التجاري، فيزيد بذلك دخل المخزن[187]. لكن هذا المنطق الليبرالي لم يجد آذانا صاغية لدى النخبة المخزنية التي كانت تنظر إلى العواقب الملموسة والمباشرة للتصدير الحر والذي كان في الغالب ما يؤدي إلى قلة المؤن وارتفاع أسعارها واشتداد التذمر لدى الرعية.

وربما اشتد التذمر في المناطق الداخلية أكثر من غيرها. ذلك أن هذه المناطق كانت تعاني من ارتفاع الأسعار ومن تحول النشاط الاقتصادي إلى المدن الساحلية. ففي عام 1793، احتج أهل فاس على تصدير كميات كبيرة من القمح، مما أجبر المولى سليمان على «الإذعان لاحتجاجاتهم»[188]. وفي السنة الموالية، كان هناك احتجاج شديد آخر قرب تطوان على تصدير القمح. وفي هذه الحالة اختارت القبائل الجبلية المجاورة أن تعبر عن معارضتها لتموين الحامية الإسبانية بسبتة بحوالي 000 15 خبزة يوميا، بهجومها على مرسى مرتيل حيث قتلوا عددا

---

(185) د. باديا، ن م، ص 173؛ انظر أيضا، بروك، **صور من إسبانيا والمغرب**، لندن، 1831، 1، ص 361-362 (بالإنجليزية).

(186) الضعيف، ص 274. يقول الضعيف إنه في سنة 1796، حينما كان بالرباط أكثر من خمسين سفينة لتصدير القمح ومواد أخرى، بلغ ثمن الثور الواحد 30 مثقالا، أي ثلاثة أضعاف السعر العادي. ويذكر كذلك أن الأسواق خلت من الفواكه الجافة بمناسبة عاشوراء. ولا يفوت الضعيف أن يشير إلى العواقب الوخيمة التي كانت للوسق اللامحدود على أسعار القمح.

(187) خ ب، 174/124، 6 فبراير 1796. راجع الرأي المماثل الذي أعرب عنه دو كَلاص، القنصل البريطاني (1818 - 1829) في خ ب، 52/24، 15 أكتوبر 1823.

(188) خ ب، 52/10، 30 شتنبر 1793.

من الجنود المخزنيين والبحارة الإسبان، كما دمروا خمس سفن[189]. وفي بعض الحالات كان تصدير القمح يغضب حتى ساكنة المدن الساحلية. ففي الرباط، حيث استفاد من التصدير في أوائل عهد المولى سليمان عدد من الوسطاء وقفت العامة ضد هذه المبيعات وطالبت بوقفها[190]. واشتدت الأمور في عام 1795 حينما هاجم أهل الرباط تاجرا أوربيا وأتلفوا موازينه[191]. حقا أن المولى سليمان سمح، في مرحلة إخضاعه للبلاد، بتصدير القمح بالرغم من الاحتجاج الشعبي لأنه كان في حاجة ملحة لمداخيل يثبت بها حكمه، لكن موقفه ما لبث أن تغير عقب سنة 1800 عندما تمكن من توحيد البلاد واستطاع بفضل أموال منقطعي الطاعون الحصول على ما يكفي من الموارد للاستغناء عن مداخيل الصادرات.

وردا على الإصرار الأوربي من أجل تسريح وسق القمح، كان المولى سليمان يجيب دائما بأنه «على الملوك الذين استخلفهم الله لتدبير أمور الرعية وحماية مصالحهم ألا يُخلوا بهذا الواجب»[192]. ولم تكن هذه الحجة مجرد ذريعة لصد الأوربيين؛ فقد لجأ السلطان لنفس التبرير عندما طلب منه حاكم طرابلس، يوسف قرمنلي، السماح له بجلب القمح المغربي إلى بلاده[193].

وقد ساهم عامل آخر في نفور المولى سليمان من التجارة مع أوربا. ويتعلق الأمر بالضرر الذي ألحقه الأوربيون بالبلاد عندما قدموا مصالحهم التجارية وربطوا علاقات مع الأمراء المتناحرين على الحكم بين سنتي 1792 و1798، وهو ما عرقل جهود المولى سليمان لتوحيد البلاد. فإبان هذه الفترة، انتقل عدد كبير من التجار

---

(189) أ ت و، مستندات الدولة، ملف(1)4331، رسالة من المولى سليمان إلى القنصل الإسباني، أنطونيو سالمون، بتاريخ 26 يونيو 1794، ويبدو أن هذا الهجوم كان بإيعاز من أهل تطوان.

(190) الضعيف، ص 263. يشير الضعيف هنا إلى هجوم العامة بالرباط على التجار الأوربيين وتكسير مكاييلهم.

(191) نفسه.

(192) خ ب، 174/285، رسالة من المولى سليمان إلى القنصل البريطاني جيمس كَرين، 30 يونيو 1807.

(193) العربي الدمناتي، كناشة، مخ خ ح، 3718، رسالة من المولى سليمان إلى يوسف باشا قرمنلي (بدون تاريخ)، يعتذر فيها عن عدم السماح بتصدير القمح إلى إيالة طرابلس.

الأوربيين إلى مراسي أسفي وتيط حيث تلقوا كل التشجيع من لدن المتمردين. وفي هذه المراسي تحرر هؤلاء التجار من كل القيود المفروضة عادة على تصدير المواد الفلاحية، ولم يُطلب منهم أن يؤدوا سوى رسوماً جمركية ضئيلة جدا. فبدون مداخيل هذه التجارة لم يكن بإمكان قواد عبدة ودكالة الاستمرار في عصيانهم طويلا[194]. لكن الوضع تغير عندما نجح المولى سليمان في القضاء على متمردي الجنوب. فبعد إخضاعه لمنطقتي دكالة وعبدة تحرك السلطان للتضييق على المصالح الأوربية في المراسي الواقعة على الشاطئ الأطلسي جنوب الرباط، فتم إقفال مراسي أسفي وتيط وأكَادير والدار البيضاء في وجه التجارة والتجار الأوربيين الذين طلب منهم الانتقال إلى الصويرة أو غيرها من المراسي المفتوحة في وجه التجارة الأوربية[195]. أما التجار الذين اشتهروا بربط علاقات وطيدة مع متمردي الأمس مثل الإخوان شيابي (Chiappe) فقد طلب منهم مغادرة البـلاد في عام 1800[196]. ولم يكن السلطان لينسى الدور المؤثر الذي لعبه الإسبان في دعم تمرد عبد الرحمن بن اصر العبدي. فبعد إحكام القبضة على البلاد تراجع عن كل الامتيازات التي منحها للدولة الإسبانية من قبل، وأعلن على الخصوص عدم صلاحية معاهدة 1799 التي كانت قد ضمنت لإسبانيا امتيازات تجارية هامة، وامتنع عن فتح المراسي المغربية لتصدير القمح، كما نصت على ذلك بنود الاتفاقية[197].

وأخيرا فإن الوضع السياسي الأوربي أقنع المولى سليمان بما ينجم، في غالب الأحيان، عن التجارة مع أوربا من مشاكل. فالتجار المغاربة المتعاملون مع أوربا لم يحظوا دائما بما يلزم من الاحترام الذي تنص عليه الاتفاقيات الثنائية

---

(194) أ ت و، مستندات الدولة، ملف 4345، رسالة من ابن عثمان إلى الوزير الأول الإسباني، 22 يوليوز 1796.

(195) م ت ق، 22، رسالة من السلاوي إلى القنصل الفرنسي، بتاريخ 13 يوليوز 1801، يخبره فيها بإغلاق عدد من المراسي. انظر أيضا رسالة من حمـدون بن الحاج لدى أ. فومي (E. Fumey)، **مراسلات مغربية مختارة**، باريس، 1903، ص 17 (بالفرنسية).

(196) خ ب، 52/ 11، 17 أبريل 1800.

(197) خ ب، 52/ 11، 21 نونبر 1801، انظر البند 30 من المعاهدة لدى هورويتز (J.C. Hurewitz)، **الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في السياسة الدولية**، نيوهيفن ولندن، 1975، I، **التوسع الأوربي 1535-1914**، ص 139 (بالإنجليزية).

والأعراف الدولية، بالرغم من حياد المغرب تجاه الحروب التي عرفتها أوربا عقب الثورة الفرنسية. فقد قامت الأطراف المتحاربة بحجز مراكب التجار المغاربة وسلعهم[198]. وكان السلطان يتدخل باسم التجار المتضررين من هذه التجاوزات، لكن دون جدوى في كثير من الحالات. وفي عام 1799، وبعد حالات متعددة من القرصنة التي تعرضت لها مراكب تحمل العلم المغربي قرر دعوة كل السفن المغربية للرجوع إلى البلاد[199]. وخلال العقد الأول من القرن التاسع عشر بعث السلطان سفراء إلى نابليون بغية استرجاع أمتعة التجار المغاربة، لكن بدون نتيجة[200]. ومما لاشك فيه أن هذه المواقف الأوربية حدت بالمولى سليمان إلى نهج سياسة أكثر حذرا تجاه القوى الأوربية خاصة وأن التطورات جاءت مصحوبة بسياسة توسعية من طرف أوربا كان ضحيتها بلدان إسلامية كمصر؛ بل إن المغرب نفسه أصبح مهددا بامتداد الصراعات الأوربية إلى الضفة الجنوبية للمتوسط.

تراجع تجارة القوافل

شكل المغرب، وعلى مدى قرون عديدة، منفذا رئيسيا للمنتجات الصحراوية والسودانية الغربية. إلا أن إنشاء مستعمرات أوربية على ساحل إفريقيا الغربية وضعف الوجود المخزني في المناطق الصحراوية أديا إلى تراجع العلاقات التجارية بين المغرب والسودان الغربي. فمنذ انهيار الدولة السعدية عند أواسط القرن السابع عشر أصبح الوجود السياسي المغربي في الصحراء متقطعا في الزمان ومحدودا في المجال. وكان السلطان العلوي، مولاي إسماعيل، قد نجح إلى حد ما في بسط السيادة المغربية على المناطق الصحراوية وتوات، محولا بذلك حيزا هاما من تجارة الصحراء باتجاه الشمال. غير أن جهوده أفسدتها الفتن السياسية التي أعقبت وفاته. ولم يعد بوسع السلاطين بعد ذلك بسط نفوذهم على المناطق الواقعة جنوب وادي نون، وإن كانت خطبة الجمعة قد ألقيت دائما باسم العاهل المغربي

(198) خ ب، 52/14، و، م ت ق، 21-22 : تحتوي هذه المستندات على عدد كثير من الملتمسات التي يطالب فيها التجار المغاربة باسترجاع ممتلكاتهم المحجوزة.

(199) خ ب، 6/174، 9 دجنبر 1799.

(200) حول سفارتي الحاج الرامي إلى فرنسا (1803-1807) انظر الفصل الثالث.

في معظم أرجاء الصحراء. وإبان النصف الثاني من القرن الثامن عشر، لم يُظهر سيدي محمد بن عبد الله اهتماما كبيرا بالتجارة الصحراوية، مفضلا، عوض ذلك، توجيه البلاد نحو التجارة البحرية عبر المراسي الأطلسية بالأساس.

ويمكن القول إن المولى سليمان قد نجح في إعادة الوجود المخزني إلى الأقاليم الصحراوية الجنوبية - الشرقية ومد سلطته إلى الجهات التي ظلت، منذ زمن مولاي إسماعيل، شبه مستقلة عن الدولة. وهكذا مهد المولى سليمان في عام 1796، منطقة تافيلالت، المنفذ الرئيسي لتجارة الصحراء(201). وفي سنة 1800 بادر أهل توات إلى الاعتراف بسلطته وذلك عندما قبلوا أداء زكواتهم وأعشارهم لبيت المال(202). وفي 1801-1802، مهد السلطان نواحي درعة وفتح طرقها في وجه التجار، كما يشير إلى ذلك الزياني(203). وبعد ذلك بسنتين قام عامل السلطان، محمد الصريدي، بحملة عبر وادي درعة وتافيلالت، مما أدى إلى تمهيد الطرق الصحراوية مرة أخرى وتعيين قواد مخزنيين بالمنطقة(204). ونجح المولى سليمان حتى في بسط السلطة المخزنية على فكَيكَ، حيث كاد أن ينعدم الحضور المخزني خلال معظم القرن الثامن عشر(205). وفي عام 1807، قاد السلطان شخصيا حملة إلى الجنوب الغربي قادته إلى كَلمين، وهي المنفذ الغربي للقوافل الصحراوية(206). غير أن هذه الجهود الرامية إلى مراقبة الأقاليم الصحراوية أثبتت عدم جدواها وأظهرت الحملات المتكررة التي قام بها المولى سليمان مدى هشاشة نتائج محاولاته الرامية إلى تعزيز السلطة المخزنية بالتخوم الجنوبية.

كانت التجارة البرية تشمل قافلتين سنويتين. الأولى، كانت تربط فاس وتمبكتو، وتتم ما بين شتنبر وأبريل من كل سنة(207). أما الثانية، فكانت تنطلق من

---

(201) الضعيف، ص 275، 277.

(202) **الوثائق**، I، 1976، ص 444-447. ويتعلق الأمر برسالتين من المولى سليمان إلى أهل توات، 16 و21 يوليوز 1800.

(203) الزياني، **الروضة**، الورقة 181.

(204) نفسه.

(205) ن م، الورقة 182-183.

(206) الضعيف، ص 341.

(207) جاكسون، **وصف تمبكتو**، ص 282.

فاس باتجاه المشرق بمناسبة الحج. وكلتا القافلتين كانتا عرضة لخطر مهاجمة البدو الرحل والتقلبات السياسية في المناطق التي تمر منها، مما يفسر عدم انتظامهما.

وكانت الصادرات المغربية التقليدية تتشكل من المنتوجات الحرفية كالمواد الجلدية والصوفية والأواني النحاسية. وفي المقابل، كانت القوافل تعود بالتبر والعبيد والعاج وريش النعام والصمغ. وحمل التجار و«الحجاج المتسببون» في اتجاه المشرق العربي، القمح وعبيد السودان وملح البارود، بالإضافة إلى المصنوعات الحرفية. وعند عودتهم كانوا يحملون معهم الموسلين الهندي والحرير والتوابل والعطور. وخلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر ساهم انفتاح المغرب على التجارة الأوربية في إدخال عدد كثير من المواد المستوردة ضمن السلع المصدرة نحو الجنوب والشرق. فإلى جانب البلغة الفاسية والحايك الفيلالي أصبح التجار المغاربة يصدرون الكتان والموسلين والسكر والشاي[208].

لقد تراجع حجم تجارة القوافل مع السودان الغربي بشكل ملحوظ انطلاقا من القرن السادس عشر. ويعود ذلك من جهة إلى عجز السلاطين المغاربة عن بسط سلطتهم على المناطق الصحراوية، ومن جهة أخرى إلى اضطراب الأوضاع السياسية على ضفاف نهر النيجر عقب سقوط مملكة السنغاي[209]. وعلاوة على ذلك، أصبحت المستعمرات الأوربية على ساحل غرب إفريقيا أقطاب جذب لحصة هامة من التجارة مع السودان. ففي سنة 1793، لم يتجاوز مجموع التجارة الصحراوية مليون جنيه إسترليني، طبقا لتقديرات الجمعية الإفريقية (The African Society)[210]. وعند مطلع القرن الموالي، كانت التجارة الأطلسية قد تمكنت من التفوق على تجارة القوافل[211].

---

(208) جاكسون، **وصف مملكة مراكش**، ص 289.

(209) بوهين، ن م، ص 104-105.

(210) ش. نيوبري (C.W. Newbury)، «شمال إفريقيا وتجارة السودان الغربي في القرن التاسع عشر: إعادة تقييم»، فـي **مجلة تاريخ إفريقيا**، VII، 2 (1966)، ص 234 (بالإنجليزية).

(211) ويبستر (J.B. Webster) وبوهين (A.A. Boahen)، **تطور الحضارة الإفريقية. سنوات التغيير: إفريقيا الغربية منذ عام 1800**، لندن، 1967، ص 61 (بالإنجليزية).

ويبدو أن الطريق الرابطة بين المغرب وتمبكتو هي التي تضررت أكثر، بالمقارنة مع باقي الطرق العابرة للصحراء؛ ذلك أن القسط الأعظم من تجارة الصحراء تحول نحو الإيالات العثمانية، وخاصة طرابلس. ومرد ذلك بالأساس إلى الاستقرار السياسي الذي تمتعت به هذه الأخيرة في عهد يوسف قرمنلي الذي حكمها بدون منازع، من 1795 إلى 1830. فقد نجح باشا طرابلس في إحكام سيطرته على القبائل الداخلية وإخضاع منطقة فزان عام 1811. وبذلك أصبح أكثر من نصف الطريق الرابطة بين طرابلس وبورنو تحت نفوذه[212]. زد على ذلك أن قرمنلي كان يحظى بعلاقات جيدة مع حاكمي بورنو ومملكة سوكوتو. وهذا ما جعل الرحالة البريطاني لينغ (G. Laing) يصف محور طرابلس - بورنو في سنة 1825 بأنه «طريق تجارية منتظمة. . . يمكن حتى للطفل اجتيازها»[213]. إن استتباب الأمن بهذه الطريق قد ساعد حتما على تحويل القسط الأوفر من صادرات السودان إلى طرابلس في الوقت الذي تقلص فيه دور المغرب كوسيط تجاري بين العالم المتوسطي وإفريقيا الغربية.

وتشير كل الدلائل إلى تراجع تجارة القوافل على طول طريق المغرب - تمبكتو. فقد أشار ماترا في سنة 1788 إلى أن «القوافل المتجهة صوب الجنوب قد تناقصت كثيرا لعدة سنوات خلت». ويضيف، أن «هذا التردي يتجلى في التضاؤل الهائل في عدد العبيد المستوردين»[214]. وبالفعل، فإن واردات الرقيق، وهي إحدى أهم مكونات التجارة السودانية، كانت قد تقلصت لدرجة كبيرة. فمن أصل 000 10 عبد يعتقد أنها كانت تعبر الصحراء باتجاه الشمال نجد أن النصف منها كان يصل إلى طرابلس ليعاد تصديرها باتجاه تركيا وبلاد البلقان[215]. أما الأعداد التي كانت تصل إلى المغرب، فقد تراجعت مع تراجع إمكانات إعادة التصدير نحو الإيالات العثمانية. ففي عام 1798، عادت قافلة تمبكتو إلى المغرب

---

(212) بوهين، **بريطانيا والصحراء** . . . ص 45.

(213) ن م، ص 107.

(214) ن م، ص 106.

(215) ويبستر وبوهين، ن م، ص 67.

محملة بحوالي 700 عبد فقط[216]. وفي سنة 1817، أصبح تدفق العبيد السود إلى المغرب محدودا جدا، لدرجة لجأ معها التجار المغاربة إلى التزود بما يحتاجونه من رقيق من مدينة الجزائر. ويشير صاحب **سلوة الأنفاس** إلى أن المولى سليمان انتهج سياسة صارمة بشأن بيع الرقيق الذي لا يصح تملكه شرعا، وعدّ هذا من محاسن عهده. ذلك أنه اتخذ «أمينا عارفا على سوق الرقيق بحيث لا يباع فيه ولا يشترى إلا من يحل تملكه شرعا، وهو من كان مسبيا من بلاد الكفر، وأما من سبي من بلاد الإسلام فلا لعدم صحة تملكه في الشرع ولو كان أسود اللون أو أحب ذلك بنفسه وانقاد باختياره إليه»[217]. ويمكن أن نفترض أن تطبيقا صارما لهذا الإجراء كان من شأنه أن يحد من تجاوزات النخاسين ويضعف تجارة الرقيق.

ويظهر أن واردات التبر من إفريقيا الغربية قد تقلصت هي أيضا عند بداية القرن التاسع عشر. ففي سنة 1797، رجع عامل تافيلالت إلى فاس محملا بما لا يزيد عن 50 000 مثقال من التبر[218]. غير أنه، بعد ذلك بأربع سنوات، كان باستطاعة عامل سوس تحصيل «كمية هائلة» منه[219]. ومهما يكن، فإن ندرة النقود الذهبية بعد سنة 1800 وغياب التبر من الصادرات المغربية فيما بين سنتي 1804 و1812 تعتبر مؤشرات على أن كميات الذهب السوداني الواصلة إلى المغرب قد تقلصت بنفس الحجم الذي تقلصت به باقي السلع السودانية الأخرى[220].

وتضاءلت كميات العاج وريش النعام والصمغ الموجهة للتصدير من الصويرة، باطراد، خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر (انظر الجدول رقم 5). ففي سنة 1814، تعذر الحصول على ريش النعام بهذه المدينة. فقد قضى

(216) جاكسون، **وصف مملكة مراكش**، ص 287.

(217) م ت ق، 25، 16 دجنبر 1817. وكذلك محمد بن جعفر الكتاني، **سلوة الأنفاس**، 3، ص 231.

(218) الضعيف، ص 281.

(219) مجهول، **ذكر خلافة**، الورقة 68. تم إرسال العامل إلى سوس عام 1800. انظر أيضا، أكنسوس، 1، ص 281.

(220) راجع الجدول رقم 5.

نائب القنصل البريطاني هناك شهورا عديدة سعيا للعثور على القليل منها نزولا عند رغبة سيدة إنجليزية[221]. وهو الأمر الذي اضطره لأن يكتب للقنصل البريطاني بطنجة، جيمس كَرين، قائلا: «يؤسفني أن أخيب رغبة السيدة دي شانتيبي، فقد استحال علي إيجاد ما تبقى من ريش النعام نظرا لندرتها وتعذر الحصول عليها بأي ثمن كان»[222].

الجدول رقم 5

حجم صادرات المواد السودانية من الصويرة (1804-1812)

المواد	1804	1805	1812
الصمغ السينغالي	956 95 رطل	509 23 رطل	234 16 رطل
العاج	800 رطل	709 1 رطل	35 رطل
ريش النعام	555 رطل	120 1 رطل	217 1 رطل

المصادر: جاكسون، **وصف مملكة مراكش**، ص 241-254؛ مخطوطات إضافية، 512 41، المتحف البريطاني.

وهناك مؤشر آخر على تراجع تجارة تمبكتو ويتمثل في تراجع عدد الجمال المستخدمة في التجارة العابرة للصحراء (انظر الجدول رقم 6). فالأرقام التي يقدمها المراقبون الأوربيون تظهر بوضوح التراجع المطرد في حجم تجارة قوافل تمبكتو.

(221) خ ب، 631/1، 17 يناير 1814 و8 أبريل 1814.
(222) ن م، 17 يناير 1814.

الجدول رقم 6

حجم القوافل الرابطة بين المغرب وتمبكتو (1798-1827)

السنة	حجم القافلة
1798	2 000 جمل
1799	1 700 جمل
1805	1 800 جمل
1827	1 400 جمل

المصادر: جاكسون، **وصف مملكة مراكش**، ص 285، 287؛ جاكسون، **وصف تمبكتو**، ص 156؛ ج. كايي، **مذكرة**، ج 2، ص 384.

ومن جهة أخرى فقد عرفت قافلة الحج السنوية الرابطة بين المغرب والمشرق العربي عدة اختلالات خلال الفترة التي نحن بصدد دراستها. فقد عانت قوافل الشرق من فتن قبائل أنكَاد بشرق المغرب والاضطراب السياسي بغرب الجزائر[223]. وأفرزت الأحداث السياسية بمصر والحجاز عند بداية القرن التاسع عشر ظروفا أدت إلى تعطل ركب الحج[224]. فقد نجم عن غزو فرنسا لمصر عام 1798 توقف قافلة الحج لبضع سنوات، فيما ساهمت الحركة الوهابية بدورها، خاصة بعد وصولها إلى الحجاز، في اضطراب حركة الحج[225]. وحتى بعد أن استأنف ركب الحج المغربي نشاطه رسميا في سنة 1811، اضطر المولى سليمان إلى إيقافه مرة أخرى عام 1815 ولمدة سنتين[226].

(223) مجهول، **ذكر خلافة**، الورقة 68؛ الزياني، **الترجمانة الكبرى**، ص 140. نقصد بعدم الاستقرار الذي عرفه غرب الجزائر حركة الدرقاويين ضد الحكام الأتراك. وكمثال على تأثير هذا الوضع على الحركة التجارية نشير إلى نهب قافلة قادمة من المشرق باتجاه فاس في عام 1805. انظر أيضا خ ب، 52/ 13، 10 مارس 1805.

(224) الفشتالي، الورقة 125؛ في سنة 1799 رجع ركب الحج من طرابلس نتيجة الحملة الفرنسية على مصر، ولم يُستأنف إلا عام 1802. انظر، خ ب، 52/ 12، 10 مارس 1805.

(225) **الابتسام**، ص 31.

(226) أ.ج.ب. مارتان، **أربعة قرون من التاريخ المغربي**، ص 127 (بالفرنسية). إن السبب في =

ومن المؤكد كذلك أن تطور المواصلات البحرية ساهم في إضعاف قوافل الحج حيث تحول نقل الأشخاص والبضائع على السواء من البر إلى البحر. فقد تميز النقل البحري بربح الوقت، إذ لم يعد السفر من المغرب إلى مصر يتطلب سوى ثلاثين إلى أربعين يوما عوض أربعة أو خمسة أشهر براً! ومكن هذا التطور أيضا من تقليص تكاليف السفر؛ وفوق كل شيء فإنه وفر وسيلة نقل أكثر أمانا. فعند نهاية القرن الثامن عشر ارتفع عدد الحجاج المغاربة الذين أدركوا مزايا السفر بحرا. وهكذا نجد أنه في عام 1798 كانت بمرسى الصويرة تسع سفن لنقل الحجاج إلى مدينة الإسكندرية[227]. ووصف محمد بن عبد السلام الناصري (ت 1824) مختلف المخاطر التي كان يتعرض إليها المسافر عبر البر وأعرب عن أسفه لعدم اختياره الرحلة بحرا[228]. وأشار إلى أن السفر برا أشد تعبا وأشد خطراً، بسبب تفشي اللصوصية، وأكثر تكلفة بحكم الرسوم المتعددة التي كان على الحاج أداءها، زيادة على النفقات الضرورية لتأمين مؤونة المسافر وعلف مطيته[229]. ونظرا لهذه الاعتبارات نشطت حركة نقل الحجاج على متن السفن. ففي عام 1805، كان بإمكان كبار التجار بسلا ترتيب نقل الحجاج على متن سفن أوربية مستأجرة مقابل 18 ريالا إسبانيا فقط للفرد الواحد[230].

وهكذا فإن تجارة القوافل بدأت تفقد، على ما يظهر، جاذبيتها مقابل التجارة البحرية مع أوربا التي أصبحت تستقطب عددا متزايداً من التجار، بما فيهم تجار المدن الداخلية[231]. فبعض التجار البارزين، أمثال عبد الكريم بن الطالب،

= توقف قوافل الحج بين 1815 و1817 غير معروف. وقد يكون لهذا التوقف علاقة بحرب محمد علي المصري ضد الوهابيين الذين هزمهم في سنة 1818.

(227) ج. كايي، **سفارة نمساوية**، ص 111.

(228) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الصغرى**، مخ خ ح، 121، ص 59.

(229) ن م، ص 59، 127.

(230) الضعيف، ص 336.

(231) في عام 1798 واجه المولى سليمان صعوبة كبيرة في التغلب على التهاون الذي أبداه تجار فاس بخصوص المساهمة في تنظيم ركب الحجاج. وقد خاطبهم السلطان قائلا: «أمرتكم بالحج فأبيتم . . . ولا أردتم إلا بر النصارى»، وهو ما يشير إلى أن التجارة البحرية بالرغم =

والطالب بن جلون، والإخوان بوهلال، الذين نشطوا في التجارة البرية، أخذوا يحولون نشاطهم تدريجيا نحو التجارة البحرية. فالتاجر الفاسي، محمد مزوار، الذي جمع معظم ثروته كشيخ للركب المشرقي، أصبح يتوفر عام 1816 على مصالح تجارية هامة فيما وراء البحار[232]. ويشير جاكسون إلى نموذج آخر في شخص محمد بن الحاج بوعزة الشباني الذي حول نشاطه التجاري من الصحراء وبلاد السودان إلى الضفة الشمالية للبحر المتوسط[233]. وعلى الرغم من ظرفية دولية غير ملائمة، فقد ظلت التجارة البحرية تجلب إليها عددا متزايدا من التجار، ولاسيما مع الامتيازات التي منحها المولى سليمان لهؤلاء.

التجارة البحرية في ظل ظرفية صعبة

تزامن معظم عهد المولى سليمان مع الحروب النابليونية التي ألقت بظلالها على الحركة التجارية بغرب البحر المتوسط لما يزيد عن عشرين سنة. وقد ساهم هذا بشكل واضح في تحديد معالم العلاقات المغربية - الأوربية، وخاصة في مجال التجارة.

فإلى غاية سنة 1814 كانت المواصلات البحرية في منطقة مضيق جبل طارق بالخصوص محفوفة بالمخاطر. فأنشطة البحريات الأوربية المتصارعة والمضايقات المتكررة للمراكب التجارية والمتمثلة في حجز حمولات السفن جعلت كل مبادرة تجارية فوق البحار أمرا في غاية الخطورة. فحتى الدول المحايدة، كالمغرب مثلا، عانت من هذا الصراع واتُّهمت مرارا بالتحيز ومساعدة الخصم من الطرفين المتحاربين معا[234].

لقد حرمت الحروب النابليونية المغرب من بعض زبائنه الأساسيين في أوربا. ولا يمكن بحال من الأحوال تفسير النهج الانعزالي للمولى سليمان دون اعتبار

= مما كان يكتنفها من مخاطر في ذلك الوقت، أصبحت أكثر جاذبية من تجارة القوافل. الضعيف، ص 305.

(232) ن م، ص 398.

(233) جاكسون، **وصف تمبكتو**، ص V - VII.

(234) حول الاتهامات الفرنسية ضد المغرب، انظر م ت ق، 21، الورقة 54؛ وبالنسبة لبريطانيا انظر خ ب، 174/3، 24 دجنبر 1797؛ خ ب، 52/11، 1 أكتوبر 1797.

الموقف العدائي لبعض الدول الأوربية. فقد أدى تخوف المخزن من غزو أوربي إلى حظر متكرر لحركة الوسق، خاصة في الوقت الذي احتدت فيه الحرب بشبه الجزيرة الإيبيرية[235]. وأدت المنافسة الشديدة بين فرنسا وإنجلترا حول امتيازات التصدير إلى رد سلبي من لدن المخزن الذي كان يجد أن أفضل مخرج من وضعية مثل هذه هو التحصن وراء المنع. فحينما كان هذا الأخير يتعرض لضغط الأطراف المتنازعة بخصوص تسريح المؤن المعدة للقوات المتحاربة في شبه الجزيرة الإيبيرية كان الرد المخزني يتمثل في الغالب في الرفض الشامل[236]. وفي الواقع أن المولى سليمان كان يسعى إلى تفادي الانسياق إلى دوامة لا تنتهي من التنازلات التي من شأنها أن تؤدي، في نهاية المطاف، إلى ندرة الأقوات في السوق المحلية.

ومن جهة أخرى لا يمكن تقييم التراجع الكبير للمبادلات التجارية مع أوربا تقييما نزيها دون الأخذ بعين الاعتبار الكوارث الطبيعية التي عانى منها المغرب خلال عهد المولى سليمان. لقد كان لطاعون 1799-1800 ومجاعة 1817-1818 ووباء 1818-1820، وقع مؤثر على اقتصاد البلاد تمثل في تراجع المبادلات مع العالم الخارجي. فقد غادر العديد من التجار الأوربيين واليهود المغاربة البلاد فرارًا من الوباء وبقي العديد منهم بأوربا بكيفية دائمة. ثم إن الإجراءات الوقائية التي لجأت إليها الدول الأوربية كلما لاحت بوادر الأوبئة بالمغرب أدت هي الأخرى إلى اضطراب المبادلات التجارية. فبين 1818 و1821، مثلا، أوقفت بريطانيا، وكانت آنذاك الشريك التجاري الأول للمغرب، كل علاقاتها مع شمال إفريقيا. وأخيرا نشير إلى أن الكوارث الطبيعية أضعفت القدرات الاقتصادية للبلاد، وشتتت الأهالي وفككت، في الغالب، نسيج العلائق الاقتصادية التقليدية[237].

---

(235) بخصوص مخاوف المغرب من هجوم أوربي، انظر الفصل الثالث. فيما يتعلق بوقف الصادرات على إثر الشائعات الرائجة بخصوص غزو أوربي مرتقب انظر خ ب، 52/ 13، 12 مايو 1807 و18 يناير 1808. انظر أيضا، خ ب، 52/ 15، 22 فبراير 1810 و20 شتنبر 1811.

(236) خ ب، 52/ 15، رسالة من المولى سليمان إلى جيمس كَرين بتاريخ 4 شتنبر 1811، يعبر فيها عن قلقه بشأن الصراعات الأوربية.

(237) حول رحيل التجار الأوربيين واليهود من ميناء الصويرة عقب الوباء، انظر خ ب، 52/ 11، 26 شتنبر 1799.

طبيعة التجارة مع أوربا وأهميتها

يمكن تقسيم تجارة المغرب مع أوربا إلى صنفين رئيسيين: «تجارة رسمية» تمت بين المخزن وممثلي القوى الأوربية؛ و«تجارة خاصة» أو غير رسمية قام بها التجار على أساس المبادرة الفردية. أما الأولى، فكانت تهم الصادرات الرامية إلى تسديد قيمة المشتريات المخزنية من سلاح وتجهيزات مختلفة. وعند بداية القرن التاسع عشر، همت هذه التجارة بالأساس القوات العسكرية البريطانية بجبل طارق وقادس ولشبونة. أما التجارة البحرية الخاصة، فتميزت بعلاقات مع بعض الموانئ الأوربية كمرسيليا وأمستردام، وخاصة الموانئ البريطانية كجبل طارق ولندن. ويظهر هذا التقسيم بين التجارتين على المستوى الجغرافي أيضا. ففي الوقت الذي تخصصت فيه مراسي الشمال، كطنجة وتطوان، في تصدير المؤن إلى الحامية البريطانية بجبل طارق أو قطع الأسطول البريطاني التي تجوب منطقة البوغاز، كان ميناء الصويرة، حيث توجد كبريات الدور التجارية، مختصا بالصفقات الخاصة التي يدبرها التجار الأوربيون والمغاربة على السواء[238]. وبالفعل، فقد رفض المولى سليمان تصدير المؤن من الصويرة، معللا ذلك بفقر المنطقة المتاخمة للمدينة وافتقار أهل المنطقة أنفسهم لما يكفيهم من قوت[239].

لقد شملت صادرات المؤن المواشي والخضروات والدواجن والفواكه. فبعد التوقيع على المعاهدة الإنجليزية - المغربية عام 1801، قبل السلطان بتزويد الحامية البريطانية بجبل طارق بشكل منتظم بألفي رأس من الثيران سنويا، تصدر على أساس تعريفة جمركية تفضيلية تتمثل في خمسة ريالات إسبانية للرأس، عوض 26 المعمول بها عادة. وقد استفادت دول أوربية أخرى، كإسبانيا والبرتغال، من امتياز مماثل عندما كانت تطلب ذلك. لكن بريطانيا ظلت البلد الأوربي الوحيد الذي استفاد من هذا العرض السخي بكيفية مستمرة ومنتظمة. وزيادة على هذه الحصة المحددة، كان السلطان عادة ما يسمح بصادرات إضافية

---

(238) م ت ق، 20، الورقة 179: «تقوم تجارة طنجة بأكملها على أساس وسق المؤن إلى جبل طارق وقادس».

(239) خ ب، 52/ 13، رسالة من السلاوي إلى جيمس كَرين، 9 مايو 1807.

عندما يحتاج لمداخيل إضافية قصد تمويل شراء الأسلحة والتجهيزات العسكرية[240]. وبما أن هذا الصنف من التجارة كان موضوع مفاوضات واتفاقيات مع الدول الأوربية فإنه لم يتأثر بأي تغيير يذكر خلال عهد المولى سليمان. فالرسوم المفروضة على صادرات المواشي بقيت على حالها، بل ظلت سارية المفعول حتى في عهد خلفه المولى عبد الرحمن بن هشام.

ويمكن القول إنه عند مطلع القرن التاسع عشر، لم تشهد تركيبة الصادرات والواردات المغربية أي تغيير مهم. فقد كتب جاكسون في عام 1808 أن «جل ما يستورده المغرب هو من السلع المصنعة بينما تتشكل صادراته كلها تقريبا من المواد الخام»[241]. كان المغرب يصدر الجلود والشمع واللوز والصمغ وبعض السلع الإفريقية المستوردة. وفي المقابل، كانت البلاد تجلب الأقمشة والأواني الزجاجية والأسلحة النارية والأدوات الحديدية والورق وكميات متزايدة من السكر والشاي الأخضر[242]. وقد كانت المعاملات تتم وفق أساليب أداء تقليدية. فالتعامل بالكمبيالات ظل محدودا جدا، وبالتالي كانت المقايضة هي أساس المبادلات التجارية[243]. أضف إلى ذلك أن المولى سليمان فرض قيودا على المعاملات الرباوية، كما يقول جاكسون، الشيء الذي قلص من حرية التجار[244].

أما حجم التجارة مع أوربا فكان متواضعا خلال معظم النصف الأول من

---

(240) و م، 91/ 79، تقرير روبرت سيليري.

(241) جاكسون، **وصف مملكة مراكش**، ص 256.

(242) حسب صاحب **تذكرة المحسنين**، فإن استهلاك الشاي بشكل واسع لم يعرف إلا في عهد سيدي محمد بن عبد الله. وبعد وفاته، ترسخت هذه العادة، بحيث أن مولاي اليزيد والمولى سليمان كانا يتوفران في بلاطهما، على «مول أتاي»، عبد الكبير بن المجذوب الفاسي، **تذكرة المحسنين**، مخ ح ع ر، ك 270، ص 340. انظر أيضا، د. باديا، **رحلة**، 1، ص 22. وفي الواقع، لم يكن يتعاطى شرب الشاي إلا نخبة القوم في المدن والبوادي، فالإحصائيات التجارية المتعلقة بالصويرة تبين أنه في سنة 1812 كان المغاربة لا زالوا يتعاطون شرب القهوة أكثر من الشاي (انظر الجدول رقم 15).

(243) خ ب، 52/ 15، 26 مايو 1810.

(244) خ ب، 174/ 13، من جاكسون إلى ماترا، 18 مايو 1802.

القرن التاسع عشر (انظر الجدول رقم 7). فبعد فترة «الباب المفتوح» ما بين سنتي 1792 و1800، أسفرت قيود المولى سليمان على الصادرات، إضافة إلى الآثار السلبية للحروب الأوربية ورحيل الكثير من التجار الأوربيين إبان وباء 1799-1800، إلى تراجع حجم التجارة الخارجية. وبالرغم من غياب إحصاءات مفصلة عن النشاط التجاري مع الخارج، فإن عدد السفن التي كانت تتقاطر على مرسى الصويرة يقدم صورة تقريبية عن هذا النشاط[245]. ويظهر نفس التراجع في تناقص عدد الدور التجارية الأوربية بالمدينة (انظر الجدول رقم 8).

الجدول رقم 7

السفن التجارية الأوربية بالصويرة (1798-1822)

السنة	عدد السفن
1798	60
1804	23
1805	21
1812	24
1822	25

المصادر: م ت ق، 21 ، خ ب، 52/ 13؛ خ ب، 52/ 24.

(245) لسوء الحظ لا نتوفر على إحصاءات تجارية بخصوص مرسى تطوان الذي كان استعماله حكرا على التجار المغاربة، كما كان عبارة عن مرسى عبور بالنسبة لفاس والمناطق الشمالية.

الجدول رقم 8
الدور التجارية الأوربية بالصويرة (1790-1828)

السنة	عدد الدور
1791	12
1800	8
1805	6
1812	4
1822	2
1828	1

المصادر: لامبريير، رحلة، ص 66؛ خ ب، 52/ 11، 1 دجنبر 1800؛ خ ب، 52/ 13، 4 أبريل 1805؛ خ ب 52/ 53، 23 نونبر 1822؛ خ ب، 52/ 29؛ مخطوطات إضافية، 51241، المتحف البريطاني.

أما مرسى طنجة، الذي تخصص في تصدير المؤن إلى جبل طارق والجنوب الإسباني، فإنه لم يتأثر كثيرا بتراجع التجارة مع أوربا. ففي سنة 1812 استقبلت طنجة 122 مركبا من جبل طارق[246]. وبعد عشر سنوات من ذلك (1822) ارتفع هذا الرقم بعض الشيء إلى حوالي 156 مركبا[247].

الأطراف التجارية

أحدثت الحروب النابليونية تغيرا هائلا في توزيع الأدوار بين شركاء المغرب التجاريين. فقد أدت هيمنة البريطانيين على البحار إلى توقف التجارة مع فرنسا وحلفائها، بينما استفاد الإنجليز من هذا التفوق لتعزيز مكانتهم حتى أصبحوا الشريك التجاري الرئيسي للمغرب خلال معظم القرن التاسع عشر.

كانت العلاقات التجارية مع أوربا في عهد سيدي محمد بن عبد الله تهم

---

(246) انظر قائمة الصادرات والواردات بمرسى طنجة لعام 1812، في مخطوطات إضافية، 41512، المتحف البريطاني.

(247) خ ب، 52/ 23، 26 أبريل 1822.

أساسا هولندا وهامبورغ وجنوة. غير أن الميناء التجاري الأكثر أهمية كان، وبدون منازع، هو مرسيليا. فقبل الثورة الفرنسية، تحكمت مرسيليا لوحدها في أكثر من نصف المعاملات التجارية المغربية مع أوربا[248]. لكن الحرب غيرت هذا الوضع[249]، إذ تقلص الوجود التجاري الفرنسي بالصويرة إلى مؤسسة تجارية واحدة عند بداية سنة 1805[250]. وبعد معركة الطرف الأغر (1805) توقف النشاط التجاري الفرنسي بالمغرب بالمرة. ومنذ ذلك التاريخ وإلى نهاية الحرب الفرنسية - الإنجليزية في سنة 1814 انحصرت العلاقات التجارية مع فرنسا في محاولات متواضعة ومتقطعة تمت انطلاقا من تطوان بواسطة التجار المغاربة الذين كانوا يراهنون على عدم تعرض الأسطول البريطاني لمصالح الدول المحايدة كالمغرب[251].

وبالتدريج صارت معظم المعاملات التجارية الخارجية تتم أساسا مع الجزر البريطانية وجبل طارق. وفي الواقع فإن الهيمنة التجارية البريطانية بالمغرب قد تأكدت إبان الحروب النابليونية، وفشلت فرنسا في استعادة مكانتها السابقة حتى بداية القرن العشرين. ومجرد نظرة سريعة إلى جنسيات السفن التجارية التي زارت مرسى الصويرة، ما بين 1814 و1822 تظهر بجلاء سيطرة بريطانيا في مجال التجارة الخارجية (انظر الجدول رقم 9).

---

(248) دو ليسيبس، «ملاحظات حول مملكة مراكش»، **مجلة الأسفار**، يوليوز 1822، ، ص 53 بالفرنسية.

(249) **م ت ق**، 24، «مذكرة حول تجارة الأوربيين بالمغرب»، (1814)، تحرير ل. مور، الورقات 120-126.

(250) **خ ب**، 52/ 13، 4 أبريل 1805.

(251) **و م**، 91/ 79، تقرير روبرت سيليري.

الجدول رقم 9

السفن التجارية بالصويرة حسب الجنسيات (1804-1822)

السنة	بريطانيا	الدنمارك	البرتغال	دول أخرى	المجموع
1804	7	6	4	6	23
1805	7	6	–	8	21
1812	17	–	–	3	20
1822	23	–	–	2	25

المصادر: خ ب، 52/ 13؛ خ ب، 52/ 24. . مخطوطات إضافية، 51241، المتحف البريطاني.

ومما يستحق الإشارة أن معظم الدور التجارية بالصويرة بريطانية كانت أم لا كانت تتاجر في الغالب مع الموانئ البريطانية. وزيادة على ذلك، كانت جل الدور الأوربية الموجودة بالصويرة قبل سنة 1822 تنتمي لمواطنين بريطانيين. ففي سنة 1812 كانت الدور التجارية الأوربية الأربع المهيمنة على التجارة مع إنجلترا كلها بريطانية[252]. وفي طنجة، كانت تجارة التصدير والاستيراد، عمليا، حكرا على بريطانيا. وحتى بعد نهاية الحرب كان من الصعب جدا على التجارة الفرنسية أن تستعيد المكانة التي فقدتها لحساب بريطانيا[253]. فقد تعود المغاربة على استهلاك المنتجات الإنجليزية لدرجة أنه بعد سنة 1814 صار حتى التجار الفرنسيون أنفسهم يتزودون بالأثواب والأقمشة من جبل طارق عوض مرسيليا لتلبية حاجيات السوق المغربية، وإن كانوا بذلك يخالفون المراسيم الملكية الفرنسية التي كانت تلزم الفرنسيين بتسويق المنتجات الفرنسية دون غيرها[254]. وقد حاول القنصل الفرنسي سوردو تفعيل هذه المراسيم وحمل التجار الفرنسيين على احترامها لكن دون جدوى![255]

(252) انظر إحصاءات التجارة المتعلقة بالصويرة في مخطوطات إضافية، 51512، المتحف البريطاني.

(253) م ت ق، 24، ن م.

(254) م ت ق، 26، 29 دجنبر 1819.

(255) نفسه.

واعتقد هذا القنصل أن توقف الصلات بين المغرب وبريطانيا إبان وباء 1818-1820 سوف يمنح التجار الفرنسيين فرصة ذهبية لاقتحام السوق المغربية من جديد. فقد حاول سوردو، وهو القنصل الأوربي الوحيد الذي ظل بالمغرب خلال هذا الوباء، تحويل تجارة المغرب نحو مرسيليا من جديد[256]. وكان رفض السلطات البريطانية ربط أي اتصال مع البلدان المغاربية آنذاك قد عزز آمال سوردو بهذا الشأن. فبعد أن توقف النقل البحري بين المراسي المغربية وجبل طارق، بادرت العديد من السفن التجارية البريطانية إلى شحن المنتجات المغربية وحملها إلى مرسيليا. غير أن هذا الانتعاش الذي شهدته الحركة التجارية الفرنسية كان مؤقتا لا غير، وسببه الغياب القصير للمنافسة البريطانية. فبمجرد انتهاء الوباء تبخرت آمال سوردو. وهكذا لم تزر مرسى الصويرة في سنة 1822 ولو سفينة فرنسية واحدة، فيما رست به 18 سفينة من إنجلترا و5 من جبل طارق[257].

وتقلصت التجارة مع الدول الأخرى بشكل عام. فإسبانيا التي كانت تواقة إلى استيراد القمح المغربي أصيبت بخيبة أمل نتيجة سياسة المولى سليمان التجارية بعد سنة 1800. ذلك أن السلطان رفض التصديق على المعادة المغربية - الإسبانية لسنة 1799 والتي منحت الإسبان امتيازات تجارية هامة، معللا ذلك بتجاوز وزيره ابن عثمان للصلاحيات المخولة له لعقد هذه الاتفاقية[258]. ومن هذه الامتيازات، التي لم تر النور أبدا، إمكانية تصدير القمح من الدار البيضاء[259]. وبسبب هذا الموقف المتشدد والمتمثل في امتناع المولى سليمان عن الالتزام بمعاهدة 1799 قررت إسبانيا أن تجمد كل مصالحها التجارية بالمغرب.

أما البرتغال والدنمارك وهولندا فقد حافظت على بعض المصالح التجارية بالمغرب إلى غاية 1806-1807 عندما ساهم كل من نظام الحصار البريطاني على فرنسا والتحالف الدنماركي - الفرنسي وهجوم فرنسا على البرتغال في وضع حد نهائي لعلاقاتهم مع المغرب.

---

(256) م ت ق، 26، 6 أكتوبر 1818.
(257) خ ب، 52/24، 23 يونيو 1823.
(258) هورويتز، م س، 1، ص 134-140.
(259) و م، 91/79، تقرير روبرت سيليري.

وعلاوة على هيمنة بريطانيا على التجارة الخارجية المغربية يعتبر حلول التجار اليهود المغاربة محل التجار الأوربيين المنسحبين من المغرب سمة أساسية أخرى للتجارة البحرية خلال الفترة المدروسة. فعند وفاة سيدي محمد عام 1790 كان معظم التجارة الخارجية مع أوربا بأيدي اثنتي عشرة مؤسسة أوربية وحوالي عشر مؤسسات في ملك يهود مغاربة[260]. أما تحت حكم المولى سليمان، فيبدو أن تراجع الحضور الأوربي تم لصالح التجار المغاربة واليهود منهم على وجه الخصوص. وهذا ما جعل القنصل البريطاني يلاحظ في سنة 1805 أن السلطان كان عازما على وضع كل التجارة بأيدي «اليهود الذين يتاجرون بأمواله»[261]. وعلق أيضا نائب القنصل البريطاني بالصويرة في تقرير له حول التجارة هناك، عام 1828، على هذه الظاهرة[262]، مشيرا بالخصوص إلى إسقاط المولى سليمان للامتيازات التي كان والده قد منحها للتجار الأوربيين، مما يعني أن اليهود أصبح بإمكانهم الاتجار، بحرية أكبر، مع العالم الخارجي[263]. لقد أسفرت هذه السياسة، كما جاء في التقرير، عن تركز تدريجي للتجارة الخارجية بأيدي اليهود المغاربة وذلك على حساب الأوربيين.

ومما لا شك فيه أن رحيل التجار الأوربيين كنتيجة للوباء والحروب الأوربية قد أدى إلى فتح الباب على مصراعيه لليهود المغاربة لبسط هيمنتهم على التجارة الخارجية (انظر الجدول رقم 10). فقد ازداد عدد الدور التجارية اليهودية بقدر ما تراجع عدد مثيلاتها الأوربية[264]. ومن جهة أخرى، استفاد التجار المغاربة

---

(260) لامبريير، رحلة، ص 86؛ ميشيل أبيطبول (M. Abitbol)، **أسرة قرقوز وتاريخ المغرب المعاصر**، القدس، 1977، ص 22 (بالفرنسية).

(261) خ ب، 174/4، 4 أبريل 1805.

(262) تقرير حول تجارة الصويرة من تحرير القنصل البريطاني دوكَلاص عام 1828، خ ب، 51/ 29.

(263) حسب التقرير أعلاه، لم يكن بإمكان لا التجار اليهود ولا المسلمين أن يتاجروا مع العالم الخارجي في عهد سيدي محمد. فباستثناء التاجر اليهودي كَيدالة، كان هذا الامتياز محصورا في الأوربيين.

(264) كانت الدور التجارية اليهودية بالصويرة بيد داود وسلام مقنين، وسالم أبيطبول، وأبراهام كوهن، وحاييم كَيدالة، وموردخاي لاكَوري.

المسلمون من بعض الامتيازات الجبائية التي سمحت لهم بتدبير حصة هامة من تجارة الواردات.

الجدول رقم 10

تطور تجارة اليهود المغاربة بالصويرة، (1806-1828)

السنة	الدور التجارية الأوربية	الدور التجارية اليهودية
1805	6	2
1812	4	6
1828	1	9

المصادر: خ ب 52/ 13؛ خ ب 52/ 29 ؛مخطوطات إضافية، 51241، المتحف البريطاني.

تطور السياسة التجارية

في عهد سيدي محمد بن عبد الله، احتلت التجارة مكانة مركزية في السياسة الخارجية للدولة. فقد شجع المخزن التجارة البحرية باعتبارها موردا هاما استعمله لتحقيق أغراض سياسته الداخلية. وهكذا تم تحفيز التجارة مع أوربا بجميع الوسائل الممكنة حتى عندما أسفر ذلك عن استياء عميق لدى الرعية. وبخلاف أبيه، لم يكن المولى سليمان يتصور التجارة البحرية كأداة من شأنها أن تخدم سياسته الداخلية، بل اعتبر الاتصال بالأوربيين «شرا لابد منه»، يوجب على أولي الأمر العمل على التقليل من عواقبه الوخيمة. فإلى حدود سنة 1817، على الأقل، لم يهتم المغرب بربط علاقات تجارية مع أوربا إلا في ظروف استثنائية، وخاصة خلال مرحلة توحيد البلاد (1792-1797) حين كانت التجارة البحرية سلاحا اقتصاديا وسياسيا لكسب المعركة ضد الخصوم.

الصادرات

بمجرد وصوله إلى الحكم أعرب المولى سليمان عن نيته في التقليص من الصادرات بمنعه بيع الحبوب والصوف والزيت للأوربيين[265]. غير أنه، في بداية

(265) خ ب، 52/10، 27 مارس 1792؛ م ت ق، 25، 29 شتنبر 1817.

عهده، لم يكن في وضع يسمح له باتباع سياسة حمائية لعدة اعتبارات. أولا، لأن صراع المولى سليمان ضد منافسيه في الجنوب جعل المخزن في حاجة ملحة لمداخيل مالية تمكنه من مد سلطته إلى الأقاليم الجنوبية. ففي الوقت الذي كانت فيه العديد من القبائل متمردة على سلطته وجد المولى سليمان في تجارة الوسق مصدرا ثمينا للدخل. ثانيا، وعي المولى سليمان أن وضع قيود على التجارة البحرية مع الأوربيين في هذه المرحلة بالذات لن يعمل إلا على تحويل هذه التجارة لصالح خصومه في الجنوب، وتحديدا قواد عبدة ودكالة الذين كانوا على استعداد لتشجيع التجارة مع الأوربيين. وكان من شأن ذلك طبعا أن يقوي المتمردين ويجعل عملية إخضاعهم أمرا أكثر صعوبة. ثالثا، كان المولى سليمان في حاجة لإقناع إسبانيا، التي كان لها دور أساسي في دعم عصيان الجنوب، بأن مصالحها التجارية سوف تصان في ظل مغرب موحد تحت سلطته.

كانت سياسة الانفتاح، إذن، ضرورية من الوجهة التكتيكية. فالمولى سليمان سرعان ما تنكر للوعود التي قدمها لأهل فاس في عام 1792 وسمح بتصدير الحبوب على نطاق واسع، ولم تكن المعارضة الداخلية لتمنعه من فتح مراسي البلاد في وجه التجار الأوربيين. لقد «كانت السفن توسق الزرع من تطوان وطنجة والعرائش والرباط والدار البيضاء والصويرة بإذن مولانا سليمان»، يكتب الضعيف[266]. وكانت رسوم التصدير ضعيفة جدا، في حدود ريال إسباني واحد، أو ما يعادل 8 أوقيات، للفنيكَة[267]. وبسبب المنافسة التجارية بين المولى سليمان وخصومه في الجنوب شهدت البلاد تدفقا لم يسبق له مثيل لصادرات الحبوب. ففي عام 1796، كان بمرسى الرباط ما بين 50 و60 سفينة لوسق القمح[268]. وخلال شهر يناير من نفس السنة، استقبلت الصويرة وحدها 24 سفينة بريطانية

---

(266) الضعيف، ص 274.

(267) تساوي الفنيكَة الإسبانية أربعة أمداد، أو 1,58 بوشل إنجليزي. انظر، أ ت و، مستندات الدولة، ملف (1)4331، رسالة من الطاهر فنيش إلى سالمون، بتاريخ 23 يناير 1794؛ ورسالة من المولى سليمان إلى سالمون، بتاريخ 6 مارس 1794.

(268) الضعيف، ص 274.

لشحن الزرع إلى أوربا، أي بنسبة تفوق المعدل السنوي للعقدين الأوليين من القرن التاسع عشر[269].

وبما أن سياسة «الباب المفتوح» التجارية هذه كانت قد أملتها اعتبارات تكتيكية صرفة فإنها تبددت بمجرد أن توحدت البلاد. فبعدما تم إخضاع «الجمهوريات الساحلية» المتمردة بعبدة ودكالة والشاوية عام 1797 تبنّى المولى سليمان موقفا مغايرا تماما. ففي هذه السنة، ارتفعت رسوم التصدير إلى نسب وصلت أحيانا خمسة أضعاف ما كانت عليه من قبل، وتم إغلاق مراسي الدار البيضاء وتيط وأسفي وأكَادير في وجه الأوربيين[270]. وقد زاد من حدة هذه النزعة باتجاه التضييق على التجارة مع الخارج انعكاسات الحروب النابليونية التي رد عليها المولى سليمان في سنة 1799 بأمره القاضي بعودة المراكب المغربية إلى البلاد، وذلك احتجاجا منه على عدم احترام العلم المغربي من طرف الأساطيل الأوربية المتصارعة[271]. زد على ذلك، منعه السفن المغربية من الإبحار إلى الخارج باستثناء تلك التي تُرسل في مهمة رسمية[272]. ويبدو أن وباء 1799–1800 الذي أدى إلى تراجع كبير في وتيرة الاتصال مع العالم الخارجي، قد منح السلطان فرصة ذهبية لتدشين سياسة حمائية.

لكن المولى سليمان لم يكن المسؤول الوحيد عن هذا التراجع في علاقات المغرب التجارية بالخارج. فمما لا شك فيه أن السياق السياسي الأوربي لم يكن ملائما لتطور علاقات تجارية عادية، كما يظهر ذلك من خلال ما تعرضت له مرارا السفن التجارية المغربية من حجز ومضايقات من طرف الفرنسيين والإنجليز على السواء[273]. ومهما يكن، فإن سياسة حمائية من هذا القبيل لم تكن ممكنة لو لم يكن المخزن يتوفر على موارد كافية تجعله في غنى عن ريع التجارة البحرية.

---

(269) انظر الجدول رقم 7.

(270) خ ب، 52/ 11، 20 دجنبر 1797.

(271) خ ب، 174/ 6، 6 دجنبر 1799؛ خ ب، 52/ 11، 15 دجنبر 1799.

(272) نفسه.

(273) م ت ق، 21–22؛ خ ب، 52/ 14.

فقد شهدت السنوات الأولى من القرن التاسع عشر عددا من القيود على النشاط التجاري مع أوربا، ظهرت وكأنها تكرس السياسة الحمائية التي تجلت ملامحها الأولى مباشرة بعد توحيد البلاد في سنة 1797. ففي عام 1801 أبلغ السلاوي القناصلة الأوربيين بقرار المخزن القاضي بإغلاق المهدية وأصيلة في وجه التجارة الأوربية[274]. ثم بعد ذلك أوقف المولى سليمان تصدير الحبوب. وفي سنة 1802، تم توقيف وسق الصوف بسبب «ما نتج عن ذلك من غلاء شديد على الناس فيما يتصل باللباس»، حسب ما صرح به المولى سليمان[275]. وزيادة على ذلك، ارتفعت الرسوم المفروضة على المواشي ثلاثة أضعاف، وهو الأمر الذي حدا بإسبانيا إلى تجميد تجارتها مع المغرب[276].

والواقع أن المولى سليمان لم يعتبر في وقت من الأوقات التجارة مع أوربا أمرا حيويا بالنسبة للبلاد ولا مصدرا لا غنى عنه بالنسبة لبيت المال. فقد صرح في عام 1801 أنه «بإمكان جميع التجار الأوربيين مغادرة البلاد»، «مادام يهودي واحد من رعيتي قادرا على استيراد كل ما أحتاجه»[277]. وفعلا فإن رفع الرسوم الجمركية بنسب تجاوزت أحيانا خمسة أو ستة أضعاف ما بين 1801 و1806، يظهر بوضوح عزم السلطان على خنق التجارة مع أوربا (انظر الجدول رقم 11).

---

(274) م ت ق، 22، رسالة من السلاوي إلى أنطوان كييي (A. Guillet) القائم بأعمال فرنسا بطنجة، 13 يوليوز 1801.

(275) خ ب، 52/ 12، 22 يوليوز 1802.

(276) خ ب، 52/ 11، 30 يناير 1801 و22 فبراير 1801.

(277) ن م، 23 يناير 1801.

الجدول رقم 11

تطور رسوم الصادرات، 1801-1806 (بالريال الإسباني)

المواد	1801	1806
التين واللوز والزبيب والزيتون والعسل (بالقنطار)	2	12
العاج والنحاس والصمغ العربي (بالقنطار)	5	15
الشمع (بالقنطار)	14	26
جلود الماعز (بالقنطار)	4	8
جلود مدبوغة (بالقنطار)	1	5
ريش النعام (بالرطل)	2	16
البلاغي (بالآلاف)	4	10
الحايك (بالوحدات)	1	3

المصدر: ج. بوفا، **رحلة**، ص 89-90.
ملحوظة: القنطار المغربي كان يعادل 118 رطلا إنجليزيا.

وفي سنة 1807، أضاف المولى سليمان مواد جديدة إلى قائمة المحظورات. فقد منع تصدير اللوز والزبيب والجلد والحايك والزرابي[278]. ثم في عام 1812، شهدت الرسوم المفروضة على جلود الماعز والبقر زيادات جديدة[279]. وبعد ذلك بثلاث سنوات ارتفعت هذه الرسوم بنسبة أربع مرات تقريبا، منذ مطلع القرن. إن هذه الرسوم التعجيزية التي فُرضت على الصادرات (انظر الجدول رقم 12)، ساهمت في تراجع المعاملات التجارية مع الخارج وأقنعت العديد من التجار الأوربيين بوضع حد لنشاطهم ومغادرة البلاد[280].

(278) خ ب، 52/13، 20 نونبر 1807.

(279) خ ب، 174/153، 3 مارس 1812.

(280) إن مثل هذه التسعيرات المرتفعة لم تحل دون ازدياد الكميات المصدرة لبعض المواد كجلود الماعز والبقر. انظر الجدول رقم 12.

الجدول رقم 12

تطور حجم الصادرات بالصويرة، 1804-1812

المواد	1804	1805	1812
اللوز المر	362 606	448 260	73 093
اللوز الحلو	321 717	505 458	39 337
قشور الرمان	46 281	65 040	16 219
الشمع	194 859	52 348	79 270
الصوف	97 896	29 731	منع
زيت الزيتون	57 236	45 489	منع
الصمغ العربي	335 436	492 350	12 266
الصمغ السينغالي	95 956	31 556	16 234
جلد البقر	120 483	259 961	1 036 562
جلد الماعز	12 762 دزينة	10 037 دزينة	27 999 دزينة

الأرقام بالرطل الإنجليزي

المصادر: خ ب، 52/ 13 ؛ جاكسون، **وصف مملكة مراكش**، ص 236-254؛ مخطوطات إضافية، 51241، المتحف البريطاني.

إن رجوع السلم إلى أوربا في سنة 1814 كان من شأنه أن يوفر فرص انتعاش التجارة البحرية، لكن الرسوم المرتفعة على الصادرات، وأيضا تراجع طلب جيوش بريطانيا وحلفائها في شبه الجزيرة الإيبيرية للمواد الغذائية المغربية، بددت كل أمل بهذا الشأن. بالإضافة إلى ذلك، اتخذ المولى سليمان مجموعة من الإجراءات الحمائية التي تركت انطباعا بأن البلاد كانت تسير بالفعل باتجاه عزلة تامة. ففي سنة 1815 أسقط السلطان الامتياز الذي حظي به إلى هذا الحين التجار المغاربة المسلمون المتعاملون مع أوربا، والذين لم يكونوا يؤدون سوى 2,5 % على الواردات عوض 10 % التي كان يؤديها نظرائهم الأوربيون واليهود[281].

(281) م ت ق، 24، 26 أكتوبر 1815. على خلاف ما أكده جون لوي مييج، **المغرب وأوربا**، 2، ص 21-22 (بالفرنسية) وبرينيون وآخرون، **تاريخ المغرب**، ص 281، فإن المولى سليمان لم =

وعند نهاية نفس السنة، جاء قرار السلطان القاضي بفرض الزي التقليدي على اليهود المغاربة وأدائهم الجزية. وإذا كان هذا القرار قد جاء كتذكير فقط بما جرت به العادة فإن العديد من اليهود المغاربة الذين استقروا بأوربا لعدة سنوات بعد وباء 1799-1800 وتشبعوا بالثقافة الأوربية قد استثقلوا هذه الإجراءات وفضلوا الاستقرار بالضفة الشمالية للمتوسط[282]. ثم في عام 1816، صدر أمر بمنع المغاربة من السفر إلى أوربا[283]؛ وكان هذا المنع صارما لدرجة أن كل من أراد السفر إلى الخارج اضطر إلى طلب ترخيص خاص من السلطان، حتى بالنسبة للراغبين في أداء مناسك الحج[284].

ويظهر أن المولى سليمان قد سلم، لبعض الوقت، بأنه بإمكانه الاستغناء عن العالم الخارجي بالمرة. فقد صرح في سنة 1816 قائلا: «أنا لست في حاجة للتجارة [مع أوربا] ولا يضرني ألا تدخل بيت المال موزونة واحدة من ريع الجمارك»[285]. ويدل هذا على أن آفاق التجارة مع أوربا لم يسبق لها أن كانت قاتمة إلى هذه الدرجة. وقد عبر القنصل الفرنسي عن تشاؤمه بخصوص انتعاش المبادلات التجارية بين المغرب وفرنسا عندما قال: «على فرنسا أن لا توهم نفسها بإمكانية قيام أية علاقة مع هذه البلاد، فالرسوم الجمركية مرتفعة جدا، والحظر المفروض على الصادرات يكاد يكون عاما»[286]. إلا أن النظام الحمائي الذي أقامه المولى سليمان خلال ما يقرب من عقدين من الزمن بدأ ينهار بكيفية غير متوقعة في فبراير 1817.

= يفرض رسما بنسبة 50 % على الواردات في عام 1815. إن ما أقدم عليه السلطان حينئذ انحصر في رفع الرسم المؤدى من طرف التجار المسلمين من 2,5 إلى 10 %. وفي سنة 1819، كان رسم الاستيراد لا يزال محددا في 10 % (م ت ق، 26، الورقات 234-235).

(282) خ ب، 52/17، 6 يناير 1816؛ م ت ق، 24، 1 فبراير 1816.

(283) ر. طوماسي (R. Thomassy)، **العلاقات السياسية والتجارية بين فرنسا والمغرب**، باريس، 1842، ص 294 (بالفرنسية)؛ الضعيف، ص 396.

(284) م و م، ظهير سليماني بتاريخ 28 غشت 1817، يسمح فيه لأحد الشرفاء بالتوجه إلى الحج. وحسب مارتان، **أربعة قرون**، ص 127، فقد توقف الحج ما بين 1815 و1817.

(285) م ت ق، 24، 26 مارس 1816.

(286) م ت ق، 25، 27 يناير 1817.

الجدول رقم 13

تخفيض الرسوم الجمركية (فبراير 1817)

المواد	الرسم القديم (ريال إسباني)	الرسم الجديد (ريال إسباني)
الشمع	14 (للقنطار)	10 (للقنطار)
الصمغ	5 -	3 -
اللوز الحلو	8 -	5 -
اللوز المر	-	3 -
جلد الماعز	15 (للمائة)	10 (للمائة)

المصادر: م ت ق، 27، الورقة 100.

إن تراجع مداخيل المخزن نتيجة النقص في غلة الحبوب لسنة 1816، ثم استمرار الجفاف خلال سنة 1817 جعلا المولى سليمان يفكر في مصدر بديل للدخل. وهكذا، ورغم الخصاص الذي عرفته سوق الحبوب في سنة 1817، فقد سمح السلطان بتسريح 000 100 قنطار من القمح لصالح فرنسا، وذلك كبادرة حسن نية تجاه النظام الملكي الجديد لهذه الدولة. لكن الأمر الذي لا شك فيه هو أن المولى سليمان كان في حاجة ماسة إلى المال، وهذا ما أكدته الإجراءات التي أقدم عليها خلال نفس السنة والتي خُفضت بموجبها رسوم الوسق على الكثير من المواد.

لقد شكلت مصاعب المولى سليمان الاقتصادية المترتبة عن قحط 1816 والتدهور السياسي، وخاصة بعد هزيمة زيان في مايو 1819 وما نجم عنها من فتن قبلية، أسبابا مباشرة للتراجع عن السياسة التجارية السابقة ورفع القيود عن الصادرات (انظر الجدول رقم14). وهكذا، وعشية فتنة فاس (1820-1822) سمح السلطان بتصدير الحبوب ورفع المنع عن صادرات الصوف وزيت الزيتون[287]. وتم تخفيض الرسوم المفروضة على المنتجات الأخرى كاللوز والجلد والصمغ، وهي إجراءات ولدت آمالا حقيقية لدى الأوربيين بخصوص انتعاش التجارة البحرية.

(287) م ت ق، 27، 1 أكتوبر 1820.

وبالفعل، لم يكن بإمكان المولى سليمان أن يواجه نفقات الحرْكات التي قادها ضد القبائل العاصية، خصوصا في الوقت الذي كان يفتقد فيه القوة القهرية الضرورية لتحصيل جباية القبائل، دون اللجوء إلى التجارة البحرية. وهكذا أدرك المولى سليمان عمق فلسفة والده في الحكم والتي كانت تسعى إلى تخفيف تبعية المخزن تجاه القبائل باعتماد التجارة البحرية كمصدر أساسي من مصادر بيت المال. وهذا الدخل الذي تحقق للمولى سليمان نتيجة رفعه للقيود عن الصادرات بعد 1817 هو الذي سمح له بالصمود بكيفية فعالة في وجه التحالف المحافظ للزوايا والأشراف وبرابرة الجبل.

الجدول رقم 14

رسوم الصادرات، 1817-1820 (بالريال الإسباني)

المواد	قبل سنة 1817	سنة 1820
اللوز الحلو	8 (للقنطار)	2 (للقنطار)
اللوز المر	–	2 –
الصمغ	5 –	2 –
الشمع	14 –	–
الجلد	–	3 –
الصوف	محظور	3 –
الزيت	محظور	3 –
جلد الماعز	15 (للمائة)	8 (للمائة)

المصادر: م ت ق، 2 7، الورقة 100.

الواردات

إن القيود التي فرضها المولى سليمان على التجارة مع أوربا كانت تتوخى بالدرجة الأولى حماية السوق الداخلية وضمان ما تحتاجه الرعية من مواد أساسية. ومن هذا المنطلق أحجم عن تشجيع الصادرات لما كان ذلك يسببه من ارتفاع أسعار الأقوات وما يرافقه من تذمر الرعية. أما الواردات فلم تطلها سياسة السلطان

الحمائية، بل نجده يحث التجار على جلب السلع الأجنبية ويلوم التجار الأوربيين الذين يعودون إلى المراسي المغربية بسفن فارغة. وعليه، فإن حجم الكثير من المواد المستوردة قد ازداد في عهده. فالمخزن لم يكن ينظر إلى الواردات بنفس القدر من التخوف كما كان الشأن بالنسبة للصادرات، لأنها بالنسبة للمخزن كانت تلبي حاجيات الرعية وتساهم في رواج الأسواق المحلية. فالسلطان، وإن كان يعارض مبدئيا سفر رعاياه، بمن فيهم التجار، إلى بلاد النصارى، فإنه لم يتخذ في الواقع إجراءات تمنع الاتجار مع أوربا قبل سنة 1816 [288]. والجدير بالذكر أيضا أن المخزن لم يكن يُدخل في حسابه الضرر الهائل الذي ألحقته، على المدى البعيد، بعض البضائع المستوردة بمنتجات الصنائع المحلية.

لقد أدى تشجيع المولى سليمان للتجار المغاربة المسلمين إلى تمركز نسبة هامة من تجارة الاستيراد في أيديهم. وبالفعل فإن الامتيازات التي خولها السلطان لهؤلاء التجار جعلت مهمة نظرائهم الأوربيين، وحتى اليهود المغاربة، صعبة جدا، وأضعفت قدرتهم التنافسية على مستوى السوق المحلية. ففي الوقت الذي كان فيه على الأجانب والتجار اليهود أداء 10 % عينا أو نقدا على جميع السلع المستوردة، لم يُطالَب التجار المغاربة المسلمون إلا بنسبة 2,5 % اعتبرها المولى سليمان بمثابة زكاة. أما البضائع التي كانت تدخل المغرب عن طريق البر فلم تخضع إلا لرسم بسيط حُدِّد في 1 %[289]. وبذلك، كانت أسعار السلع الواردة إلى فاس من الشرق أشد تنافسية من تلك التي كان يجلبها التجار الأوربيون عبر المراسي[290]. وقد مُنح التجار المغاربة امتيازات إضافية في سنة 1803 حينما سمح لهم بالسفر إلى أوربا لجلب بضائع في حدود 000 2 ريال إسباني دون أن يؤدوا عنها أي رسم على الإطلاق[291]. وقد أقلق هذا الإجراء التجار الأوربيين بالصويرة، ورأى فيه القنصل البريطاني ضربة لمصالح الأوربيين و«قرارا من شأنه

(288) ر. طوماسي، م س، ص 294.

(289) خ ب، 174/ 13، من جاكسون إلى ماترا، 18 مايو 1802.

(290) ن م، أكد جاكسون على أنه كان باستطاعة تجار فاس منافسة التجار الأوربيين على مستوى الأسعار بسبب الامتيازات الجبائية التي مُنحت لهم.

(291) خ ب، 52/ 12، 31 يناير 1803.

أن يجبرهم على مغادرة البلاد، ومحاولة لمركزة التجارة الخارجية في أيدي رعاياه»[292].

وأخيرا نشير إلى أن جزءا هاما من الواردات كان يعبر مرسى تطوان الذي لا نتوفر، لسوء الحظ، بخصوصه على سجلات لأن نشاط هذا المرسى كان حكرا على التجار المغاربة. إلا أن الإحصاءات الأوربية المتاحة بالنسبة للصويرة تبين الارتفاع المستمر في حجم الواردات خلال العقدين الأوليين من القرن التاسع عشر (انظر الجدول رقم 15).

الجدول رقم 15

الواردات عبر الصويرة، 1804-1812 (بالرطل)

المواد	1804	1805	1812
السكر	64 419	32 532	118 131
القهوة	---	3 600	2 480
الشاي	1 510	1 770	2 031
القرنفل	7 504	13 576	15 850
أواني نحاسية	550	1 000	26 114
الفولاذ	2 500	7 000	93 725
المحلقات (بالدزينات)	---	500	2 400
السكاكين (بالدزينات)	13 738	12 874	9 893
الخيط	1 000	1 480	2 842
القطن	2 400	5 400	21 220
الزجاج الملون	91 061	147 882	118 317

المصادر: خ ب، 52/ 13 ؛ جاكسون، وصف مملكة مراكش، ص 236-254.

(292) ن م، 27 فبراير 1803.

الفصل الثالث

التطورات السياسية
(1822-1792)

التطورات السياسية
(1822-1792)

عند وفاة سيدي محمد بن عبد الله كان كل شيء يبعث على الاعتقاد بأن المغرب يتأهب لمعاودة تلك الفترة الطويلة من الفتن التي كان قد عاشها بعد المولى إسماعيل. فحكم المولى اليزيد (1790-1792) على قصره، كان كافيا لتفكيك ما تم تحقيقه من استقرار خلال ثلاثين سنة والزج بالبلاد في حالة من الفوضى العارمة.

تقدم الرواية الرسمية حسب كل من الزياني وأكنسوس، المولى اليزيد كمغامر أخرق قاد البلاد نحو الفتنة والهلاك. والواقع أن اليزيد، وعلى الرغم من طبعه المندفع، كان يعكس تطلعات شرائح عريضة من المجتمع[1]. فالمساندة التي لقيها من طرف البرابرة والشرفاء والجيش، والإجماع على مبايعته عقب وفاة والده، يبينان إلى أي حد كانت البلاد مستاءة من نهج سيدي محمد ومتعطشة إلى التغيير، أو بالأحرى إلى الرجوع بعقارب الساعة إلى الوراء. فقد شكل إعلانه الحرب على إسبانيا، واضطهاده لليهود وطرده لرجال الدين المسيحيين، وتنكيله بمساعدي أبيه، وإجراءاته بخصوص النظامين العسكري والجبائي، إشارات قوية ضد كل مظاهر العهد السابق[2]. ويُعتبر إجماع القوى المؤثرة في البلاد حول مبايعة المولى

---

(1) قارن موقف الزياني بموقف الضعيف الذي لم يخف تعاطفه مع المولى اليزيد، باعتباره بطل الجهاد. انظر الزياني، **الروضة**، الورقة 164 والضعيف، ص 203.

(2) يورد الضعيف إشارات عديدة بخصوص محاولات اليزيد عكس سياسة والده؛ انظر ص 203-237.

اليزيد دليلا على أنه كان يمثل بالنسبة للسواد الأعظم من الرعية أكثر من مجرد مغامر مندفع.

ومهما يكن من أمر، فإن مساندة هذه المجموعات المؤثرة تعكس موقفا سلبيا من سياسة والده أكثر مما كانت تمثل دعما لليزيد نفسه، الذي لم يكن لديه ما يقدم ما عدا تفكيك منجزات العهد السابق. فالتحالف الذي حمل المولى اليزيد إلى السلطة كان يفتقد التجانس، بحيث لم يكن بوسع اليزيد إرضاء الجيش والقبائل البربرية والشرفاء والزوايا في آن واحد. ثم إن سياسته سرعان ما جلبت له عداء الكثير من القطاعات، وخاصة النخبة المخزنية التي واجهها اليزيد بالبطش والتنكيل. أما سياسته الجبائية المتمثلة في إسقاطه للمكوس ومنحه امتيازات جبائية هامة للشرفاء فقد حرمته من موارد كان في أشد الحاجة إليها لتمويل مجهوده الحربي ضد إسبانيا وضمان دعم الجيش والقبائل[3].

وفي النهاية فإن شعبية المولى اليزيد قد تبخرت بنفس السرعة التي ظهرت بها. فقد خبت جذوة مسانديه الأساسيين، أي شرفاء شمال المغرب الذين سرعان ما نفضوا يدهم منه وراهنوا على أخيه المولى مسلمة، الذي ظهر وكأنه ربما يصبح أداة طيعة في يد القوى المحافظة[4]. زيادة على ذلك، فإن الدعوة إلى الجهاد التي عبأت حوله الناس لم تعد قائمة بعد أن تم التخلي عن حصار سبتة عند نهاية سنة 1791. وصار المقاتلون من القبائل البربرية أقل حماسا لقضيته لنقص العطاء، ودب العصيان إلى صفوف الجيش بسبب تعطل الراتب[5]. ومع ازدياد هذه المصاعب تحول حكم اليزيد إلى كابوس مرعب. فالحصول على الموارد الضرورية لتدبير شؤون البلاد، ألجأه إلى الإكراه والابتزاز، وبلغ به البطش درجة كان لا يتردد معها في اضطهاد كبار الموظفين والأعيان أو تقتيلهم لأدنى سبب. وهذا ما خلق جوا من الرعب في أوساط حاشيته وتسبب في تمرد أو فرار العديد

---

(3) الزياني، **تحفة الحادي**، ص 13.

(4) بخصوص دعم الوزانيين للمولى مسلمة انظر الضعيف، ص 242-243.

(5) نفسه، ص 230، 232.

من رجال المخزن[6]. غير أن الأهم في هذا كله كان هو تدخّل إسبانيا السافر في شؤون المغرب الداخلية سعيا منها إلى الإطاحة به والتخلص من الخطر الذي كان يشكله على الحصون المحتلة في الشمال.

1. الصراع من أجل السلطة (1792-1798)

لقد تأثرت الوضعية السياسية الداخلية خلال العقد الأخير من القرن الثامن عشر بعداء إسبانيا تجاه المولى اليزيد الذي شكل خطرا على مصالحها بالمغرب. وحتى تصرف انتباهه عن حصار سبتة، حاولت الحكومة الإسبانية تشجيع التمرد بالجزء الجنوبي من البلاد. وتنفيذا لهذا المخطط، قام قائد أسفي وعبدة، عبد الرحمن بن ناصر المخيزني، بدور أساسي في هذا الاتجاه. فقد استطاع ابن ناصر، بدعم مالي وعسكري من إسبانيا، تحريض قبائل عبدة ودكالة وحوز مراكش ضد المولى اليزيد، ومبايعة ابن آخر لسيدي محمد بن عبد الله، وهو المولى هشام، سلطانا في العاشر من دجنبر عام 1791[7]. غير أن ذلك لم يكن له وقع يذكر على مستوى البلاد ككل بالنظر إلى إجماع المغاربة على مبايعة المولى اليزيد كسلطان للبلاد.

وحينما توفي المولى اليزيد بمراكش في 17 فبراير 1792، احتد النزاع بين أبناء سيدي محمد على السلطة. فبالإضافة إلى المولى هشام الذي كان يحكم الجهة الممتدة من مراكش إلى الساحل الأطلسي، كان هنالك أمير آخر، وهو المولى عبد الرحمن الذي نجح في إقامة إمارة مستقلة له بسوس. غير أن هذا الأخير لم يكن يطمع في السلطنة وكان ظهوره في تلك المنطقة النائية ناتجا في حقيقة الأمر عن الفراغ السياسي بالجنوب الأقصى للبلاد. لذلك يمكن القول إنه في فبراير 1792 لم

---

(6) نفسه، ص 224-225.

(7) ماريانو أريباس بالاو (Mariano Arribas Palau)، **رسائل عربية من المغرب على عهد مولاي اليزيد (1790-1792)**، تطوان، 1961 (بالإسبانية)، و«رسائل عربية حول المغرب خلال عهد المولى اليزيد»، مجلة **تطوان**، 3-4، 1958، ص 109-151. وبخصوص دعم إسبانيا لمتمردي الجنوب، انظر الضعيف، ص 236، حيث يشير المؤلف إلى وجود عسكريين إسبان ضمن جيش مولاي هشام بمراكش.

يكن على الساحة سوى مرشحين يتنافسان على العرش، وهما المولى هشام بالجنوب والمولى مسلمة بالشمال.

المرحلة الأولى (1792-1793)

شهد عام 1792 صراعا حادا بين المولى سليمان وأخيه المولى مسلمة للسيطرة على شمال المغرب. فالمولى مسلمة كان قد بويع في 28 فبراير من السنة المذكورة بدعم فعلي من الشرفاء الريسونيين[8]، وتمكن، في وقت وجيز، من كسب مساندة معظم قبائل جبالة ومدن تطوان وطنجة والشاون والقصر الكبير[9]. وبعدما دانت له مراسي الشمال، انتقل إلى وزان حيث حظي بمساندة شيخ الزاوية الوزانية، سيدي علي بن أحمد، الذي كان له نفوذ واسع بمنطقة جبالة وخارجها. وقد تدخل سيدي علي بن أحمد بكل ثقله لدعم مولاي مسلمة فجدد له البيعة بوزان في مارس من نفس العام وكتب لأتباعه في كل أرجاء البلاد داعيا إياهم إلى مبايعته[10].

ولقد تمكن المولى مسلمة بفعل مساندة شرفاء وزان من بسط نفوذه بسرعة على معظم المنطقة الواقعة شمال نهر سبو. وخلال حكمه القصير، اختار مدينة وزان مقرا لإقامته، وهناك كان «يعتمد على نصائح الشريف وتوجيهاته»، حسب القنصل البريطاني[11]. وكبادرة حسن نية تجاه الشرفاء الوزانيين اتخذ المولى مسلمة من سيدي التهامي بن الحسني الوزاني وزيرا له[12]. وهكذا خرجت زاوية وزان عن إطارها الديني وأصبحت طرفا في الصراع الدائر بين أبناء سيدي محمد بن عبد الله. غير أن حظوظ المولى مسلمة في النجاح أخذت في التراجع في

---

(8) لتوطيد هذه الصلة مع الشرفاء الريسونيين تزوج المولى مسلمة من شريفة ريسونية بعد توليته بقليل. بخصوص علاقة المولى مسلمة بالشرفاء العلميين انظر داود، **تاريخ تطوان**، المجلد 3، ص 191، والضعيف، ص 241-243.

(9) الضعيف، ص 246.

(10) خ ب، 53/10، 22 أبريل 1792.

(11) خ ب، 52/10، 5 أبريل 1792.

(12) الضعيف، ص 242 .

أواسط شهر مارس 1792 حينما ظهر على الساحة مرشح لم يكن متوقعا وهو المولى سليمان.

إن المولى مسلمة وحماته الوزانيين لم يأخذوا في الحسبان قوتين أساسيتين هما جيش العبيد وبرابرة الوطاء الذين أثبتوا بتدخلهم العسكري فعاليتهم في حسم الصراع على الملك. فبمحاولته اغتيال سعيد بن العياشي، قائد جيش العبيد، ومحمد وعزيز، زعيم اتحادية أيت إدراسن، وضع مسلمة نفسه في موقع العداء تجاه هذين القائدين[13]. ثم إن رفض العبيد الانضمام إلى المولى مسلمة كان من ورائه عزم هذا الأخير على ترحيلهم من مكناس وإسكانهم بالثغور الساحلية، حيث كانوا زمن والده سيدي محمد[14]. وبالطبع، فإن العبيد كانوا يفضلون البقاء مجتمعين في مستقرهم التقليدي، مكناس. وهكذا، فإن إعلان المولى مسلمة نيته بتشتيتهم دفع رؤساءهم إلى التحالف مع أيت إدراسن والشروع في البحث عن مرشح للخلافة يستجيب لطموحاتهم ومصالحهم. فعلى الرغم من خلافاتهم كان العبيد وأيت إدراسن مجتمعين في معارضتهم لسلطان مثل مسلمة أثبت أنه لا يعدو أن يكون أداة طيعة بيد شرفاء وزان.

وكان لموقع العبيد وأيت إدراسن وتحكمهم في المناطق الوسطى من البلاد ومن ضمنها فاس، مقر المشروعية، أثر واضح في ترجيح كفتهم على حساب خصومهم في الشمال والجنوب على السواء. وبالفعل، فإن بيعة علماء فاس كانت ضرورية لضمان مشروعية أي حكم، بحيث لا تصبح البيعة ملزمة لكل المغاربة إلا إذا صادق عليها المؤتمنون على المشروعية الدينية، أي علماء الحاضرة الإدريسية. لذلك، كانت أول خطوة قام بها محمد وعزيز وسعيد بن العياشي هي مفاتحة التاودي بن سودة في الأمر والسعي إلى كسب شيخ الجماعة بفاس إلى جانبهما. وبالفعل، فقد استطاع التاودي بن سودة بما كان يتمتع به من تقدير في المدينة أن يحصل على تفويض من كل القوى ذات الوزن بفاس لاختيار من يصلح للخلافة

---

(13) نفسه، ص 241.

(14) م و م، رسالة من المولى مسلمة إلى حاكم سبتة، بتاريخ 14 أبريل 1794 (يوجد أصلها في أ ت و، مدريد).

والتفاوض نيابة عنهم مع القوى المؤثرة في البلاد[15].

لقد اتفق محمد وعزيز والتاودي بن سودة على أن لا ينصرا أيا من الأميرين المتنازعين، هشام ومسلمة، وبدل ذلك اقترحا عقد اجتماع لأهل الحل والعقد يخصص للنظر في مسألة الخلافة، على أساس أن يحضره العلماء ورؤساء الجيش وشيخا الزاويتين الوزانية والشرقاوية وأعيان القبائل[16]. وأوضح التاودي بن سودة أنه في حالة استحالة عقد هذا الاجتماع فإن الأحق بالإمامة، في رأيه، هو المولى هشام لأنه هو الذي تولاها بالأرض التي توفي فيها الإمام السابق[17]. وعلى ما يظهر، فإن هذا الرأي لم يرق محمد وعزيز. وهذا ما جعل أهل فاس في موقف حرج وفي حيرة من أمرهم بحيث لم يكن أمامهم من اختيار إلا القبول بالمرشح المقترح من طرف الجيش وأيت إدراسن.

ومهما يكن، فإن مبايعة المولى سليمان بفاس لم تضع حدا للصراع حول الخلافة. بل يبدو، على العكس من ذلك، أنها زادت المسألة تعقيدا بإضافتها مرشحا آخر لقائمة المطالبين بالملك. ففي الشمال، أظهر سيدي علي بن أحمد الوزاني عزمه أكثر من أي وقت مضى للوقوف إلى جانب المولى مسلمة، رافضا بيعة فاس ومستبعدا لمقترح المولى سليمان بتحكيم الشرع في المسألة[18]. ومن أجل دحض بيعة فاس، أخرج سيدي علي بن أحمد فتوى قديمة تعود إلى أزمة ما بعد المولى إسماعيل، وكانت تقضي بانعقاد الإمامة لمن سبق إليها أو، عند تعذر البتّ في مسألة الأسبقية، فالخلافة تكون لمن شهد له الناس بالإقدام والشجاعة، وهي حجة كانت، بطبيعة الحال، في صالح المولى مسلمة. زد على ذلك أن هذه الفتوى منحت الأولوية للأمير الذي نصبه المجاهدون وأهل الثغور، ومن ثم تظهر أهمية أقاليم الشمال التي كانت دائما معقلا للجهاد[19].

---

(15) انظر نص التفويض الذي يخول للتاودي بن سودة صلاحية اختيار سلطان جديد نيابة عن أهل فاس كملحق بالجزء 2 من **الروضة المقصودة والحلل الممدودة في مآثر بني سودة**، تحقيق عبد العزيز تيلاني، فاس، 1994، ص 821-826.

(16) الضعيف، ص 251.

(17) نفسه، ص 278.

(18) نفسه، ص 251-252 .

(19) الضعيف، ص 292-294، بخصوص نص البيعة التي احتج بها سيدي علي بن أحمد.

لكن القوة العسكرية هي التي حسمت، في نهاية المطاف، النزاع حول الخلافة وليس الفتاوى والحجج الشرعية. وكان لدعم الجيش واتحادية أيت إدراسن القوية دور حاسم في ترجيح كفة المولى سليمان. ويظهر أن العبيد كانوا يمثلون الطرف الأضعف في هذا التحالف، بحيث سرعان ما أدرك رؤساؤهم أن محمد وعزيز وأعيان قبيلته هم الذين كانوا يمتلكون القوة الحقيقية. ولم تمر سوى بضعة أشهر على تولية المولى سليمان الرسمية سلطانا بفاس حتى حاول العبيد تغيير ميزان القوة لصالحهم بمحاولتهم التحالف مع كَروان، خصوم أيت إدراسن، والذين كان بعضهم قد أعلن مبايعته للمولى مسلمة[20]. وبسرعة تدهورت العلاقة بين سعيد بن العياشي ومحمد وعزيز، لدرجة اضطر معها هذا الأخير إلى نقل عائلته من مكناس إلى فاس[21]. وبلغ استياء جيش العبيد إلى حد تهديده في بداية شهر أبريل من سنة 1792، بالانضمام للمولى مسلمة بوزان. ومن المؤكد أن تخلّي العبيد عن المولى سليمان، لو حدث، كان سيعزز حظوظ المولى مسلمة في الظفر بالسلطة والفوز بمساندة أهم مؤسسة عسكرية مخزنية[22].

غير أن افتقار المولى مسلمة لقوة عسكرية منظمة جعله يعتمد بالأساس على مجموعات قبلية متنافرة، كان عددها وحماسها يضعف كلما قل عنها المدد والعطاء. وبالفعل فإن المولى مسلمة أصبح في حاجة ماسة إلى المال الضروري لدعم جهده العسكري، وهو ما جعله يكتب لقناصلة أوربا بطنجة ملتمسا عونهم المالي[23]. وبحسب ما يظهر فإن سيدي علي بن أحمد، الذي كان بخزائنه من المال ما «لا يوجد في خزائن الملوك»[24]، لم يكن مستعدا للمراهنة على أمير تضاءلت حظوظ نجاحه بعدما تأكد دعم المناطق الوسطى للمولى سليمان. وعلى

(20) نفسه، ص 245-248.

(21) نفسه، 245.

(22) م و م، رسالة من المولى مسلمة إلى حاكم سبتة، بتاريخ 14 أبريل 1794 (يوجد أصلها في أ ت و، مدريد).

(23) خ ب، 52/10، 22 أبريل 1792.

(24) عبد الله بن الطيب الوزاني، **الروض المنيف**، 2، مخ، خ ع ر، ك 2304، ورقة 77.

ضوء هذه التطورات قرر المولى مسلمة الانسحاب من الصراع لبعض الوقت بعد أن تكبد هزيمتين عسكريتين انتهتا بتراجع معظم مناصريه الذين كان يعول عليهم، وخاصة قبيلتي أيت يمور والحياينة[25]. وإجمالا، فإن عهد المولى مسلمة لم يدم أكثر من شهرين، انسحب بعدهما إلى الريف ثم إلى الجزائر، لكنه لم يفقد أبدا الأمل في العودة إلى حلبة الصراع السياسي.

لقد شكل انسحاب المولى مسلمة من الأقاليم الشمالية نجاحا سياسيا هاما بالنسبة للمولى سليمان ومثل خطوة حاسمة في تمهيد البلاد، بعد أن أصبح هذا الأخير سيد شمال المغرب بدون منازع. وما إن بسط سلطته على المنطقة حتى بادر إلى تولية العمال على مختلف القبائل الواقعة ضمن مجاله وشرع في سياسة التقرب من الشرفاء الريسونيين الذين ساندوه في تثبيت حكمه بالقبائل الجبلية[26]. ومن جهته غير سيدي علي بن أحمد موقفه، وحتى يكفر عن دعمه السالف للمولى مسلمة، عرض وساطته من أجل إنهاء عصيان المتمردين بالجنوب وحملهم على مبايعة المولى سليمان.

لكن المنطقة الأشد عنادا كانت هي تامسنا حيث تطلب إخضاع قبائل الشاوية ما لا يقل عن خمس سنوات. في مايو 1793، قام المولى سليمان، بعد أن ثبت حكمه شمال نهر أبي رقراق، بأول حرْكة ضد الشاوية ونجح في بلوغ الدار البيضاء دون مشقة كبيرة. لكن مقاتلي الشاوية الذين كانوا قد تراجعوا إلى الجنوب، هزموا عساكر السلطان في يونيو من نفس السنة[27]، وأجبروا المحلة السلطانية المكونة من 7 000 مقاتل من العبيد والأوداية وأيت إدراسن، على التقهقر. وكان العبيد في طليعة المتضررين من هذه المواجهة حيث هلك عدد كثير منهم، بينما وقع آخرون

---

(25) الزياني، **الروضة**، ورقة 166.

(26) محمد الأمين الريسوني، **حقائق تاريخية عن زاوية تزروت**، تطوان، 1966، ص 26. في عام 1793، منح المولى سليمان للريسونيين فندقا بتطوان حيث أقاموا فرعا لزاويتهم. انظر، رسالة المولى سليمان إلى سيدي علي بن ريسون، بتاريخ 14 مارس 1793 لدى داود، 3، ص 198.

(27) خ ب، 52/10، 1 غشت 1793.

(28) نفسه.

في الأسر[28]، وهو ما أغضب قائدهم سعيد بن العياشي وجعله يهدد مرة أخرى بالتخلي عن المولى سليمان[29].

لقد ساهمت هذه الهزيمة العسكرية الكبرى بالشاوية في تعطيل خطة المولى سليمان ومنحت المولى هشام وحليفيه، عبد الرحمن بن ناصر ومحمد بن العروسي بعبدة ودكالة، حماية مؤقتة. لكن العصيان اكتسى طابعا خطيرا عندما أقدمت قبائل الشاوية في أكتوبر من سنة 1793 على مبايعة المولى مسلمة[30].

لقد قام المولى مسلمة، بعد أن غادر وزان في أبريل 1792، بمحاولات عديدة لزعزعة حكم المولى سليمان. ففي شتنبر من نفس السنة، حاول تحريض قبيلة الحياينة، وبعد فشله في مسعاه هذا انسحب إلى الجزائر ليعود إلى تافيلالت بالجنوب الشرقي، ومنها توجه إلى جبال الأطلس المتوسط ملتمسا دعم أسرة أمهاوش المرابطية. وحسب المصادر اليهودية المعاصرة، فإن المولى مسلمة نجح في كسب مساندة أبي بكر أمهاوش الذي بايعه سلطانا في صيف سنة 1793 وزوده بأربعة آلاف مقاتل بهدف مهاجمة العاصمة مكناس[31]. لكن هذه المحاولة فشلت هي الأخرى مما جعله يقيم بعض الوقت بمنطقة تادلة قبل أن يستنجد به أعيان الشاوية التواقين إلى سلطنة صورية توفر لهم الغطاء المطلوب لاستمرار علاقتهم التجارية مع الأوربيين[32].

وكان واضحا أن الشاوية بدعمها للمولى مسلمة كانت تبحث فقط عن شرعية رمزية تحافظ بها على استقلاليتها. ذلك أن هاجس كبار المستفيدين من تجارة الحبوب، ومنهم أحد الشرفاء الوزانيين، كان بالتحديد هو ضمان التحكم في صادرات القمح من مرسى الدار البيضاء[33]. وقد أبان وجهاء الشاوية عن ذلك

---

(29) خ ب، 52/10، 19 أكتوبر 1793.
(30) نفسه.
(31) ج. فاجدا (G. Vajda)، «مجموعة من النصوص التاريخية اليهودية المغربية»، هسبريس، 36، 1949، ص 184 (بالفرنسية).
(32) خ ب، 52/10، 10 أكتوبر 1793.
(33) الضعيف، ص 254.

حينما عرضوا على المولى مسلمة، الاستفادة من نصف رسوم التصدير مقابل «خدماته»[34].

المرحلة الثانية (1793–1795)

عند نهاية سنة 1793 أصبح مجموع المنطقة الساحلية الواقعة جنوب الرباط تابعا لقواد أو أمراء مستقلين. لكن المولى سليمان لم يكن يتوفر على ما يكفي من القوة العسكرية والموارد المالية للدخول في مواجهة على نطاق واسع مع الأقاليم المتمردة. فقد أظهرت حملـة مايو - يونيو الفاشلة ضد الشاوية مدى الضرر الذي قد تلحقه النكسات العسكرية بمعنويات الجيش وانضباطه. ثم إن الجيش الذي ورثه عن سلفه المولى اليزيد كان يفتقر إلى التنظيم والانضباط. فقد كان رؤساء العبيد بالخصوص يؤاخذون على المولى سليمان تحيزه للأوداية وبرابرة أيت إدراسن[35]. ولم يكونوا لينظروا بعين الرضى إلى محاولات السلطان الرامية لتعزيز جيش الأوداية الذي كان قد أضعفه كثيرا سيدي محمد بن عبد الله، والذي كان المولى سليمان يأمل في إعادة هيكلته قصد كبح جماح العبيد ونزوعهم المتكرر إلى العصيان[36]. ففي أكتوبر من العام المذكور، وفي خضم التحضير لحرْكة الشاوية، أظهروا العصيان أول الأمر وهدد سعيد بن العياشي، علانية، بدعم المولى مسلمة في مطالبته بالخلافة[37].

هذه الاعتبارات حدت بالمولى سليمان إلى تبنّي استراتيجية جديدة في سعيه إلى توحيد البلاد، وهي استراتيجية تقوم على ثلاثة مبادئ: اللجوء إلى وساطة القوى الدينية، وإضعاف المناطق الساحلية المتمردة عبر اعتراض ومصادرة تجارتها البحرية، والتقرب من إسبانيا سعيا إلى إقناعها بتغيير موقفها من أزمة الخلافة بالمغرب. وفي إطار هذا المنظور ناشد السلطان شيخي الزاويتين الوزانية

---

(34) خ ب، 52/10، 19 أكتوبر 1793.
(35) خ ب، 52/10، 1 غشت 1793.
(36) الضعيف، ص 265. في عام 1796، رفع المولى سليمان عدد فرسان الأوداية إلى 3000 بعد أن كان عددهم لا يتجاوز 400 رجـل في سنة 1792.
(37) خ ب، 52/10، 19 أكتوبر 1793.

والشرقاوية بالتوسط لدى المتمردين بالجنوب، وعلى رأسهم أخوه هشام والقائد بن اصر العبدي[38]. ونتيجة لتدخل سيدي علي بن أحمد الوزاني أوقف أحد أقربائه نشاطه التجاري بالدار البيضاء التي غادرها في أكتوبر مـــن سنة 1794[39]. كما توسط له كذلك في السنة الموالية العربي بن المعطي الشرقاوي لدى عبد الرحمن بن ناصر المخيزني القائم بأسفي وعبدة[40].

وفي إطار نفس المخطط حرص المولى سليمان على تفادي مواجهات عسكرية مكلفة ومدمرة، وتوجيه الجهود، بدل ذلك، إلى محاصرة مراسي المناطق الثائرة. فقد أدرك السلطان منذ البداية أن أساس الأزمة يكمن في التجارة الخارجية ومداخيلها المغرية. فمنذ وفاة سيدي محمد بن عبد الله دخلت القبائل الساحلية في علاقات تجارية مباشرة مع الأوربيين وتعاطت لتصدير القمح على نطاق واسع. وظهرت في مراسي الدار البيضاء وتيط وأسفي وبالقرب منها فئة من الوسطاء الأثرياء الذين ارتبطت مصالحهم على نحو وثيق بالتجارة البحرية، ولذلك قرر المولى سليمان ضرب مصالحهم بإحكام حصار بحري حول هذه المراسي بالذات.

وهكذا، وفي أكتوبر 1793، وبعد أن حط مولاي مسلمة الرحال بالدار البيضاء، أبلغ المولى سليمان القناصلة الأوربيين بعزمه على حصار كل المراسي التي لم تعترف بأحد السلطانين المبايعين بفاس ومراكش، أي هو نفسه والمولى هشام[41]. وهكذا، تم تحذير البلدان الأوربية من مخاطر المتاجرة مع الدار البيضاء وإمكانية حجز السفن التي تقصدها. ومما شجع المولى سليمان على مواصلة خطته هذه أن إسبانيا التي كان لتجارها مصالح كبيرة بهذا المرسى، لم تُظهر أي اعتراض على هذا القرار، مادام ذلك ينسجم مع اعترافها بسلطة المولى

(38) الضعيف، ص 261، 269، 287.
(39) نفسه، ص 254.
(40) نفسه، ص 269.
(41) خ ب، 52/10، 28 أكتوبر 1793.

سليمان على المنطقة الواقعة شمال نهر أم الربيع[42]. وفي عام 1794، قام المولى سليمان بتصليح وتجهيز بعض السفن لمراقبة ساحل الشاوية حيث تم حجز عدد من المراكب المحملة بالزرع. وفي نهاية المطاف أثبت هذا الحصار البحري فعاليته لدرجة أنه لم يبق أمام وجهاء الشاوية إلا أن يطالبوا المولى مسلمة بمغادرة بلادهم في يوليوز من نفس السنة[43].

وعند مطلع عام 1795، وعلى إثر تخلي المولى هشام المفاجئ عن الحكم، أصبح المولى سليمان يتوفر على حجة لم تكن في الحسبان ليعلن توسيع مجال الحصار البحري ليشمل كلا من أسفي وتيط. ذلك أن المولى هشام أدرك أنه كان مجرد أداة سياسية في يد عبد الرحمن بن ناصر، وهو ما جعله يخلع نفسه في يناير من السنة المذكورة[44]. وهكذا صارت قبائل عبدة ودكالة بدون أمير وبالتالي خارج الشرعية، مما حدا بالمولى سليمان إلى إصدار أوامره باعتراض تجارة تيط وأسفي بحكم رفض أهلها مبايعة الخليفة الوحيد المتبقى على الساحة، أي هو نفسه[45].

ومن جهة أخرى، لم يعد بوسع إسبانيا أن تتذرع بأن المنطقة الواقعة جنوب أم الربيع توجد خارج سيادة المولى سليمان بعد أن كذبت هذا الزعم ثلاثة تطورات هامة. أول هذه التطورات مبايعة الصويرة، في سنة 1794، المولى سليمان كسلطان نتيجة سيطرة حامية العبيد على المدينة[46]. ثانيا، حصل في أواخر نفس السنة نزاع بدكالة بين محمد بن العروسي وأخيه الهاشمي، ومبايعة هذا الأخير للمولى سليمان[47]. وعلى الرغم من نكث الهاشمي بن العروسي هذا بيعته

(42) خ ب، 52/10، 29 غشت 1794. اعترفت الحكومة الإسبانية بحق المولى سليمان في اعتراض تجارة الدار البيضاء لكنها أوضحت أنها لن تسمح باعتراض سفنها المتوجهة إلى تيط وأسفي.

(43) نفسه.

(44) خ ب، 52/11، 16 فبراير 1795.

(45) خ ب، 52/11، في رسالة إلى القناصلة الأوربيين، بتاريخ 21 مارس 1795، أعرب المولى سليمان عن نيته في منع عبدة ودكالة من ربط علاقات تجارية مع الأوربيين وذلك عقب تنازل المولى هشام عن العرش.

(46) الضعيف، ص 259.

(47) نفسه، ص 280.

للسلطان في صيف عام 1795، فإن المولى سليمان استغل، مع ذلك، إذعانه المؤقت ليقدم نفسه كسلطان شرعي يصل نفوذه إلى المناطق الجنوبية(48). أما التطور الثالث فتجلى في مبايعة وجهاء مراكش والرحامنة للمولى سليمان في يونيو من نفس العام(49).

هذه المكتسبات، وإن كانت هشة ومؤقتة، فقد عززت موقف المولى سليمان السياسي تجاه خصومه. فبالرغم من مبايعة المولى هشام بمراكش من جديد في أكتوبر 1795 من طرف عبد الرحمن بن ناصر والهاشمي بن العروسي، والذي أصبح آنذاك قائد دكالة بدون منازع، فإن ذلك لم يمنع المولى سليمان من مواصلة حصار أسفي وتيط. وهكذا كانت له في يونيو من سنة 1796، خمس سفن بالقرب من ساحل عبدة(50). وإبان صيف نفس السنة تم حجز العديد من السفن المحملة بالزرع وبيعت حمولتها بالرباط(51).

وموازاة مع حصار المراسي الثائرة، سعى المولى سليمان إلى كسب إسبانيا إلى جانبه بمنحه إياها امتيازات تجارية كبيرة. وبالفعل، فقد مثل هذا التقارب مع إسبانيا إحدى الركائز الأساسية لسياسة السلطان خلال هذه المرحلة من توحيد البلاد. وتمثلت أول خطوة في هذا الصدد في تعيين محمد بن عثمان المكناسي، المعروف بصلاته الودية مع إسبانيا، وزيرا للشؤون الخارجية في يونيو من سنة 1792(52). وفي مايو من العام، ومباشرة عقب دخوله الأول للدار البيضاء، أبلغ المولى سليمان الحكومة الإسبانية بإمكانية إرسال رعاياها للاتجار هناك وتصدير

---

(48) انظر رسالة المولى سليمان إلى قناصلة الدول الأوربية بتاريخ 29 شعبان 1209 / 21 مارس 1795 يحذرهم فيها من ربط علاقات تجارية مع أسفي وتيط في خ ب، 52/ 11

(49) الضعيف، ص 260؛ خ ب، 52/ 10، 10 يوليوز 1795.

(50) خ ب، 52/ 11، 26 يونيو 1796.

(51) الضعيف، ص 275.

(52) أ ت و، مستندات الدولة، ملف 4328، رسالة بتاريخ 16 ربيع الأول 1207 / 1 نونبر 1792 من المولى سليمان إلى القناصلة الأوربيين يخبرهم فيها بتولية ابن عثمان بتطوان والتفويض له لإدارة الشؤون الخارجية.

الزرع بنفس الشروط التي كانت سارية في عهد أبيه[53]. وحصل الإسبان على امتياز إضافي في سنة 1795 حينما منحهم المولى سليمان امتياز استغلال مرسى العرائش دون غيرهم من الدول الأوربية[54].

إن سياسة المولى سليمان تجاه إسبانيا تفسر إلى حد كبير الانفتاح التجاري الذي ميز السنوات الأولى من حكمه. فبتشجيعه لصادرات القمح خلال مرحلة إخضاع البلاد لم يكن المولى سليمان يرمي إلى تعزيز مالية المخزن فحسب، بل كان يراهن كذلك على استدراج إسبانيا إلى جانبه عن طريق امتيازات تجارية مغرية. فقد أدركت إسبانيا، التي كانت مهتمة أساسا باستيراد الحبوب المغربية، أن بإمكانها الحصول عليها من مراسي الشمال والمراسي الخاضعة للمولى سليمان بنفس الشروط تقريبا التي يقدمها لها الثوار بالجنوب[55]. وأخيرا، نجح المولى سليمان في إقناع الإسبان بأن وحدة المغرب واستقراره هما وحدهما الكفيلان بضمان مصالحهم التجارية.

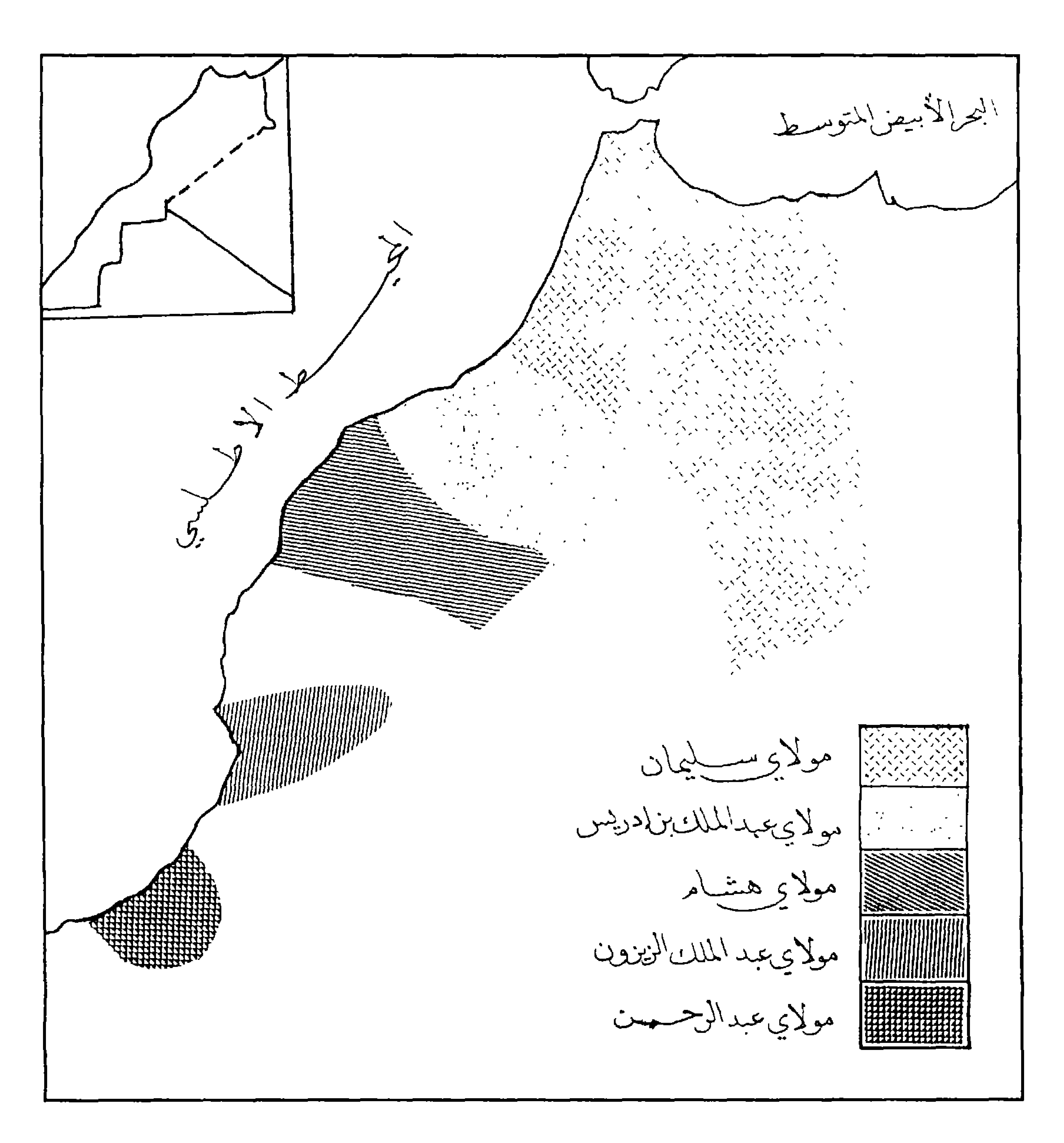
المرحلة الثالثة (1796-1798)

خلق انسحاب المولى هشام من الحكم في يناير 1795 واستسلام الشاوية بعد شهرين من ذلك، أملا حقيقيا في الإسراع بتوحيد البلاد. وتأكد هذا الأمل بقدوم وفد من مراكش لتقديم البيعة للسلطان، في يونيو من نفس السنة. غير أن الوضع السياسي شهد خلال النصف الثاني من السنة تحولات لم تكن في الحسبان. ففي يوليوز، نكث الهاشمي بن العروسي بيعته وانضم لعبد الرحمن بن ناصر العبدي. وفي منطقة جبالة، عاد المولى مسلمة من جديد ليفتح جبهة أخرى كان المولى سليمان في غنى عنها، وذلك عندما أحكم الحصار حول مدينة تطوان خلال معظم

(53) أ ت و، مستندات الدولة، ملف (2) 4330، رسالة من الغازي بن سلامة إلى أنطونيو سالمون، القنصل الإسباني بطنجة، بتاريخ 13 مايو 1793 يبلغه فيها رغبة المولى سليمان في تجديد الامتيازات التجارية التي كانت للإسبان بالدار البيضاء على عهد والده سيدي محمد بن عبد الله.

(54) خ ب، 52/ 11، 31 أكتوبر 1795.

(55) انظر سياسة المولى سليمان التجارية في الفصل الثاني.



الخريطة رقم 2: المغرب سنة 1797

الصيف[56]. ثم في أكتوبر من نفس العام تم تنصيب المولى هشام مرة أخرى سلطانا في مراكش من طرف عبد الرحمن بن ناصر والهاشمي بن العروسي. وهكذا، وباستثناء الصويرة، أصبحت كل البلاد الواقعة جنوب أم الربيع تحت سلطة المتمردين من جديد. وبالإضافة إلى هذا عادت إسبانيا لتربط علاقات من جديد مع القواد المتمردين بعبدة ودكالة[57].

خلال سنة 1796، لم يطرأ أي تطور من شأنه إنهاء أزمة الخلافة، حيث واجهت المولى سليمان مصاعب جديدة. ففي تادلة، انقلب عليه شيخ الزاوية الشرقاوية الذي مال إلى أخيه المولى هشام بعد أن قويت الشكوك حول أمر السلطان باغتيال صهره بوعزة القسطالي، قائد قبيلة بني حسن[58]. وفي سوس، نجح المولى عبد المالك الزيزون، أحد أبناء سيدي محمد بن عبد الله، في إقامة إمارة مستقلة بتارودانت. وفي أقصى الجنوب، كان المولى عبد الرحمن، وهو ابن آخر لسيدي محمد بن عبد الله، يراقب منطقة وادي نون ويستفيد من مداخيل تجارتها. لكن التطور الأخطر كان هو تجدد عصيان الشاوية.

بعد إخضاع الشاوية في مارس 1795 ولى المولى سليمان ابن عمه عبد المالك بن ادريس عاملا على المنطقة، لكن هذا الأخير استبد بعائدات تجارة الدار البيضاء، وبتشجيع من الأعيان المحليين، أعلن مبايعته للمولى هشام في بداية عام 1797. إن هذه المبايعة، وإن كانت شكلية، فإنها سددت ضربة قوية لسلطة المولى سليمان لأنها سمحت لأمير مراكش بادعاء السيادة على منطقة كانت تعتبر حتى ذلك الحين تابعة، وبدون منازع، لـ«مملكة فاس»[59]. وأمام هذه النكسة التي أربكت المولى سليمان لبعض الوقت، جاءت تطورات الجهة الجنوبية وتصدع

---

(56) الضعيف، ص 261-262. أُرغم المولى مسلمة على التخلي عن حصار تطوان في أكتوبر 1795 بعد التدخل الحاسم لمحمد بن ناصر المطيري. وشكل هذا الحصار آخر محاولة له لزعزعة حكم أخيه سليمان، بحيث انسحب إلى الجزائر والمشرق بعد ذلك.

(57) **أ ت و**، مستندات الدولة، ملف 4345، رسالة بتاريخ 22 يوليوز 1796 من ابن عثمان إلى الوزير الأول الإسباني، كَودوي (Godoy).

(58) الضعيف، ص 270.

(59) نفسه، ص 282، 285.

جبهة المتمردين هناك لتبعث الأمل من جديد في إمكانية توحيد البلاد.

ذلك أنه في نهاية شهر مارس من عام 1797، ومباشرة بعد تمرد المولى عبد المالك بن ادريس على المولى سليمان، بادر كل من عبد الرحمن بن ناصر والهاشمي بن العروسي إلى مبايعة المولى الحسين بن سيدي محمد بن عبد الله بعد أن خلع هشام نفسه رافضا أن يكون مجرد أداة طيعة في يد هذين القائدين[60]. إلا أن أهل مراكش تشبثوا ببيعة المولى هشام مما زاد في تعقيد الأمور بالمنطقة الجنوبية[61]. أما المولى الحسين فإنه أصبح يتمتع ليس فقط بمساندة ابن ناصر والعروسي ولكن كذلك بدعم شيخ الزاوية الشرادية[62]. هذا الانقسام الذي حدث في صفوف متمردي الجنوب أسفر عن حرب محلية اصطدمت فيها قبائل الرحامنة وأهل مراكش بتحالف ابن ناصر والعروسي[63]. وأخيرا، استطاع المولى الحسين الاستيلاء على مراكش في شهر مايو مرغما بذلك أخاه المولى هشام على الفرار واللجوء إلى الجبال المجاورة.

لقد استغل المولى سليمان هذه التناقضات ليشن حملة عسكرية كبيرة ضد قبائل الشاوية. وإذا كان عبد المالك بن ادريس قد نجح في حشد ما لا يقل عن 11 000 مقاتل فإن المولى سليمان قد تمكن من استنفار 60 000 مقاتل، معظمهم ينتمون لأيت إدراسن وقبائل بربرية أخرى من حلفاء المخزن التقليديين[64]. وكانت النتيجة أن تراجع الأمير الثائر إلى نهر أم الربيع وأقر بهزيمته يوم 20 مايو من عام 1797[65]. بعد ذلك مباشرة أذعنت الشاوية وعدد من وجهاء دكالة لحكم المولى

---

(60) نفسه، ص 283.

(61) نفسه.

(62) ج. دراكَ (G. Drague)، **نبذة عن التاريخ الديني للمغرب**، باريس، 1951، ص 91-92 (بالفرنسية). تقع الزاوية الشرادية على مسافة مسيرة يوم واحد غرب مراكش. وقد أسسها أبو العباس الشرادي، أحد مريدي أحمد بن ناصر الخليفة، ثاني شيوخ الطريقة الناصرية؛ لكن نفوذها بقي محدودا في قبائل الشراردة، ومن ضمنهم زرارة والشبانات وتكنة وأولاد دليم وذو بلال.

(63) الضعيف، ص 285.

(64) **م ت ق**، 21، ورقة 117.

(65) الضعيف، ص 287-288.

سليمان. وحتى يحكم قبضته على الشاوية بصفة نهائية وضعها تحت إمرة أخيه مولاي الطيب، وتم أيضا إغلاق مرسى الدار البيضاء في وجه التجارة الخارجية ونقل التجار الأوربيين منها إلى الرباط[66]. وبعد هذا النصر الذي حققه المولى سليمان بدا واضحا أن متمردي الجنوب المختلفين في أمرهم لن يستطيعوا الحفاظ طويلا على استقلالهم، وأن استسلامهم لم يعد إلا مسألة وقت.

لقد نتج عن خضوع الشاوية في مايو 1797 واحتدام النزاع بين المولى هشام والمولى الحسين بمراكش مسارعة العديد من قبائل الجنوب إلى مبايعة المولى سليمان. ومن جهتها أعلنت قبائل دكالة والرحامنة عن بيعتها للسلطان في الرابع من شتنبر من نفس العام[67]. وفي ذات الوقت، تقريبا، توجه شيخ الزاوية الوزانية إلى أسفي في محاولة لانتزاع مبايعة عبد الرحمن بن ناصر الذي أقنعه سيدي علي بن أحمد بعد أسبوعين من المفاوضات بضرورة الاعتراف بالمولى سليمان كسلطان شرعي للبلاد[68]. وفي مراكش، شاعت أخبار مبايعة ابن ناصر بسرعة، فاقتنع الجميع بأنها تمثل النهاية الفعلية للتمرد. ولم يتأخر حينئذ أهل مراكش في إبعاد المولى الحسين وإعلان مبايعتهم للمولى سليمان. وهكذا تم توحيد البلاد وتمكن المولى سليمان، أخيرا، من دخول مراكش ظافرا، في 26 نونبر 1797[69].

لقد قضى السلطان فصل الشتاء بمراكش بغرض تعزيز حكمه في الأقاليم الجنوبية واستئصال ما تبقى من بؤر المقاومة اليائسة، كتحصن المولى الحسين بالجبال وامتناع محمد الشرادي عن تسليم الأنفاض التي كان قد تركها المولى هشام بزاويته[70]. وبخصوص هذا الخلاف بين المولى سليمان وشيخ الزاوية الشرادية أبدى عبد الرحمن بن ناصر تعاطفا واضحا مع هذا الأخير، بل إنه ذهب أبعد من ذلك عندما هدد بمبايعة المولى الحسين، وذلك في أواخر سنة 1797[71].

---

(66) الزياني، **الروضة**، الورقة 171.

(67) الضعيف، ص 293-294.

(68) نفسه؛ خ ب، 52/ 11، 1 أكتوبر 1797.

(69) الضعيف، ص 298-299.

(70) نفسه، ص 299.

(71) نفسه.

غير أن إذعان هذا الأمير للمولى سليمان ونقله إلى الرباط في مطلع سنة 1798 أحبطا كل محاولة لإذكاء العصيان من جديد. ومما عزز سلطة المولى سليمان تلقّيه في فبراير من هذه السنة بيعة ابن أخيه، عبد المالك الزيزون الذي كان مستبدا بحكم أكَادير ومنطقة سوس[72]. ثم في مارس من العام ذاته قدم وفد عن أهل درعة ليقدم البيعة ويطلب تعيين قائد مخزني[73]. وهكذا، وبعد ست سنوات من مبايعته بفاس، أصبح المولى سليمان حاكم المغرب بدون منازع.

2. «الطاعون الكبير» (1799-1800)

لم يكد المولى سليمان يوحد البلاد ويمد سلطته إلى النواحي الجنوبية حتى عصفت بالبلاد كارثة لم تشهدها منذ أجيال، تمثلت في وباء 1799-1800 الذي يذكره معاصروه تحت اسم «الطاعون الكبير»، والذي كانت له عواقب اجتماعية وسياسية بالغة.

وبحسب ما يبدو، فإن المغرب لم يتأثر بحلقات الأوبئة المتتابعة التي عرفتها بقية بلدان شمال إفريقيا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر. فبين سنتي 1750 و1799 نعمت البلاد بعافية طويلة استمرت نصف قرن تقريبا[74]. وحسب فالنسي (L. Valensi) فإن وبائي 1784 و1789 اللذين شهدتهما تونس والجزائر لم يمتدا إلى ما وراء تلمسان ومعسكر[75]. لكن هذه الهدنة النسبية انتهت في ربيع 1799 عندما تعرض المغرب لأفظع وباء منذ كارثة منتصف القرن الرابع عشر.

إن الذين نجوا من هذا الوباء نعتوه «بالطاعون الكبير» حتى يميزوه عن ما سبقه من الأوبئة التي كانت أخف وطأة[76]، بما في ذلك وباء سنة 1750. وتتجلى شدة هذا الطاعون بالمقارنة مع ما شهدته البلاد من قبل في أرقام الضحايا، حيث وصل عدد الموتى بفاس خلال وباء 1750 إلى 300 في اليوم، كحد أقصى، بينما

---

(72) نفسه، ص 302.

(73) نفسه، ص 303.

(74) القادري، **حوليات**، ص 74.

(75) ل. فالنسي، **المغارب**، ص 21.

(76) **الابتسام**، ص 7؛ عبد الكبير بن المجذوب الفاسي، **تذكرة المحسنين**، ص 343.

تضاعف هذا الرقم في عام 1799 ثمان مرات، أي بلغ حوالي 500 2 حسب التقديرات المغربية المعاصرة[77].

وبالنظر إلى عوارض الوباء كما وصفها المعاصرون[78]، فإن الأمر كان يتعلق بما يعرف بالطاعون الدملي[79]، وهو ما تؤكده الأوصاف والمصطلحات المتضمنة في المصادر المغربية[80]. ويظهر أن الوباء الذي فشا بالجزائر في سنة 1798 قد دخل إلى المغرب عبر الحدود الشرقية. وعلى الرغم من تحذيرات ونصائح ممثلي الدول الأوربية فإن المولى سليمان رفض الأخذ بإجراءات الحجر الصحي التي أقامها القناصلة الأوربيون بطنجة[81]، معتبرا تبنّي أي إجراء وقائي من هذا القبيل أمرا مخالفا للشرع[82]. ومما مهد الطريق أمام هذا الوباء الفتاك هزالة المحاصيل الزراعية لعام 1798[83]. وحتى محصول سنة 1799 الذي كان يعد بالخير فقد ضاع جزء هام منه من جراء اكتساح الجراد لبعض المناطق[84]. وفي هذه الظروف، وبالضبط خلال فصل الربيع من سنة 1799، أي عند ما يعرف بـ«عُنق العام»، عندما يفتقد الناس الأقوات ويصبح الفرد أكثر عرضة للأمراض، في هذا الوقت بالذات ضرب البلاد وباء مدمر سيتذكره الناس على مدى أجيال عديدة تحت اسم «الطاعون الكبير».

ظهر الوباء أول الأمر بناحية الريف، قبل أن ينتقل إلى مدينة فاس وأحوازها

---

(77) **الابتسام**، ص 7؛ القادري، **حوليات**، ص 74؛ انظر كذلك محمد الأمين البزاز، **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، الرباط، 1992، ص 57-60.

(78) محمد بن أحمد الرهوني، **جواب في الطاعون**، مخ خ ع ر، د 2251، ص 4.

(79) **الموسوعة البريطانية (Encyclopaedia Britannica)**، 1958، ص 992-996.

(80) **الابتسام**، ص 7؛ عبد السلام بن سليمان الفشتالي، **تقييد**، الورقة 125.

(81) أسس القناصلة الأوربيون ابتداء من سنة 1792 ما يمكن نعته بالمجلس الصحي للسهر على تطبيق قواعد الحجر الصحي أو الكرنتينة التي رفض المخزن العمل بها لأسباب دينية.

(82) خ ب، 52/ 11، 26 أبريل 1799.

(83) خ ب، 52/ 11، طنجة، 15 غشت 1798.

(84) خ ب، 52/ 11، طنجة، 21 مايو 1799.

التي تمكن منها خلال شهر أبريل 1799[85]. وقد عجلت حركة الجيش باتجاه الرباط والجنوب بانتشار المرض. فبعد أن انتهى المولى سليمان من تمهيد البلاد، عزم على زيارة أسفي وعبدة ليتلقى شخصيا بيعة عبد الرحمن بن ناصر الذي بقي يتأرجح بين الخضوع والعصيان حتى آخر لحظة[86]. وفي حركته هذه باتجاه الجنوب كان برفقة المولى سليمان عدد كبير من العبيد والأوداية المصابين أصلا بالوباء[87]. لذلك بدا السلطان في هذه الحرْكة، وحسب ما يرويه الضعيف، «وكأنه قد نهض بجندين، جند من العسكر وجند من الوباء»[88]. وهذا ما أكده القنصل البريطاني عندما ذكر بأن المولى سليمان قد حمل معه الداء من فاس إلى الرباط والمناطق الساحلية[89].

ومما لاشك فيه أن تنقلات السلطان عبر السهول الأطلسية الجنوبية قد ساعدت على تفشّي الوباء بسرعة خلال فصل يعتبر مواتيا لانتشار العدوى[90]. وهذا ما جعل حرْكة السلطان محل انتقاد من طرف معاصريه بالنظر إلى انعدام حاجة ملحة للقيام بتلك الحملة وخاصة في تلك الظروف[91].

وبلغ الوباء ذروته ما بين أبريل ويوليوز من نفس السنة بكل من فاس ومراكش. فقد وصل عد الوفيات في فاس إلى 1 000 في اليوم الواحد، الشيء

(85) يؤرخ كل من الزياني وصاحب الابتسام لظهور الطاعون بعام 1798. وتشير كل الدلائل المستقاة من الأرشيفات الفرنسية والبريطانية والمصادر المغربية المعاصرة إلى أن الوباء دخل فاس في ربيع 1799. انظر الضعيف، ص 314؛ عبد السلام بن سليمان الفشتالي، **تقييد**، الورقة 125؛ الزياني، **الروضة**، الورقة 181؛ **الابتسام**، ص 7؛ خ ب، 52/ 11، 15 مارس 1799؛ م ت ق، ج 22، الورقة 54-55.

(86) الضعيف، ص 315-317.

(87) نفسه، ص 315.

(88) نفسه.

(89) خ ب، 52/ 11، 6 غشت. 1799 انظر أيضا، خ ب، 52/ 11، 21 مايو 1799، بخصوص مسؤولية الجيش في نقل المرض إلى الجنوب.

(90) الضعيف، ص 315.

(91) الفشتالي، الورقة 125. انتقد الفشتالي حركة السلطان قائلا إنه «لم يكن لسفره دليل ولا موجب».

الذي جعل الناس يدفنون الموتى في مقابر جماعية[92]. على أن بعض المصادر تذكر أرقاما تفوق 500 2 يوميا[93]. وفي مراكش، وصلت الخسائر اليومية إلى 1800[94]. وحسب الأخبار التي وصلت إلى القنصل البريطاني فإن الناس بمراكش أصبحوا عاجزين عن دفن الموتى رغم توظيف حوالي مائة شخص لجمع الجثث من الأزقة[95]. ومع نهاية فصل الصيف خفت حدة الوباء بشكل كبير وهو ما علله القنصل البريطاني بالحرارة المرتفعة التي تميز عادة شهري غشت وشتنبر، كما فسر تناقص عدد الوفيات بالنقص الكبير الذي طرأ على عدد السكان[96]. لكن هذا التراجع لم يكن إلا هدنة عابرة. فخلال الخريف بدأت نسب الوفيات في التصاعد في المناطق الجنوبية والوسطى، وإن كانت معدلات الوفيات اليومية قد تقلصت كثيرا بالمقارنة مع معدلات فصل الربيع.

أما الجزء الشمالي من البلاد فلم يتأثر، بكيفية خطيرة، إلا في ربيع سنة 1800. ففي تطوان مثلا، لم يظهر الوباء إلا في فبراير من هذه السنة[97]. وفي مارس، ارتفع عدد الضحايا بهذه المدينة إلى 20 في اليوم، بالغا ذروته في الشهر الموالي بما يتراوح بين 130 و150 يوميا[98]. وحسب المصادر المحلية فإن المدينة تكبدت خلال شهرين ما لا يقل عن 000 8 ضحية[99]. وفي طنجة، حيث كان عدد السكان أقل بكثير، لم تتجاوز أرقام الخسائر 30 في اليوم[100]. ومرة أخرى تميز فصل الصيف بانخفاض نسبة الخسائر البشرية؛ ومع نهاية سنة 1800 كانت

---

(92) الفشتالي، الورقة 125؛ جاكسون، **وصف مملكة مراكش**، ص 174.

(93) **الابتسام**، ص 7.

(94) ج. كايي، «النائب القنصلي بروسوني (Broussonet) ومذكراته حول المغرب»، **هسبريس - تامودا**، 2، 1961، ص 16 (بالفرنسية).

(95) خ ب، 52/ 11، جبل طارق، 9 غشت 1799.

(96) خ ب، 52/ 11، أسفي، 25 غشت .1799 مراسلة من التاجر الإنجليزي كاهيل (Cahill).

(97) داود، 3، ص 234.

(98) خ ب، 52/ 11، 29 يوليوز 1800.

(99) داود، 3، ص 234.

(100) خ ب، 52/ 11، 29 يوليوز 1800.

البلاد قد تخلصت من كابوس هذا الوباء الجارف، لكن آثار هذه الكارثة سوف تبقى مرسومة على كل مظاهر الحياة.

العواقب الاجتماعية والسياسية

كان لوباء 1799-1800 عواقب اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة. تجلى أولها، طبعا، في الآثار الديمغرافية. فقد هلك ما بين الربع والنصف من مجموع السكان إبان هذا الوباء(101). ومما يعزز هذه التقديرات أن المصادر المعاصرة تتحدث عن فناء قبائل وخلاء أحياء بكاملها(102). وتؤكد ملاحظات محمد بن عبد السلام الفشتالي جسامة الخسائر عندما يذكر أن محصول الزرع لسنة 1799 كان وفيرا لكن الأحياء كانوا عاجزين عن جمعه(103). وكانت الخسائر بين الحضر أكبر في الغالب بحيث تقدر نسبة الوفيات في بعض المدن بما بين النصف والثلثين(104). ففي فاس، وهي أكثر حواضر المغرب سكانا، كثيرة هي الديار التي ظلت فارغة بعدما أودى الوباء بحياة الكثير من النـــاس(105). وأفاد جيمس

(101) قدرت المصالح القنصلية البريطانية الخسائر البشرية بنصف الساكنة (و م، 91/ 41، جبل طارق، 14 دجنبر 1800). ويعتقد جاكسون أن الوباء قد أتى على ما بين ثلث ونصف السكان (**وصف مملكة مراكش**، ص 171). ومن جهته، قدر نائب القنصل الفرنسي بالصويرة الخسائر بالربع أو الثلث (طوماسي، م س، ص 262).

(102) الفشتالي، الورقة 125-126. يذكر جاكسون الذي سافر عبر منطقة حاحة بعيد الوباء أنه شاهد قرى خالية كان قد عاينها من قبل وهي آهلة بالسكان (**وصف مملكة مراكــش**، ص 173). وتحدث التاجر الإنجليزي كاهيل الذي سافر بين أسفي وطنجة برا عن بلاد خالية تجوبها قطعان الماشية بدون راع، كما يذكر أن حقول الزرع بقيت بدون حصاد (خ ب، 52/ 11، 28 نونبر 1799)

(103) الفشتالي، الورقة 125-126.

(104) فقدت الرباط، حسب ما أورده بروسوني، حوالي 000 20 نسمة من أصل 000 30. انظر رينو (H.P.J. Renaud)، «طاعون 1799»، هسبريس، 1، 1921، ص 162 (بالفرنسية). وفقدت مدينة القصر الكبير 000 10 نفس من أصل 000 20 (كورتيس، م س، ص 36). ويقدم جاكسون الأرقام الآتية بخصوص كبريات الحواضر: فاس، 000 65؛ مراكش، 000 50؛ الصويرة، 500 4؛ أسفي، 000 5 (**وصف مملكة مراكش**، ص 174). أما تطوان فقد فقدت في ظرف شهرين 000 8 نسمة حسب المصادر المحلية التي يعتمد عليها داود، 3، ص 234.

(105) الفشتالي، الورقة 125.

كورتيس الذي زار المدينة في عام 1801 أن 000 15 شخص لقوا حتفهم في حومة واحدة، بحيث لم ينج من سكانها إلا ثلاثون فردا[106]. وكان من بين الضحايا آلاف الحرفيين والتجار والفقهاء.

لكن يبدو أن الأضرار الديمغرافية للطاعون قد عوضها، على المدى المتوسط، الارتفاع الهام في نسبة الولادات بعد سنة 1800. فقد مكن الرخاء الزراعي الذي ميز العقد الأول من القرن التاسع عشر، بالإضافة إلى غياب الأوبئة، من نمو سريع في عدد السكان[107].

وكان للوباء دور كذلك في تحديد مصير المخزن وسياسته خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر. فعلى المستوى السياسي، ساعد الوباء في دعم جهود المولى سليمان في ترسيخ سلطته، وذلك بالإسهام في إضعاف قبائل عبدة ودكالة المتمردة وبحصد عدد من رؤوس العصيان.

كما أن الانهيار الديمغرافي وتراجع التجارة البحرية عقب رحيل العديد من التجار الأوربيين وانقطاع المواصلات بسبب الوباء، كلها عوامل جعلت المناطق الساحلية المتمردة في وضع لا يسمح لها بالتمادي في عصيانها طويلا[108].

وأراح الوباء أيضا المولى سليمان من خصوم الأمس. فأخواه، المولى هشام والمولى الحسين، اللذان نازعاه الحكم لمدة ست سنوات جنوب نهر أم الربيع، لقيا حتفهما في هذا الوباء. ونفس المصير كان في انتظار كل من عبد الرحمن بن ناصر العبدي والهاشمي بن العروسي. وهذا ما جعل القنصل البريطاني ماترا يكتب بعد انتهاء الوباء مباشرة: «إن المولى سليمان يتحكم الآن في البلاد بكيفية تامة. فقد أصبح من المستحيل على الأقاليم الساحلية التي فقدت ساكنتها أن تقوم بأي تمرد ذي شأن»[109].

---

(106) كورتيس، ص 83.

(107) انظر الفصل الثاني.

(108) خ ب، 52/11، 13 شتنبر 1799.

(109) خ ب، 52/11، 23 يناير 1801. هذا الانطباع أكده أكنسوس عندما كتب: «ولما مات العتاة والظلمة ومشاهيب البلاد وشياطين القبائل تمهدت المملكة لمولانا سليمان، فلم يبق له معارض ولا منازع» أكنسوس، 1، 281.

وساهم الوباء كذلك في حل مشاكل المخزن المالية الآنية. فاستيلاء المخزن على أملاك المنقطعين، مكن المولى سليمان من ثروة هامة[110]. ففي سوس وحدها، كان متخلف الهالكين هاما لدرجة عجز معها موظفو المخزن عن جمعه[111]. هذه الثروة التي لم تكن في الحسبان مكنته من الاستغناء عن عائدات التجارة البحرية وشجعته على فرض قيود على الصادرات.

لكن الوباء ساهم، من جهة أخرى، في إضعاف المخزن وخلخلة مؤسساته. فقد تضرر الجهاز الإداري بشكل كبير بعد هلاك الكثير من الموظفين الأكفاء والأمراء الذين كانوا قد اكتسبوا من قبل خبرة إدارية وسياسية في عهد سيدي محمد بن عبد الله. فعقب وفاة محمد بن عثمان والمولى الطيب في سنة 1799 وجد المولى سليمان صعوبة كبيرة في العثور على شخص له إلمام بتسيير الشؤون الخارجية. وكان من نتائج الوباء كذلك أن فقد السلطان البعض من أشد مناصريه من العلماء[112]، ذلك أن الكثير من كبار فقهاء فاس ومكناس كانوا من ضحايا هذا الوباء[113]. والواقع أن وفاة الكثير من فقهاء الجيل القديم قد مهدت الطريق لتغيرات هامة في أوساط العلماء خلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر وتركت المولى سليمان أمام نخبة من «أحداث العلماء» صعب عليه أن يقيم معهم جسورا للتفاهم[114].

---

(110) جاكسون، **وصف مملكة مراكش**، ص 169. بحكم الشريعة تصبح أموال المنقطعين ملكا لبيت المال.

(111) الزياني، **الروضة**، الورقة 181. يقول الزياني إن السلطان بعث على إثر الوباء كاتبه محمد الزرهوني لجمع متخلف المنقطعين بسوس «فجمع منها ما قدر عليه ورجع».

(112) جعفر بن إدريس الكتاني، **الشرب المحتضر**، طبعة حجرية، فاس، 1891؛ وفيه يقدم الكتاني (الملزمة الأولى، ص 4-6) أسماء بعض هؤلاء العلماء الذين هلكوا في الوباء.

(113) انظر وفيات العلماء الذين عصف بهم الوباء سنة 1213-1214 / 1799-1800 عند عبد الكبير الفاسي، **تذكرة المحسنين**، ضمن **موسوعة أعلام المغرب**، تحقيق محمد حجي، ج7، ص 2465-2471.

(114) انظر التطور الحاصل في هيئة العلماء إبان عهد المولى سليمان ضمن الفصل الخامس.

3. مجرد هدنة

لعبت الكوارث الطبيعية عبر تاريخ المغرب دورا هاما في زعزعة الاستقرار بالمجال القبلي. وينطبق ذلك بالخصوص على الأوبئة التي كانت وطأتها بالمناطق الساحلية أشد، مقارنة بالمناطق الصحراوية والجبلية، فخلقت بذلك ظروفا مواتية لهجرة القبائل[115]. وبالفعل فقد كانت بعض القبائل الصحراوية تسمي الوباء بالخير، وذلك على الأرجح لأن فناء الساكنة المستقرة كان يمكنها من التنقل إلى أراضيها والانتفاع بخيراتها[116]. فقد أشار جاكسون إلى أن قبائل عديدة من التخوم الصحراوية هاجرت عقب الطاعون الكبير، و«احتلت الإقليم المتاخم لوادي درعة ومناطق في سوس»[117].

لذلك، اعتُبرت الأوبئة عاملا حاسما في استمرار الترحال كنمط عيش وفي اضطراب التوازنات القبلية. من هذا المنظور يمكن اعتبار الضغط المتزايد الذي مارسه برابرة جبال الأطلس المتوسط على البسائط المجاورة ميزة بارزة لمغرب بداية القرن التاسع عشر[118].

---

(115) ج. بيرابين وج. لوكَوف، «الطاعون في العصر الوسيط الأعلى»، الحوليات (Annales ESC)، نونبر-دجنبر 1969، ص 1488 (بالفرنسية)؛ ب. روزنبيرجي وح. التريكي، «المجاعات والأوبئة»، هسبيرس-تامودا، المجلد XV، 1974، ص 40-41 (بالفرنسية). يُعتقد أن المناطق الصحراوية كانت أقل تأثرا بالوباء بسبب الجفاف والحرارة، اللذين يحدان من انتشار حشرة البرغوث الحاملة للداء. كما أن باسيل الطاعون نفسه لا يصمد كثيرا أمام الحرارة المرتفعة. ثم إن البرد القارس ونسبة الرطوبة المنخفضة للمناطق الجبلية تعيق هي أيضا تكاثر البرغوث. وعلاوة على ذلك، كان سكان الصحراء والجبال أقل تعرضا للعدوى بفضل عزلتهم النسبية والمسافة التي تفصلهم عن مراكز الازدحام السكاني.

(116) المشرفي، كناشة، مخ خ ع ر، 2045، ص 103؛ جاكسون، وصف مملكة مراكش، ص 106.

(117) جاكسون، ن م، ص 175-176.

(118) في مطلع عام 1800 حينما بلغ الطاعون ذروته في المناطق الوسطى والجنوبية، «قوى الكلام في الناس على ولد أمهاوش . . . وأنه أراد القيام مع البربر». (الضعيف، ص 317). وفي مايو من نفس السنة تكبد المولى سليمان هزيمة قاسية في أول مواجهة له مع برابرة الجبل.

نهاية التحالف المخزني - البربري

في ظل العلويين، طور المخزن «سياسة بربرية» على أساس التمييز بين برابرة الجبل النافرين من الأحكام من جهة، وبرابرة الوطاء، الذين برزوا كحلفاء استراتيجيين للدولة، من جهة ثانية. وكانت معالم هذا التحالف واضحة في عهد المولى عبد الله بن إسماعيل (ت 1757) الذي وجد في «برابرة الدولة» قوة رادعة لتمرد جيشي العبيد والأوداية.

وكانت القوة المهيمنة بين برابرة الجبل هي اتحادية أيت أومالو التي أصبحت مضرب الأمثال في البأس والعتو. ويندرج ضمن أيت أومالو من يشار إليهم بـ«أهل الظل»، أي سكان السفوح الشمالية للأطلس، تمييزا لهم عن «أهل الشمس»، كأيت عطا الصحراويين. وكانوا يغطون، من الناحية الجغرافية، المنطقة الممتدة بين أزرو ونهر ملول جنوب وادي العبيد[119].

وبحكم مناعة منطقتهم ونمطهم الرعوي في الحياة الذي جعلهم يقتحمون أراضي «برابرة المخزن»، خاصة في أوقات الشتاء عندما تغطي الثلوج مراعيهم، فإن العلاقة بين أيت أومالو والدولة تميزت بالتوتر في أكثر الأحيان. وغالبا ما نبذ برابرة الجبل سلطة قواد المخزن الذين كان يتم اختيارهم عادة من بين برابرة السهل، وامتنعوا عن أداء الزكاة والعشور لبيت المال.

ومهد ضعف سلطة المخزن في أوساط برابرة الجبل لظهور شخصيات مرابطية مكنتهم كراماتهم الدينية من كسب شعبية واسعة. فمنذ القرن الثامن عشر، شغلت

---

(119) خضعت تركيبة أيت أومالو، على غرار باقي المجموعات القبلية، لتغيرات مستمرة. فعند نهاية القرن السابع عشر، كانت تضم بني مكَيلد وإشكيرن وأيت حديدو وأيت إسحاق وأيت لحسن (انظر عبد الرحمن الفاسي، **الأقنوم**، ص 526). وعند بداية القرن التاسع عشر، يذكر الزياني القبائل الآتية كعناصر مكونة لأيت أومالو: زيان وإشكيرن وبني مكَيلد وأيت إسحاق وأيت إحند وأيت لحسن (**الروضة**، الورقة 207). أما في مطلع القرن العشرين فإن قبيلة بني مكَيلد كانت قد انشقت عن أيت أومالو (دراكَ، ن م، ص 147-148، الهامش 15). ومن جهة أخرى، يبدو أن قبيلتي أيت إيسري وأيت سخمان، اللتين كانتا، وفق ما يرويه الزياني جزءا من اتحادية أخرى، التحقتا بأيت أومالو عند بداية القرن التاسع عشر.

عائلة أمهاوش من أيت سخمان هذا الدور، واكتسب محمد أوناصر شهرة واسعة بعدما تنسك وتقشف وأصبحت له هيبة عظيمة في أوساط برابرة الجبل. وورث أبو بكر، وهو الابن الأكبر لمحمد أوناصر، سر والده واعتقد الناس فيه الولاية والصلاح، ونسبوا له الكرامات والخوارق[120]. ولم يكن نفوذ أبي بكر أمهاوش محصورا في المجال الروحي والديني بل تجاوزه إلى المجال السياسي إذ جسد هذا المرابط طموحات برابرة الجبل في التوسع باتجاه بسيط أزغار، وهو ما جعله يصطدم في أكثر من مناسبة بالمخزن أو حلفائه من برابرة الوطاء. وكان أول ظهوره في سنة 1800، مباشرة بعد الطاعون الكبير الذي خلق الظروف النفسية لالتفاف الناس حول الأدعياء والمتنبئين بغد أفضل. وعلى الرغم من الهجوم المزدوج لقوات المخزن، انطلاقا من جبهتي تافيلالت وتادلة، فقد تمكن أبو بكر أمهاوش من تحقيق فوز ساحق. وقد رسخت انتصاراته العسكرية اللاحقة، في سنتي 1811 و1819، هيبته وأحاطته بهالة من القداسة تمكن معها من تعبئة القبائل البربرية ضد السلطة المخزنية.

وحتى يتم إخضاع قبائل الجبل، أو على الأقل حصرهم في معاقلهم، وظف المخزن بشكل متزايد القبائل البربرية الموجودة بالسهول أو بدير الأطلس. وبالفعل، فمنذ وفاة المولى إسماعيل عام 1727 أصبح برابرة الوطاء عنصرا أساسيا في المعادلة السياسية. لقد مثلت هذه القبائل بالنسبة للسلاطين العلويين الذين خلفوا المولى إسماعيل، وخاصة قبائل أيت إدراسن وكَروان وزمور، دعامة ثمينة من شأنها ليس فقط كبح جماح جيش نظامي لم يعد ولاؤه أمرا مسلما، بل أيضا مساعدة الدولة في احتواء عصيان القبائل الجبلية. وفي الوقت ذاته، استعمل المخزن المجموعات القبلية بمنطقة الأزغار لإضعاف من اشتدت شوكته من هذه المجموعات، وهي خطة ترسخت كقاعدة في السياسة المخزنية. وضمن هؤلاء البرابرة برزت أيت إدراسن، عند نهاية القرن الثامن عشر، كأهم قوة عسكرية في

---

(120) الزياني، **الروضة**، الورقة 208. يُرجِع الزياني هذه الهيبة إلى نوع من «الكشف الشيطاني» مكن أمهاوش من الإخبار بالمغيبات. انظر كذلك مادة «أبو بكر أمهاوش» لمحمد المنصور في **معلمة المغرب**، المجلد 3، ص 390-391.

المنطقة الوسطى للبلاد[121]، الشيء الذي جعل منهم طرفا أساسيا في الصراعات السياسية التي شهدتها البلاد خلال العقد الأخير من هذا القرن.

وعندما احتدم الصراع على الخلافة بين أبناء سيدي محمد بن عبد الله عام 1792، كانت أيت إدراسن في وضع يؤهلها للعب دور حاسم في هذا الصراع، خاصة وأن جيش الأوداية كان قد فقد الكثير من قوته في ظل سيدي محمد، بينما تفكك جيش العبيد نتيجة مصاعب المولى اليزيد المالية. فعند وفاة هذا الأخير، كان الأوداية يتألفون من بضع مئات من المقاتلين، فيما كان عدد العبيد لا يتجاوز ألفا وخمسمائة حسب الضعيف[122]. في هذه الظروف، أصبحت أيت إدراسن التي كان يتزعمها محمد وعزيز المطيري، الدعامة العسكرية الرئيسية للمولى سليمان.

لقد تعرضنا فيما سبق للدور الحاسم الذي لعبه محمد وعزيز في مبايعة المولى سليمان في مارس 1792. وفي خضم الصراع على الخلافة، وعندما هدد العبيد مرارا بالانضمام لجانب المولى مسلمة، أثبت أيت إدراسن أن بإمكانهم أن يشكلوا قوة ردع مؤثرة من أجل إحباط مؤامرات رؤساء العبيد. بل الأهم من ذلك هو الدور الذي لعبه هؤلاء البرابرة في إخضاع البلاد بين 1792 و1798. لقد كانت عملية إخضاع الأقاليم الواقعة بين تطوان ونهر أم الربيع من إنجازهم بالأساس. فخلال هذه المرحلة، كان المقاتلون الذين يتزعمهم محمد وعزيز وابن ناصر المطيري في طليعة كل الحملات العسكرية الكبرى. فابن ناصر المطيري الذي تقلد زعامة قبيلته بعد سنة 1794، أصبح بمثابة رئيس جيوش المولى سليمان،

(121) كان مجال أيت إدراسن يوجد أصلا بحوض ملوية العليا، لكنهم نزحوا عنه باتجاه الشمال الغربي فلحقت بهم عناصر جديدة. وعند نهاية القرن السابع عشر، كانت هذه الاتحادية تشمل، حسب عبد الرحمن الفاسي، أيت يوسي وبني مطير وأيت حماد وأيت سادن وأيت ولال وأيت عياش (**الأقنوم**، ص 525). ومع مطلع القرن التاسع عشر، بدأت هذه الاتحادية في التفكك. فباستثناء نواتها، أي بني مطير، لم تعد تضم سوى أيت ولال وأيت سادن ومجاط (الضعيف، ص 382).

(122) الناصري، 8، ص 15؛ الضعيف، ص 238.

سواء في منطقة جبالة أو في السهول الأطلسية[123]. وقد أنزله السلطان مكانة متميزة، بل أصبح خلال السنوات الأولى من حكمه بمثابة الوزير والمستشار. وفي المجال العسكري لم يكلفه السلطان بالإشراف على العمليات العسكرية فقط بل أوكل إليه أيضا مهمة إعادة تنظيم الجيش[124]. بل إن أهمية هذا الزعيم البربري بلغت درجة أصبح معها يستشار حتى في تعيين قواد المخزن[125]. وهذا ما جعل الضعيف يقول عنه إنه كان هو «القائم بدولة مولانا سليمان»[126].

لكن، ومع نهاية إخضاع البلاد برزت عدة مستجدات أفسدت في النهاية الوفاق الذي ساد بين المولى سليمان وحلفائه من البربر. من ذلك أولا، أن المخزن لم يعد يحس بالحاجة إلى دعم القبائل البربرية كما كان الشأن قبل سنة 1798. ثانيا، لقد نجح المولى سليمان بحلول هذه السنة في تنويع قوته العسكرية وتوسيعها لتشمل قبائل جديدة. كما قام السلطان خلال السنوات الأولى من حكمه بإعادة تنظيم جيش العبيد، ولكبح جماحه، قام بتعزيز صفوف الأوداية بتجنيد عناصر قبلية إضافية وتجهيزهم بالخيل والعدة العسكرية[127]. إلا أن هذه السياسة العسكرية التي نهجها المولى سليمان والتي تضمنت تجنيد المزيد من العناصر العربية تركت انطباعا بانحياز الدولة إلى جانب القبائل العربية على حساب برابرة الوطاء.

وبالفعل، فقد دشن المولى سليمان ابتداء من عام 1798 سياسة قبلية جديدة أظهرت تحيزا واضحا لبني حسن. فعقب قراره القاضي بإدماجهم في التشكيلة

(123) الضعيف، ص 262، 275، 277، 280، 306، 309. في عام 1795 تمكن ابن ناصر المطيري من إنهاء الحصار الذي ضربه المولى مسلمة على تطوان وشارك، بكيفية فعالة، في سنة 1797، في العمليات العسكرية الموجهة ضد الشاوية والتي أدت في النهاية إلى استسلامهم للمولى سليمان.

(124) في عام 1796 كُلف ابن ناصر المطيري بتجنيد قبائل شراكَة وأولاد جامع وإدماجهم في الجيش المخزني (الضعيف، ص 265) كما سهر على شراء الخيل لتجهيزهم (نفسه، ص 275).

(125) نفسه، ص 267.

(126) نفسه، ص 263.

(127) انظر التنظيم العسكري في الفصل الأول.

العسكرية أصبحوا يشكلون الدعامة الرئيسية للمخزن خارج الجيش النظامي[128]. ولم تنظر قبائل زمور بعين الرضى لهذا التحول، إذ كان بينهم وبين بني حسن نزاع دائم حول استغلال أراضي الأزغار. وقد أسهم السلطان في إذكاء هذا النزاع، وبالتالي في تردي العلاقات مع برابرة الوطاء، عندما حرض في شتنبر 1798 بني حسن على إخراج زمور من الأراضي التي كانوا مقيمين بها[129]. وبذلك أذكى السلطان النعرات القبلية ومهد الطريق لتصلب المواقف على أساس التعارض بين العرب والبربر[130].

إلا أن تدهور العلاقات بين المولى سليمان وبرابرة الوطاء لا يمكن فهمه بمعزل عن التطورات الداخلية لأيت إدراسن أنفسهم. فقد تبع وفـاة ابن ناصر المطيري في سنة 1794 وصول قيادات شابة لم يكن لها دائما نفس التصور لعلاقة المجموعة القبلية بالمخزن[131]. وإذا كان محمد وعزيز قد أظهر ميلا للتعاون مع الدولة فإن ابن عمه ومنافسه بوعزة بن ناصر قد برهن على عصيان ونفور واضحين[132]. وأدت هذه الانقسامات الداخلية في صفوف أيت إدراسن إلى توتر علاقة الاتحادية مع جيرانها وحلفائها التقليديين ضمن برابرة الوطاء وإلى مواجهة مفتوحة مع المخزن.

إن من أهم نتائج هذه التحولات التفكك السريع الذي شهدته جبهة برابرة الوطاء وتزايد ضغط أيت أومالو على المخزن وحلفائه التقليديين. فخلال العقد

---

(128) الضعيف، ص 307.

(129) نفسه، 310.

(130) نفسه. يشير الضعيف إلى أنه في عام 1798 وقفت كل القبائل العربية بأزغار إلى جانب بني حسن فيما أظهر بربر السهول تعاطفهم مع زمور.

(131) ترك محمد وعزيز الذي توفي في سنة 1794 ثلاثة أبناء، من بينهم محمد الذي عيّنه المولى سليمان قائدا على فاس من 1807 إلى 1810. وتلافيا للتعقيد سوف نشير إلى الابن والأب بنفس الاسم، محمد وعزيز. وسيدرك القارئ أن الاسم ينطبق على الأب بالنسبة لما هو سابق لسنة 1794 وعلى الابن بالنسبة لما بعدها.

(132) لم يكن المولى سليمان على علاقة طيبة مع بوعزة بن ناصر، الذي كان قد وضعه تحت الحراسة بفاس إلى أن فر منها في عام 1802. انظر الضعيف، ص 324 وخ ب، 52/ 12، 15 أبريل 1802.

الأول من القرن التاسع عشر، تفتتت القوة العسكرية لبرابرة الوطاء بشكل تدريجي بفعل الضغط المزدوج لكل من المخزن وأيت أومالو. ففي أبريل 1802، أوقع المولى سليمان ببني مطير هزيمة كبيرة وحرض قبيلة كَروان على احتلال أراضيهم[133]. ثم في أكتوبر من سنة 1807، تعرضت كَروان بدورها لهجوم من طرف برابرة الوطاء والجبل على السواء، وذلك بإيعاز من السلطان. ثم بعد ذلك بقليل سمح لهم السلطان بالاستقرار في المنطقة الواقعة بين مكناس وصفرو[134].

ومع ذلك، لم يقطع المولى سليمان كل علاقة مع حلفاء المخزن التقليديين من البربر، وخاصة أيت إدراسن، فأبقى على محمد وعزيز كقائد على قبيلته، كما عيّنه قائدا لمدينة فاس ما بين 1807 و1810[135].

مما سبق يظهر أن المولى سليمان افتقر إلى سياسة قبلية متناسقة من شأنها أن تعزز حلفائه وتضمن دعمهم للمخزن. فهو لم يدرك أنه بإضعافه لبرابرة الوطاء وتأليب البعض منهم ضد الآخر سوف يضعف الجبهة المخزنية ويفتح الطريق أمام مجابهة مباشرة مع برابرة الجبل. ففي 1810 جدد أيت أومالو ضغطهم على برابرة الوطاء ونجحوا في كسب كَروان وأيت يوسي إلى جانبهم. وتدهورت الصلات بين المولى سليمان ومحمد وعزيز بشكل خطير في هذه السنة حينما اتُّهم هذا الأخير بالتواطؤ مع برابرة الجبل، فأعفاه السلطان من قيادة فاس في أبريل من العام المذكور وأودعه السجن بعد ذلك بقليل[136]. وظهرت آثار ذلك بوضوح عندما عزم السلطان على قيادة حملة عسكرية ضد أيت أومالو في أبريل من السنة الموالية، حيث وجد أن برابرة الوطاء كانوا منقسمين على أنفسهم ومختلفين في ولائهم.

إن وقعة أزرو (1811) لم تنته بهزيمة واضحة للجيوش المخزنية، لكنها مع ذلك سددت ضربة قاسية لهيبة المخزن ومصداقيته. فالتخاذل الذي دب في

---

(133) الضعيف، ص 324.

(134) نفسه، ص 343.

(135) الزياني، **جمهرة من حكم بفاس**، مخ خ ح ر، 2348، ص 7.

(136) الضعيف، ص 354.

صفوف المقاتلين في أول يوم من المواجهة مع برابرة الجبل (28 أبريل 1811) كان ينذر بهزيمة محققة لولا تدخل أيت يمور وأيت إدراسن الذين أنقذوا الموقف في آخر لحظة[137]. ذلك أنه على الرغم من اختلافهم مع المخزن فإن «برابرة الدولة»، وخاصة أيت إدراسن، لم يكونوا يحبذون انتصارا لجانب أيت أومالو. لكن وقوفهم في وجه هؤلاء، في هذه المعركة بالذات، كان بدافع غريزة البقاء أكثر منه حمية تجاه المخزن.

لقد أظهرت وقعة أزرو بكيفية جلية الشرخ الذي أصاب جبهة «برابرة الدولة» بانحياز قبيلة كَروان إلى جانب أيت أومالو. كما أبانت هذه المواجهة عن عيوب السياسة المخزنية تجاه القبائل، وخاصة تلك التي كانت حليفة وذراعا للدولة. فأمام ضعف الجيش النظامي، الذي لم ينجح المولى سليمان في إصلاحه، أصبح الجواب الوحيد للمخزن في مواجهة العصيان القبلي يتجلى في تحريض القبائل ضد بعضها، وإثارة التناقضات القبلية دون أن يدرك أن هذه السياسة سوف تكون على المدى المتوسط وبالا على الدولة نفسها.

تمهيد التخوم

بالرغم من التدهور المطرد للعلاقات المخزنية - البربرية خلال هذه المرحلة الانتقالية، كانت البلاد تعيش في رخاء وأمن نسبي. فقد استطاع المولى سليمان، بفضل إزاحة منقطعي الوباء ورخاء الفلاحة، التغلب بسهولة على معظم المصاعب السياسية التي واجهته. وحتى في المجال العسكري لم تكن هناك مواجهة مباشرة مع قبيلة أيت أومالو ما بين 1800 و1811، أي خلال أزيد من عقد من الزمن. وهذا ما أتاح للمخزن فرصة تثبيت حكمه وبسط سلطته على مناطق الأطراف التي كانت، إبان أزمة الخلافة، إما تحت مراقبة حكم أجنبي، أو في وضع شبه استقلال بعدما فقدت كل صلة بالسلطة المركزية.

وفي هذا الإطار، قاد السلطان في سنة 1798 حرْكة إلى شرق الريف ووجدة، على الحدود الجزائرية. وكانت هذه الأقاليم تحت مراقبة أتراك الجزائر طوال أزمة

---

(137) أكنسوس، 1، ص 288؛ الناصري، 8، ص 117.

الخلافة. ففي السنة التي بويع فيها المولى سليمان نجح باي معسكر في تحرير وهران من الاحتلال الإسباني، ثم بعد ذلك دخل التراب المغربي زاعما أنه يريد مواصلة الجهاد ضد الإسبان ومحاصرة مدينة مليلية. غير أن التطورات اللاحقة أثبتت أن هذه المزاعم كانت مجرد ستار لأطماع توسعية، إذ أن الباي انسحب إلى الجزائر حالما عيّن قواده على نواحي وجدة والريف الشرقي[138]. ولم تجد محلة المولى سليمان التي قادها كل من عياد عنيق وابن خدة الشرقي أدنى مقاومة، فتم استرجاع الأقاليم الشرقية من الأتراك في مايو 1798[139].

ومن جهة أخرى، وجه المولى سليمان اهتمامه، ما بين سنتي 1800 و1802، إلى الأقاليم الجنوبية والجنوبية - الشرقية. ذلك أن واحات توات، على الخصوص، كانت قد فقدت كل صلة تقريبا بالسلطة المركزية منذ وفاة المولى إسماعيل. غير أن أقصى ما كان يأمله السلطان بالنسبة لهذه المناطق النائية هو إقامة علاقة بيعة مع منح السكان صلاحيات واسعة في تسيير شؤونهم[140]. وفي سنة 1800، ربط المخزن الصلة مع سكان توات من جديد، وقبلوا أداء زكاتهم وأعشارهم لبيت المال، وسمح لهم، في المقابل، باختيار من يتولى أمورهم من بين الأعيان المحليين[141]. وقد ضمنت هذه الصيغة مد سلطة المخزن باتجاه الجنوب الشرقي، ومكّنت السلطان، في الوقت ذاته، من موارد جبائية إضافية.

وفي عامي 1801-1802، نظم المولى سليمان حملتين عسكريتين باتجاه المناطق الجنوبية والجنوبية - الشرقية للبلاد. وكانت أولى الحملتين هي تلك التي قادها كاتبه، أحمد أشغراس، الذي نجح في تمهيد نواحي درعة بين سوس وتافيلالت. وقد أشار الزياني إلى أن الطرق التجارية بهذه التخوم الصحراوية تم

---

(138) تم إرسال هذه الحملة إلى شرق البلاد في ربيع 1798 وليس قبل هذا التاريخ كما يشير إلى ذلك الزياني. انظر الضعيف، ص 303؛ الزياني، **الروضة**، الورقة 180.

(139) الضعيف، ص 303.

(140) انظر رسالتين من المولى سليمان إلى أهل توات بتاريخ 16 و21 يوليوز 1800، في **الوثائق**، 1، 1976، ص 443-449.

(141) نفسه.

فتحها في وجه القوافل من جديد، عقب هذه الحملة[142]. أما الحملة الثانية، فعهد بها السلطان لعامل تافيلالت، محمد الصريدي، الذي استطاع تمهيد حوض ملوية العليا ومنطقتي زيز وغريس ونواحي درعة، وهي مجالات أصبحت تحت مراقبة قواد مخزنيين تم تعيينهم خلال هذه الجولة[143].

وفي عام 1805 جاءت أحداث الغرب الجزائري لتبرر ضرورة تعزيز سلطة المخزن على الحدود الشرقية للمملكة. فخلال هذه السنة، قام أحد أتباع الطريقة الدرقاوية الحديثة العهد، وهو عبد القادر بن الشريف، ضد باي وهران ودعا أهل تلمسان إلى مبايعة سلطان المغرب. لكن المولى سليمان رفض بيعتهم وبعث بشيخ الطريقة الدرقاوية، مولاي العربي الدرقاوي، وقائده الحاج الطاهر بادو ضمن بعثة كانت مهمتها أن «تحفظ رعيته من الدخول في الفضول» وتساعد الحكام الأتراك على استرجاع سلطتهم على منطقة تلمسان[144]. وبعد ذلك بسنة أرسل السلطان قائده بفاس، أبا عقيل السوسي، ليتفقد أحوال الأقاليم الشرقية - الجنوبية ويستعيد واحة فكَيكَ التي كانت في وضع استقلال شبه تام منذ وفاة المولى إسماعيل[145]. إلا أن المولى سليمان مارس ضبط النفس ولم يستغل ضعف جيرانه الأتراك وما كانوا يواجهونه من ثورات داخلية ليتوسع شرقا رغم أنه كان يعتقد شخصيا بأن الحد الفاصل بين المغرب والجزائر يقع على وادي تفنة[146].

وبعدما بسط المولى سليمان سلطته على الأقاليم الشرقية، حوّل نظره إلى

---

(142) الزياني، **الروضة**، الورقة 181.

(143) نفسه.

(144) خ ب، 174/284، رسالة من السلاوي إلى ماترا بتاريخ 9 غشت 1805. في الوقت الذي رفض فيه السلطان بيعة التلمسانيين، بعث أخاه، مولاي موسى، إلى وجدة لتفادي تسرب الفتنة الدرقاوية إلى المغرب.

(145) الزياني، **الروضة**، الورقة 182-183.

(146) محمد أبو راس المعسكري، **فتح الإله ومنته**، مخ خ ع ر، ك 2332، ص 103. يقول المؤلف إنه حينما كان بالمغرب سأله المولى سليمان عن الحد الفاصل بين الإيالتين المغربية والجزائرية، فأجابه بأن الحد، وفق ما جاء عند ابن خلدون وأيضا في الاتفاقية المبرمة بين الأتراك والمولى إسماعيل، يتمثل في مدينة وجدة. لكن المولى سليمان أبدى رأيا مخالفا وقال إن الحد بين الإيالتين المغربية والجزائرية هو وادي تفنة الواقع بين وجدة وتلمسان.

المناطق الجنوبية - الغربية، فقاد في سنة 1807، حملة إلى تارودانت وأَكَادير وزاوية تازروالت وكَلمين. وخلال هذه الجولة في السوس الأقصى، عين قوادا وقضاة جدداً، واعتقل رئيس كَولمين، عبد الله أوسالم، الذي كان يمتلك جيشا من العبيد قوامه 500 1 رجل، ويتحكم في المناطق الصحراوية إلى غاية الساقية الحمراء[147]. وبنفس المناسبة ألقى السلطان القبض على أخيه المولى عبد الرحمن الذي كان، منذ وفاة والدهما في سنة 1790، يحكم وادي نون بعيدا عن كل مراقبة مخزنية[148].

وفي غضون السنة الموالية، قاد المولى سليمان حملة أخرى عبر الريف، وتوغل في جبال لم يسبق لسلطان علوي أن غامر بدخولها من قبل. وخلال هذه الحملة أخضع فرع الزاوية الناصرية ببني توزين ومهد قبائل بني ورياغل وبني سعيد وتمسمان[149]. ودخل السلطان في مفاوضات ديبلوماسية مع بريطانيا وإسبانيا بهدف استرجاع الثغور المحتلة في الشمال. غير أن تقلبات السياسة الأوربية خيبت آمال السلطان في هذا الاتجاه.

ومع ذلك فقد نجح المولى سليمان خلال العقد الأول من القرن التاسع عشر في بسط نفوذ المخزن على المناطق التي كانت قد فقدت كل صلة مع الحكم المركزي. فباسترجاع توات وفكَيكَ وسوس الأقصى والريف حقق السلطان إنجازا استعصى من قبل على العديد من أسلافه. لكن جهوده هذه بقيت محدودة المفعول على المدى المتوسط. ففي عام 1810 تقلصت سلطة المخزن في سوس، من جديد، لصالح زاوية تازروالت، واستلزمت منطقة الريف حملات عسكرية أخرى بعد ذلك التاريخ[150]. أما بعد وقعة أزرو، فقد انحصرت اهتمامات المولى سليمان بالأساس في إطفاء نار الفتنة بالسهول الأطلسية التي أضحت الموطن الرئيسي للاضطرابات.

---

(147) الضعيف، ص 341.

(148) نفسه.

(149) نفسه، ص 345.

(150) نفسه، ص 385.

4. برابرة المخزن وبرابرة الجبل في مواجهة مفتوحة (1811-1819)

كان من إحدى عواقب وقعة أزرو اتساع الاضطرابات القبلية بالسهول الساحلية. فالضعف العسكري للمخزن والتخاذل الذي ميز موقفه في هذه المواجهة أضرّا بهيبة الدولة، مما جعل مهمة القواد المخزنيين في فرض سلطتهم أمرا بالغ الصعوبة. ثم إن سلوك السلطان تجاه قواده على إثر انتكاسة أزرو لم يزد الأمور إلا سوءا[151]. فقد تم عزل بعضهم، فيما تم تقليص صلاحيات البعض الآخر[152]. وعند بداية سنة 1814 قام بنفس الشيء في المناطق الساحلية حيث عزل السلطان عددا من كبار موظفي المخزن[153]. إلا أن الولاة الجدد الذين تم تعيينهم كانوا عاجزين عن إقرار النظام بعد أن سقطت هيبة المخزن وضعفت ثقة السلطان بقواده.

وأسهم الوضع الاقتصادي أيضا في اشتعال نار الفتن القبلية. ففي سنة 1812، تضررت الفلاحة بالأقاليم الجنوبية نتيجة اجتياح الجراد ونقص التساقطات المطرية. وقد مثل ذلك أول أزمة فلاحية شهدتها البلاد منذ سنة 1798. وفي ربيع سنة 1813 ارتفعت أسعار الزرع لتصل إلى 20 أوقية للمد بالصويرة[154]. ولم يؤثر ذلك فقط على مداخيل المخزن، بل خلق كذلك تذمرا في صفوف سكان المنطقة الذين وجدوا أنفسهم عاجزين عن تسديد واجباتهم الضريبية[155].

---

(151) يقول الضعيف، ص 356، إن المولى سليمان أصبح أكثر تشاؤما بعد هذه الوقعة و«خاب ظنه في جميع عماله فوبخهم وقبحهم وشتمهم».

(152) الضعيف، ص 356-359. على سبيل المثال تم تجريد قائد الشاوية من ولاية الرباط وسلا والقبائل المجاورة لهما وهو ما اعتبره أهل قبيلته والقبائل المتاخمة لها إشارة على استياء السلطان منه، وأسهم هذا الإجراء بالتالي في ظهور عدة بؤر من المعارضة والعصيان داخل منطقة الشاوية.

(153) نفسه، ص 381.

(154) خ ب، 631/1، 16 مايو 1813. خلال سنوات الرخاء، كان ثمن القمح يتراوح ما بين أوقيتين و3 أواقي للمد.

(155) رسالة إلى عبد الرحمن عشعاش بتاريخ 13 يونيو 1812، م وم. انظر أيضا خ ب، 174/20، 19 يوليوز 1815. في عام 1812، أقر المولى سليمان بالمصاعب المالية التي حالت دون أداء رواتب الجيش بصفة منتظمة كما يظهر من رسالته إلى عشعاش.

والواقع أن الاضطرابات التي مست الشاوية ودكالة وعبدة أصبحت الهمّ الأساسي للمولى سليمان ما بين سنتي 1811 و1815. فقد أدى عزل عامل الشاوية في يوليوز 1811 إلى تجدد التمرد القبلي، بحيث وجد السلطان مشقة كبيرة في إخماده، فاضطر إلى إرجاع العامل السابق إلى منصبه، وذلك في أكتوبر من نفس السنة. وجنوب الشاوية هاجمت قبائل دكالة عاملها في فبراير من سنة 1815 وأطلقت سراح كل السجناء الذين كانوا معتقلين لديه. وتمردت أيضا عبدة وجارتها الشياظمة على عامل السلطان، في العام ذاته، وبادرتا إلى عزله بالقوة[156]. وهذا ما جعل الضعيف يقول إن «قبائل المغرب كلها كانت في هناء مع السلطان إلا الشاوية ودكالة وعبدة»[157].

لكن الأخطر من ذلك أن العصيان امتد إلى أطراف أخرى من البلاد. ففي منطقة الريف أقدمت القبائل على بيع الزرع للنصارى متحدية بذلك قرارات المنع السلطانية. وفي تافيلالت، استأنف برابرة أيت·عطا هجوماتهم ضد جيرانهم بوادي زيز[158]. والأدهى من ذلك كله ظهور بوادر العصيان داخل المؤسسة المخزنية برفض الجيش الامتثال لأوامر السلطان[159]. ولم تشكل المدن استثناء ضمن هذه الحركة التمردية. ففي صيف 1815، هدد حرفيو الرباط بقتل قائدهم، عبد الرحمن عشعاش[160]. وفي دجنبر من السنة الذكورة، رفض أهل تطوان تولية عشعاش هذا قائدا على مدينتهم[161].

لقد اتسمت العلاقات بين الدولة وبرابرة الأطلس خلال الحقبة الممتدة من 1811 إلى 1819 بثلاثة مميزات: أولا، اضمحلال «برابرة الوطاء» كقوة عسكرية

---

(156) الزياني، **الروضة**، الورقة 190؛ خ ب، 1/631، 2 يونيو 1815؛ انظر أيضا رسالة المولى سليمان إلى عمر بوستة بتـــاريخ 1 يوليوز 1814، ميك 4، ج ح م و1978.

(157) الضعيف، ص 390.

(158) الزياني، **الروضة**، ورقة 70.

(159) خ ب، 1/174، 6 شتنبر 1815؛ الضعيف، ص 396. الأمر يتعلق هنا بعصيان جيش العبيد بمكناس وعصيان الأوداية الذين رفضوا تنفيذ أوامر السلطان بإخلاء فاس الجديد.

(160) الضعيف، ص 391.

(161) نفسه، ص 394.

عازلة بين المخزن وبرابرة الجبل. ثانيا، إزاحة أيت إدراسن من زعامة برابرة الوطاء وظهور قيادة بديلة ضمن قبائل زمور التي لم تبد نفس الولاء تجاه الدولة. وثالثا، تغلغل الطريقة الدرقاوية ضمن هؤلاء، وهو ما ساعد على اتساع الهوة بين المخزن وحلفائه التقليديين من البربر.

لقد تبنى المولى سليمان بعد وقعة أزرو سياسة عدائية مفتوحة تجاه برابرة الأطلس بشكل عام، محملا إياهم جميعا مسؤولية هذا النكسة العسكرية. وتجلت هذه السياسة في تحريض القبائل العربية مثل بني حسن ضد جيرانهم من البربر، بحيث جدد نداءه لهم، في أكتوبر 1813، بإخراج زمور من أراضيهم(162). وعند مطلع 1814 حرض السلطان عرب الوديان على مهاجمة زيان(163).

ومن جهة أخرى أدت سياسة المولى سليمان خلال العقد الثاني من القرن التاسع عشر إلى إضعاف برابرة الوطاء وذلك بالامتناع عن دعم الحلفاء التقليديين للمخزن لمقاومة الضغط العسكري لأيت أومالو. وقد كان أيت إدراسن أول المتضررين من هذه السياسة. وكان أهم حدث في هذا الصدد، هو المواجهة التي جمعت في أبريل 1814 بين أبي بكر أمهاوش ومحمد وعزيز، والتي لا تشير إليها التواريخ الرسمية. لقد وجد محمد وعزيز نفسه في وضعية حرجة تطلبت منه أن يوقف زحف أبي بكر أمهاوش باتجاه مكناس، لكنه لم يصمد أمام التفوق العسكري لأيت أومالو وحلفائهم، على الرغم من دعم أيت يمور وجزء من زمور(164)، الذين أصبحوا منقسمين في ولائهم بين الدولة وبرابرة الجبل(165). أما المخزن، فمع أنه كان معنيا بهذه المواجهة فإنه فضل عدم التدخل. فمحمد السلاوي الذي كان وقتئذ بمكناس اكتفى بإرسال دورية من العبيد لمتابعة تطورات القتال(166)، فيما انسحبت زمور من ساحة المعركة تاركة أيت إدراسن لوحدهم في

---

(162) نفسه، ص 379.

(163) نفسه، ص 380.

(164) نفسه، ص 382.

(165) نفسه.

(166) نفسه.

مواجهة أبي بكر أمهاوش، فانتهت المعركة بفوز ساحق لأيت أومالو ومقتل محمد وعزيز.

إن انكسار أيت إدراسن هذا كانت له عواقب خطيرة على العلاقات بين المخزن وبرابرة الأطلس. فبعد اندحار أيت إدراسن، لم يعد بإمكان برابرة الوطاء الصمود طويلا أمام ضغط أيت أومالو، وبالتالي أصبح الباب مفتوحا لمواجهة مباشرة بين المخزن وبرابرة الجبل. ثم إن هزيمة أيت إدراسن كانت لها انعكاسات أخرى، لا تقل خطورة عن اختلال العلاقة بين المجموعة البربرية ككل والمخزن. فهي قد قلبت ميزان القوى لصالح برابرة الجبل الذين تعاظم نفوذهم بشكل كبير في أوساط جيرانهم بالدير والسهول، في الوقت الذي اختار فيه المخزن التخلي عن حلفائه الاستراتيجيين.

ومن جهة أخرى، شهدت العلاقات في صفوف برابرة الوطاء تحولات هامة كنتيجة لهذه الهزيمة. فقد ظهرت زمور، بعد سنة 1814 كأقوى اتحادية عوض أيت إدراسن، وهي المكانة التي ستحتلها طوال القرن التاسع عشر. وأصبح محمد بن الغازي الزموري زعيم برابرة الوطاء بدون منازع. ولم يجد المخزن بدّاً من التعامل معه على هذا الأساس فعينه بعد مقتل محمد وعزيز قائدا على أهل قبيلته وكل برابرة فازاز(167). وفي وقت لاحق، سيلعب محمد بن الغازي الزموري دورا أساسيا في فتنة فاس عام 1820، بل وسيصبح من أهم المقربين للمولى إبراهيم بن اليزيد عند توليته سلطانا في نونبر من السنة الذكورة(168). والمعاملة المتميزة التي خص بها المولى عبد الرحمن (1822-1859) زعيم زمور عند وصوله إلى الحكم لدليل على المكانة التي أصبحت لهذا الرجل في أوساط «برابرة الدولة»(169).

ومهما يكن، فإن الأهمية التي اكتسبتها زمور خلال العقد الثاني من القرن التاسع عشر يجب ألاّ تفسر فقط من زاوية القوة البشرية والعسكرية. فالطريقة

---

(167) الزياني، **تاريخ الولاية**، ص 3.

(168) الزياني، **تحفة النبهاء**، ص 194-196. حسب أكنسوس فإن ابن الغازي أصبح في ذلك الوقت «أعظم البربر كلمة ورياسة» (**الجيش**، 1، ص 304).

(169) الناصري، 9، ص 7.

الدرقاوية التي قامت على مبدأ الزهد والتقشف، وجدت تربة خصبة ضمن برابرة فازاز[170]. فقد كان محمد بن الغازي من الأتباع المتحمسين للطريقة الدرقاوية[171]، وأصبح لأبي بكر أمهاوش تعاطف مع تعاليم هذه الطريقة بعد أن كان ناصريا من قبل[172]. لذلك يمكن القول إن تسرب طريقة صوفية مثل الدرقاوية في أوساط برابرة فازاز بشكل عام قد خفف من حدة الصراع بين برابرة الوطاء وبرابرة الجبل ومهد الطريق لجبهة موحدة بزعامة أبي بكر أمهاوش، وخاصة عقب وقعة زيان في مايو 1819[173].

5. الانشغالات الخارجية

كان لحروب الثورة الفرنسية والصراعات الأوربية التي نتجت عنها أثر مباشر على علاقات المغرب الدولية خلال العهد السليماني. فقد اعتلى المولى سليمان العرش في وقت أوشكت فيه الثورة الفرنسية أن تجر أوربا نحو حرب شاملة. وبحكم موقعه على مضيق جبل طارق، اكتسب المغرب أهمية إضافية خلال الحروب النابليونية. فخلال مختلف مراحل الصراعات الأوربية سعى السلطان إلى إبقاء البلاد بعيدا عن أي تورط في هذه الحروب. وإذا كان المولى سليمان قد حاول جاهدا أن لا يظهر بمظهر المتحيز لأي من الأطراف المتصارعة فإنه عمل كذلك على إزالة كل الأسباب التي يمكن أن تقود المغرب إلى مواجهة مع الأوربيين، فتخلص تدريجيا من القوة البحرية التي بناها والده عبر سنين طويلة. لكن الحفاظ على الحياد التام غالبا ما كان أمرا صعبا لكون المغرب نفسه كان مستهدفا، لبعض الوقت على الأقل، من طرف التوسع النابليوني.

والواقع أن الإبقاء على علاقات سلمية مع أوربا من 1792 إلى 1822 لم يكن في المتناول دون مراقبة النشاط القرصني في البداية وتعطيل الجهاد البحري بالمرة

(170) انظر الفصل الخامس.

(171) أكنسوس، 1، ص 316.

(172) دراكَ، م س، ص 152-153. يبدو أن أبا بكر أمهاوش نفسه بقي وفيا للطريقة الناصرية، لكن خلفاءه انضموا إلى الطريقة الدرقاوية، أو على الأقل أصبحوا من المتعاطفين مع تعاليمها.

(173) سنناقش وقعة زيان وعواقبها في الفصل السادس.

في وقت لاحق. وكان سيدي محمد بن عبد الله قد نجح إلى حد كبير في مراقبة هذا النشاط عبر وضع الأسطول تحت مراقبة الدولة. أما المولى سليمان فقد ذهب أبعد من ذلك بحل الأسطول عندما أصبح من الواضح أن البلاد تفتقد للوسائل الضرورية لمواكبة التطورات التكنولوجية الأوربية، وأن الدول الغربية قد دخلت عهدا جديدا من التوسع، خاصة بعد نهاية الحروب النابليونية.

البحرية المغربية

بالرغم من جهود سيدي محمد لإنشاء بحرية قوية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، فإن فعالية هذه البحرية بقيت دون مستوى الأساطيل الأوربية. وقد تجلى ذلك بالخصوص خلال حصار مليلية، عند نهاية 1774، حينما عجز سيدي محمد عن محاربة الإسبان بحرا[174]. ووعيا منه بهذا القصور فإنه جعل من تعزيز البحرية إحدى أولوياته الاستراتيجية. وبالفعل فإن الأسطول كان قد وصل عند وفاته إلى 60 سفينة، يعمل فوقها ما يقارب 000 4 من البحارة[175].

أما أبناؤه الذين ورثوا الحكم من بعده فكان لهم من المشاكل الداخلية ما صرفهم عن الاهتمام بأمور البحر. فجل البحارة إما التحقوا بالإيالات العثمانية المجاورة أو تفرقوا بعد سنة 1790[176]. بل الأدهى من ذلك أن السفن نفسها تركت عرضة لعوامل الطبيعة، بحيث أصبحت غير صالحة للاستعمال[177]. ولم يلتفت المولى سليمان لشؤون الأسطول إلا في نهاية 1793 حينما أدرك، أخيرا، أهمية البحرية في إخضاع الأقاليم الساحلية. ففي أكتوبر من السنة المذكورة، أخبر قناصلة أوربا بنيّته في إحكام حصار مرسى الدار البيضاء وكل المراسي التي لا تعترف بأحد السلطانين المبايعين بفاس أو مراكش[178].

ولعبت عملية اعتراض السفن المتعاملة مع المتمردين بمرسى الدار البيضاء

---

(174) الناصري، 8، ص 40-41.

(175) الزياني، **عقد الجمان**، ص 15؛ لامبرير، م. س.، ص 210.

(176) الزياني، **الترجمانة الكبرى**، ص 165.

(177) خ ب، 52/10، 26 يونيو 1794.

(178) خ ب، 52/10، 28 أكتوبر 1793 و16 غشت 1794.

دورا كبيرا في التعجيل بإخضاع هذه المدينة وناحيتها، وهو ما أقنع المولى سليمان في عام 1795 بضرورة توسيع الحصار البحري ليشمل كذلك أسفي وتيط. وهكذا أصبح يتوفر في صيف 1796 على خمس سفن قبالة مرسى أسفي وحدها[179].

ومع ذلك، فقد ظلت البحرية المغربية متواضعة الحجم. فعند نهاية القرن الثامن عشر، كانت تتكون حسب أحد الملاحظين الفرنسيين، من ثلاث إلى أربع سفن حربية صغيرة وعدد قليل من القرصانيات والزوارق الشراعية، تفتقر كلها للتجهيز الجيد[180]. ثم إن عددا منها تعرض للتلف في فبراير من سنة 1800 نتيجة عاصفة دمرت كل السفن التي كانت راسية بالعرائش[181].

لقد حاول المولى سليمان خلال العقد الأول من القرن التاسع عشر أن يعزز القوة البحرية بإنشاء أو اقتناء سفن جديدة، وذلك تحت تأثير الوضعية الدولية المتأزمة وظهور احتمالات غزو نابليوني. ففي عام 1800 أمر بإنشاء سفينتين بكل من الرباط وسلا[182]؛ وفي 1804 قرر شراء سفينتين حربيتين من إنجلترا[183]. وقد أشار السفير النمساوي، الذي زار البلاد في سنة 1805، أن الأسطول المغربي كان يضم وقتئذ حوالي عشرين وحدة، لكنها «كانت كلها رديئة الصنع»[184]. وفي بداية سنة 1808، فاتح السلطان الإنجليز بشأن شراء سفينتين جديدتين وبعث مركبين قديمين إلى جبل طارق قصد التصليح والتجهيز[185]. وتم إرسال سفن أخرى إلى لشبونة لأجل الترميم كذلك[186]. وقدر القبطان بيريل الأسطول المغربي في عام

(179) خ ب، 52/ 11، 16 يونيو 1796.

(180) دو ليسبيس، «ملاحظات»، ص 20-21.

(181) خ ب، 52/ 11، 6 مارس 1800. انظر كذلك رسالة المولى سليمان إلى ماترا بتاريخ 18 فبراير 1800 يطلب فيها مساعدة لتعويض السفن الضائعة.

(182) الضعيف، ص 318.

(183) خ ب، 52/ 12، 16 و27 شتنبر 1804.

(184) ج. كايي، **سفارة**، ص 111.

(185) خ ب، 174/ 17، رسالة من السلاوي إلى جيمس كَرين بتاريخ ينـاير 1808؛ خ ب، 52/ 13، 7 أكتوبر 1808.

(186) خ ب، 52/ 13، 7 أكتوبر 1808.

1808 بحوالي اثنتي عشرة وحدة يعمل على متنها حوالي 850 من البحارة، وترتبط في جلها بمرسيَي العرائش وسلا[187].

لكن الأسطول المغربي عرف تدهورا واضحا مع نهاية الحروب النابليونية، خاصة بعد أن أدرك المولى سليمان أن ما يمكن أن يجلبه من مضار يفوق بكثير ما يرجى منه من نفع. لذلك قرر تسليم عدد من السفن كهدايا لباشوات الجزائر وطرابلس. وهكذا تقلص حجم الأسطول المغربي في سنة 1816 إلى أربع سفن فقط، لم يكن مسلحا منها سوى اثنتين[188]. وبعد ذلك بسنتين ذكر القنصل الفرنسي أنه لم يبق بالرباط إلا سفينة واحدة[189]. ثم بعد ذلك بوقت قصير تم تفكيك الأسطول بالمرة عندما أهدى السلطان آخر سفينة لداي الجزائر[190].

وإذا تركنا مسألة حجم الأسطول جانبا ونظرنا إلى نوعية السفن التي كان يتركب منها هذا الأسطول وجدنا أنها دون مثيلاتها الأوربية صنعا وتجهيزا. ففي بداية القرن التاسع عشر، لم تكن مصانع بالرباط وسلا ومرتيل تنشئ إلا المراكب الصغيرة التي يصعب عليها الإبحار بعيدا عن الساحل خارج فصلي الربيع والصيف. والأدهى من ذلك أن البحرية المغربية لم تكن تملك في الغالب سوى سفن قديمة أو متلاشية وذات أسلحة لا تجدي نفعا[191]. لذلك فإننا كثيرا ما نجد الملاحظين الأوربيين يستخفون بالأسطول المغربي وسفنه ومستوى صيانته[192].

---

(187) ج. كايي، **مهمة**، ص 105. تقدم المصادر المحلية بالرباط وسلا عند بداية القرن التاسع عشر الأرقام الآتية بخصوص عدد البحارة بالمدينتين: 1804: 400 رجل؛ 1806: 378 رجلاً؛ 1812: 352 رجلاً. انظر أيضا كناشة **في أمور البحر**، مخ خ ع ر، د 1409، وقائمة البحارة بسلا ضمن ميك 43، خ ع ر.

(188) م ت ق، 24، 3 أكتوبر 1816؛ خ ب، 52/17، 25 دجنبر 1816.

(189) م ت ق، 25، 19 فبراير 1818.

(190) م ت ق، 27، 18 مارس 1820.

(191) و م، 91/40، 18 دجنبر 1800؛ خ ب، 52/11، 6 مارس 1800؛ خ ب، 174/124، 28 مارس 1795.

(192) خ ب، 174/124، 22 أبريل 1795؛ ج. كايي، **سفارة**، ص 111؛ ج. بوفا، **رحلة**، ص 51؛ ج. كايي، **مهمة**، ص 105. انقسمت السفينة المخصصة لتأمين عودة القبطان بيريل =

ولاحظوا نفس الإهمال وغياب الحزم بالنسبة للعنصر البشري المكلف بتشغيل هذه السفن. ذلك أنه لم يكن هنالك انتظام لا في تشغيل البحارة ولا في أداء رواتبهم. وخلاصة القول أن وضعية الأسطول المغربي في أحسن أوقاته كانت سيئة لدرجة جعلت الملاحظين يقدرون أن خمس أو ست بوارج أوربية كانت كافية لتدمير القوة البحرية المغربية برمتها[193].

تعذر الجهاد البحري

إن الاختلال الذي شهده ميزان القوة التكنولوجية والعسكرية بين البلدان الأوربية والشعوب الإسلامية ابتداء من القرن السابع عشر على الأقل فرض على هذه الأخيرة مراجعة العلاقة التقليدية بين «دار الإسلام» و«دار الحرب». وفي غياب شروط التكافؤ أصبح الجهاد البحري مصدر فتنة على المستوى الداخلي، وتوتر في العلاقة مع الجيران المسيحيين. وهذا ما جعل المولى سليمان يحاول إزالة كل الأسباب المفضية إلى النزاع مع الدول الأوربية. فقد أبطل من جهة استرقاق البحارة الأوربيين وافتدى كل الذين تحطمت سفنهم على الشواطئ المغربية، بحيث كانوا يسلمون مباشرة إلى قناصلة بلدانهم[194]. كما أقدم، من جهة ثانية على تفكيك الأسطول وعيا منه بأن الجهاد البحري أصبح متعذرا في زمن التفوق المسيحي.

لقد أدرك المولى سليمان مبكرا أنه أصبح من المتعذر الدخول في مواجهة مع القوى الأوربية وأن كل محاولة من هذا القبيل ستكون وبالا على البلاد. وكان سيدي محمد بن عبد الله نفسه قد اقتنع بضرورة وضع حد للقرصنة البحرية عندما بسط يد الدولة على كل الأنشطة البحرية. وعند نهاية القرن الثامن عشر، وعلى

= إلى فرنسا عام 1809 إلى شطرين عند محاولتها الخروج من العرائش! انظر أيضا م ت ق، ج 23، 26 نونبر 1809؛ خ ب، 52/15، 27 يناير 1810.

(193) ج. كايي، **سفارة**، ص 111؛ دو ليسيس، **«ملاحظات»**، ص 21.

(194) لوي كَودار (L. Godard)، **وصف المغرب وتاريخه**، باريس، 1860، ج 2، ص 583 (بالفرنسية)؛ خ ب، 52/16، 6 أبريل 1815؛ م ت ق، 26، 19 أبريل 1819؛ طوماسي، م.س، ص 298.

الرغم من محاولات المولى سليمان لتعزيز الأسطول المغربي المتواضع، فقد ظهر قصور القوة البحرية واضحا عندما بقيت نداءات الباب العالي باعتراض السفن الفرنسية المتوجهة إلى مصر، عقب الغزو النابليوني لهذه البلاد، مجرد صيحة في واد[195].

وحتى عندما حاول المولى سليمان توظيف النشاط القرصني لإظهار تضامنه مع الإيالات العثمانية عند بداية القرن التاسع عشر فإن القوى الغربية تصدت له بكل قوة. ولعل أهم مثال بهذا الخصوص هو المواجهة التي حدثت مع الولايات المتحدة الأمريكية عند مطلع القرن التاسع عشر. ففي سنة 1803 أصدر السلطان أوامره للرايس إبراهيم لوباريس بحجز كل السفن الأمريكية أو التي تحمل أعلام البندقية وهولندا، وكل البلدان التي لا تربطها بالمغرب معاهدة صلح[196]. وقد أدى حجز سفينة أمريكية في يوليوز من العام المذكور إلى رد فعل فوري بحيث ألقت البحرية الأمريكية القبض على لوباريس وحوالي مائة من رجاله في مضيق جبل طارق وأسرتهم[197].

لقد أربك هذا الحادث المولى سليمان ووضعه في موقف حرج. ذلك أن الأمريكيين رفضوا إطلاق سراح لوباريس وطاقمه قبل أن يتعهد السلطان بعدم مضايقة سفنهم في المستقبل، بل وهددوا بحصار المراسي المغربية حتى يحصلوا على مثل هذا التعهد[198]. وظل لوباريس ورجاله رهن الاعتقال لعدة أسابيع في وقت كانت تجري فيه المفاوضات بين الطرفين بوساطة السلطات البريطانية بطنجة وجبل طارق. وأخيرا، وفي شتنبر 1803، قدم المولى سليمان إلى طنجة للتوقيع على معاهدة الصلح مع الولايات المتحدة، مقابل الإفراج عن البحارة المحجوزين. وهكذا أثبت استعراض القوة الأمريكي هذا فعاليته، بحيث أن دولا

(195) رسالة من سليم الثالث إلى المولى سليمان بتاريخ 15 غشت 1798، في خ ب، 2/174 وخ ب 174/ 124، يدعوه فيها إلى استخدام الأسطول المغربي لاعتراض السفن الفرنسية العابرة لمضيق جبل طارق. انظر أيضا خ ب، 52/ 11، 13 شتنبر 1799.

(196) خ ب، 52/ 12، 1803.

(197) الضعيف، ص 424-426.

(198) ج. كايي، **سفارة**، ص 113.

أوربية أخرى هددت باللجوء إلى نفس الأسلوب في تعاملها مع نزاعات مماثلة مع المغرب[199].

وإذا كان الجهاد البحري قد أصبح متعذرا بالنظر إلى الأضرار المترتبة عنه فإن المولى سليمان قد حاول إيجاد بدائل للمواجهة المسلحة مع المسيحيين، كسعيه من أجل افتكاك الأسرى المسلمين بأوربا. فمباشرة عقب الأزمة المغربية - الأمريكية في سنة 1803 التمس السلطان من القنصل البريطاني، ماترا، مساعدته في الإفراج عن عشرة من رعاياه المحتجزين بمالطة[200]. وفي سنة 1806 قام المخزن بمبادرة أخرى لتحرير الأسرى المغاربة الموجودين بمدينة الكَرنة الإيطالية[201]. ويمكن أيضا تفسير مساعي المولى سليمان لاسترجاع الأراضي المحتلة من طرف إسبانيا، كمحاولة أخرى لتقديم بديل عن الجهاد البحري المتعذر[202].

وفتحت نهاية الحروب النابليونية عهدا جديدا في العلاقات بين الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط. وإذا كان الطابع التناحري للعلاقات الأوربية طوال حروب الثورة الفرنسية قد حال دون اعتماد استراتيجية موحدة تجاه ما يسمى بـ«قراصنة شمال إفريقيا» فإن الأوضاع أصبحت مختلفة بعد مؤتمر فيينا في سنة 1815، وهو المؤتمر الذي سمح بمشاورات مكثفة بين الدول الأوربية قصد توحيد جهودها لكبح القرصنة بالبحر المتوسط[203]. وحتى مع الاختلاف الذي ظهر بين هذه الدول حول إيجاد صيغة موحدة فإنها كانت، مع ذلك، عازمة على وضع حد لما كانت تعتبره ممارسات مهينة ومنافية لقيم «العالم المتحضر». ففي سنة 1816 تقدم السفير الإسباني بلندن باحتجاج رسمي لدى الحكومة

---

(199) نفسه. انظر كذلك خ ب، 174/ 285، 24 نونبر 1807، بخصوص حادث مماثل يهم سردينيا.

(200) خ ب، 174/ 284، رسالة المولى سليمان إلى ماترا، 8 دجنبر 1803.

(201) خ ب، 174/ 284، رسالة السلاوي إلى جيمس كَرين، 25 دجنبر 1806.

(202) محمد المنصور، «الجهود المغربية من أجل استرجاع مدينة سبتة في عهد المولى سليمان (1792-1822)»، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، الرباط، العدد 5-6، 1979، ص 29-44؛ و«سبتة في العلاقات الإنجليزية - المغربية»، **مجلة المغرب** (لندن)، يوليوز - دجنبر، 1979، ص 129-133 (بالإنجليزية).

(203) و م، 6/2، «مشروع تحالف ضد قراصنة شمال إفريقيا».

البريطانية على إمداد المغرب بالعتاد العسكري، بالرغم من طبيعته الدفاعية، ودعا الحكومات الأوربية إلى إلزام الدول المغاربية باحترام «الأعراف المعمول بها في أوساط الأمم المتحضرة»[204].

وقد مثل الهجوم البحري الإنجليزي - الهولندي المشترك على الجزائر في غشت 1816 تطورا خطيرا رأى فيه المولى سليمان تحذيرا موجها إلى كل الدول المغاربية التي لم تفهم بعد مغزى التحولات الجديدة على مستوى العلاقات الدولية[205]. فقد كان للدمار الذي ألحقه اللورد إكسموث بالأسطول الجزائري في 27 من الشهر المذكور، أثر صدمة على المغاربة[206]. فالسلطان الذي كان يهيئ حملة تأديبية ضد أيت عطا، أجّل حرْكته مفضلا البقاء بالشمال حتى تتضح حصيلة الفعل الإنجليزي - الهولندي. ومع أن المولى سليمان قد انتقد أهل الجزائر الذين «لم ينظروا لأنفسهم ولا لما يحصل من الأضرار والوهن الناشئ عن آرائهم»[207] فإنه كان على وعي تام بما يمكن أن يصيبه هو الآخر من سوء إن هو تمادى في معاكسة النظام الدولي الجديد.

وللتعبير عن تضامنه مع معاناة جيرانه الجزائريين، قرر المولى سليمان في يوليوز 1817 أن يهب ثلاث سفن لداي الجزائر[208]. والواقع أن السلطان كان يقصد من وراء ذلك أن يتخلص من بقايا أسطول لا يغني فتيلا أمام قوة الأساطيل الأوربية، ولا يمكن أن يجلب له إلا المهالك. ثم في سنة 1820 تخلى عن آخر سفينة يملكها لصالح الإيالة الجزائرية، وبذلك وضع حدا للجهاد البحري.

---

(204) ب. ج. روجرز (P.G. Rogers)، **تاريخ العلاقات الإنجليزية - المغربية**، لندن، بدون تاريخ، ص 133 (بالإنجليزية)؛ انظر أيضا، خ ب، 52/17 رسالة من السفير الإسباني، فرنان مينيز (F. Minez) إلى الفيكونت كاسلري (Castlereagh)، 21 شتنبر 1816.

(205) و م، 2/6، «حملة اللورد إكسموث (Lord Exmouth) ضد دول شمال إفريقيا».

(206) الضعيف، ص .398 كان التاجر الفاسي محمد مزوار، من بين الذين تضرروا من هجوم اللورد إكسموث على الجزائر، بحيث فقد سفينة بمرسى هذه المدينة كان على متنها ما قيمته 100 000 مثقال من السلع.

(207) خ ب، 174/286، رسالة المولى سليمان إلى اللورد إكسموث، بتاريخ19 شتنبر 1816.

(208) م ت ق، 25، 4 يوليوز 1817.

المخاوف المغربية

إن الميل الانعزالي الذي طبع سلوك المولى سليمان في بعض الأوقات كان مرتبطا بشكل وثيق بالمخاطر التي طرحها التوسع الأوربي. فخلال جزء كبير من عهده عاش المغاربة على وقع الصراعات الأوربية ولاحقهم كابوس الغزو المسيحي في أكثر من مناسبة.

لقد رأى المغاربة في هجوم جيوش نابليون على مصر في غشت 1798 كارثة أصابت كل المسلمين[209]. وكانت آثار الهجوم الفرنسي أشد وقعا على المغاربة ليس فقط لأن مصر كانت جزءا من دار الإسلام، بل أيضا لأنها مثلت على مر القرون معبرا باتجاه الحرمين الشريفين. ثم إن صورة جنود نابليون وهي تدنس جامع الأزهر ارتسمت في أذهان المسلمين شرقا ومغربا وألهبت مشاعرهم الدينية[210]. وإذا كان المولى سليمان قد عجز عن الاستجابة لنداء الباب العالي باعتراض السفن الفرنسية بمضيق جبل طارق، فإن ردود الفعل الشعبية لم تبق محصورة في الخوف وترقب الغزو[211]. ذلك أن المغاربة المقيمين بمصر والحجاز، وكذلك الحجاج المغاربة العابرين لمصر، لعبوا دورا فعالا في تنظيم المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي[212]. ففي عام 1800 كوّن مرابط مغربي، وهو الجيلالي السباعي الذي كان مقيما بمكة منذ سنة 1202هـ/ 1787-1788، جيشا من المتطوعين وتزعم الجهاد ضد الغزاة الفرنسيين[213]. وقد نجح بالفعل في جمع عدد كبير من أبناء بلده، وتصدر واجهة الأحداث بالقاهرة عندما أعلن رفض الهدنة التي عقدها المماليك مع الفرنسيين وقام ضد العلماء الذين باركوا هذه الهدنة[214].

وفي المغرب نفسه، لم يُنظر إلى غزو مصر كحادث منعزل، بل كجزء من

---

(209) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الصغرى**، ص 107.

(210) **الابتسام**، ص 24.

(211) رسالة من سليم الثالث إلى المولى سليمان المشار إليها في الهامش 195 أعلاه.

(212) عبد الرحمن الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، القاهرة، 1880، ج 3، ص 94.

(213) نفسه.

(214) نفسه، ص 99-100.

مخطط موجه ضد كل المسلمين. ومن هذا المنطلق، نبّه سليمان الحوات معاصريه المغاربة إلى التهديد الأوربي، وذلك عندما ربط بين ضياع الأندلس وغزو مصر(215)، داعيا السلطان إلى تحصين المراسي ووضع الناس في حالة تأهب لمواجهة الخطر المسيحي(216). وقد انتقد سليمان الحوات المشككين الذين استبعدوا حدوث مثل هذا الهجوم على المغرب، بسبب ما يعتقدونه من مناعة عساكره ورجاله(217). ودعا أيضا محمد الرهوني، وهو أحد أبرز علماء الحقبة السليمانية، إلى اليقظة، مؤكدا أن «ما وقع بمصر من عظيم الفساد يُخشى أن يقع مثله بسائر البلاد»(218).

وبالفعل، فقد ساعد الوضع السياسي بإسبانيا والحركة المحمومة للأساطيل الأوربية بمضيق جبل طارق على جعل التهديد أمرا حقيقيا. فبعد سنة 1795، أصبحت إسبانيا أكثر حلفاء فرنسا انقيادا داخل أوربا، وتحولت بالتالي إلى أداة طيعة في يد نابليون يوظفها لتحقيق مطامعه بشبه الجزيرة الإيبيرية. وفي سنة 1800، راجت شائعات بخصوص وجود اتفاق سري بين فرنسا وإسبانيا تتنازل بموجبه هذه الأخيرة عن مدينة سبتة لفائدة الجيوش الفرنسية(219). كما أصبح النشاط الدؤوب للسفن الأوربية بالقرب من الساحل المغربي موضوع قلق متزايد لدى سكان المراسي الشمالية خلال السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر. ففي عام 1799 كتب علماء هذه المراسي إلى السلطان لافتين نظره إلى أن «البحر عامر بسفن النصارى»، في الوقت الذي لا يتوفر فيه سكان السواحل على وسائل الدفاع بسبب منع المخزن للرعية من شراء السلاح والبارود(220). فلما بلغت الشكوى إلى

---

(215) الحوات، **أسئلة وأجوبة**، مخ خ ح ر، ز 2710، الورقة 94.

(216) الحوات، **ديوان مخ**، خ ح ر، 2941 الورقة 23.

(217) الحوات، **أسئلة وأجوبة**، الورقة 94.

(218) الرهوني، **الخطب المنبرية**، القاهرة، 1936، 1، ص 11.

(219) و م، 91/ 40، 8 أبريل 1799؛ و م، 91/ 41، 30 غشت 1800. كان حاكم جبل طارق، أوهارا (O'Hara)، والقنصل البريطاني بطنجة، ماترا، يؤيدان فكرة اقتحام بريطانيا لسبتة ودافعا عنها منذ سنة 1799.

(220) الضعيف، ص 313. يشير الضعيف هنا إلى أن المولى سليمان كان قد منع رعيته من اقتناء وحمل السلاح الناري والتزود بالبارود وجعل ذلك حكرا على الجيش المخزني.

السلطان، اضطر إلى رفع الحظر عن بيع البارود والعدة الحربية على الرغم من المخاطر المحتملة لهذه الخطوة على الأمن الداخلي[221].

وخلال السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، ازدادت مخاوف المولى سليمان بخصوص احتمال هجوم أوربي انطلاقا من سبتة[222]. وفي الوقت ذاته وصلت إلى البلاد شائعات من الشرق مفادها أن أخاه، المولى مسلمة، الذي كان قد التقى بنابليون في مصر[223]، يتهيأ للتسلل إلى المغرب عبر الجزائر[224]. وقد بلغت حالة الذعر عند نهاية سنة 1800 درجة أصبح معها مجرد ظهور الأسطول البريطاني بالقرب من طنجة كافيا لخلق هلع كبير في صفوف المغاربة، وهو ما جعل السلطان يصدر أوامره على الفور بتعبئة شاملة للجيش والتماس مساعدة بعض الأعيان ورؤساء الزوايا كسيدي علي بن أحمد، شيخ الزاوية الوزانية، الذي طلب منه أن يعبئ المجاهدين ويتوجه بهم إلى طنجة[225]. ولم تكن التطمينات التي قدمتها إسبانيا للمولى سليمان في عام 1801، والتي نفت وجود اتفاق سري بخصوص تسليم سبتة للفرنسيين، لتبدد مخاوفه[226]. ورأى المغاربة في دخول الجيوش الفرنسية إلى إسبانيا تهديدا حقيقيا يتعارض مع التطمينات الإسبانية[227].

وقد أشار ماترا، حينما كان بفاس للتوقيع على المعاهدة الإنجليزية - المغربية في عام 1801، إلى الذعر العام الذي كان يهيمن على المسؤولين المغاربة بخصوص احتمال هجوم فرنسي. فقد كان التهديد الفرنسي، حسب نفس القنصل، موضوع حديث يومي في الدوائر المخزنية[228]. ولم يكن المسؤولون

(221) نفسه، ص 314.

(222) نفسه، ص 342.

(223) ابن زيدان، **إتحاف**، 4، ص 354؛ الضعيف، ص 318.

(224) الضعيف، ص 318.

(225) خ ب، 8/174، 1 دجنبر 1800. عن استنفار المولى سليمان للقبائل وتشديد الحراسة على الشواطئ، انظر الضعيف، ص 344.

(226) خ ب، 11/52، 1 يوليوز 1801.

(227) خ ب، 11/52، 1 يوليوز 1801، خ ب، 284/174، رسالة من السلاوي إلى ماترا، بتاريخ 14 دجنبر 1801.

(228) 229 خ ب، 11/52، 1 يوليوز 1801.

المغاربة يكتمون مخاوفهم، بل أعربوا للقنصل البريطاني عن رغبتهم في مساندة بريطانيا في حالة ما إذا تعرض المغرب لهجوم فرنسي، وذلك «. . . باعتبارها القوة الوحيدة التي بإمكانها حمايتهم من مثل هذه المخاطر»[229]. ويبدو أن السلطات البريطانية قد لعبت من جهتها دورا هاما في إذكاء المخاوف المغربية وذلك بتضخيم الخطر الفرنسي. وفي هذا الإطار كتب ماترا، في عام 1801، إلى محمد السلاوي يحذره من مغبة تعرض المغرب لزحف جيوش التحالف الفرنسي - الإسباني بعد الانتهاء من غزو البرتغال[230]. وأوصى القنصل البريطاني وزير المولى سليمان بأخذ العبرة من المثال المصري والدور الذي لعبته بريطانيا في «تحرير» تلك البلاد الإسلامية[231]. وقد تابع جيمس كَرين، الذي خلف ماترا في سنة 1806، نفس السياسة لإقناع المخزن بأن نابليون هو «عدو كل الملوك أينما وجدوا»[232].

وتنفس المغرب الصعداء عندما تم الجلاء عن مصر ووُقعت اتفاقية سلم بين بريطانيا وفرنسا في عام 1802. غير أن الإشارة إلى الدول المغاربية في معاهدة أميان لسنة 1802 لم يكن من شأنها أن تبدد مخاوف المخزن[233]. وبالفعل، فإن الاطلاع على ترجمة الاتفاقية ترك لدى المسؤولين المغاربة انطباعا بأن التسوية التي وصلت إليها القوتان المسيحيتان من شأنها أن تقود في النهاية إلى تفكيك الدولة العثمانية وإضعاف جانب المسلمين[234].

وشعر المخزن باطمئنان أكبر بعدما أحكمت البحرية البريطانية هيمنتها على البحر المتوسط، ولاسيما عقب معركة الطرف الأغر الحاسمة في أكتوبر 1805.

---

(229) خ ب، 8/5، الحكومة البريطانية، 18 يوليوز 1801، «سري للغاية».

(230) خ ب، 174/ 284، رسالة من ماترا إلى السلاوي، 15 غشت 1801.

(231) خ ب، 8/5، 18 يوليوز 1801.

(232) خ ب، 174/ 151، رسالة من جيمس كَرين إلى نائبه بتطوان، بدون تاريخ.

(233) انظر البند العاشر من صلح أميان في نشرة قوانين الجمهورية الفرنسية (**Bulletin des Lois de la République Française**)، السلسلة الثالثة، المجلد السادس، 1802، ص 336-344 (بالفرنسية).

(234) خ ب، 52/ 12، 6 يونيو و13 منه 1802.

فقد كان لدحر أساطيل فرنسا وإسبانيا المشتركة، وظهور بريطانيا كسيدة البحار بدون منازع، أثر في تقليص المخاوف المغربية. ومن ثم أحس المولى سليمان بدرجة كبيرة من الأمان جعلته يفكر في انتهاز الفرصة لاسترجاع مدينة سبتة والثغور المحتلة الأخرى التي عجز أسلافه عن تحريرها[235].

لكن الخطر الفرنسي تجدد فجأة في نونبر 1807 حينما اقتحمت جيوش نابليون البرتغال. وراجت مرة أخرى شائعات حول تخطيط الفرنسيين لاحتلال سبتة[236]. واعتبر المخزن غزو البرتغال بمثابة تمهيد لهجوم فرنسي على المغرب نفسه، لذلك رأى المولى سليمان أن أفضل وسيلة لإحباط هجوم فرنسي - إسباني محتمل هو استرجاع مدينة سبتة، النقطة الوحيدة التي يمكن أن تصلح كقاعدة لعمل عسكري هام ضد المغرب.

وبلغت مخاوف المغاربة ذروتها عندما اجتاحت القوات الفرنسية إسبانيا في عام 1808 وأقدمت على تتويج شقيق بونابارت، جوزيف نابليون، مكان ملك إسبانيا فرديناد السابع. وخير من يعكس هذه المخاوف هو الضعيف الذي كتب بأن نابليون كان مصمما على غزو المغرب، بعدما استولى على إسبانيا. وقد تناقلت العامة شائعات في هذا الوقت بالذات مفادها أن نابليون قد نجح في إنشاء جسر خشبي يمكنه من عبور مضيق جبل طارق، وأن العائق الوحيد الذي يمنعه من تنفيذ مخططه هو تهديد بريطانيا له بقطع طريق العودة على جيوشه ! [237].

والواقع أن جو الخوف والهلع الذي انتاب المغاربة مهد لظهور شتى أنواع الإشاعات. فبعد احتلال نابليون لإسبانيا بدأ الناس يتحدثون عن نزول النصارى في مواقع مختلفة على السواحل. ففي ربيع 1808 راجت أخبار كاذبة تفيد أن النصارى نزلوا بالقرب من أكَادير[238]. أما المولى سليمان الذي كان يقوم وقتئذ بجولة في سوس الأقصى، فقد عجل بعودته إلى الأقاليم الشمالية، وأصدر في

(235) م. المنصور، «الجهود»، ص 29-44؛ و«سبتة»، ص 129-133.

(236) خ ب، 52/13، 20 نونبر 1807.

(237) الضعيف، ص 342، 346.

(238) نفسه، ص 344.

أبريل من السنة نفسها أمرا بالتعبئة للجهاد وتشديد الحراسة على طول الشواطئ، كما طلب من عمال المدن الساحلية أن يستنفروا مقاتلي القبائل للمرابطة بالقرب من المراسي. وفي الشهر الموالي، كان بالرباط ما لا يقل عن 000 40 رجل من الشاوية وعرب الوديان، حسب الضعيف، كلهم على استعداد لأي طارئ[239].

والحقيقة أنه لم يسبق للمغرب، في العصر الحديث، أن كان مصيره مرتبطا بتقلبات الأوضاع في شبه الجزيرة الإيبيرية، مثلما كان عليه الأمر في هذا الوقت بالذات. إلا أن الانتصارات العسكرية التي حققها آرثر ويلسلي (Arthur Wellesley) على الجيوش الفرنسية خلال سنوات 1808-1813 قلصت من المخاوف المغربية إلى حد كبير وأفرغت تهديدات نابليون بغزو المغرب بجيش قوامه 000 200 جندي فرنسي وإسباني من كل معنى[240]. وحتى وصول الجيوش الفرنسية إلى قادس عند بداية سنة 1810 لم يحدث، على ما يبدو، قلقا لدى المغاربة بعدما صار جليا بأن نابليون لن يتمكن أبدا من كسر حركة المقاومة الإسبانية التي حظيت بدعم الجيش البريطاني برا وبحرا[241].

وعندما أُرغمت القوات الفرنسية على الانسحاب من إسبانيا في عام 1813 لم يُخف المغاربة ارتياحهم، وبعث المولى سليمان برسالة تهنئة إلى الملك فرديناد السابع يعبر له فيها عن سروره لاندحار «الفتان» وعودة الشرعية إلى نصابها[242]. ومن جهته كتب محمد السلاوي، وزير شؤون الأجناس، إلى القنصل الفرنسي، في مايو 1814، ليبلغه ارتياحه لعودة السلم إلى فرنسا[243].

---

(239) نفسه، ص 344. بخصوص مخاوف المغرب من هجوم فرنسي في عام 1808، انظر أيضا خ ب، 52/ 13، 26 أبريل 1808.

(240) ف. شارل رو (F. Charles Roux)، **فرنسا وشمال إفريقيا قبل 1830**، باريس، 1932، ص 455 (بالفرنسية).

(241) الضعيف، ص 351. لقد أورد الضعيف خبر حصار فرنسا لقادس بطريقة هادئة. ويبدو أن هذا الحصار لم يسبب قلقا لدى المخزن أو العامة مثلما كان عليه الأمر عام 1808.

(242) أ ت و، مستندات الدولة، ملف 4348، رسالة المولى سليمان إلى فرديناد السابع يعرب فيها عن ارتياحه لرجوعه إلى ملكه؛ م ت ق، ج 25، 17 فبراير 1817.

(243) م ت ق، ج 24، 25 مايو 1814. انظر أيضا رسالة التهنئة التي بعث بها السلاوي إلى القنصل البريطاني بتاريخ 5 مايو 1814، في خ ب، 174/ 286.

التقارب الإنجليزي المغربي (1800-1814)

طبع علاقات المغرب مع أوربا خلال الحروب النابليونية تطوران أساسيان. أولا، حصول تقارب غير مسبوق مع بريطانيا بسبب السياسة التوسعية التي نهجتها فرنسا في البحر الأبيض المتوسط؛ وثانيا، ونتيجة لذلك، تدهور مطرد للعلاقات مع فرنسا وحليفتها إسبانيا.

فبعد سنة 1800 وجّه المولى سليمان ووزيره للشؤون الخارجية، محمد السلاوي، المغرب نحو تعاون وثيق مع بريطانيا. فوفاة محمد بن عثمان، في سنة 1799، وهو الرجل المعروف بتعاطفه مع مصالح إسبانيا، والدور الحاسم الذي لعبه البريطانيون في دحر احتلال فرنسا لمصر، ثم التهديد الفرنسي للمغرب عبر الوجود النابليوني بشبه الجزيرة الإيبيرية، كلها عوامل خلقت ظروفا مواتية مكنت المغرب من نسج صلات متينة مع بريطانيا.

وقد شكل استئناف المفاوضات الإنجليزية - المغربية في عام 1800 بخصوص إنشاء مركز تجاري بريطاني بالقصر الصغير، مقابل جبل طارق، مؤشرا على تحسن العلاقات بين الطرفين. فمنذ سنة 1790 حاول ماترا جاهدا أن ينتزع من المغرب امتياز استعمال مرسى القصر الصغير من طرف الإنجليز دون سواهم من الأجناس، وهي المرسى التي، بحكم موقعها، كان من شأنها أن تسمح بإمداد حاميتهم بجبل طارق بما تحتاجه من مؤونة بعيدا عن أي تهديد قد تشكله السفن المناوئة لهم بمنطقة البوغاز[244]. ويبدو أن المولى اليزيد كان أول من وعد ماترا بالقصر الصغير، ثم أظهر مولاي الطيب، حينما كان خليفة لأخيه بطنجة ما بين 1794 و1797 تفهما للمطلب الإنجليزي[245]. وفي سنة 1800 أثار ماترا المسألة من جديد مع السلطات المغربية التي عبّرت عن استعدادها لتمكين الإنجليز من الموقع، لكنها طلبت التروي حتى يتراجع التوتر الذي كان يطبع آنذاك العلاقات

---

(244) رسالة من ماترا إلى جوزيف بـانكس (J. Banks)، بتاريخ 27 شتنبر 1801، مخطوطات إضافية، 33978، المتحف البريطاني.

(245) خ ب، 174/12، 27 فبراير 1801.

الأوربية[246]. وفي سنة 1802 قدم السلاوي وعدا للقنصل البريطاني بتمكين الإنجليز إما من القصر الصغير أو مرسى بليونش، قرب سبتة، لكن الأمور بقيت عند هذا الحد، ربما لأن مثل هذا الامتياز على الضفة الجنوبية من المضيق لم يعد ضروريا بالنسبة للإنجليز بعد أن أحكموا سيطرتهم البحرية على منطقة البوغاز ابتداء من سنة 1805[247].

ومما لاشك فيه أن تفوق البحرية البريطانية وإحكام قبضتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط كان عاملا حاسما في ترسيخ النفوذ الإنجليزي بالمغرب عند بداية القرن التاسع عشر. فقد كانت بريطانيا فعلا القوة الوحيدة التي استطاعت أن تضمن استمرار مصالحها بالمغرب طوال فترة الحروب النابليونية، وذلك إلى حدود نهاية هذه الحروب في عام 1814. وبخلاف ذلك، تراجعت العلاقات مع فرنسا وحلفائها وكادت تنقطع بالمرة خلال سنوات عديدة. فعقب معركة الطرف الأغر، لم يعد بوسع القنصل الفرنسي بطنجة سوى أن يعاين ويسجل الأحداث ويحتج من حين لآخر على «تواطؤ» المولى سليمان مع البريطانيين بتزويده لجيوشهم وأساطيلهم بالمؤونة. والواقع أن المغرب كان محكوما عليه بالتعامل مع الإنجليز ما داموا قد فرضوا وجودهم في المنطقة وأقصوا منها كل منافس لهم[248].

ومن جهتها كانت بريطانيا في حاجة إلى المغرب كمصدر لتموين جنودها بجبل طارق وشبه الجزيرة الإيبيرية. فبعد التوقيع على معاهدة 1801 قبل المولى سليمان بالسماح بتصدير ألفي رأس من الماشية سنويا وبرسوم تفضيلية، لفائدة حامية جبل طارق. وكان بإمكان بريطانيا أيضا الحصول على المزيد من المؤن حينما كان المخزن في حاجة إلى ما يغطي به تكاليف المشتريات العسكرية التي كان يطلبها إما من جبل طارق أو من إنجلترا. زد على ذلك أن المولى سليمان

---

(246) خ ب، 174/8، رسالة من المكي الغازي إلى ماترا، بتاريخ 29 مايو 1800.

(247) أ ت و، مستندات الدولة، ملف 4341، 12 يوليوز 1799. كانت الحكومتان الفرنسية والإسبانية على علم بالمحادثات السرية التي دارت بين المغرب وبريطانيا بخصوص القصر الصغير.

(248) طوماسي، م س، ص 289 .

رخص للحكومة البريطانية بإخراج الزرع لفائدة جيشها المحارب بإسبانيا والبرتغال[249].

ومثل التعاون العسكري المظهر الآخر الذي جسد تزايد النفوذ البريطاني بالمغرب. فخلال هذه الفترة كانت بريطانيا هي المزود الرئيسي للمغرب بالعتاد الحربي. ومن جهة أخرى قبلت السلطات البريطانية بتدريب الطبجية إما بجبل طارق أو بالمغرب نفسه. وقد بلغ هذا التعاون العسكري ذروته عندما دخل البلدان في عملية تنسيق في سنة 1807 قصد حصار سبتة وطرد الإسبان منها. فخلال هذه السنة سمح المخزن للجيش البريطاني بالنزول فوق جزيرة تاورة الصغيرة بالقرب من سبتة واقترح إنزال جنود بريطانيين بالبر المغربي لتنظيم هذا الحصار[250]. ولكن نهاية الحروب الأوربية قلصت من أهمية المغرب بالنسبة لبريطانيا. ومع ذلك يمكن القول إن النفوذ البريطاني بالبلاد كان قد ترسخ بشكل جعل من بريطانيا شريك المغرب الأول لبقية القرن التاسع عشر.

التوتر الفرنسي - المغربي (1800-1814)

وبقدر ما تحسنت العلاقات المغربية - البريطانية فإن العلاقات مع فرنسا وحلفائها شهدت تدهورا تصاعديا خلال نفس الفترة. فنابليون لم يفكر قط في تجديد المعاهدة الفرنسية المغربية لعام 1767، وأظهر ازدراء وفظاظة تجاه المولى سليمان. وتجلى هذا الموقف في التعليمات التي أصدرها إلى ممثلي فرنسا بالمغرب بالامتناع عن تقديم الهدايا إلى سلطان البلاد لما يشكله ذلك في نظره من تنقيص لدولة عظيمة مثل فرنسا. ثم إن المبعوث المغربي الذي أُرسل في سنة 1803 للمطالبة بأموال التجار المحجوزة من طرف البحرية الفرنسية، لم يلق

(249) خ ب، 16/52، 29 يوليوز 1812. في عامي 1810-1811، سمح المولى سليمان لبريطانيا بتصدير 000 75 قنطار من الحبوب.

(250) رسائل من السلاوي إلى السلطات البريطانية حول الجهود الإنجليزية - المغربية لحصار سبتة في خ ب، 174/17 (11 صفر 1223/ 8 أبريل 1808 و16 صفر 1223/ 13 أبريل 1808) و174/2 (18 صفر 1223/15 أبريل 1808، و27 صفر 1223 / 24 أبريل 1808، و28 صفر 1223 / 25 أبريل 1808).

الاعتبار اللائق ورجع خاوي الوفاض[251]. وردا على ذلك، امتنع المولى سليمان عن تهنئة نابليون حينما تُوج إمبراطورا عام 1804. وبالإضافة إلى ذلك، رفض المولى سليمان الاعتراف بغزو فرنسا لإيطاليا. ففي سنة 1806 تصدى للقنصل الفرنسي عند رفعه للعلم الإيطالي فوق مبنى القنصلية وأمره بأن يكتفي بالراية الفرنسية[252]. وأخيرا، فإنه رفض الاستجابة لنظام «الحصار القاري» الذي وضعه نابليون لخنق تجارة بريطانيا وواصل تصدير المؤن نحو جبل طارق[253].

وفي سنة 1807 قرر المولى سليمان أن يبعث إدريس الرامي في مهمة ديبلوماسية ثانية إلى فرنسا في محاولة لإنصاف للتجار المغاربة الذين احتجزت أموالهم وسلعهم من طرف الأسطول الفرنسي. ولم تكن هذه المهمة أكثر نجاحا من الأولى، بحيث لم تلق مطالب الرامي في التعويض أي اهتمام من طرف الحكومة الفرنسية وتجاهلت رسالة نابليون الجوابية إلى المولى سليمان المسألة التي بعث الرامي من أجلها[254].

وبلغ التوتر بين فرنسا والمغرب قمته في آخر هذه السنة حينما سمح السلطان للقوات البريطانية بالنزول فوق جزيرة تاورة بغية إحكام الحصار حول سبتة. فقد احتج القنصل الفرنسي بطنجة، دورنانو (Michel-Ange d'Ornano)، بشدة على موقف المخزن «المتواطئ» مع الإنجليز، لكن فرنسا لم تكن في موقع يسمح لها باتخاذ أي إجراء[255]. وقد أخذ نابليون هذا الحدث مأخذ الجد بحيث أرسل مبعوثا خاصا إلى المولى سليمان في عام 1808. وقد تم اختيار القبطان بيريل للقيام بمهمة مزدوجة بالمغرب. فمن جهة، كان عليه أن يقدم احتجاجا

---

(251) م ت ق، 22، الورقة 100، رسالة من إدريس الرامي إلى الحكومة الفرنسية.

(252) خ ب، 52/13، 10 دجنبر 1806.

(253) ج. كايي، «قنصل الإمبراطور بالمغرب»، **مجلة معهد نابليون**، 93، أكتوبر 1964، ص 175 (بالفرنسية).

(254) م ت ق، 23، رسالتان من الرامي إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسي. الأولى بدون تاريخ، والثانية بتاريخ 27 أكتوبر 1807. انظر أيضا، ج. كايي، «رسالتان من نابليون الأول إلى سلطان المغرب»، **مجلة معهد نابليون**، 90، يناير 1964، ص 13-14 (بالفرنسية).

(255) م ت ق، 23، من السلاوي إلى دورنانو، 6 مايو 1808.

شديد اللهجة على «انحياز» المولى سليمان إلى جانب الإنجليز. ومن جهة ثانية، كان عليه أن يستطلع وسائل البلاد الدفاعية في أفق غزو محتمل[256]. وفي الرسالة التي حملها بيريل إلى السلطان طالب نابليون بإيقاف تصدير المؤن الموجهة إلى جبل طارق والانسحاب الفوري للقوات البريطانية من جزيرة تاورة، كما حذر من أي إنزال محتمل للجيش البريطاني بالبر المغربي، خاصة إذا كان من شأنه أن يهدد مدينة سبتة[257].

والواقع أن لهجة نابليون في مخاطبة المولى سليمان قد حكمت مسبقا بالفشل على مهمة مبعوثه. إن السلطان لم يخف استياءه من لغة التهديد التي حُررت بها الرسالة، ولذلك لم يظهر أي استعداد للاستماع إلى مطالب بيريل، خصوصا في الوقت الذي وصلت فيه أخبار اندحار الجيوش الفرنسية في بايلن بإسبانيا وقيام حكومة وطنية بإشبيلية، مما خلق وضعا جديدا لم يكن أبدا في صالح نابليون.

وهكذا وجد القنصل دورنانو نفسه في وضع صعب جدا ما بين 1808 و1814، إذ أصبح يفتقر إلى الوسائل التي تسمح له بممارسة أي ضغط على السلطات المغربية. ففي سنة 1808 استقبل المولى سليمان ممثل الحكومة الوطنية بإشبيلية الشيء الذي جعل القنصل الفرنسي يحتج بشدة على هذا الموقف. وقد شرح السلاوي لدورنانو أن المغرب غير معني بالنزاعات الأوربية وأن الملك جوزيف نابليون إذا أراد أن يبعث بسفير له إلى السلطان فإنه سيستقبل بنفس الحفاوة[258]. وفي سنة 1809، احتج دورنانو مرة أخرى، لكن بدون جدوى، على قدوم الكونت دي تيلي (De Tilly) إلى المغرب كسفير لحكومة إشبيلية. فكان رد السلاوي: «نحن محايدون ويحق لنا أن نستقبل كل من جاء إلينا»[259]. وعبّر دورنانو مرة أخرى عن تذمره عندما سمح المولى سليمان في سنة 1809 لإسبانيا بشراء 000 20 فنيكَة من الحبوب و000 2 رأس من البقر[260]، وهو ما

(256) ج. كايي، **مهمة**، ص 28.

(257) م ت ق، 23، رسالة من نابليون إلى المولى سليمان بتاريخ 16 مايو 1808.

(258) ج. كايي، **مهمة**، ص 54.

(259) م ت ق، 23، من السلاوي إلى دورنانو (D'Ornano)، 23 فبراير 1809.

(260) م ت ق، 23، 26 نونبر 1809.

جعل السلاوي يرد عليه قائلا: «أنتم معشر الفرنسيين تشتكون على الدوام من كوننا لا نفعل شيئا لأجلكم، لكنكم لا تطلبون شيئا أبدا! اطلبوا وسوف نعاملكم بنفس الطريقة التي نعامل بها الآخرين!»[261].

إن عودة السلم إلى أوربا في سنة 1814 قد استقبلت بارتياح كبير من طرف المولى سليمان ووزيره لشؤون الأجناس محمد السلاوي. لكن مرحلة ما بعد 1814 شهدت تراجعا واضحا لاهتمام الأوربيين بالشؤون المغربية. وانطبق هذا بشكل خاص على بريطانيا التي قلّت حاجتها إلى الإمدادات المغربية من المؤن ولم تعد تعير المغرب نفس القيمة الاستراتيجية التي كانت له خلال الحرب. ففرنسا وحدها هي التي سعت جاهدة إلى استرجاع مكانتها التجارية السابقة، والتي كانت قد دمرتها كليا الهيمنة البريطانية في المنطقة طوال سنوات الحروب النابليونية.

---

(261) نفسه.

الفصل الرابع

المولى سليمان والإصلاح الديني
عند بداية القرن التاسع عشر

المولى سليمان والإصلاح الديني عند بداية القرن التاسع عشر

اعتبر الكثير من المؤرخين - وغير المؤرخين - أن المولى سليمان كان سلطانا مصلحا ورث التوجه الإصلاحي الذي كان لوالده من قبل. بل ذهب البعض من هؤلاء إلى حد اعتباره «وهابيا» بعد أن اعتنق العقيدة الوهابية التي وجد فيها، حسب زعمهم، سلاحا استعمله ضد الزوايا والطرق الصوفية. والأدهى من ذلك أن هناك من نسب حتى سيدي محمد بن عبد الله إلى العقيدة الوهابية في الوقت الذي سلك فيه هذا السلطان مسلكا مناقضا لمبادئ هذه العقيدة[1].

والحقيقة أن التوجه السلفي لكل من السلطانين، على الرغم من اختلاف فهم كل منهما للسلفية، قد ظل غامضا ومغلوطا في نفس الوقت، ليس فقط بسبب انعدام دراسات موضوعية حول فكر وممارسة كل من الرجلين، ولكن كذلك بسبب نزعة سادت لدى الباحثين الأوربيين خلال الحقبة الاستعمارية الذين كانوا يرون شبح الوهابية في كل دعوة إلى تجديد الدين[2].

---

(1) نذكر على سبيل المثال إقباله على زيارة أضرحة الأولياء التي رتبها وأدرجها ضمن شعائر الدولة. انظر الناصري، 8، ص 55.

(2) نشير في هذا الصدد إلى أن حتى مؤرخا نبيها مثل شارل أندري جوليان (Charles-André Julien) خلط بين الحنبلية والوهابية ونسب إلى سيدي محمد بن عبد الله هذه المقولة المحرفة «المالكي مذهبا الوهابي اعتقادا»! انظر كتابه **تاريخ إفريقيا الشمالية**، باريس، 1975، الجزء 2، ص 243.

1. الخلفية التاريخية للإصلاح الديني بالمغرب

اقترن الإصلاح داخل المجتمعات الإسلامية بمحاولة الرجوع إلى الأصل، أي السلف الصالح بهدف إعادة الدين إلى نقائه الأصلي وتخليصه من البدع والانحرافات التي تعرض لها على مر القرون. فالإصلاح بهذا المعنى لا ينظر إلى المستقبل بقدر ما يحاول الاقتراب من وضع مثالي يوجد فيما سبق من الأزمان. ذلك أن المفهوم الإسلامي للإصلاح ينطلق من اقتناع أساسي وهو أن أفضل الأزمنة هو زمن الرسول وصحابته، وبقدر ما يبتعد الناس عن هذا الزمن بقدر ما يبتعدون عن الإسلام المثالي أو المعياري. فالإسلام الأمثل والنموذج القدوة يوجدان إذن في الماضي، ولم تخرج حركة من الحركات الإصلاحية في الإسلام عن هذه القاعدة.

مما لا شك فيه أن سيادة المذهب المالكي بالغرب الإسلامي كانت في مقدمة العوامل التي حالت دون ظهور اتجاهات مذهبية وعقائدية متنوعة كما كان الحال بالنسبة للمشرق، وبالتالي فقد قلصت من فرص ظهور دعوات دينية تشكك في المذهب السائد، ما عدا ما كان من أمر دولة الموحدين، في بدايتها على الأقل. فمنذ القرن التاسع/ الثالث للهجرة أصبح مذهب مالك بن أنس تدريجيا المذهب السائد بشمال إفريقيا والأندلس. ويرجع الفضل في ذلك إلى عدة فقهاء كان في مقدمتهم عبد السلام بن سعيد سحنون (ت 854 م)، صاحب المدونة الشهيرة التي أصبحت مرجعا أساسيا للفقه المالكي في بلدان المغرب، وعنها تفرعت كتب أخرى كانت في جلها مختصرات لعمل سحنون[3]. لقد حاول الموحدون (1130-1276 م) أن ينسفوا أسس المذهب المالكي بالمغرب عن طريق محاربة كتب الفروع وإحراق مؤلفات الفقه المالكي المعتمدة، بما فيها مدونة سحنون وتهذيب البرادعي (ت 1010 م)، وواضحة ابن حبيب (ت 852 م). وخلافا للمرابطين الذين

(3) أهم من اختصر **المدونة** وتناولها بالتهذيب والتنقيح هم ابن أبي زيد القيرواني (ت 996 م)، وابن الحاجب (ت 1248 م)، وخليل بن إسحاق (ت 1374 م) صاحب **المختصر** المشهور. عن تطور المذهب المالكي بالمغرب انظر عمر الجيدي، **محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي**، عكاظ، الرباط، 1987.

سبقوهم فإن الموحدين شجعوا أهل العلم على تناول علم الكلام وتبنوا عقيدة أبي الحسن الأشعري. لكن يظهر أن تجذر المذهب المالكي كان قد وصل درجة لم تترك لمحاولات الموحدين النيل منه أي حظ للنجاح. وهكذا أصبح المذهب المالكي من جديد مذهب الدولة في ظل المرينيين (1258-1465) الذين كانوا في أشد الحاجة إلى دعم الفقهاء المالكيين لاحتواء الحركة الصوفية[4]. إلا أن العقيدة الأشعرية التي تبناها وثبتها الموحدون من قبل صمدت واستمرت جنبا إلى جنب مع الفقه المالكي. وسيصبح هذا التعايش بين العقيدة الأشعرية والفقه المالكي السمة الرئيسية للممارسة الدينية بالمغرب[5] على الرغم من محاولات سيدي محمد بن عبد الله إدخال عقيدة حنبلية لم يألفها المغاربة.

والواقع أن سيدي محمد بن عبد الله (1757-1790) كان أول سلطان تجرأ على الوقوف في وجه الهيمنة المالكية بالمغرب منذ عهد الموحدين. وقد اختار من أجل ذلك وسيلتين: أولاهما اعتناؤه بالحديث ومحاولته استعماله كمصدر مباشر للتشريع، وثانيهما تبنّيه العلني للعقيدة الحنبلية. ويظهر أن اهتمام هذا السلطان بدراسة الحديث بدأ كجزء من اعتنائه بترسيخ الطقوس الملوكية للدولة التي كادت أن تعصف بها اضطرابات فترة ما بعد المولى إسماعيل. وفي طموحه لتعزيز هيبة الدولة كان سيدي محمد معجبا بأحمد المنصور السعدي ومقتفيا أثره في العديد من مظاهر الحكم. وتبعا لمثال هذا السلطان جعل سيدي محمد من قراءة الحديث وشرحه داخل مجالسه عرفا منتظما جمع به حوله ثلة من العلماء. وفي إطار هذا الاهتمام جلب سيدي محمد من المشرق عددا من مجاميع

---

(4) محمد القبلي، **المجتمع والسلطة والدين بالمغرب عند نهاية العصر الوسيط**، باريس، 1986، ص 279 (بالفرنسية).

(5) هذا التزاوج بين الفقه المالكي والعقيدة الأشعرية يتجلى بوضوح في أرجوزة عبد الواحد بن عاشر (ت 1631) التي تجمع بين فقه مالك وعقيدة الأشعري وتصوف الجنيد. هذه الأرجوزة كانت في طليعة المتون التي يستظهرها الطلبة، وهي تلخص المرتكزات الأساسية للإسلام السني بالغرب الإسلامي. وخلال العهد السليماني أقبل العلماء على **المرشد المعين** لابن عاشر بالشرح والتعليق، ومن جملة هؤلاء العلماء شيخ الجماعة بفاس الطيب بن كيران (ت 1812).

الحديث، وخاصة مسانيد الشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل[6]. وقد يكون تعامل سيدي محمد مع مؤلفات هؤلاء الأئمة، وكلهم أصحاب مذاهب، أحد الأسباب التي تفسر موقف هذا السلطان من المذهبية الضيقة وتفتحه على المذاهب السنية غير المالكية[7].

لكن يظهر أن هذه المساواة التي أعلن عنها سيدي محمد بين المذاهب الأربعة لم تكن إلا خطوة أولى انتقل بعدها إلى تبنّي عقيدة أحمد بن حنبل[8]. وقد علل تفضيله للعقيدة الحنبلية بكونها «سهلة المرام، منزهة عن التخيلات والأوهام، موافقة لاعتقاد الأئمة كما سبق مع السلف الصالح من الأنام»[9]. ويمكن تفسير هذا الميل إلى عقيدة بسيطة بتكوين سيدي محمد العلمي الذي كان على درجة كبيرة من البساطة، إذ لم يتلق في شبابه تكوينا دينيا متينا، ولم تتح له الفرصة كي يتشبع، كما سيكون الشأن بالنسبة للمولى سليمان فيما بعد، بالفكر المالكي- الأشعري السائد بين الفقهاء. لذلك كان السلطان سيدي محمد يدعو إلى نبذ علم الكلام ويفضل الأخذ بظاهر القرآن والسنة ويعتبر أن «المنطق وعلوم الفلاسفة بدعة من أهل الأهواء»[10]. وهذا الاقتناع هو الذي دفعه إلى مهاجمة الأشعرية ورفض مؤلفات أبي حامد الغزالي الذي انساق، حسب سيدي محمد، مع المغرضين وأهل البدع عندما شغل نفسه بالرد عليهم[11].

---

(6) كان سيدي محمد بن عبد الله يفتخر بكونه أول من جلب هذه المسانيد من المشرق، إلا أنه يظهر أن بعضها كان متداولا بالمغرب قبل عهد هذا السلطان.

(7) محمد بن عبد الله (السلطان)، **الفتوحات الإلهية**، الرباط، 1980، ص 459. يقول سيدي محمد: «. . . اعتقادي في الأئمة الأربعة أنهم على هدى، وكلهم على التساوي، لا يرجح أحدهم على الآخر، وكل من تمسك بمذهب من مذاهبهم فقد تمسك بالعروة الوثقى».

(8) محمد بن عبد الله، **الفتوحات**، ص 458 .

(9) نفسه، ص 112-113. لم يكن عداء سيدي محمد للغزالي يقوم فقط على أساس خوضه في علم الكلام، ولكن كذلك على موقفه من السلطة السياسية وعلاقة العلماء بالسلاطين، انظر فاطمة حراق، **الدولة والدين في مغرب القرن الثامن عشر**، أطروحة دكتوراه، جامعة لندن، 1989 (بالإنجليزية)، ص 311-312.

(10) سيدي محمد بن عبد الله، **تأليف في إحياء علوم الدين**، مخ خ ح، 9593، ص 130-131.

(11) نفسه، ص 112-113.

لكن نفور سيدي محمد بن عبد الله من المنظومة الفكرية المالكية - الأشعرية لا يمكن أن يفسر فقط بتكوينه العلمي المحدود، بل يظهر أن الأمر يتعلق بمشروع ربما كان يهدف إلى إضعاف هيمنة العلماء وتقوية جانب الدولة بتمكينها من وسائل التدخل في المجال الديني. فعلى الرغم من تأكيد سيدي محمد على أن حنبليته كانت مقتصرة على جانب العقيدة فإنه ذهب في الواقع إلى أبعد من ذلك. فحتى في مجال التشريع والاجتهاد نجد بصمات واضحة للمذهب الحنبلي. وما اهتمام هذا السلطان بتدوين ودراسة الحديث وافتخاره بالانتساب إلى «أهل الحديث»، ثم دعوته إلى أخذ الأحكام مباشرة من القرآن والسنة إلا تعبير عن إعجابه بالمذهب الحنبلي كمنهج للتشريع واستنباط الأحكام. ولاشك أن سيدي محمد بن عبد الله قد أدرك بأن إمكانية الاجتهاد انطلاقا من الحديث بشكل خاص، سوف توفر له حرية أكبر تجاه العلماء، سيما وأنه ألح على أهلية الإمام لممارسة الاجتهاد وتقنين خطتي القضاء والإفتاء[12].

ولم تغب عن معاصريه من العلماء أبعاد هذه الآراء التي اعتبروها اقتحاما لمجالهم الخاص، وعزما صريحا على نسف الأسس التي قامت عليها الممارسة الدينية بالمغرب. لذلك فإن مواقف العلماء المغاربة من توجهات السلطان سيدي محمد بن عبد الله المذهبية كانت تتسم على العموم بالسلبية[13]. وحتى أولئك الذين انصاعوا لأوامره بترك تدريس المؤلفات التي نهى عنها فعلوا ذلك من باب الامتثال لأوامر السلطان فقط، وسرعان ما رجعوا إلى سابق ممارستهم بمجرد وفاة سيدي محمد في سنة 1790.

2. المولى سليمان: إصلاحية في إطار المالكية

بفضل التكوين الذي تلقاه المولى سليمان وتتلمذه على أبرز علماء وقته فإن

(12) فاطمة حراق، م. س.، ص 337.

(13) يذكر الضعيف أن محمد بن أبي القاسم السجلماسي (ت 1799) رجع إلى تدريس **مختصر** خليل مباشرة بعد وفاة سيدي محمد بن عبد الله (ص 214). وأبرز ما يؤكد تشبث العلماء بتقاليدهم المذهبية المقولة الشهيرة «نحن خليليون، إن ضل ضللنا، وإن اهتدى اهتدينا». انظر **الفتوحات الإلهية**، تقديم رشيد ملين، ص ي.

هذا السلطان، وبخلاف والده، كان متشبعا بروح المذهب المالكي. ولم يخرج المولى سليمان عن التقاليد المغربية فتبنى العقيدة الأشعرية ودافع عنها. لكن تشبثه بالثقافة الدينية المغربية كما تبلورت عبر قرون طويلة لم يمنعه من الانخراط ضمن ما يمكن أن نسميه بالتيار السلفي الذي كان عند أواخر القرن الثامن عشر يهم مناطق عديدة من بلاد الإسلام، من الهند إلى الجزيرة العربية إلى بلاد السودان الغربي[14].

تربيته وتعليمه

تلقى المولى سليمان تعليمه الأولي بدار الخلافة بمراكش حيث حفظ القرآن على يد الفقيه عبد الوهاب أجانا[15]. وعليه درس كذلك علم القراءات وعلم التوحيد. وقد حرص سيدي محمد بن عبد الله أن يتم تعليم أبنائه المتأخرين كالمولى سليمان خارج الحواضر «بعدما رأى من طيش وانشغال الكبار بحب الرياسة»[16]. وبالفعل فإن التجربة المرة لسيدي محمد مع ابنه اليزيد، وبدرجة أقل مع ولده عبد الرحمن، هي التي أملت عليه الطريقة التي اتبعها في تربية أصغر أبنائه.

وبعد أن تمكن من حفظ القرآن أُرسل المولى سليمان إلى زاوية صغيرة ببلاد أحمر قرب أسفي، ثم إلى القصر الكبير بشمال البلاد حيث عهد بتعليمه إلى الشريف سيدي محمد بن الصادق بن ريسون. وفي سنة 1783 انتقل المولى سليمان إلى تافيلالت مع بعض أخوته ليتابع تعليمه هناك بعيدا عن صخب الحواضر و«سماسرة الفتن»[17]. وبتافيلالت تلقى النصيب الأكبر من تربيته الدينية، وبها درس التفسير والحديث والتصوف والعلوم الأخرى مثل الحساب والنحو

---

(14) حول موضوع الإصلاح في العالم الإسلامي خلال القرن الثامن عشر انظر نيحيميا ليفتزيون (Nehemia Levtzion) وجون فول (John Voll)، **التجديد والإصلاح في إسلام القرن الثامن عشر**، سيراكوز، نيويورك، 1987 (بالإنجليزية).

(15) انظر ترجمته عند عبد الكبير الفاسي، **تذكرة المحسنين ضمن موسوعة أعلام المغرب**، تنسيق وتحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996، الجزء 7، ص 2456.

(16) الزياني، **جمهرة التيجان**، مخ خ ح، 6778، ص 55.

(17) نفسه.

والمنطق، كما تعرف هناك على كتاب **إحياء علوم الدين** للغزالي وبعض مؤلفات العالم الحنبلي ابن تيمية. ولقد حرص سيدي محمد بن عبد الله أن يبعث إلى تافيلالت أشهر علماء الوقت كعبد القادر بن شقرون ومحمد الطاهر الهواري ومحمد الطرنباطي وحمدون بن الحاج. ولم يقم المولى سليمان بفاس للدراسة إلا لفترة قصيرة خلال حكم أخيه اليزيد. لكن هذه الإقامة القصيرة بأهم مركز علمي مكنته من حضور دروس نخبة من علماء فاس وربط صلات وطيدة مع البعض منهم أمثال التاودي بن سودة وابنه أحمد، ومحمد الطيب بن كيران وعبد القادر بن شقرون، وهم علماء كان المولى سليمان يجلهم ويكن لهم الكثير من التقدير.

وكان المولى سليمان قبل تقلده الحكم منصرفا إلى الدراسة، معتكفا على تحصيل العلوم الدينية، غير مكترث بمغريات الحياة المادية. كما زهد في المناصب السياسية، وحتى تلك التي عرضت عليه، كخلافة أخيه اليزيد بمراكش، سرعان ما تركها متذرعا برغبته في الحج، لكنه في الواقع فضل الالتحاق بفاس ليتابع تعليمه هناك. وحسب صاحب **تذكرة المحسنين** فإن مولاي سليمان «لم يكن مرشحا للخلافة ولا له همة إليها، وإنما همته تعلم العلم، حتى كان الناس يظنون أنه لا يحسن الركوب على الفرس»[18]. والواقع أن المولى سليمان غلَّب جانب الشرع على السياسة بعد أن تقلد زمام الحكم. وكان من جملة ذلك إبطاله للمكوس، ومنعه لزراعة التبغ على الرغم مما كان يدرّ كل منهما من مداخيل هامة على بيت المال. ومن جهة أخرى كان من عادته أن يستفتي العلماء في الأمور المهمة. وقد كتب عنه أحد معاصريه أنه لم يكن «يجالس إلا الفقهاء، ولا يبرم أمرا في أمور مملكته إلا بعد مشاورتهم، ولا يقبل منهم إلا النص الصريح»[19].

ولعل أهم ما يعكس التوجه الديني للمولى سليمان هو مشاركته في الحركة العلمية لوقته، وتأليفه في العديد من المواضيع الدينية. كما أن مجالسه العلمية

---

(18) عبد الكبير الفاسي، **تذكرة المحسنين**، لدى محمد حجي، **موسوعة**، 7، ص 2448.

(19) محمد الطالب بن حمدون بن الحاج، **الإشراف على بعض من بفاس من الأشراف**، مخ خ ع ر، د 653، ص 80.

التي كان يعقدها خلال شهر رمضان كانت مناسبة لانكباب أبرز العلماء على دراسة الحديث والتفسير ومسائل العقيدة. وكان غالبا ما يختار هو نفسه المواضيع والمؤلفات التي تقرأ بمجلسه، وفي طليعتها **إحياء** الغزالي و**موطأ** مالك بن أنس ومسانيد الحديث. وكان للمولى سليمان اهتمام خاص بمسائل العقيدة سواء على مستوى الجدل الكلامي أو على مستوى الممارسة اليومية كما يظهر ذلك في محاولاته إصلاح عقيدة العامة من الناس. كما يتجلى هذا التوجه في المؤلفات والخطب التي حررها والتي تبرز حرصه على تصحيح عقيدة العامة، لكن دائما في إطار المنظومة المالكية - الأشعرية.

فكره الديني

ربما يكون المولى سليمان قد ورث بعض الشيء من إصلاحية والده لكنه سلك في ذلك مسلكا مخالفا. فهو قد تخلى من جهة عن حنبلية سيدي محمد بن عبد الله التي رأى فيها العلماء مذهبا دخيلا، واهتم من جهة ثانية بإصلاح عقيدة العامة واستئصال البدع المتفشية في المجتمع، وهو أمر لم يشغل بال والده كثيرا. وأهم ما يميز المولى سليمان هو موقفه المختلف من العقيدة الأشعرية التي دافع عنها منهجا ومضمونا. ذلك أنه لم يأنف من الخوض في الجدل الكلامي على طريقة الأشاعرة، كما دافع عن أهم المبادئ التي ارتكزت عليها عقيدتهم. وقد ألف المولى سليمان بالاشتراك مع شيخه محمد الطيب بن كيران مؤلفا صغيرا حول مسألة الكسب، وفيه يتجلى اقتناعه الأشعري بوضوح[20]. فالقول بكسب الأفعال كان هو رد الأشاعرة على المتكلمين من المعتزلة وغيرهم من فرق القدرية والجبرية. فبواسطة مفهوم «الكسب» استطاع أبو الحسن الأشعري أن يسلك طريقا وسطا بين قدرية المعتزلة القائلين بقدرة الإنسان على خلق أفعاله والجبرية الذين يسلبون الإنسان كل حول وقوة فيصبح مجرد آلة مسيرة. أما مقولة الكسب التي تبناها المولى سليمان فترى أن «للعبد قدرة مؤثرة لكن بأمر الله وإرادته»[21]. وهذا

---

(20) المولى سليمان والطيب بن كيران، **في مسألة الكسب**، مخ خ ع ر، د 1838 (مجموع).

(21) نفسه، ص 254.

هو الموقف الذي تبناه علماء المغرب لأنه يوافق ما ذهب إليه الإمام مالك من أن «قدرة العبد تؤثر على وفق المشيئة القديمة لله»[22].

وهناك نقطة لقاء أخرى بين المولى سليمان والأشاعرة، وتتعلق بمسألة الإيمان والتكفير. فالغزالي وأمثاله من الأشاعرة لا يعتبرون ارتكاب الكبائر من الأسباب الداعية للتكفير. فالعاصي المرتكب للكبيرة يبقى مؤمنا ما دام يتلفظ بالشهادتين، وما دام يقر بما اتُّفق عليه من «ضروريات الإسلام». ذلك أن الأشاعرة، وخلافا للمعتزلة، يميزون بين الإيمان والأعمال ولا يخرجون العاصي، مهما كانت درجة معصيته، عن دائرة الإيمان. وبهذا الرأي أخذ المولى سليمان عندما قال: «وقصدنا رد الطرق كلها لقصد حق، وعدم تكفير أهل القبلة وعلماء الملة، لأن التكفير أمر عظيم، وهو الحكم على الشخص بأنه مخلد في النار يوم القيامة لا يغفر له، وهذا لا يحكم به إلا على الكافر الذي لا شبهة فيه»[23]. وهذا الموقف بالذات هو الذي جعل المولى سليمان يتحفظ من مذهب الوهابيين الذين كانوا ميالين إلى اعتبار بعض البدع، كالتعلق بالأولياء واعتقاد التأثير منهم، حججا كافية للحكم على صاحبها بالشرك فيبيحون دمه ويجيزون قتله.

إن مجرد الخوض في نقاش من هذا القبيل والتطرق لمسألة الإيمان والتكفير كانت من الأمور المرفوضة عند سيدي محمد بن عبد الله. أما المولى سليمان فإنه طرح جانبا آراء والده الحنبلية ولم يتوان عن طرح قضايا عقدية والتأليف فيها. وهذا التوجه هو الذي قربه من العلماء الذين أبدوا ارتياحا واضحا تجاه مواقفه النابذة لآراء والده الحنبلية.

إلا أن المولى سليمان لم يقف موقفا جامدا تجاه الإرث المالكي- الأشعري ولم يقبل بالوضعية التي آلت إليها عقيدة العوام في وقته. لذلك حاول جاهدا أن يصلح الدين ويطهره من الممارسات الفاسدة والبدع التي علقت به على مر القرون. ولا يمكننا بحال من الأحوال أن نفسر هذا التوجه السلفي باعتبارات

---

(22) نفسه، ص 264.

(23) نفسه، ص 269.

شخصية وميول دينية فقط، بل لا بد من إدخال الاعتبارات السياسية المتمثلة في طموحه إلى الحد من نفوذ الزوايا والطرق الصوفية الشعبية باستئصال العوامل التي تغذي ذلك النفوذ.

ومع ذلك لا يسعنا إلا أن نسلم بأن إصلاحية المولى سليمان كانت نابعة، إلى حد بعيد، من اقتناعات شخصية. ذلك أنه عبَّر خلال مناسبات عديدة عن اشمئزازه من جملة من العوائد والممارسات الشعبية وحاربها كلما سنحت له الفرصة بذلك. فميله إلى البساطة في العيش جعله ينهى عن الإسراف والتبذير وإقامة الحفلات الفخمة التي اعتبرها مخالفة للسنة[24]. وتجلت محاربته للممارسات التي اعتبرها مخالفة للشرع في تحريره لرسائل وخطب تتناول هذه البدع، كما شجع العلماء كي يحذوا حذوه في هذا المجال. وهكذا أمر المولى سليمان قاضي الرباط، محمد عاشور الرشاي، بتأليف رسالة يعدد فيها «المناكر» التي يقبل عليها الناس بمناسبة الاحتفال بعاشوراء [25]. وعلى نفس المنوال كتب الفقيه عبد السلام حركات رسالة رفعها إلى السلطان يذكر فيها خمسا وعشرين مما اعتبره بدعا تستوجب الإنكار[26].

ومن جهته لم يترك المولى سليمان مناسبة تمر دون أن يندد بهذا النوع من البدع. وكانت المواسم التي تقام عند أضرحة الأولياء على رأس هذه البدع التي وقف ضدها في خطبه التي قرأت في المساجد. واعتبر أن هذا النوع من التجمعات مذموم ليس فقط لأنه كان غير معروف عند السلف، ولكن أيضا لأنه يفضي إلى اختلاط الرجال بالنساء وإلى تبذير الأموال بدون طائل[27]. ومن مظاهر سلفيته كذلك شجبه لزخرفة الأضرحة والمغالاة في البناء فوق القبور. ففي سنة 1805 مثلا أمر بإزالة القبة التي بنيت على ضريح والده، سيدي محمد بن عبد الله، ونقلها إلى أحد مساجد الرباط[28]. وإذا ما قارنا المولى سليمان ببقية

---

(24) الضعيف، ص 270، 304.

(25) محمد بو جندار، **الاغتباط**، ص 183-184.

(26) محمد بن علي الدكالي، **إتحاف أشرف الملا**، ص 75.

(27) المولى سليمان، **خطبة في المواسم**، بدون ناشر، فاس، 1936، ص 5-6.

(28) الضعيف، ص 337، 347.

سلاطين الدولة العلوية فإننا نجده أقلهم اهتماما ببناء وترميم أضرحة الأولياء[29].

المولى سليمان والتصوف

لقد أجمع كل الذين عرفوا المولى سليمان عن قرب على صفات الزهد والتقشف التي طبعت سلوكه. ولم يفت الملاحظين الأجانب الذين زاروا البلاد أن يشيروا إلى بساطة نمط عيشه ونفوره من مظاهر الترف. فلباسه، حسب دومينيكَو باديا الإسباني، كان «في غاية البساطة»، كما أن بلاطه كان بعيدا كل البعد عن مظاهر الأبهة[30]. وقد أشار معاصروه من المغاربة إلى بعض مظاهر تقشفه كامتلاكه لساعة جيب مجدولها من صوف، أو لبسه لسراويل مرقعة[31]. وأورد صاحب **الاستقصا** نقلا عن معاصري المولى سليمان أنه كان من عادته في السفر أن لا يتخذ مطبخا وإنما يقنع «بطعام يسير يصنع له ولبعض الخواص مما يكفي من غير إسراف»[32]. لذلك يمكن القول إن المولى سليمان كان مؤهلا لتقبل القيم الصوفية، لكن حسب مفهوم العلماء الذين يميزون بين تصوف النخبة وتصوف العامة كما يتجلى ذلك في ممارسة الزوايا.

وهذا الشكل الأخير من التصوف هو الذي طغى على الممارسة اليومية للزوايا والطرق الصوفية ذات الانتشار الواسع. ولعل من أهم ما طبع تاريخ المغرب منذ القرن السادس عشر هو اتساع نفوذ الزوايا وتغلغل تأثيرها داخل المجتمع. وقد صاحب هذا التطور تحول في طبيعة التصوف الذي لم يعد تصوف فئة محدودة من المتعبدين والمنقطعين عن الدنيا، بل لحقه تبسيط وتنميط، وغلبت عليه الأعراف والاعتقادات الفاسدة، خاصة بعد أن أصبحت للطرق الصوفية الكبرى شبكة من

---

(29) عندما يعدد الناصري آثار المولى سليمان العمرانية نجد أنه ينسب له 16 مسجدا وضريحين فقط. وحتى بخصوص هذين الضريحين فإن الأمر لا يعدو أن يكون تصليحاً وترميما بهدف بناء حواجز تفصل بين الرجال والنساء عند الزيارة. انظر الناصري، **الاستقصا**، 8، ص 172-173؛ الضعيف، ص 268.

(30) دومينيكو باديا، **رحلة**، 1، ص 51، 173.

(31) الناصري، **الاستقصا**، 8، ص 171.

(32) نفسه.

الزوايا المحلية، ولم يعد الشيوخ والمقدمون في وضع يسمح لهم بتربية وإرشاد الأتباع، فقامت بينهم وبين هؤلاء علاقات زبونية يسبق فيها تبادل المنافع الدنيوية كل ما سواه(33).

وأدى اتساع نطاق «التصوف الشعبي» إلى ظهور ثقافة صوفية مشبعة بقيم وممارسات العامة، وهو ما تجلى بشكل أساسي فيما أطلق عليه العلماء «البدع». ويدخل ضمن هذه البدع ترك الشرائع من طرف المجاذيب، واجتماع المريدين للسماع والرقص، والذبح على أضرحة الأولياء، والاجتماع في المواسم مع ما يصاحب ذلك من «مناكر» كاختلاط الرجال بالنساء وإضاعة الأموال في الملاهي. ولم تفلت طريقة صوفية أو زاوية من الزوايا من آثار هذا التدهور الذي عرفته الممارسة الصوفية. وخير مثال على ذلك هو مؤلف محمد بن عبد السلام الناصري (ت 1823)، **المزايا فيما أحدث من البدع بأم الزوايا**، الذي عدد فيه البدع والانحرافات التي أصابت الزاوية الناصرية التي كانت تعتبر مثالا للتصوف السني(34). ولم يفت بعض العلماء المعاصرين للمولى سليمان ملاحظة الانحطاط الذي آل إليه علم التصوف، وهو ما يدل على أن التدهور الذي أصاب التصوف لم يبق محدودا في ممارسة العامة. وهكذا لاحظ سليمان الحوات أن المهتمين بعلم التصوف أغفلوا كتبه الأساسية وتعلقوا ببعض المؤلفات المبسطة لفن التصوف مثل **حكم** ابن عطاء الله(35). وهذا الرأي كان يعتقده المولى سليمان كذلك حيث نُقل عنه أنه كان ينهي عن قراءة هذا النوع من المؤلفات التي تختزل التصوف في مجموعة من القواعد الجامدة والوصفات الجاهزة(36).

---

(33) انظر محمد المنصور، «تصوف الشرفاء: الممارسة الدينية والاجتماعية للزاوية الوزانية» في **التاريخ وأدب المناقب**، منشورات الجمعية المغربية للبحث التاريخي، الرباط، 1989، ص 15-27.

(34) محمد بن عبد السلام الناصري، **المزايا فيما أحدث من البدع بأم الزوايا**، مخ خ ح، ز 3099.

(35) سليمان الحوات، **الروضة المقصودة والحلل الممدودة في مآثر بني سودة**، ص 238.

(36) نقل عن المولى سليمان وهو لا يزال يتلقى العلوم بتافيلالت أنه نهى أحد رفاقه في مجلس العلم عن قراءة كتاب في مراتب الشاذلية وخاطبه بما يلي: «عافاك الله يا ابن الفقيه، اتل كتاب الله ودع عنك هذا! لا مراتب إلا ما قال رسول الله (ص) وثبت في السنة الصحيحة، =

إن هذا النوع من التصوف المنمط الذي قامت على أساسه علاقة الطرق الصوفية بأتباعها هو الذي حاول المولى سليمان زعزعته بالدعوة إلى تبنّي كتب أئمة الفن كأبي حامد الغزالي. فبعد مبايعته يقول سليمان الحوات «صرف همته لإحياء هذا الدين بإحياء كتاب **الإحياء** للغزالي، فصار يُقرأ على مر الأيام والليالي، وذلك بعدما تعهده بالقراءة في بساطه السعيد، وتطاول له بالمباحثة في تفاصيل مشكله بالنظر السديد»[37]. ومن مظاهر إعجاب المولى سليمان بـ**إحياء علوم الدين** أنه كان يحث أبناءه على قراءته، كما جعل منه موضوع مجالسه العلمية[38].

إن تصوف الغزالي، حسب المولى سليمان، هو أقرب تصوف إلى السنة، وكتاب **الإحياء** يمثل مرشداً شاملا للمؤمن المتعبد، وفي توافق تام بين الشريعة والبحث عن الحقيقة الباطنية، بعيدا عن الأدبيات الصوفية المبتذلة التي يتداولها الطلبة والمريدون دون أن يدركوا ألغازها. إن موقف المولى سليمان لا يخلو بالتأكيد من اعتبارات سياسية، سنعود إليها بعد قليل، لأن الزوايا الكبرى ذات النفوذ الواسع كانت تعيش على هذا النوع من التصوف المتحجر الذي يروض المريد على التبعية العمياء، ويجعل بالتالي من هذه الزوايا قوى منيعة تنافس الدولة في بعض الجهات. لكن المولى سليمان سبق له أن عارض هذا الصنف من التصوف حتى قبل أن يتقلد السلطة ويدخل معترك السياسة[39].

ويبقى كذلك أن المولى سليمان كان بحكم تكوينه الديني وميوله السلفية ميالا إلى تصوف العلماء كما رسم معالمه أبو حامد الغزالي، أي ما عرف بالتصوف السني الذي يجاري الشريعة ولا يصطدم معها. وهذا التصوف، الذي هو بالضرورة نخبوي في طبيعته، يترك مجالا كبيرا للمبادرة الفردية واجتهاد الشخص،

= من أن المسلمين كلهم أولياء الله تعالى». انظر عبد الكريم الفيلالي، **التاريخ المفترى عليه**، دون ناشر، الرباط، 1969، ص 122-124.

(37) سليمان الحوات، **الروضة**، 1، ص 238-239.

(38) نفسه، 238. انظر كذلك رسالة المولى سليمان إلى ولده إبراهيم ينصحه فيها بالمواظبة على قراءة **إحياء علوم الدين** ضمن مخ خ ع ر، ك 1264، ص 369.

ويقلل من أهمية دور الشيخ والمربي في تكييف التجربة الصوفية[40]. وقد أعلن المولى سليمان في أكثر من مناسبة أن التصوف الحقيقي ليس في متناول العامة التي كان يزدريها ويصفها بـ«العامة العمياء»، وبالفريق «المعدود من الأموات لا من الأحياء»[41]، بل في متناول المتنورين من الناس المؤهلين لسلوك طريق الحقيقة دون أن يتنكروا لأحكام الكتاب والسنة. فالتقرب إلى الله، يقول المولى سليمان، لا يكون «بالغناء والشطح» و«البدع والمعاصي» و«رفع الأصوات على لسان واحد» والاجتماع في المواسم[42].

لقد رأى المولى سليمان أن تغليب كفة التصوف السني يمر حتما عن طريق محاربة البدع وممارسات بعض الطرق الصوفية المتجذرة في صفوف الفئات الدنيا من المجتمع كعيساوة وحمادشة. لكن حملته توجهت كذلك إلى الطريقة الدرقاوية التي أثبتت ديناميتها واكتسبت في وقت قصير نسبيا آلاف الأتباع في المدن والبوادي على السواء. وفي طليعة البدع التي وقف ضدها السلطان ظاهرة السماع المصحوب باستعمال الآلات الموسيقية، وهو ما شكل نقطة خلاف دائم بين العلماء وأهل التصوف. فقد حرر المولى سليمان رسالتين في هذا الموضوع حاول فيهما تفنيد رأي من يقول بجواز السماع، معتمدا في ذلك على القرآن والحديث وكتب الأئمة. وكان هدفه من هذا المجهود أن يثبت ما يلي:

1 - أن التقرب إلى الله يتنافى مع أشكال اللهو التي يلجأ إليها بعض المتصوفة.

---

(39) انظر الهامش رقم 36 أعلاه.

(40) اعتبرت الطرق الشاذلية اعتماد شيخ للتربية أمرا ضروريا لكل من أراد سلوك طريق الحقيقة الصوفية. وهكذا كتب العربي الدرقاوي، مؤسس الطريقة الدرقاوية «أن من زعم أنه يستغني عن الشيخ فقد أعرض عن الباب وأقبل على الحائط؛ إذ لو بقينا على ما أتانا به رسول الله (ص) ولم تخالفه قلوبنا ولا جوارحنا لاستغنينا برسول الله (ص) والله عن الشيخ، وحيث بدلنا وغيرنا حتى تدنست قلوبنا وجوارحنا . . . فكيف لا نفتقر إلى الشيخ؟» انظر **رسائل الدرقاوي** ضمن مخ خ ع ر، ك 3095، ص 30.

(41) انظر مقتطفات من خطبة للمولى سليمان عند محمد العربي المشرفي، **شرح الشمقمقية**، مخ خ ع ر، ج 629 ، غير مرقم.

(42) انظر خطبة المولى سليمان في المواسم، المشار إليه في الهامش 25 أعلاه.

2 - أن التصوف كما تمارسه العامة هو جهالة وبدعة مفسدة لعقيدتهم.

3 - أن أتباع الزوايا والطرق الصوفية الذين يقضون أوقاتهم في حلقات الذكر وينقطعون عن الدنيا يصبحون غير نافعين وعالة على الغير[43].

ولجأ المولى سليمان كذلك إلى تحرير الخطب المعدة للقراءة بالمساجد ليهاجم بدع المتصوفة[44]، وفي طليعتها اجتماع الناس في المواسم. إن هذه التجمعات السنوية التي تتم بمقر الزاوية، أو بضريح مؤسسها، كانت تستقطب الآلاف من الأتباع. وتكون هذه المواسم مناسبات للانغماس في شتى أنواع الممارسات كالسماع الجماعي والرقص والذبح على القبور. إن المواسم، يقول المولى سليمان، بدعة وجهالة لأنها لم تكن معروفة لدى السلف الصالح[45]. بل يذهب إلى القول بمنعها نظرا لآثارها السلبية على عقيدة العوام، لأن هؤلاء يلجأون إلى الذبح على الأضرحة فيعتقدون التأثير من أصحابها أو يجعلون ذلك نذرا معلقا. «ومن خالط العامة وعرف أحوالهم وأقوالهم، يقول المولى سليمان، لا يشك في تحريم النذر عليهم لأنه يؤدي بهم إلى اعتقاد التأثير وهو كفر»[46].

إن إدانة هذه البدع من طرف المولى سليمان كان بمثابة إعلان حرب على التصوف الشعبي كما مورس من طرف جل الزوايا والطرق الصوفية. فإقامة المواسم على سبيل المثال كانت مسألة حيوية بالنسبة للزوايا تتجدد خلالها الروابط بين الشيخ وأتباعه الذين قد يفدون من مناطق بعيدة. فالموسم السنوي كان يساهم إلى حد كبير في تجديد التواصل ويضمن استمرارية الزاوية كمؤسسة اجتماعية ودينية. ثم إن هذه المواسم السنوية كانت تعد مصدرا هاما من مصادر الدخل

---

(43) انظر المولى سليمان، **الغناء: ما هو متفق على حرمته وما هو مختلف فيه**، مخ الخزانة الصبيحية بسلا، 652، ص 44-46. هذه الرسالة جمعها المولى سليمان ونقحها محمد الرهوني في سنة 1221 / 1806.

(44) من بين هذه الخطب ما أورده الزياني في **الترجمانة الكبرى** (ص 466-470)، وهي الخطبة التي طبعت بفاس سنة 1936، ثم الخطبة التي نقل منها المشرفي في شرحه للشمقمقية، المشار إليه في الهامش 41 أعلاه.

(45) خطبة المولى سليمان، فاس، 1936 ، ص 5.

(46) المشرفي، **شرح الشمقمقية**، م. س، غير مرقم.

بالنسبة للزاوية من خلال «الزيارة» أو ما يحمله الأتباع من هدايا، كل حسب طاقته. فشيخ الزاوية الوزانية، مثلا، كانت تأتيه الركبان من الصحراء وتوات والجزائر فيتحصل لديه من المال «الشيء الكثير الذي لا يوجد في خزائن الملوك»[47]، حسب صاحب **الكوكب الأسعد**. لذلك فإن منع هذه المواسم كان بمثابة ضربة لمصالح الزوايا وتهديدا خطيرا لها. كما أن التشهير بممارساتها التي اعتبرها المولى سليمان من البدع، كالاجتماع في حلقات الذكر والسماع، كان من شأنه أن يضعف رصيدها المعنوي وينال من تلاحمها القائم على جملة من الطقوس التي أصبحت عبر الزمن جزءا من المؤسسة الصوفية.

3. الوهابية وردود الفعل بالمغرب

وُوجهت الدعوة الوهابية بالرفض على مستوى العالم الإسلامي بشكل عام. ففي الدولة العثمانية، كان وراء العداء للوهابية عوامل سياسية بالأساس لما شكلته الحركة من تهديد للعثمانيين وزعامتهم الدينية. أما في المغرب، فقد اختلف الأمر نسبيا، بحيث كان السلطان من الحكام المسلمين القلائل الذين امتنعوا عن مهاجمة المذهب الوهابي، بل إن المولى سليمان أبدى تعاطفا مع بعض أفكاره. غير أن موقف القوى الدينية المحافظة وسيادة الإيديولوجية الصوفية - الشريفية بالمغرب قللت من حظوظ نجاح هذه الدعوة الجديدة، خاصة وأنها نابعة من المذهب الحنبلي، بعيدا عن التقاليد المالكية - الأشعرية التي ألفها المغاربة.

إن الوهابية تمثل شكلا حديثا للحنبلية. فقد تربى مؤسس المذهب، محمد بن عبد الوهاب (1703-1792)، في إطار المدرسة الحنبلية وتأثر بكيفية خاصة بأفكار ابن تيمية، أحد أبرز فقهاء هذه المدرسة[48]. وفي عام 1744 عقد ابن عبد الوهاب هذا تحالفا مع أمير نجد، محمد بن سعود، الذي رأى في الدعوة الجديدة فرصة للاستقلال عن الحكم العثماني. وفيما بعد، أخذت الحركة صبغة سياسية

---

(47) محمد بن حمزة المكناسي، **الكوكب الأسعد في مناقب سيدنا ومولانا علي بن أحمد**، طبعة حجرية، فاس، 1906، ص 162.

(48) عن ابن تيمية وأفكاره انظر مادة «ابن تيمية» في **الموسوعة الإسلامية**، 3، ليدن، 1971، (بالفرنسية أو الإنجليزية).

واكتسبت أتباعا في شرق الجزيرة العربية قبل أن تمتد تدريجيا إلى الحجاز. وما بين 1804 و1806، تمكن الوهابيون من الوصول إلى الحرمين في مكة والمدينة، عندما بلغت الحركة ذروتها في عهد سعود بن عبد العزيز (1803-1814). وبما أن السلطان العثماني، محمود الثاني، قد عجز عن التصدي للتهديد الوهابي، فقد طلب العون من باشا مصر، محمد علي. وبعد صراع طويل تكبد عبد الله بن سعود هزيمة حاسمة في عام 1815، قبل أن يلقى عليه القبض ويتم إعدامه باسطمبول في سنة 1818.

لقد قامت الوهابية على أساس التشبث بوحدانية الله، وعارضت بالتالي، وبقوة، التبرك بالصلحاء المتمثل في زيارة أضرحتهم وقبورهم. وحتى طقوسية زيارة قبر الرسول بالمدينة أُخضعت لتضييق شديد ومُنعت على العوام درءا لما اعتبره الوهابيون ممارسات وثنية، كطلب الشفاعة على غير وجهها الشرعي. وتم أيضا منع قصائد التوسل والصلاة على الرسول[49]. فالدعاء حسب الوهابيين يجب أن يوجه إلى الله وحده لا إلى مخلوقاته، بما في ذلك الأنبياء والصلحاء، الأحياء منهم والأموات[50]. وتشدد الوهابيون مع الذين خالفوهم الرأي ولم يمتثلوا لأوامرهم فاعتبروهم وثنيين مشركين فاستباحوا دماءهم.

ومن جهة أخرى، أظهر الوهابيون تشدداً في تصديهم للبدع وما اعتبروه شعائر وثنية، كتعظيم قبور الصلحاء والبناء عليها، وتقديم الذبائح للأولياء، وما شابه هذا مما اعتبروه أنواعا من العبادة لغير الله[51]. فعند دخولهم مكة والمدينة بادر الوهابيون إلى هدم القباب المقامة على قبور الرسول وصحابته، لأنها في نظرهم «أسست على معصية»[52]. وعلى الرغم من الغلو الذي طبع الوهابية في كثير من أوجهها فإنها شكلت دعوة إلى التخلص من الانحرافات التي لحقت بالإسلام على مر العصور، لذلك رأى فيها العديد من العلماء، حتى وإن لم

---

(49) مجهول، **الابتسام**، ص 28.

(50) انظر رسالة سعود بن عبد العزيز إلى علماء تونس لدى الـزياني، **الترجمانة الكبرى**، م. س.، ص 394.

(51) نفسه.

(52) نفسه، ص 395.

يتقبلوا الدعوة ككل، جوانب إيجابية في إطار الرجوع بالدين إلى صفائه الأصلي.

وعرف الوهابيون، على الخصوص، بإنكارهم للتصوف والطرق الصوفية التي اعتبروها من جملة البدع. وهذا الموقف قوبل بالرفض على نطاق واسع داخل العالم الإسلامي بسبب انتشار وتجذر الإيديولوجية الصوفية، خاصة في أوساط العامة. كما منع الوهابيون استعمال التبغ وارتداء الحرير في إطار تصديهم لكل أشكال الترف. وقد تجلى حرصهم على الاقتداء بزمن الرسول والسلف الصالح في تحطيم الحواجز الطبقية والتمايزات الاجتماعية، على أساس أن المؤمنين كلهم سواء أمام الله. وقد ذكر صاحب **الابتسام** أنهم «لا يدعون بعضهم بعضا إلا بفلان، حتى أميرهم كانوا يقولون له: يا فلان! ويسلمون عليه تسليم بعضهم على بعض»[53].

موقف العلماء

حالت عوامل كثيرة دون نجاح المذهب الوهابي في المغرب. وفي طليعة هذه العوامل الموقف الشعبي الذي يعكس الإيديولوجية الصوفية - الشريفية السائدة. أما العلماء فقد ظلوا متمسكين بتعاليم المدرسة المالكية - الأشعرية التي تتعارض مع أسس العقيدة الوهابية. لكن موقفهم كان يترجم كذلك هيمنة الزوايا والشرفاء في المجتمع وقدرتهم على تكييف قيمه الدينية على حساب حملة الشريعة. أما المولى سليمان، فعلى الرغم من وفائه لتعاليم المنظومة المالكية - الأشعرية، فإنه لم يخفِ تعاطفه مع بعض الجوانب الإصلاحية التي رآها في الدعوة الوهابية.

إن المذهب الحنبلي لم يكن مجهولا بالمغرب، لكنه عُرف أساسا من خلال دراسة الحديث، ولم يعتبر قط كمرجع فقهي، في الوقت الذي ساد فيه المذهب المالكي كمذهب رسمي. ولم يتم تبنّي الأفكار الحنبلية بكيفية علنية إلا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر عندما صرح السلطان سيدي محمد بن عبد الله أنه حنبلي العقيدة. وقد تزامن ذلك مع ظهور الدعوة الوهابية بشبه الجزيرة

---

(53) **الابتسام**، م. س.، ص 28.

العربية، لكن لا شيء يشير إلى أن موقف سيدي محمد كان نتيجة تأثير خارجي. فالوجود الوهابي لم يلفت إليه الأنظار إلا عند مطلع القرن الموالي حينما امتد إلى الحجاز والحرمين. وأولى الإشارات إلى الحركة الوهابية من طرف المؤرخين المغاربة تعود بالضبط إلى هذه الفترة[54]. وقد يكون من بين الأسباب التي حالت دون وصول أخبار الوهابيين انقطاع الاتصال مع المشرق العربي بسبب الغزو الفرنسي لمصر الذي أدى إلى توقف قوافل الحج المغربية لبضع سنوات[55].

لقد كان أحمد بن عبد السلام بناني (ت 1818) ضمن ركب الحجاج الذي غادر مدينة فاس في شهر أكتوبر من سنة 1802. ويقدم هذا العالم شهادة واضحة تبين الظروف التي وصلت فيها أصداء الوهابيين إلى المغرب. «... وذلك أني خرجت مع الركب النبوي من محروسة مدينة فاس، يقول بناني، ... أول يوم من العشر الأواخر من جمادى الثانية عام سبعة عشر ومائتين وألف ... وليس في أذهاننا ولا في أسماعنا ذكر للوهابي ولا أشياعه»[56]. فالحجاج المغاربة لم يعلموا إذن بوجود شيء اسمه الوهابية إلا عند وصولهم إلى مصر في فبراير 1803. وحسب الأخبار التي شاعت في بلاد مصر حينئذ فإن «الوهابي» كان قد أرعب الناس في الحرمين وألزمهم بتبني دعوته. وقد عملت هذه الأخبار، وخاصة ما تعلق منها بالمنع المفروض على زيارة قبر الرسول، على إشاعة الذعر والاضطراب في صفوف الحجاج المغاربة. لكن القافلة تابعت سيرها مع ذلك ووصلت إلى الحرمين من دون حادث يذكر. غير أن الحجاج، وبعد أن أدوا مناسك الحج

---

(54) من هذه الإشارات انظر مثلا الضعيف، ص 327 وأحمد بن عبد السلام بناني، **الفيوضات الوهبية**، مخطوط خزانة عبد الكريم الفيلالي، 170، ص 10-11، وكلاهما يذكر سنة 1803 كتاريخ سماع المغاربة بخبر الوهابيين.

(55) يذكر القنصل الإنجليزي بطنجة أن احتلال مصر أدى إلى توقف ركب الحج من سنة 1799 إلى سنة 1802. ولم يستأنف إلا بعد أن حصل السلطان على تأكيدات بأن الصراع الفرنسي - الإنجليزي حول مصر قد سوي بموجب اتفاقية أميان (Amiens) في سنة 1802. انظر خ ب 52/12، بتاريخ 3 نونبر 1802. وتشير المصادر المغربية إلى أن ركب الحج لسنة 1213/1799 رجع من طرابلس بعد أن علم الناس باحتلال مصر من طرف الفرنسيين. انظر **تقييد الفشتالي**، الورقة 125-126.

(56) أحمد بن عبد السلام بناني، م. س.، ص 10.

وتوجهوا إلى المدينة، تعرضوا لهجوم من طرف أتباع محمد بن عبد الوهاب فسلب بعضهم من متاعه، بل وقتل البعض حسب ما يذكره أحمد بن عبد السلام بناني[57].

وبالفعل، فقد كان الحجاج العائدون سنة 1803 هم أول من نقل أخبار الوهابيين إلى المغرب. وعموما، كانت الأخبار التي نقلها حجاج عاينوا قسوة المعاملة وتعرضوا لشتى أنواع المضايقات في أداء مناسك الحج والزيارة، أخبار متحاملة ومبالغ فيها. وعليه، فإن الناس بالمغرب حكموا على الدعوة الوهابية على أساس شائعات مشوهة أو تجاوزات صدرت عن أتباع الوهابيين من الأعراب المتعصبين. وعموما فإن الصورة التي ارتسمت في أذهان المغاربة عن هؤلاء الوهابيين كانت صورة من يريد أن يصد الناس عن دينهم ويهدم أركان معتقداتهم بمنع زيارة قبر الرسول وأولياء الله الصالحين، ويحظر قراءة **دلائل الخيرات**، الذي لا يضاهيه حرمة بالنسبة للمغاربة إلا كتاب الله[58]. ولعل أبرز ما يُظهر هذا هو موقف الضعيف الذي يعكس رأي العامة أكثر من أي شاهد معاصر آخر، عندما قال بأن «الوهابي» ادعى النبوة وأراد أن يؤسس لدين جديد![59].

ويفسر العداء الذي أظهره العوام للوهابية، بكيفية رئيسية، بالهيمنة الإيديولوجية للمتصوفة والشرفاء. ذلك أن الدعوة الوهابية كانت في جوهرها، تعارض التعلق بالصلحاء وتعتبره شركا، في حين أن تعظيم الأولياء والتقرب إليهم بالزيارة كان من صميم الممارسة الدينية بالمغرب. كما عارض الوهابيون اتخاذ الوسائط بين المؤمن وربه، واعتبروا التوسل بدعة[60]، وهو ما اصطدم

---

(57) نفسه، ص 16، 19.

(58) عن ارتسامات المغاربة حول الحركة الوهابية انظر الضعيف الذي يذكر أن «عبد الوهاب الخارجي . . . هدم المذاهب الثلاثة إلا المذهب الحنبلي. . . وترك قراءة **دلائل الخيرات**. . . وبدل وغير، وشرع ما أراد . . . وأوقع القتال بالحرم والأمر لله!» (ص 327). انظر كذلك الزياني، **الترجمانة**، ص 389؛ **الابتسام**، ص 28.

(59) الضعيف، ص 378.

(60) أحمد بن حجر أبو طامي، **الشيخ محمد بن عبد الوهاب**، الجامعة الإسلامية، المدينة، 1973، ص 44.

بالإيديولوجية الصوفية التي ترى في الشيخ الصوفي المرشد والوسيلة التي توصل الإنسان إلى باب خالقه. أما الوهابيون فقد اعتبروا، على العكس من ذلك، أن الدين في متناول الجميع وأن لا حاجة إلى وساطة بين العبد والخالق.

ولم يكن بوسع الوهابيين أن يعادوا التصوف دون أن يصطدموا، في الوقت ذاته، بمفهوم الشرف بسبب الصلة الوثيقة التي جمعتهما منذ القرن الخامس عشر على الأقل. فالتبرك بالصلحاء وإجلال الرسول وذريته والتأكيد على التمايز الذي يضع الأولياء والشرفاء في قمة الهرم الاجتماعي، كلها اعتبارات حظيت بنفس الأهمية سواء لدى الشرفاء أو شيوخ الطرق الصوفية. وبالتالي فإن إنكار ونفي دور الوسائط في علاقة الإنسان بربه يعتبر ضربة للأسس التي يقوم عليها التصوف والشرف في نفس الوقت. لذلك، فإن الدعاية المناوئة للوهابيين وجدت بالمغرب تربة خصبة حيث أبدى الناس استعدادا لتبنّي مواقف عدائية تجاه الدعوة الوهابية. وبالفعل، فقد تطوع آلاف المغاربة لقتال الوهابيين تحت لواء محمد علي باشا، حاكم مصر[61].

أما على مستوى النخبة السياسية والدينية فلا يظهر أن الزعماء الوهابيين قد حاولوا كسب دعم سلطان المغرب أو علمائه لقضيتهم. فقد انحصرت دعوتهم في إطار الدولة العثمانية لأسباب سياسية بديهية، لكونهم كانوا في حاجة، في بداية أمرهم على الأقل، إلى حشد الدعم داخل المجال العثماني بالدرجة الأولى. وليس هناك في الواقع ما يشير إلى وجود أي خطاب مباشر من الوهابيين إلى علماء المغرب أو إلى المولى سليمان نفسه. فالرسالتان اللتان تعرّف من خلالهما السلطان والعلماء على المذهب الوهابي هما رسالتان عامتان في أصول المذهب الوهابي كان قد حملهما معه أحمد بن عبد السلام بناني بمبادرة خاصة منه عند عودته من الحج عام 1803.

وإذا كان المولى سليمان والعلماء بفاس قد تمكنوا من الاطلاع على الرسالتين في سنة 1803 على الأرجح، فإن السلطان قد امتنع خلال ثماني سنوات تقريبا عن

(61) يذكر الضعيف أن عدد المغاربة الذين ساهموا في قتال الوهابيين إلى جانب جيوش محمد علي المصري بلغ 000 8. انظر ص 378.

الإدلاء رسميا بموقفه في الموضوع. فمن 1803 إلى 1811 تجنب المولى سليمان إدانة الدعوة الوهابية أو التعبير علانية عن تعاطفه مع بعض مبادئها. لكن ما يلاحظ هو أن عداءه للبدع والممارسات المنافية للسنة قد اشتد خلال هذه الفترة. فقد أشـــار الضعيف في سنة 1804 إلى أن عامل السلطان على الرباط والقبائل المجاورة منع عرب الوديان من الاحتفال بموسم سيدي يحيى بن منصور، ثم أقدم، في السنة الموالية، وبأمر من المولى سليمان، على إزالة قبة ضريح والده بالرباط[62]. وفي سنة 1806، حرر السلطان تأليفا هاما هاجم فيه الممارسات الصوفيـة المنافية للسنة[63]. ثم أمر، بعد ذلك بثلاث سنوات، برفع النقير المقام على قبر أبيه معللا ذلك بكونه «بدعة»[64].

وفي أثناء ذلك، تعرضت حركة الحجاج المغاربة باتجاه المشرق إلى الاضطراب والتوقف أحيانا نتيجة ما أشيع حول انعدام الأمن بالحرمين[65]. ولكن وصول وثيقة وهابية ثالثــة إلى فـــاس في سنة 1811 حفز السلطان لاتخاذ موقف رسمي في الموضوع. والوثيقة الجديدة هي عبارة عن رسالة وجهها سعود بن عبد العزيز إلى علماء تونس الذين بعثوا بنسخة منها إلى نظرائهم المغاربة[66]. وهكذا رأى المولى سليمان أن الوقت قد حان لاستئناف الحج وإرسال وفد رسمي بغرض شرح الموقف المغربي إزاء المذهب الوهابي واستطلاع النوايا الحقيقية للزعماء الوهابيين. والأمر الذي يستحق الملاحظة هنا هو أن مبادرة السلطان بشأن استئناف

---

(62) نفسه، ص 337 ، 347.

(63) انظر تفاصيل هذا المؤلف في الهامش رقم43 أعلاه.

(64) الضعيف، ص 347.

(65) لعبت الدعاية المناوئة للوهابيين دورا أساسيا في صرف نظر المغاربة عن الحج. وأبرز مثال في هذا الشأن هو حالة أحد الشرفاء المتصوفين، الفضيل العمراني، الذي عرف بكثرة حجه واعتبره صاحب **سلوة الأنفاس** من «أكابر الأولياء». وكان هذا المتصوف يصد الناس عن الحج ويشيع أن الأمن منعدم بالحرمين بعد دخول الوهابيين إليهما. وقد لعب الفضيل العمراني (ت. 1829) دورا بارزا في فتنة فاس التي كادت أن تعصف بحكم المولى سليمان. انظر الزياني، **تحفة النبهاء في التفريق بين الفقهاء والسفهاء**، مخ خ ع ر، ك 241، ص 20، ومحمد بن جعفر الكتاني، **سلوة الأنفاس**، فاس، 1899، الجزء 3، ص 12.

(66) الزياني، **الترجمانة الكبرى**، م. س.، ص 394-396.

الحج في هذه السنة (1811) تعني بأن حركة الحجاج المغاربة باتجاه المشرق كانت متوقفة، على الأقل على المستوى الرسمي، أي بالنسبة لركب الحج الذي كان يخضع لمراقبة الدولة.

ولم يجد المولى سليمان صعوبة كبيرة في إقناع العلماء بضرورة استئناف الحج بعدما تلقى ضمانات تفيد «ألا ضرر يلحقهم [الحجاج] في إياب وذهاب من جهة عبد الوهاب، . . . بل وقع به الأمن والطمأنينة حقيقة في كل مجاز من دروب الحجاز»(67). والواقع أن المولى سليمان عندما استفتى العلماء في شأن استئناف الحج صاغ السؤال وقدم معه كل الضمانات التي لم تترك للعلماء مجالا كبيرا للمعارضة. «وقد أفصح مولانا عن جواب مسألته، يقول العلماء، بحيث لم يدع مقالا لقائل. وقال من حضر من النبهاء والفضلاء ما المسؤول عنها بأعلم من السائل»(68). وهكذا، ظهر السلطان وكأنه قد حقق نصرا أوليا في التغلب على معارضة أو تحفظ العلماء، وهو ما شجعه على إرسال رد رسمي إلى سعود بن عبد العزيز. وقد عهدت مهمة صياغة هذا الجواب لثلاثة علماء: الطيب بن كيران، شيخ الجماعة بفاس، وسليمان الحوات، نقيب الشرفاء العلميين، وحمدون بن الحاج، العالم والأديب الذي كانت له حظوة في مجلس السلطان(69).

ففيما يتعلق بالطيب بن كيران فإنه كان قد سبق له أن دحض المذهب الوهابي وانتقده بشدة في تأليف خصصه للمسألة. وعلى غرار المولى سليمان، فإن تشبثه الثابت بالعقيدة المالكية - الأشعرية جعله يرفض الأسس التي قامت عليها الدعوة الوهابية. أما سليمان الحوات فإنه برز كنقيب للشرفاء قبل كل شيء. فعلى الرغم

---

(67) انظر استفتاء المولى سليمان للعلماء وجوابهم في موضوع استئناف الحج في سنة 1811 ضمن مخ، خ ع ر، د 2753، ص 95-98.

(68) نفسه، ص 95 .

(69) يوجد خطاب السلطان الذي حرره الطيب بن كيران في مخ خ ح، 4624؛ كما يوجد مشروع الخطاب الذي حرره سليمان الحوات ضمن **تقاييد وأسئلة مع أجوبة**، مــخ خ ح ، ز 2710، الورقات 82-86؛ أما قصيدة حمدون بن الحاج التي حملها ولد السلطان، مولاي إبراهيم، إلى سعود بن عبد العزيز فهي مثبتة ضمن ديوانه، مــخ خ ع ر، ك 963، ص 202-215.

من مشاركته في العلوم وتضلعه في علوم الدين بصفة خاصة، فإنه لم يكن يحسب من بين أكابر العلماء الذين يلجأ لرأيهم في المسائل المذهبية الهامة[70]. وعرف الحوات كذلك بصلاته الوثيقة بالطرق الصوفية، وهو الشيء الذي جعله يندد بالاضطهاد الذي تعرضت له الطائفة الدرقاوية في عامي 1794-1795[71]. لذلك كان من الطبيعي أن يقف موقف العداء من الوهابيين[72]. غير أن الحوات حافظ مع ذلك على علاقة طيبة بالسلطان والأوساط المخزنية وخص المولى سليمان بمجموعة من أشعار المدح[73].

أما العالم الثالث، حمدون بن الحاج، فكان في آن واحد فقيها وأديبا مرموقا. ونظراً لعلاقته المتميزة بالسلطان وحضوره المنتظم في مجالسه العلمية فإنه كان يمثل نموذج «عالم البلاط» بامتياز[74]. وتولى حمدون بن الحاج في عهد المولى سليمان عددا من المناصب الشرعية والمخزنية، فكان محتسبا بفاس وعاملا على ناحية الغرب. إلا أن ولاءه للدولة وحرصه على تنفيذ أحكام الشرع بهذا الإقليم جعلته يصطدم بالزاوية الوزانية، التي كان نفوذها يمتد إلى منطقة الغرب[75]. ومما لاشك فيه أن حمدون بن الحاج كان من العلماء الأشد حماسا للمذهب الوهابي. وقد ذهب الزياني إلى حد الادعاء أن حمدون بن الحاج أوصى ولده بهذه العقيدة قبيل وفاته[76].

---

(70) على سبيل المثال، لم يكن سليمان الحوات ضمن العلماء الذين استفتاهم المولى سليمان بشأن استئناف ركب الحج في سنة 1811.

(71) العربي المشرفي، **نزهة الأبصار لذوي المعرفة والاستبصار**، مخ خ ع ر، ك 579، ص 451.

(72) الحوات، **ديوان**، مخ خ ح، 2941، ص 57.

(73) بالإضافة إلى ديوان سليمان الحوات المذكور أعلاه فإن له قصائد أخرى في مدح المولى سليمان توجد ضمن مخ خ ح، ز 3091.

(74) كان حمدون بن الحاج سيد شعراء عصره في مديح السلاطين إلى درجة أن الطيب بن كيران شبهه بابن الخطيب في هذا المجال. انظر الكتاني، **سلوة الأنفاس**، الجزء 3، ص 4.

(75) انظر ترجمة حمدون بن الحاج لدى المشرفي، **نزهة الأبصار**، م. س.، ص 431-433؛ الكتاني، **سلوة الأنفاس**، ج 3، ص 4-5. أما عن خلافه مع شيخ الزاوية الوزانية نتيجة تشدده في قبض الجبايات بمنطقة الغرب فيرجع إلى الضعيف، ص 334.

(76) محمد بن إدريس العمراوي، **نفحة الأرج**، مخ خ ع ر، ك 241، ص 271.

ومما يسترعي الانتباه أنه من ضمن الأجوبة الثلاثة التي حررت بطلب من المولى سليمان لم يشر المؤرخون المغاربة، إلا إلى قصيدة حمدون بن الحاج. فليس هنالك أية إشارة في مؤلفات الزياني وأكنسوس إلى جواب ابن كيران، الذي شكل، مع ذلك، الوثيقة الرئيسية التي حملها الوفد الرسمي إلى الزعماء الوهابيين. فالزياني وأكنسوس يذكران معا حمدون بن الحاج على كونه العالم الوحيد الذي كلف بصياغة الرد المغربي[77]. فقصيدة ابن الحاج، وعلى الرغم من كونها تعكس موقف المولى سليمان، إلا أنها كانت تدخل بالأساس في إطار المجاملة وإظهار حسن النية تجاه الوهابيين، على أنها تضمنت تحفظات هامة بخصوص العقيدة الوهابية. أما الآن، فنحن نتوفر ليس فقط على رسالة ابن كيران وقصيدة ابن الحاج، بل على وثيقة ثالثة لسليمان الحوات، حُررت هي الأخرى بأمر من السلطان، وهو ما يسمح لنا بتكوين فكرة أدق عن حيثيات المسألة برمتها.

لقد أعربت الوثائق الثلاث عن نفس الاقتناعات واعتمدت نفس البراهين. وهو ما لا يدع مجالا للشك بأنها صيغت على أساس نفس التعليمات التي صدرت عن السلطان. وبالتالي، وخلافا لما ادعاه الزياني من أن حمدون بن الحاج نظم قصيدته دون علم من السلطان، فإنه بوسعنا أن نطمئن إلى أن الأفكار التي تضمنتها القصيدة هي للمولى سليمان، ما دمنا نجد نفس الأفكار في النصين الآخرين المحررين من طرف كل من ابن كيران والحوات. ويتضح من خلال رسالة المولى سليمان إلى سعود بن عبد العزيز الفرق الهام بين موقفه وموقف العالمين، ابن كيران والحوات، كما سبق لهما أن عبرا عنه بكيفية شخصية[78]. ففي تأليفه المفند للأفكار الوهابية، هاجم ابن كيران زعيم الحركة ونعته «بالمبتدع [الذي] شوش على عامة المسلمين عقائدهم»[79]. ومن جهته، نعت الحوات سعود بن عبد

---

(77) الزياني، **الترجمانة**، ص 396؛ أكنسوس، **الجيش**، 1، ص 292.

(78) سبق لكل من الطيب بن كيران وسليمان الحوات أن عبرا عن موقفهما الشخصي من الوهابية وكان موقفا مناوئا في كلتا الحالتين. بالنسبة لابن كيران انظر رده على الوهابيين ضمن مخ خ ع ر، ك 1325 ، ص 21-91. أما موقف الحوات فيتضح من خلال قصيدة يتضمنها ديوانه، مخ خ ح، 2941، ص 32.

(79) ابن كيران، **رد على مذهب الوهابية**، مخ خ ع ر، ك 1325، ص 21، 46.

العزيز الوهابي، بـ«الثائر المتمرد» الذي يتوعد بالسيف كل من لم يتبع مذهبه[80].

المولى سليمان والوهابية

في الواقع، يظهر قرار المولى سليمان القاضي بإرسال بعثة رسمية إلى الزعماء الوهابيين في سنة 1811 الأهمية التي كان يوليها للقضية. فقد عين على رأس البعثة ولده والمرشح للخلافة من بعده، مولاي إبراهيم، وكلا من قاضي مراكش، محمد الزداغي، وعالم فاس، العباس بن كيران[81].

يقول المولى سليمان في رسالته إنه بادر إلى إرسال ولده على رأس ركب الحجاج صحبة وفد من العلماء ليعبر عن حسن نيته تجاه الدعوة الوهابية وكي لا يحسب على الأعداء المناوئين لها. «فلقد سرنا ما بلغنا عنكم من سيرتكم وشيمكم وأحوالكم من الزهد في الدنيا، وإحياء رسوم الدين، والحض على طريق السلف الصالح»، يقول المولى سليمان الذي يعلل توجيه الرسالة بحرصه على التميز عمن «نحوا منحى الاعتراض عليكم والإنكار»[82]. فبالرغم من الانتقادات والتحفظات التي عبر عنها المولى سليمان فإنه اعترف للوهابية بصبغتها ومراميها الإصلاحية. فقد استحسن مثلا تقشف الوهابيين وزهدهم في كل أشكال الترف وسعيهم إلى تطهير الدين من البدع. كما أثنى على مجهودهم الرامي إلى تأمين الحجاز وضمان سلامة الحجاج، وهو ما يمكن أن نعتبره من باب المجاملة الديبلوماسية أكثر من أي شيء آخر.

ومع ذلك، فقد كان للمولى سليمان بعض التحفظات حول جوهر الدعوة الوهابية، وبالأخص ما يتعلق بمسألة الإيمان والتكفير، ومكانة الأنبياء والأولياء بالنسبة لعقيدة المسلم. وفي الواقع، كان مدار الخلاف بين الوهابيين وخصومهم يكمن بالضبط في مسألة التكفير. ذلك أن المغالاة التي أبان عنها الوهابيون، وهو شيء عادة ما يميز كل حركة جديدة، حدت بهم إلى الإفراط في استعمال سلاح

(80) الحوات، ديوان، م. س.، ص 32، 57.

(81) بالإضافة إلى الزداغي والعباس بن كيران كان الوفد المغربي يضم كذلك فقيهين آخرين هما الأمين بن جعفر الرتبي وعبد الخالق الوديي. انظر أكنسوس، 1، ص 291.

(82) رسالة المولى سليمان إلى سعود بن عبد العزيز، مخ خ ح، 4624، الورقة 5.

التكفير في حق من لم يوافقهم الرأي. فزيارة القبور من طرف العامة مثلا، اعتبرت من طرف الوهابيين «زيارة شركية»[83] يُلحق صاحبها بالمشركين الذين تحل دماؤهم. أما المولى سليمان، فما دام متشبثا بالعقيدة الأشعرية، فإنه رفض وجهة نظر الوهابيين حول هذه المسألة، وسلك مسلك علماء المالكية القائلين بأن المعصية مهما كبر شأنها فهي لا تخرج بصاحبها عن دائرة الإيمان.

ويرتبط الاعتراض الثاني الذي أعرب عنه المولى سليمان إزاء المذهب الوهابي بالمكانة التي يحتلها الأولياء في الإسلام. فالوهابيون لم ينكروا الولاية أو كرامات الأولياء، لكنهم أصروا على أن الله وحده هو الذي يستحق العبادة، وبالتالي فإنهم رفضوا كل أشكال التبرك بالصلحاء أو اتخاذ الوسائط في حالة شيوخ التصوف. وقد استقبحوا بالأخص زيارة العوام لقبور الأولياء واعتبروا التوسل بهم، سواء كانوا أمواتا أو أحياء، ضربا من ضروب الشرك، لأن الله وحده هو القادر على قضاء حاجات الناس[84]. وقد قام المولى سليمان بالتمييز بين أولئك الذين يلجأون إلى شفاعة الأولياء، وهم واعون بأن الله هو الكفيل بالاستجابة لدعوتهم، وأولئك الذين يتوجهون إلى الأولياء وهم يعتقدون التأثير منهم، إما بجلب منفعة أو بدفع مضرة.

واستشهد السلطان في رسالته بعدد من الأحاديث والآيات القرآنية التي تثبت مبدأ الشفاعة وقدرة الأنبياء والأولياء على التوسط بين المرء وخالقه، وبالتالي لا يمكن اعتبار زيارة الصلحاء نوعا من الشرك، بل هي في أسوأ الأحوال، كما تمارسها العامة مثلا، مجرد بدعة. ثم إن الشريعة، يقول المولى سليمان، تبيح زيارة قبر الرسول والتماس شفاعته، ما دام الزائر مراعيا لقواعد الزيارة وآدابها[85]. ومهما يكن، فقد اعترف المولى سليمان بأن العامة غالبا ما تجهل هذه القواعد فيؤدي بها الجهل إلى المزيد من الجهالات وقول ما لا يجب أن يقال في حضرة

(83) محمد بن حجر أبو طامي، م س، ص 45.

(84) انظر رسالة سعود بن عبد العزيز إلى علماء تونس لدى الزياني، **الترجمانة الكبرى**، ص 394. في الواقع، لم يكن للوهابيين رأي واضح حول مسألة التعلق بالأولياء فاعتبروه مرة شركا يجيز قتل صاحبه ومرة مجرد بدعة. انظر محمد بن حجر أبو طامي، ص 44، 59.

(85) رسالة المولى سليمان إلى سعود، الورقة 4.

الأنبياء والأولياء. ثم إن العامة تلجأ إلى الذبح وتقديم الهدايا على سبيل النذر فيُعتقد التأثير من المخلوقات «وهو كفر»[86]. لذلك فالأنسب تحريم الزيارة في حقهم اعتمادا على مبدأ سد الذرائع الذي يعد أحد أركان المذهب المالكي[87].

وثمة نقطة اتفاق أخرى بين المولى سليمان والوهابيين، وتتعلق بتزيين القبور والبناء عليها. فقد عرف المولى سليمان بمعارضته للبناء الفخم فوق القبور واعتبره منافيا للسنة[88]، كما أدان عوائد أخرى تلجأ إليها العامة كإيقاد الشموع على أضرحة الأولياء ووضع الستور عليها واعتبرها من باب المكروهات[89].

والواقع أن حتى الخلاف حول مسألة التكفير كان جزئيا فقط ما دام الوهابيون، مبدئيا على الأقل، لا يكفّرون مرتكب الكبيرة ولا يخرجونه عن دائرة الإسلام[90]. وبالفعل، فإن خلاف السلطان مع الوهابيين لم يكن على مستوى العقيدة بقدر ما كان في نزوعهم إلى تكفير العامة من دون ترو كاف للتمييز بين الكافر الحقيقي ومرتكب المعصية. لذلك فإن المولى سليمان ركز في رسالته على ضرورة التسامح وفسح المجال للاجتهاد والاختلاف، وسلوك طريق الجدل والحوار والإقناع «بلا تعنيت ولا تشغيب»[91].

ولقي مولاي إبراهيم والوفد المرافق له حفاوة وترحابا حارا من طرف سعود بن عبد العزيز، وتمكن الجميع من أداء مناسك الحج وزيارة قبور الصحابة وقبر الرسول[92]. وقد أعجب أعضاء الوفد بتقشف الأمير الوهابي، بعدما لاحظوا أن «حاله كحال أحد من الناس»[93]. وخلافا لما كانوا يتوقعونه، لم يروا أي شيء

---

(86) المشرفي، **شرح الشمقمقية**، غير مرقم.

(87) نفسه.

(88) الضعيف، ص 347 .

(89) رسالة المولى سليمان إلى سعود، الورقة 4.

(90) محمد بن حجر أبو طامي، ص 58.

(91) رسالة المولى سليمان إلى سعود، الورقة 3.

(92) عبد الرحمن الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، القاهرة، 1880، الجزء 4، ص 143. يذكر الجبرتي أن الركب المغربي الذي صاحب المولى إبراهيم بن سليمان في حجه لقي حفاوة من طرف الوهابيين وسُمح له بحرية التنقل.

(93) أكنسوس، I، ص 291. نفس الملاحظة نجدها عند صاحب الابتسام، ص 28.

في سلوكه، أو في سلوك أتباعه ما يتعارض مع الشريعة. وخلال الاستقبال الذي حظي به الوفد المغربي، انتهز العالمان محمد الزداغي، والعباس بن كيران، الفرصة للحصول على مزيد من التوضيحات حول المذهب الوهابي[94]. وهكذا بيَّن سعود بن عبد العزيز للوفد المغربي موقف الوهابيين من زيارة قبر الرسول، قائلا إنهم لا ينكرون حياة الأنبياء في قبورهم ولكنهم يرون أن الزيارة يجب أن تكون للاعتبار بحال الميت والتوجه بالدعاء إلى الله، وهذه شروط غالبا ما يجهلها السواد الأعظم من الناس، لذلك منعوا العامة منها سدا للذريعة، وقصدهم في ذلك أن لا تتحول الزيارة إلى عبادة، وإلى التعلق بالأموات في قضاء أغراض لا يقدر عليها إلا الله[95].

ولدى عودتهم في شتنبر من سنة 1812 نقل أعضاء الوفد ما شاهدوه وسمعوه من الأمير الوهابي. وأكد أكنسوس الذي سمع مباشرة من العلماء العائدين من الحج أن هؤلاء لم يروا أو يسمعوا من الوهابيين أي شيء مخالف للشريعة. ومع ذلك، فإن هذه التأكيدات لم تساهم في تلطيف صورة الوهابيين أو التقليل من عداء جل الناس لهم. فقد ادعى خصوم المذهب الوهابي، كالزياني وسليمان الحوات، أن الحجاز أصبح غير آمن بعد أن دخله الوهابيون، وأن هؤلاء يضيقون على الحجاج ويمنعونهم من أداء مناسكهم بحرية[96].

وهكذا، وعلى عكس ما كان يأمله السلطان من إرساله لخطاب رسمي إلى الزعماء الوهابيين، فإن معارضة القوى المحافظة للدعوة الوهابية لم تزد إلا اشتدادا. فمبادرته لم تفلح لا في إقناع العلماء بوجود جوانب إيجابية في هذه الدعوة الجديدة، ولا في تبديد الحقد الذي روجت له القوى المحافظة بإشاعتها أن الوهابيين فتنوا الناس في أمر دينهم بنفيهم لكرامات الأولياء وإنكارهم لزيارتهم. ولم يسلم المولى سليمان من الانتقاد، ولو أن ذلك تم بشكل غير مباشر، بتوجيه اللوم إلى حمدون بن الحاج الذي اشتهرت قصيدته أكثر من الجواب النثري الذي

---

(94) عن الحوار الذي جرى بين الوفد المغربي والوهابيين انظر أكنسوس، 1، ص 291-292.

(95) نفسه، ص 292.

(96) الحوات، ديوان، ص 57.

حرره ابن كيران على لسان السلطان. وحتى العالم عبد السلام بناني، الذي كان من جملة تلامذة حمدون بن الحاج، رفع صوته ليشجب مدح الوهابيين الذي تضمنته القصيدة المذكورة. «وكان أولى بشيخنا، يقول بناني، أن يرغب المسلمين، وخاصة أمير المؤمنين نصره الله، في جهاد هذا الظالم وإنقاذ الحرمين الشريفين من يده وإعانة المجاهدين فيبعث لهم بالمال وآلات الحرب من بارود ومدافع وأنفاض وغيرها . . . وأما هذا الكلام فلا يزيده إلا طغيانا على عباد الله»[97].

(97) بناني، **الفيوضات الوهبية**، ص 150-151 .

الفصل الخامس

هيمنة القوى الدينية

هيمنة القوى الدينية

تميزت نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر بتعاظم نفوذ القوى الدينية في المجتمع وتأثيرها المتزايد حتى في المجال السياسي. وقد يجد هذا الأمر تفسيره في تراجع قوة الدولة وهيبتها من جهة، لكنه مرتبط كذلك بتجذر التيار المحافظ داخل المجتمع، كرد فعل على بوادر تحولات اجتماعية وسياسية جديدة نتجت عن انفتاح البلاد المتزايد على التجارة الأوربية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر. ومما لاشك فيه أن في طليعة القوى الدينية التي تمحورت حولها حركة المعارضة لهذه التحولات، وما كانت تحمله معها من تهديد للنظام القديم، نجد الشرفاء والزوايا، في حين بقي العلماء، بحكم طبيعة هذه الفئة، متأرجحين في ولائهم بين الدولة وجاذبية التيار المحافظ.

1. العلماء

في مجتمع إسلامي تقليدي كان هناك طريقان أمام الفرد لبلوغ الوجاهة والحظوة الاجتماعية. إما شرف النسب أو «الشرف الطيني»، أو مزية العلم الذي يخول لصاحبه «شرفا دينيا» بديلا عن النسب الموروث. فبالنسبة لمن أعوزته النسبة الشريفة كان تحصيل العلوم الدينية يمثل مسلكا آخر لاكتساب الجاه والحظوة. لذلك فمن البديهي التشديد على أهمية الفقهاء في مجتمع من هذا القبيل. فالعلماء كانوا هم المؤتمنين على الشريعة والهيئة الوحيدة المؤهلة لتأويل نصوصها، وبالتالي التي بمقدورها أن تحاسب وتراقب أولي الأمر، أو الممسكين بالسلطة السياسية بموجب وضعيتهم كورثة للأنبياء.

وكانت هذه الأهمية تظهر كلما واجهت الأمة قضية مصيرية، كضرورة ملء فراغ سياسي باختيار سلطان جديد. ولا ينتهي دور العلماء بمبايعة السلطان لأن هذا لا يصبح مسؤولا أمام العلماء فحسب، بل غالبا ما يشعر بضرورة استشارتهم وتبرير قراراته أمامهم. وفي كثير من الأحيان كان العلماء يبادرون إلى إصدار فتاوى بشأن قضايا اجتماعية وسياسية ودينية دون التماس مسبق من السلطان، فيسمعون بذلك صوتهم ويمارسون ضغطا على أولي الأمر لاتخاذ القرار المناسب[1].

ويجب التذكير أن سلطة العلماء وقدرتهم على التأثير نابعة من كونهم يحظون باستقلالية نسبية إزاء المخزن نظرا لعدم تبعيتهم له لا تنظيميا ولا ماليا. فعلى المستوى التنظيمي، لم يكن العلماء منتظمين في إطار هيئة واضحة المعالم تحكمها قوانين وأعراف محددة. ويمكن القول إن هذا الوضع هو الذي جعل احتوائهم من طرف المخزن أمرا صعبا. فقد كان باستطاعة السلطان تعيين العلماء في المناصب القضائية أو غيرها، لكن لم يكن له إلا نفوذ محدود بخصوص انتقال عالم من مرتبة إلى أخرى على سبيل المثال. فالعلماء أنفسهم هم الذين كانوا يملكون سلطة القرار النهائي بخصوص توزيع الفقهاء بين مختلف المراتب العلمية[2]. وحتى اختيار شيخ الجماعة، وهو أعلى سلطة ضمن العلماء، لم يكن يعتمد على قرار سلطاني، بل كان يتم بمعزل عن إرادة المخزن وحسب أعراف تأخذ بعين الاعتبار علاقات التتلمذ والمشيخة والاحترام الذي يتمتع به العالم في وسط أهل العلم وفي المجتمع ككل.

---

(1) الضعيف، ص 313. في سنة 1799، مثلا، وعقب حملة فرنسا على مصر وازدياد حركة السفن الأوربية قرب السواحل المغربية، كتب علماء تطوان إلى علماء فاس طالبين منهم إصدار فتوى تبيح شراء الأسلحة وحملها من طرف أهالي المراسي الشمالية. وقد تم هذا بالفعل بحيث لم يكن للمولى سليمان من خيار سوى رفع الحظر عن حمل السلاح بالرغم من مخاطر مثل هذا القرار بالنسبة للأمن الداخلي.

(2) ابن زيدان، **العز والصولة**، ص 167-175. في عهد المولى سليمان كان العلماء مصنفين في ثلاث مراتب. ويبدو أن هذا التصنيف، الذي دشنه على ما يظهر سيدي محمد بن عبد الله، كان الغرض منه هو إحكام المراقبة المخزنية على النخبة العالمة.

وعلى الصعيد المادي كان العلماء يتمتعون أيضا باستقلالية مالية نسبية. فسواء شغل العالم منصبا قضائيا أو تعليميا، فإنه لم يكن يتقاضى أجره من بيت المال مادامت الأحباس هي التي كانت تتكفل بتسديد رواتب أصحاب الخطط الشرعية. فالتمييز بين المنصب المخزني والمنصب الشرعي لم يكن يدع مجالا للخلط على الرغم من التدخل المتزايد للسلطان في «المجال الشرعي»، خاصة عبر صرف أموال الأحباس. حقا، كان العلماء يتلقون هدايا من السلطان في بعض المناسبات، لكن ذلك لم يلزمهم بالضرورة باتخاذ مواقف مساندة للمخزن. لذلك كان بإمكان العالم أن يحافظ على هامش هام من حرية الرأي، خاصة إذا ارتبط بزاوية أو طريقة صوفية، واستطاع أن يقاوم إغراءات الدولة المادية. وكان بوسع بعض «العلماء العاملين» أن يسببوا إزعاجا حقيقيا لأولي الأمر، خاصة عندما ينتقدون سياساتهم ويرفضون قبض عطاياهم كما كان الحال بين السلطان سيدي محمد بن عبد الله وأحمد الورزيزي[3]. ومثل هذا الموقف الرافض من جانب العالم كان يزيده احتراما بين أقرانه وفي المجتمع ككل. فأعظم ثناء كان يقال في حق عالم هو التأكيد على رفضه تدنيس عرضه بقبول منصب مخزني أو أخذ أموال بيت المال المشبوهة[4].

وظائف العلماء

شغل العلماء عددا من الوظائف الهامة في المجتمع، في ثلاثة مجالات على الأقل: ما يرتبط بالعبادة كالإمامة والخطابة بالمساجد، والتعليم، والخطط الشرعية. وتتجلى أول وظيفة للفقهاء في إمداد أماكن العبادة، كالمساجد والأضرحة والزوايا، بما تحتاج إليه من إمام ومؤذن وخطيب. وإلى جانب واجبه المتمثل في الإمامة وتقدم المصلين، وحتى الخطابة أحيانا، كان الإمام كثيرا ما يقوم بدور المعلم. ففي المسجد أو الكُتاب الملتصق به كانت تبدأ عملية التعليم بحفظ القرآن أولاً، وبتحصيل المعارف الأساسية وحفظ المتون في مرحلة ثانية.

---

(3) الضعيف، ص 172.

(4) سليمان الحوات، السر الظاهر، طبعة حجرية، فاس، 1932، ص 3-4؛ محمد بن جعفر الكتاني، سلوة، 3، ص 118.

وكان من الممكن تحصيل نصيب وافر من التعليم حتى في البادية، ولاسيما في المجالات القروية التي عُرفت باستقرار سكانها كجبالة وسوس، لكن الحواضر هي التي كانت توفر للطالب فرصة التتلمذ على مشاهير علماء البلاد وربط معرفته المحلية بشبكة أسانيد أكبر وأشمل. فبعد التعليم الأولي كان الطالب ينتقل إلى المدينة حيث يستطيع تعميق معرفته ودراسة علوم جديدة لا توفرها مدارس البادية. وقد كانت فاس مركز العلوم بدون منازع، ليس فحسب لوجود عدد من مشاهير العلماء داخل أسوارها، بل أيضا لأنها كانت توفر الوسائل المادية لاستقبال عدد كبير من الطلبة الآفاقيين الذين يقصدون مدارسها من كل أرجاء البلاد.

على مستوى العلوم لم تشهد البرامج والمناهج أي تغير يذكر، وذلك على مدى قرون. فقد كانت مادة الفقه تشكل أساس التدريس نظرا لارتباطها بالحياة العملية، ولذلك حافظ الفقه على مكانة مركزية بين العلوم. أما المعارف الأخرى فكانت تشمل التفسير والحديث والأصول وعلم الكلام والمنطق والتصوف. وبالإضافة إلى ذلك، كانت تدرس معارف أخرى تعتبر مواد مساعدة كعلوم اللغة العربية من نحو وصرف وبلاغة، ثم بعض العلوم التجريبية مثل الحساب والجبر والفلك[5]، علما بأن التركيز على علم أكثر من آخر كان قابلا للتغير مع الوقت وظروف الطالب ورغبته في الرجوع إلى وطنه أو الاستقرار بالحاضرة. كما أن التوجهات الدينية للسلاطين كانت هي الأخرى تلعب دورا في هذا المجال. فدراسة **مختصر** خليل بن إسحاق، على سبيل المثال، تراجعت كثيرا في عهد سيدي محمد بن عبد الله بسبب اعتراض هذا الأخير على الكتب المختصرة كمنهاج للتدريس. كما عارض هذا السلطان دراسة العقائد وعلم الكلام[6]. وبخلاف ذلك، خصص المولى سليمان جوائز للطلبة الذين كانوا يستظهرون **مختصر** خليل. أما على مستوى الجدل الكلامي فإنه غالبا ما كان يشارك في نقاشات عقائدية ويحفز العلماء على الخوض فيها.

---

(5) الحوات، **الروضة المقصودة**، 1، ص 219-261، حيث يقدم الحوات لائحة كاملة للمواد التي كانت تدرس عند بداية القرن التاسع عشر.

(6) انظر الفصل الرابع.

لقد قام التعليم بصفة رئيسية على الحفظ الاجتراري لعدد معيّن من المتون التي صيغ الكثير منها في شكل منظومات لتسهيل عملية استظهارها. وكانت طريقة التدريس الأكثر شيوعا تقضي بقراءة النص للطلبة وشرحه والتعليق عليه. غير أن المُدرس لم يكن عمليا يحصر نفسه بالنص، بل كان يسعى عموما إلى التوسع في الموضوع بالإحالة على مشاهير الفقهاء. فدراسة مؤلف واحد، مثل **مختصر** خليل، كانت تستغرق عدة سنوات قد تصل إلى عشر سنوات وأحيانا أكثر من ذلك[7]. وبقدر ما كانت المدة تطول بقدر ما كانت تتأكد كفاءة العالم ويعلو شأنه بين أقرانه. وقد فشلت محاولات سيدي محمد بن عبد الله لإدخال بعض الإصلاحات على النظام التعليمي، كالتقليل من استعمال المختصرات. فالعلماء المغاربة لم يكونوا على استعداد للتخلي عن تقاليد كانت قد ترسخت على مدى قرون[8]. ويبدو أن ما شاهده علماء المغرب من مناهج تعليمية مغايرة بالمشرق العربي، كمصر مثلا، حيث لم تكن دراسة **المختصر** تتطلب أكثر من سنتين، وحيث «يتأهل الطالب للتدريس بعد ثلاث سنوات»، لم يترك أثرا على مناهج التدريس في القرويين وغيرها من المؤسسات التعليمية[9].

وإلى جانب التدريس شغل العلماء عددا من المناصب الشرعية كالقضاء والفتوى والحسبة. وكان على رأس النظام القضائي السلطان الذي يعيّن القضاة ويبتّ هو نفسه في القضايا المستعصية التي يرفعها إليه المتقاضون. ونظريا، كان لقاضي القضاة، كما كان الحال بالنسبة لمدينة فاس، الحق في تعيين أو اقتراح بقية قضاة المدينة والمناطق المحيطة بها والإشراف عليهم[10]. غير أن صلاحياته من الناحية العملية كانت محدودة طالما أن القضاة كانوا يعينون بظهير سلطاني، وطالما أيضا أن الشكاوى المرفوعة ضد أحكامهم كانت توجه، في الغالب، مباشرة إلى

---

(7) عبد الهادي التازي، **جامع القرويين**، بيروت، 1972، ج 2، ص 727.

(8) ن م، ص 727-728. لم تدخل بعض الإصلاحات على نظام التعليم في القرويين إلا في سنة 1845 في عهد المولى عبد الرحمن.

(9) مجهول، **الابتسام**، ص 58-59.

(10) أبو القاسم الزياني، **تكميل قضاة فاس على ما في جذوة الاقتباس**، مخ، خ ح، 4792، ص 2. نشير هنا إلى أن حاضرتي فاس ومراكش كان في كل واحدة منهما ثلاثة قضاة.

السلطان. وعلاوة على ذلك، كان السلطان يعيّن قاضيا للقضاة على المستوى الجهوي، في كبريات المدن كفاس وتطوان ومراكش وتارودانت. ويفوض له في نفس الوقت الإشراف على قضاة المناطق المجاورة له، فيعهد مثلا إلى قاضي وزان بمراقبة قضاة القبائل الجبلية القريبة من المدينة[11].

وإذا كانت وظيفة القاضي تتمحور حول الفصل في المنازعات واستيفاء الحقوق وإيصالها إلى أصحابها فإن صلاحياته كانت تمتد أيضا إلى مجالات عديدة متصلة بالقضاء، منها تعيين العدول وعزلهم، ومراقبة نظار الأحباس والمحتسبين وأئمة المساجد والمدرسين بمختلف الجوامع[12]. وبحكم هذه الصلاحيات كان القاضي يحتل مكانة متميزة ليس فقط ضمن النخبة العالمة، بل على مستوى المجتمع برمته. ومع ذلك، فإن سلطته الفعلية كانت رهينة بدعم السلطان من جهة، وبقدرة القاضي على فرض هيبته، وهو أمر كان يعتمد إلى حد كبير على مدى التقدير الذي يحظى به القاضي من طرف حملة الشريعة.

وإلى جانب القاضي، كان هناك المفتي الذي يؤدي وظيفة استشارية لا غير. فإصدار الفتوى كان من صلاحية كل فقيه ثبتت كفاءته العلمية. إلا أن المفتي كان يدلي باجتهاد شخصي لا يلزم لا القاضي ولا غيره، وكان بوسع القاضي أن يتجاهل رأي المفتي إن شاء. لذلك فإن العديد من العلماء والسلاطين رأوا في خطة الإفتاء مصدرا للنزاع بين القاضي والمفتي، وسببا للتناحر بين العلماء[13]. ومع ذلك فقد شكلت الفتوى ملجأ للخصوم الذين لم ترضهم أحكام القضاة، وفي حالة التعارض بين حكم القاضي واجتهاد المفتي كان بوسع الأطراف المتنازعة أن ترفع أمرها إلى السلطان مباشرة باعتباره الملجأ الأخير للفصل في المظالم.

وإذا كانت خطة الإفتاء قد ترسخت في الإيالات العثمانية وأصبحت مؤسسة رسمية ترعاها الدولة كما ترعى القضاء وغيره من الولايات الشرعية، فإن وضعها

---

(11) انظر ظهير سيدي محمد بن عبد الله لسيدي علي بن أحمد، بتاريخ 1785، عند الضعيف، ص 189-190.

(12) الزياني، **تكميل قضاة فاس**، ص 2.

(13) نفسه، ص 1. حسب الزياني، كان منصب المفتي يحتل المرتبة الثالثة في تراتبية الدولة الإسلامية بعد السلطان والوزير.

بالمغرب بقي غامضا ومتأرجحا بين مراقبة الدولة والممارسة الحرة. ويبدو أن أول من عيّن مفتيا رسميا بالمغرب هو السلطان السعدي محمد الشيخ عند أواسط القرن السادس عشر تقليدا للعثمانيين[14]. لكن منصب المفتي في المغرب لم يكن أبدا بنفس الأهمية التي حظي بها في الإيالات العثمانية. والواقع أن كلا من المولى سليمان وخلفه المولى عبد الرحمن كانا على اقتناع بأن وجود القاضي والمفتي جنبا إلى جنب وأحيانا وجها لوجه، كان يعقد الأمور أكثر مما كان يساعد على حلها[15].

العلماء في عهد المولى سليمان

لم تكن هناك قواعد ومعايير واضحة تحدد من هو العالم، وكيف يتدرج طالب العلم إلى أن يصبح فقيها وعالما. لكن العرف أفرز ثلاث طبقات كان العلماء يصنفون ضمنها. فكان هناك ما يسمى «بالطلبة» أو الفقهاء المبتدئين، ثم طبقة وسطى، وأخيرا الطبقة الأولى التي تضم العلماء البارزين. وأهل هذه الفئة الأخيرة هم الذين كانوا يظهرون بمناسبة أحداث هامة كتولية سلطان جديد، وإبداء المشورة في القضايا السياسية والدينية الهامة.

وفي عهد المولى سليمان تم ترسيم هذا التقسيم إلى ثلاث طبقات، يلحق بها أهل العلم بحسب أهليتهم ووزنهم العلمي[16]. والطبقة التي كان لها شأن بطبيعة الحال هي الطبقة الأولى التي كانت تضم كبار العلماء الذين مكنهم علمهم وتوليهم

---

(14) عبد العزيز بنعبد الله، «القضاء المغربي وخواصه»، في **ندوة الإمام مالك**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، د. ت.، ج 3، ص 227-257. بخصوص أصل هذه المؤسسة بالمغرب الأدنى، راجع برانشفيك، **المغرب الأدنى تحت حكم الحفصيين من البداية إلى نهاية القرن الخامس عشر**، باريس، 1940، ج 2، ص 139 (بالفرنسية).

(15) الزياني، **تكميل قضاة فاس**. في عام 1820، وعقب الخلاف الذي نشأ بين القاضي والمفتي بفاس، قرر المولى سليمان إلغاء خطة الإفتاء.

(16) عبد الرحمن بن زيدان، **العز والصولة**، 2، ص 175-167. يشير ابن زيدان إلى ظهير سليماني صادر في 1817/ 1818 توجد به لائحة بأسماء علماء فاس بحسب مراتبهم. ففي عهد المولى سليمان بلغ عدد العلماء 427 عالما في سنة 1818، فيما تقلص العدد بعد ذلك ليصل إلى أقل من 200 عالم في سنة 1906 حسب ظهير عزيزي. قارن بين الظهير الأول وظهير المولى عبد العزيز المذكور في نفس المصدر، ص 175 وما بعدها.

لمناصب القضاء والإفتاء والحسبة، وكذلك مزاولتهم للتدريس، من تصدر ما يسمى بأهل «العقد والحل» فيما يتصل بالمسائل الدينية والسياسية الهامة. وكان لعلماء الطبقة الثانية حضور كذلك في مجال التدريس، بل وحتى في الاستشارات الهامة كالتي تخص مبايعة السلاطين. أما الطبقة التي تتبعها، فكانت تتكون من «الطلبة» الذين اضطلعوا، بعد تحصيلهم للمتون الأساسية، بعدد من الوظائف الدينية بالمساجد كالإمامة أو الخطابة، أو الوظائف الشرعية الدنيا كالعدالة.

وفي أعلى الهرم نجد شيخ الجماعة الذي كان، بموجب علمه ومشيخته وتتلمذ العديد من أهل العلم عليه قطب النخبة العالمة. ونظرا لما كانت له من هيبة وتقدير في وسط العلماء فإنه كان يستشار من طرف السلطان في القضايا الهامة ويلعب دور الوسيط بينه وبين بقية العلماء، وحتى بينه وبقية المجتمع الحضري. وبالفعل، كان شيخ الجماعة بفاس ينطق باسم العلماء ويتكلم أحيانا بالنيابة عن المجتمع الفاسي بأكمله(17). فالسلطة المعنوية التي حظي بها شيخ الجماعة مكنته من أن يلعب دور الحكم، فيعمل على حل الخلافات الداخلية للعلماء، مانحا إياهم بذلك نوعا من الحصانة تجاه المخزن، ومضفيا عليهم مظهر الوحدة والالتئام.

ويمكن تتبع علاقة المولى سليمان بالعلماء عبر مرحلتين. فخلال المرحلة الأولى الممتدة على مدى العقدين الأولين من عهده، حافظ السلطان على علاقات جيدة معهم، وذلك إلى حد ما بسبب وجود فقهاء بارزين كان قد تتلمذ عليهم ونسج معهم روابط حميمية وثيقة. وكمثال على هذا، الدور الذي لعبه الطيب بن كيران، أحد شيوخ المولى سليمان، إلى حدود وفاته في سنة 1812، بحيث كان يحتل مرتبة شيخ الجماعة ويتمتع باحترام جل النخبة العالمة بفاس، وهو ما سمح له بفرض هيبته ومنع أي تصدع في صفوف العلماء. ثم إن السلطة القضائية القوية لأحمد بن سودة، وهو من أساتذة المولى سليمان كذلك، وقاضي القضاة بفاس خلال معظم الحكم السليماني، ساهمت هي الأخرى في ضمان ولاء العلماء للدولة. وكان لأحمد بن سودة من قوة الحضور في المجال القضائي ما جعل

---

(17) انظر الرسم العدلي المحرر بتاريخ 4 مارس 1792، ميك، 2/70 ج ح م و، فاس، 1978.

المولى سليمان يقدم على إلغاء خطة الإفتاء بفاس، وهو ما ساعد على تفادي النزاع التقليدي بين القاضي والمفتي[18]. لكن وفاة عدد من علماء الجيل الأول الذي تتلمذ المولى سليمان على العديد من علمائه فتح الطريق، بعد سنة 1812 بالخصوص، لظهور جيل جديد من الفقهاء لم يكن للمولى سليمان بهم صلة وطيدة. وعلاوة على ذلك، فإن العودة إلى العمل بالفتوى بعد سنة 1816، في الوقت الذي تم فيه تعيين قاض شاب من عائلة الأسرة السودية، والذي اعتبره بعض العلماء من «الأحداث»، ساهمت في اختلال العلاقات بين المخزن والعلماء.

والواقع أن كون المولى سليمان نفسه عالما وفاعلا في الحياة الدينية عبر مجالسه العلمية وتآليفه وخطبه ساهم في إعلاء مكانته وقربه من النخبة العالمة للبلاد. كما أن آراءه المذهبية مهدت لقيام تفاهم أوثق معهم، إذ تلقى علماء المغرب تشبثه بالمرجعية المالكية - الأشعرية بارتياح كبير.

وكان للعلاقة الشخصية التي جمعت المولى سليمان بشيوخه من العلماء دور في ترسيخ جو التفاهم الذي ساد بينه وبين النخبة العالمة. فالفقهاء الذين تتلمذ عليهم المولى سليمان كانوا من صفوة العلماء خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وكان السلطان يكن لهم احتراما كبيرا اعتبارا لهذه العلاقة الشخصية ويستشيرهم بانتظام في المسائل الدينية والسياسية الهامة. كما حافظ على صلة وثيقة مع شيوخه بواسطة مجلسه العلمي الذي كان بمثابة منتدى تُناقش فيه القضايا العقائدية والفقهية، وكذلك الحديث النبوي، خاصة خلال شهر رمضان.

ويلاحظ أن بعض شيوخ المولى سليمان، الذين كان يكنّ لهم احتراما خاصا، كانوا ممن يعرفون «بالبلديين» بفاس. وتذكر المصادر المغربية المعاصرة أن السلطان حضر شخصيا في سنة 1804 جنازة عبد القادر بن شقرون كإشارة على إجلاله وتقديره لشيخه[19]. كما أمر بدفنه داخل الحرم الإدريسي على الرغم من

---

(18) ظهرت هذه الانشقاقات بشكل جلي من خلال الصراع الناشئ بين العباس بن سودة ومحمد بن إبراهيم الدكالي بعد سنة 1816.

(19) جعفر بن إدريس الكتاني، **الشرب**، الملزمة الأولى، ص 7؛ محمد بن جعفر الكتاني، **سلوة**، 1، ص 95-96؛ الضعيف، ص 336، حيث جاء أن «السلطان حضر جنازته وبكى عليه».

معارضة الشرفاء وكثير من أهل فاس[20]. وكان للسلطان أيضا تقدير كبير لشيخه الطيب بن كيران، وهو عالم متميز آخر من البلديين، وشيخ الجماعة بفاس بعد محمد التاودي بن سودة (ت 1795). فحتى بعد اعتلائه العرش واصل المولى سليمان حضور دروس ابن كيران في رحاب القرويين، مفضلا الجلوس بين الطلبة كعلامة تقدير لشيخه[21]. كما كان يرجع إليه باستمرار لاستفتائه في القضايا الدينية وغيرها. وقد ذهب المعاصرون إلى حد انتقاد هذه العلاقة الخاصة التي جمعت المولى سليمان بشيوخه من البلديين، واعتبروا ذلك تفضيلا من السلطان للبلديين على حساب الفئات الاجتماعية الأخرى، وهو أمر أثار حفيظة الشرفاء والقوى التي ترتبط مصالحها بالامتيازات التقليدية الموروثة[22].

وكان السلطان يكنّ تقديرا خاصا لعائلة ابن سودة التي أنجبت عددا كبيرا من العلماء البارزين. فالتاودي بن سودة، شيخ الجماعة في وقته، كان شيخه في العلوم الدينية وشيخه الصوفي، إذ عنه تلقى الورد الناصري. وكان المولى سليمان يلجأ كذلك إلى مشورته في القضايا الهامة، إلى حين وفاته في سنة 1795. ثم بعد ذلك التاريخ احتل نجله أحمد بن سودة مكانة متميزة لدى السلطان، كأحد أساتذته أولا، وكقاضي القضاة لمدة طويلة. وقد تجلى عمق الروابط التي جمعت المولى سليمان بالأسرة السودية في حرصه على بقاء خطة القضاء داخل هذه الأسرة خلال معظم حكمه[23].

لكن هذا الوفاق الذي ميز علاقة المولى سليمان بالعلماء بدأ يختل خلال الجزء الأخير من عهده نتيجة التغيرات التي لحقت تركيبة العلماء بين 1792 و1822. فإبان هذه الفترة، اختفى معظم العلماء الذين كانوا أساتذة للمولى سليمان ومستشارين مقربين له ليحل محلهم جيل جديد من العلماء الشباب. وربما كانت

(20) ابن الموان، **المقالة المرضية في الدولة العلوية**، مخ، خ ح، 493، ص 21؛ محمد بلمينو، **تقييد في بعض أسرار الطريقة التيجانية**، مخ خ ع ر، ك 461، ص 144-145.

(21) الضعيف، ص 291. عن البلديين بفاس انظر محمد المنصور، مادة «البلديون»، **معلمة المغرب**، المجلد 4، ص 1333-1335.

(22) نفسه، ص 296-297.

(23) بخصوص علاقة المولى سليمان بالعائلة السودية انظر الفصل السادس.

أعظم خسارة بالنسبة للسلطان هي تلك التي تمثلت في وفاة الطيب بن كيران في عام 1812، ثم العجز الذي أصاب القاضي أحمد بن سودة بفقده بصره في سنة 1816. وكنتيجة لذلك لم يجد السلطان من يملأ الفراغ الذي تركه هذان العالمان بالنسبة لمنزلتي شيخ الجماعة وقاضي القضاة. والواقع أن اختفاء هاتين الشخصيتين حرم النخبة العالمة بفاس من تلك القيادة المعنوية التي أبقت على تماسكها لمدة طويلة. وما إن اختفت حتى طفت المنافسات الخفية التي عادة ما تطبع العلاقة بين العلماء إلى السطح.

ويظهر تقييد العلماء الذي أنجز حوالي سنة 1817 التجديد الكلي الذي لحق النخبة العالمة[24]. ويسمح فحص الفتاوى والبيعة التي حملت المولى إبراهيم بن اليزيد إلى السلطة في عام 1820 بتأكيد هذا التغيير. فبمقارنة قائمة العلماء الذين بايعوا المولى سليمان في عام 1792 بقائمة العلماء الذين خلعوه في عام 1820 (انظر الجدولين 16 و17) يتبين أنه من أصل الخمسة عشر عالما الموقعين على بيعة 1792 لم يبق منهم على قيد الحياة بعد تسع وعشرين سنة سوى عالم واحد، وهو محمد بن إبراهيم الدكالي[25]. وبالتالي، فإن معظم العلماء الذين شاركوا في فتنة فاس كانوا ينتمون لجيل من الفقهاء الشباب الذين لم تربطهم بالمولى سليمان نفس الروابط التي جمعته بجيل الطيب بن كيران وعبد القادر بن شقرون وغيرهما[26]. والجدير بالذكر أيضا، أنه في الوقت الذي عزز فيه الشرفاء حضورهم بين النخبة العالمة، كان الفقهاء البلديون، الذين كانوا عادة ما يمثلون نسبة هامة ضمن العلماء،[27] قد تراجع عددهم بشكل كبير. بل إن البيعة التي حملت المولى إبراهيم بن اليزيد إلى الحكم في سنة 1820 لا تضم أي عالم من أصل «بلدي»[28].

---

(24) ظهير المولى سليمان الخاص بالعلماء ومراتبهم عند ابن زيدان، **العز والصولة**، 2، ص 168-175.

(25) قارن بين الجدولين 16 و17.

(26) الزياني، **تحفة النبهاء**، مخ خ ح، 6180، ص 12.

(27) نورمان سيكَار، **الخلاف والتجانس**، م س، ص9.

(28) بيعة المولى إبراهيم عند داود، 3، ص 250-257.

الجدول رقم 16

العلماء الذين بايعوا السلطان المولى سليمان عام 1792

أسماء العلماء	سنة الوفاة
محمد التاودي بن سودة	1795
أحمد بن التاودي بن سودة	1820
محمد بن عبد السلام الفاسي	1799
عبد القادر بن شقرون	1804
محمد بنيس	1799
محمد بن عبد المجيد الفاسي	1799
يحيى بن المهدي الشفشاوني	1813
علي بن إدريس	1799
محمد بن إبراهيم الدكالي	1826
محمد بن مسعود الطرنباطي	1799
محمد الهادي بن زين العابدين العراقي	1799
سليمان الفشتالي	1794
محمد التهامي الطاهر	-
عبد الملك بن الحسن الفضيلي	-
إدريس بن هاشم الجوطي	-

المصدر: الناصري، **الاستقصا**، 8، ص 89-90.

وكخلاصة يمكن القول إنه خلال العقد الثاني من القرن التاسع عشر شهدت العلاقات بين المولى سليمان والعلماء تباعدا، بل وحتى توترا، متزايدا بعد أن تغيرت تشكيلة العلماء. لكن المولى سليمان لم يأخذ بعين الاعتبار هذه التغيرات. فقد أدى قراره عام 1816 بتولية قاض جديد من الأسرة السودية إلى خلق صراع حاد بين هذا الأخير من جهة والمفتي محمد بن إبراهيم الدكالي من جهة ثانية. فالدكالي لم يكن فقط ينتمي لعائلة عريقة أنجبت العديد من العلماء في الماضي،

بل كان يعتبر نفسه أيضا، بموجب علمه وأقدميته، الأكثر أهلية لمنصب قاضي القضاة[29]. فصغر سن القاضي الجديد، العباس بن سودة الذي لم يكن يتجاوز تسعا وعشرين سنة، وقلة خبرته، وعجزه عن إثبات حضوره وسط الفقهاء، كانت من العوامل التي زادت من حدة التوتر بين أهم سلطتين قضائيتين في البلاد، وأدت إلى تصدعات خطيرة في صفوف النخبة العالمة.

الجدول رقم 17

العلماء الذين ساندوا خلع المولى سليمان عام 1820

أسماء العلماء	سنة الوفاة
محمد بن إبراهيم الدكالي	1826
عبد السلام الأزمي	1826
أبو بكر المنجرة	1824-1825
محمد بن أبي بكر اليازغي	1823-1824
عبد الملك المري	-
أبو بكر الإدريسي	1827-1828
بدر الدين الحمومي	1849-1850
العربي الزرهوني	1844
المجذوب الفاسي	1844-1845
محمد بن سليمان	1826-1827
عبد السلام المسناوي	-
محمد بن عبد الرحمن الدلائي	-

المصدر: داود، **تاريخ تطوان**، 3، ص 253.

(29) الزياني، **تكميل قضاة فاس**، ص 12.

2. الشرفاء

خلال القرون الستة الأخيرة عاد الشرفاء ليحتلوا مكانة الصدارة في المجتمع، كما أصبح الانتساب لبيت الرسول دعامة أساسية لكل مشروعية دينية أو سياسية. فبعد أفول نجم الشرفاء في ظل «الدول البربرية» التي حكمت البلاد بعد الأدارسة، كالمرابطين والموحدين والمرينيين، بدأ أهل البيت يكتسبون أهمية متزايدة أثناء الحكم المريني ليتولوا مقاليد السلطة السياسية عند بداية القرن السادس عشر. ويظهر أن عودة الشرفاء إلى مسرح الحياة السياسية كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بتنامي الحركة الصوفية وتغلغلها في الأوساط الشعبية بالبوادي. ومعلوم أن أهم ما ميز هذه الحركة الصوفية منذ البداية كان هو تبجيل الرسول وآل بيته[30]. وقد ساعدت سياسة المرينيين الذين كانوا يهدفون إلى قطع الطريق أمام النفوذ المتزايد للصوفية على الانتقال بتبجيل الرسول وذريته من مجرد مفهوم صوفي إلى تبجيل ملموس ومجسد في الشرفاء كأشخاص ومجموعات.

ومع الأهمية التي اكتسبها الشرفاء في المجتمع أصبحوا موضع تودد وتقرب من طرف الحكام لما كان للناس لهم من احترام. وقد تجلى هذا التقرب إلى الشرفاء، وخاصة في ظل الدولتين الشريفتين السعدية والعلوية، في ترسيخ الاحتفال بالمولد النبوي، وإحصاء الشرفاء في إطار دواوين، وضبط أمورهم عن طريق تعيين نقباء لهم. وفي نفس الوقت تحول الشرفاء إلى فئة اجتماعية ذات امتيازات مادية متوارثة. فالشرفاء أصبحوا معفيين مما كان يفرض على العامة من خدمة عسكرية وأداء الوظائف والكلف المخزنية، كما أعفوا عمليا من دفع الأعشار بعد أن فُوض لهم في صرفها على من يستحقها من بني جنسهم. وإضافة إلى هذه الإعفاءات عمل السلاطين على تخصيص المرتبات والصلات للشرفاء، خاصة بمناسبة الأعياد.

ولضمان هذه الوضعية المتميزة للشرفاء، وكذلك لضبط شؤون فئة كان ينظر إليها بنوع من الحيطة بسبب ما كان لها من نفوذ في المجتمع، عمد السلاطين إلى

---

(30) محمد القبلي، «مساهمة في تاريخ التمهيد لظهور دولة السعديين»، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية (الرباط)، العدد 3-4، 1978، ص 7-59.

تعيين نقباء لمختلف الشعب الشريفة. وكان من المفروض في النقيب، أو المزوار، أن يكون واسطة بين السلطان والشرفاء حتى لا يُترك مجال لأصحاب السلطة من العوام للتدخل في أمور الذرية الشريفة. وكان من مهمة النقيب في هذا الإطار أن ينظر في النزاعات التي تنشأ بين الشرفاء ويعمل على حلها بعيدا عن تدخل الجهاز المخزني، وهو ما جعل الشرفاء يشكلون دولة داخل الدولة لما كان لهم من استقلال قضائي وامتيازات عديدة تضفي عليهم صبغة «أرستقراطية» حقيقية. ومن المهام التي كانت منوطة بالنقيب الحرص على حفظ الأنساب الشريفة والحيلولة دون تسرب الدخلاء بادعائهم الشرف. كما كان يحرص على منع الشرفاء من «الابتذال والدخول فيما يزري بهم»[31]، كمناكحة من لا يليق بمقامهم، وصيانتهم عن «ولاية من لا يكافئهم النسب ولا يساويهم في الشرف»[32].

ومن العوامل التي عززت جانب الشرفاء في المجتمع، وبالتالي في أعين الدولة، موقعهم المركزي في إطار الحركة الصوفية، خاصة عند أواخر القرن الثامن عشر. فهم كانوا موجودين في قلب هذه الحركة عبر تعاليم المدرسة الشاذلية - الجزولية التي انتسبت إليها جل الطرق والزوايا المغربية. ومن المعلوم أن التصوف الشاذلي - الجزولي هو تصوف شريفي استنادا إلى مؤسسيه واستنادا إلى مضمونه المتمحور حول تعظيم الرسول وذريته. وخلال الجزء الأخير من القرن الثامن عشر ظهرت بوضوح هيمنة الشرفاء والإيديولوجية الشريفية على أكبر الطرق الصوفية تأثيرا في المجتمع وأكثرها أتباعا كالوزانية والدرقاوية.

إن اكتساح الشرفاء للمجال الصوفي، ومشاركتهم أو قيادتهم لعمليات الجهاد ضد المحتلين الإيبيريين قد جعلت منهم قوة يحسب لها حسابها من طرف الحاكمين الذين كانوا يتخوفون من أن يصبح هؤلاء الشرفاء منافسين لهم، وخاصة الشرفاء الأدارسة الذين كانوا يعتبرون أنهم يفضلون على غيرهم بسبب ما يتوفرون عليه من النسب المحقق وصلتهم بالنسبة الإدريسية ذات الشهرة والمقام المتميز. وهذا ما دعا السلاطين، بدءا بالمرينيين، إلى محاولة ضبط أمور الشرفاء، وربطهم

(31) ابن زيدان، **العز والصولة**، 2، ص 73.

(32) نفسه.

بالدولة عبر الامتيازات المادية المتعددة. لكن هذه الامتيازات هي التي شكلت حافزا للعديد من المتشرفين لانتحال النسبة الشريفة، خاصة في أوقات ضعف الدول عندما يعجز المخزن عن فرض سلطة قوية. لذلك، اجتهد السلاطين في التحقق من أنساب الشرفاء ووضع دواوين لحصر فروعهم وتتبعها. وكانت أول محاولة في هذا الصدد هي تلك التي قام بها أحمد المنصور السعدي، الذي شكل ديوانه المرجع الذي اعتمد عليه السلاطين اللاحقون كالمولى إسماعيل[33]. وحينما اعتلى سيدي محمد بن عبد الله العرش عام 1757 كان عدد المتشرفين قد تضخم على نحو كبير، الشيء الذي أضر بمصالح «أهل العصبية» من الشرفاء الذين انخفضت حصتهم من العطاءات بقدر ما ارتفع عدد المدعين للشرف. ومن أجل إرضاء هؤلاء الشرفاء بالذات قرر سيدي محمد حصر الشرف في اثني عشر فرعا أو ست عشرة شعبة[34]، ومنح هذه الفروع امتياز اقتسام مال إراثة فاس فيما بينهم[35]. وقد خلق هذا الإجراء استياء كبيرا في صفوف باقي الشرفاء، أي «عامة الأشراف» الذين لا ينتمون إلى هذه الفروع ذات الشهرة والظهور، لأنهم ظلوا مقتنعين بأن أصالة نسبهم لا تقل في شيء عن ثبوت النسب الذي يتذرع به «أهل العصبية». ونتيجة لشكاواهم الملحة أعلن سيدي محمد بأن مال إراثة فاس سوف يقسم بالتساوي بين كل الأسر الشريفة، باستثناء الأدارسة الذين خصوا بعائدات ضريح المولى إدريس[36].

ومثّل عهد المولى اليزيد، القصير والمضطرب في آن واحد، فرصة أخرى لمدعي الشرف ليحصلوا على ظهائر التوقير والاحترام والتمتع بالامتيازات التي تخولها لأصحابها. فقد منح هذا السلطان ظهائر الشرف لكل المدعين، حسب أبي القاسم الزياني، دون القيام بأدنى محاولة للتحقق من ادعاءاتهم[37]. والواقع أن

(33) نفسه، ص 108.

(34) انظر القائمة المحتوية على الاثنتي عشرة شعبة، في، **تقييد الأشراف**، مخ خ ح، ز 3122.

(35) يدخل ضمن «إراثة فاس» كل الممتلكات التي هلك أصحابها بالمدينة ولم يخلفوا وارثا.

(36) الزياني، **تحفة الحادي**، ص 13؛ ابن زيدان، **العز والصولة**، 2، ص 86.

(37) الزياني، **تحفة الحادي**، ص 13؛ عبد السلام القادري، **تقييد في الدولة العلوية**، مخ خ ح، 248، ص 20.

المولى اليزيد قد اتبع سياسة موالية للأشراف، وخاصة شرفاء شمال البلاد، بسبب الدعم الذي لقيه منهم. وهذه السياسة تفسر إلى حد كبير التدخل المتزايد للشرفاء والزوايا في الحياة السياسية للبلاد، وبالأخص إبان أزمة الخلافة التي أعقبت وفاته في سنة 1792. لكن المولى سليمان الذي تنبه إلى مضار النهج الذي سلكه اليزيد تجاه الشرفاء حاول تقليص الامتيازات المادية التي أغدقت عليهم في السابق.

والمولى سليمان نفسه لم يعالج المسألة إلا بعد حين. ذلك أنه كان خلال السنوات الأولى من عهده منهمكا في تمهيد البلاد بحيث لم يعر اهتماما كبيرا لمسألة الشرف والشرفاء. وعندما وجه نظره إليها اكتشف أن عدد الدخلاء والمتشرفين قد بلغ نسبة أصبح معها التمييز بين الأصيل والدخيل أمراً في غاية الصعوبة. لذلك، قرر في البداية وضع الأشراف وغير الأشراف على قدم المساواة، رغبة منه في حسم الخلاف. وكتب لعماله يأمرهم بتحصيل الجبايات من جميع الرعايا بدون استثناء[38]. وبهذا الإجراء، ألغى السلطان كل الامتيازات التي كان يتمتع بها الشرفاء عادة، ومن ضمنها استقلالهم القضائي.

كما أن المولى اليزيد أقدم على إلغاء امتياز اقتسام إراثة فاس الذي كانت تتمتع به الشعب الشريفة بالمدينة في عهد سيدي محمد بن عبد الله. وعندما جاء المولى سليمان ترك الأمور على حالها، لكنه حاول أن يقلل من تذمر هذه الشعب بمنحها صلات من بيت المال كتعويض عن مال الإراثة[39]. والواقع أن المولى سليمان عمم هذه الصلات لتشمل جميع الشرفاء أملا منه في قطع الاختلاف بين مختلف الفصائل الشريفة ووضع حد للتذمر والاحتجاج. وهكذا قرر في سنة 1795 تعميم هذه الصلات على 44 شعبة جديدة تنتمي إلى فئة أصحاب الرسوم والظهائر «الذين لا يتوجه إلى أهلها طعن»[40]. وبالإضافة إلى هاتين الفئتين من الشرفاء،

---

(38) الزياني، **تحفة الحادي**، ص 13: حيث جاء أنه «كتب للعمال أن لا يعتبروا ما بأيديهم من كتبه ويقبضون منهم الزكاة والعشر شرعا ولا يتركونها لشريف ولا لمتشرف».

(39) ابن زيدان، ن م، 2، ص 86. انظر القائمة المحتوية على 16 عائلة شريفة (أو 12 شعبة لأن «الشعبة» أوسع من العائلة (ضمن مخطوط بالخزانة الحسنية (خ ح) تحت رقم 3122، صفحاته غير مرقمة.

(40) ابن زيدان، **العز والصولة**، ص 111-113، ظهير المولى سليمان للشرفاء بتاريخ 21 شتنبر 1795.

ميز المولى سليمان فئة ثالثة تضم 30 فرقة كان شرفها محط تشكيك، وضربت لهم الآجال دون أن يتمكنوا من تقديم حجج دامغة تنفي عنهم الشبهة. وجبرا لخاطر هؤلاء قرر السلطان أن يمنحهم خمس الصلة التي خصصها للفئتين الأولى والثانية[41]. لكن جل هذه الفرق الثلاثين تمكنوا بعد حين من تأكيد شرفهم ولم يبق في سنة 1801 إلا ثلاث فرق فقط من أصل الثلاثين المكونين لهذه الشريحة، هي التي تم إقصاؤها. وكانت النتيجة العملية لهذا الإجراء السليماني هي توسيع دائرة الشرف لتضم عشرات الفرق التي كان شرفها بالأمس موضع شك وطعن[42].

وعكس ما كان يأمله المولى سليمان فإن هذه التدابير لم تعمل إلا على خلق مزيد من التذمر في أوساط الشرفاء. فقد أخفقت من جهة في إرضاء العائلات ذات العصبية والجاه، التي لم تحبذ أن توضع على نفس المستوى مع أولئك الذين اعتبروهم مجرد متشرفة. فعوض ست عشرة شعبة التي كان قد ميزها سيدي محمد بن عبد الله، تضخم العدد ليصل إلى سبع وثمانين شعبة، كلها تتطلع إلى الصلات والإعفاءات المخزنية. ومع ذلك فإن الإجراءات التي أقدم عليها المولى سليمان لم تفلح كليا في إلغاء التمييز الذي كان «عامة الأشراف» ضحية له من طرف الشرفاء ذوي العصبية والنفوذ[43].

واهتدى المولى سليمان إلى إجراء آخر قصد تعويض الشرفاء عن ما فقدوه بسبب حرمانهم من مال إراثة فاس. ويتمثل ذلك في منحهم الزكاة المحصلة من تجارة القوافل، أي واجب 2,5 % من أموال التجار العائدين من المشرق أو من السودان[44]. لكن هذا الإجراء لم يكن في صالح شرفاء شمال المغرب مادام أن جل ما كان يتحصل من زكاة تجار القوافل كان يقع في أيدي شرفاء تافيلالت العلويين. أما شرفاء الشمال فلم يستفيدوا على ما يظهر سوى من زكاة قوافل

---

(41) نفسه، ص 112.

(42) ظهير سليماني بتاريخ جمادى الثانية 1216 / أكتوبر- نونبر 1801، م وم.

(43) الزياني، **تحفة الحادي**، ص 14.

(44) الزياني، **تحفة النبهاء**، ص 181-185، رسالة من المولى سليمان إلى شرفاء فاس، بدون تاريخ.

الحج، علما بأن ركب الحج تعرض للتوقف والاختلال أكثر من مرة خلال العهد السليماني بسبب ما عرفه المشرق من اضطرابات.

ولم يتضرر الشرفاء ماديا فحسب، بل معنويا أيضا، وحتى على مستوى علاقتهم ببقية المجتمع. فعلى مستوى الأحكام كان المولى سليمان مقتنعا بأن الشريعة يجب أن تكون فوق الجميع وأن الشرف لا يمكن أن يضفي على صاحبه حصانة تجعله يتمرد على سلطة الدولة. واتخذ بالفعل إجراءات عملية لإخضاع الشرفاء لسلطة الموظفين المخزنيين. وهذا أمر كان يصطدم بالنظرة التقليدية إلى الشريف الذي لم يكن ليُزجر أو يعاقب من طرف غير الشريف مهما بلغ شأنه، «وإن وقع النهي كالعبد لولد سيده»، وذلك بسبب «تجاوز الله عن سيئاتهم، لا بعمل عملوه ولا بصالح قدموه، بل بسابق عناية من الله لهم»[45].

وربما كان الفعل الأكثر جرأة الذي قام به المولى سليمان يتمثل في إلغاء الحصانة التقليدية التي حظي بها الشرفاء والمرابطون ووضعه قيودا صارمة على حقوق «الحُرم» التي كانت للزوايا. ولكي يمنح لإجرائه أساسا شرعيا طلب من العلماء إصدار فتوى بخصوص حرمة الزوايا التي يودع فيها بعض «العمال الظلمة» أموالا مغتصبة. وكان رد العلماء مدعما لموقف السلطان إذ أجازوا له البحث عن مصدر الأموال التي تنتهي إلى أيدي أصحاب الزوايا، والتحري لمعرفة أصحابها الشرعيين، فإن لم يوجد أحد فهي لبيت المال[46]. وبعبارة أخرى، أفتى العلماء، وهذا ما كان يتوقعه السلطان، بأن الزوايا والأماكن التي لها حُرم موقر لا يمكن أن تستعمل كوسيلة للإفلات من الأحكام.

وبالفعل، فإن المولى سليمان لاحق الجناة من الشرفاء حتى داخل المجالات التي تمتعت تقليديا بالحصانة كضريح المولى إدريس بفاس. فبالنسبة للسلطان، لم

---

(45) أحمد التيجاني، **نصرة الشرفاء في الرد على أهل الجفاء**، مخ خ ع ر، ك 1574، ص 552-551.

(46) انظر نص الفتوى التي أقامها ابن كيران ومحمد بن ابراهيم الدكالي ومحمد الزروالي وأحمد بن سودة لدى المهدي الوزاني، **النوازل الكبرى**، طبعة حجرية، فاس، 1901، ج 3، ص 80-81.

تكن هنالك حرمة فوق حرمة الشريعة، وكان يرى أن أقدس البقاع مثل الحرمين لا يمكن أن تجير عاصيا[47]. وفي الواقع، شكل لجوء الجناة والمتمردين السياسيين سببا للتنافر والتوتر بين المولى سليمان والزاويتين الوزانية والشرقاوية بصفة خاصة. وبفاس اتبع عمال السلطان سياسة اتسمت بالصرامة تجاه الشرفاء. ويتعلق الأمر على الخصوص بمحمد وعزيز المطيري (1807-1810) وأحمد القسطالي (1817-1818)، الذي أصبح يعرف بـ«مؤدب الأشراف»[48].

إن موقف المولى سليمان من الشرفاء كان نابعا من اقتناع عميق بأن النسب غالبا ما يساء استعماله لتكريس امتيازات اجتماعية قد تكون متعارضة مع الشرع ومع مصلحة الدولة في فرض سلطتها على الجميع. وتشير المصادر المعاصرة أنه لم يتردد في تطبيق حكم الشريعة على أحد أبنائه عندما أمر بقتله قصاصا لوصيف قتل بغير موجب[49]. إن ما يفسر سياسة السلطان تجاه الشرفاء هو رغبته في كبح جماح فئة اجتماعية منحتها التقاليد والمجتمع من الامتيازات ما جعل منها نخبة محصنة. وبهذا الصدد، يجب ألا نفصل مواجهته مع الشرفاء عن جهوده لإضعاف النفوذ المتصاعد للمجموعات الدينية بصفة عامة. فقد سعى المولى سليمان، وبوسائل متنوعة، إلى تحجيم هيمنتها. فعلاقته الوثيقة بالعلماء، في الوقت الذي أظهر فيه صرامة غير معهودة تجاه الشرفاء، كانت جزءا من سياسية هدفها حسب سليمان الحوات، هو الحد من عجرفة هؤلاء «بإخلاص المودة بخصوص أهل العلم والدين، والإعراض عمن سواهم لعلهم ينتهون»[50]. ومما يؤكد هذه السياسة التي اتبعها المولى سليمان تجاه الشرفاء ما ذكره حتى الملاحظون الأجانب مثل جون بوفا الذي كان في زيارة قصيرة للبلاد في سنة 1806، فلاحظ أنه «لم يكن بإمكان أمراء القرابة والشرفاء التدخل بتاتا في الشؤون السياسية أو العامة، ولم

(47) الضعيف، ص 269.

(48) الزياني، **ألفية السلوك**، ص 213-214؛ نفسه، **جمهرة**، ص 7.

(49) محمد الحجوي، **اختصار الابتسم**، ص 359. ويشير القنصل البريطاني، من جهته، في سنة 1802، إلى أن المولى سليمان اقتص من أمير من الأسرة الحاكمة عقابا له على قتله بغير حق لأحد الأعيان من قبائل الأطلس. انظر، خ ب، 52/12، 12 غشت 1802.

(50) ابن زيدان، **العز والصولة**، 2، ص 86-87.

يكن يؤخذ بمشورتهم أبدا في تسيير أمور الدولة»[51].

وأخيرا يجب التأكيد على أن الصراع مع الشرفاء اكتسى بعدا إيديولوجيا بحكم تداخل مصالحهم مع مصالح الزوايا والطرق الصوفية ذات النفوذ، والتي لم تنظر بعين الرضى إلى التوجهات الإصلاحية للسلطان. فقد خلف تعاطفه النسبي مع المذهب الوهابي وحملاته العلنية والمتكررة على ممارسات بعض الطرق الصوفية استياء لدى الشرفاء والزوايا على السواء. فمنعه للمواسم السنوية لم يشكل فقط إدانة لنوع خاص من التصوف الشعبي، بل أيضا ضربة للمصالح المادية للزوايا والشرفاء. والواقع أن الشرفاء بهيمنتهم في المجال الصوفي استطاعوا أن يكونوا معارضة لها بال وهو ما يفسر دورهم البارز في فتنة فاس حين اتهموا المولى سليمان، وبشكل صريح، بالوهابية.

3. الزوايـــا

شهد التصوف المغربي تحولات عميقة منذ العهد المريني، كان أبرزها انصهاره في الإيديولوجية الشريفية، إلى أن أصبح في كثير من الأحيان مرادفا لتبجيل الرسول وآل البيت.

وإذا كان المجال هنا لا يسمح بتتبع كل العوامل التي كانت وراء هذا التحول الهام الذي تم عبر قرون عديدة وصيرورة معقدة تداخلت فيها المعطيات الاجتماعية والتاريخية، فإنه لابد من إشارة سريعة إلى عاملين أساسيين كان لهما، في نظرنا، نصيب وافر في هذا التحول. يتمثل العامل الأول في التطور الذي شهده الفكر الصوفي عموما، سواء بالمغرب أو بالمشرق، إذ أصبح الصوفية يميلون أكثر فأكثر إلى التركيز على نموذج «الإنسان الكامل» كما يتجلى في «النبوة المحمدية»، بعد أن كان هم المتصوفة الأوائل هو التقرب إلى الله؛ أي أن «التصوف الجديد» الذي تبلور منذ العهد الموحدي جعل التقرب من الرسول هدفا لا يقل أهمية عن التقرب إلى الخالق. وقد تعزز هذا التطور بعامل ثان له صلة بالأوضاع السائدة بالمغرب منذ العصر المريني، وهو العجز السياسي والتفريط في

---

(51) بوفا، **رحلة**، ص 184.

أمور الجهاد، خاصة بعد احتلال مدينتي سبتة (1415) والقصر الصغير (1458) ثم سقوط ما تبقى من الأندلس (1492). وكان للدور البارز الذي لعبه الشرفاء في قيادة الجهاد أثر واضح في تعزيز شعبيتهم، وتطلع الناس إلى قيادتهم الدينية والسياسية. إن هذين العاملين، من ضمن عوامل متعددة، قد هيئا الأرضية الملائمة لتلاحم الإيديولوجيتين الصوفية والشريفية إلى درجة أصبح معها من الصعب التمييز بينهما، خاصة بالنسبة لما يعرف «بالتصوف الشعبي». وقد تجلى هذا التلاحم بشكل جلي في التصوف الشاذلي - الجزولي الذي أصبح يدور حول إجلال الرسول وأهل بيته.

وعندما نصل إلى أواخر القرن الثامن عشر نجد أن معظم الطرق والزوايا التي كانت تتقاسم المجال الصوفي آنذاك كانت تنتمي إلى المدرسة الشاذلية مع قيادة الشرفاء لأهمها وأكثرها انتشارا كالوزانية والدرقاوية. وإذا كانت الطرق الصوفية قد شكلت ظاهرة دينية يتم من خلالها تلبية الحاجيات الروحية للمريدين والأتباع فإنها كانت في نفس الوقت ظاهرة اجتماعية وإحدى الوسائل الهامة التي تبلور طموحات فئات واسعة من المجتمع في المجالين الديني والدنيوي معا. لذلك لم يكن غريبا أن يعكس توجه طريقة أو زاوية ما طموحات المجموعة أو الأسرة التي تقف وراءها. بل يمكن القول إن توجهها وموقفها من السلطة السياسية مثلا كان يعكس في كثير من الأحيان المصالح المادية والمعنوية للمجموعة المرتبطة بها. وسيظهر هذا الأمر بشكل جلي في عهد المولى سليمان من خلال الصراع الحاد الذي ميز علاقة هذا السلطان بالشرفاء والزوايا التي كانوا على رأسها.

الزاوية الناصرية

تأسست زاوية تامكَروت حوالي سنة 1575 على يد عمر بن أحمد الأنصاري، لكنها لم تبرز كزاوية لها طريقة صوفية خاصة بها إلا في عهد محمد بن ناصر (ت 1674)[52]. وفي واقع الأمر، يعتبر محمد بن ناصر، الذي تحمل مسؤولية الزاوية في سنة 1620، المؤسس الروحي للطريقة الناصرية التي أصبحت أهم طريقة شاذلية خارج الطرق المؤطرة من طرف الشرفاء.

---

(52) محمد حجي، **الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين**، الرباط، 1976، ج 2، ص 551.

لقد تميزت الطريقة الناصرية بالتصاقها الشديد بتعاليم الشريعة[53]. فمحمد بن ناصر كان عالما ومتصوفا في نفس الوقت. وإذا كان هذا الشيخ قد رتب لمريديه قراءة ورد بسيط يتجلى في الهيللة فإنه أوصاهم كذلك بالمداومة على قراءة القرآن[54]. وعُرف الناصريون بمعارضتهم الشديدة للكثير من الممارسات الصوفية السائدة كالسماع والرقص في حلقات الذكر، ونبذوها باعتبارها من البدع المنافية للشريعة[55]. كما أدانوا ما يقدمه الناس من ذبائح لأضرحة الأولياء، واستعمال التبغ، وكل ممارسة لا أساس لها في القرآن والسنة. وكان من شأن هذا التوجه السني أن يجلب إلى الطريقة عددا كبيرا من العلماء. فقد انضم التاودي بن سودة، شيخ الجماعة بفاس، إلى الطريقة الناصرية، وكان ولده أحمد قائما على الفرع الفاسي للزاوية[56]. واكتسبت الطريقة الناصرية أتباعا حتى في صفوف المخزن، خاصة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر عندما انتسب السلطان سيدي محمد بن عبد الله إليها. وقد تلقى المولى سليمان كذلك الورد الناصري وانخرط في سلك طريقة اعتبرها أقرب ما تكون إلى الإسلام السني الذي دافع عنه[57].

لقد لعبت الزاوية الناصرية، بحكم موقعها الجغرافي، دورا هاما في الحياة الاجتماعية والثقافية لحوض درعة، وكانت تامكَروت مركزا فاعلا في نشر الثقافة العربية - الإسلامية بالتخوم الصحراوية. وعلاوة على ذلك، فإن ضعف السلطة المركزية في مثل هذه المناطق النائية، فرض على الزاوية القيام بدور الوسيط في النزاعات القبلية وتسخير حمايتها للقوافل التجارية خدمة للنشاط الاقتصادي

---

(53) دراكَ، م. س.، ص 203.

(54) أحمد بن خالد الناصري، **طلعة المشتري في النسب الجعفري**، طبعة حجرية، بدون تاريخ، ج1، ص 149.

(55) محمد بن عبد السلام الناصري، **المزايا في ما أحدث من البدع بأم الزوايا**، مخ خ ح، ز 3099، ص 47-49.

(56) الحوات، **الروضة المقصودة**، ص 322.

(57) عن الانتماء الناصري للمولى سليمان انظر الإجازة التي كتبها لأحد الشرفاء العلميين، وتوجد نسخة منها بمديرية الوثائق الملكية، تاريخها منتصف شوال 1230 / 16 يوليوز 1821.

المحلي. وقد جعل هذا الدور الاجتماعي والاقتصادي من تامكَروت محطة مرور أساسية للقوافل التجارية ومكن الزاوية وفروعها في المنطقة من كسب ثروة هائلة.

ولم يشكل الموقع النائي للزاوية على تخوم الصحراء حافزا للشيوخ الناصريين لتطوير طموحات سياسية، ذلك أنهم رفضوا حتى المشاركة في أعمال الجهاد حتى لا يُتهموا باستعمال ذلك مطية لبلوغ أغراض سياسية[58]. ومن مظاهر ابتعادهم عن السياسة رفضهم ذكر اسم السلطان في خطبة الجمعة، ولو أن هذا الموقف أدى إلى توتر بين الزاوية ومولاي رشيد عند بداية الدولة العلوية. وتفيد المصادر الناصرية أن هذا السلطان سرعان ما اقتنع بخلوص نية الشيخ ابن ناصر ولم يعد إلى مطالبته بذكر اسمه في خطبة الجمعة[59].

وخلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، نجحت الزاوية في كسب المزيد من الأتباع في مختلف أرجاء البلاد. ووطدت حضورها بالخصوص في أوساط برابرة الأطلس، عبر مرابطي أحنصال وأمهاوش. وقد أرغم هذا التوسع باتجاه الشمال الزاوية على طي صفحة الحذر التي ميزت علاقتها بالسلاطين العلويين والتوجه نحو تعاون أوثق مع المخزن[60]. ونتيجة لذلك أنشأ الناصريون فروعا جديدة لزاويتهم في عدة أماكن شمال الأطلس، وتمكنوا من أن يصبحوا إحدى أهم الطرق ذات النفوذ الواسع بالبلاد. إلا أن هذه العلاقات قد تدهورت لبعض الوقت في زمن الشيخ السادس، علي بن يوسف (1783-1819) لأسباب غير واضحة، وهو التدهور الذي أدى بسيدي محمد بن عبد الله إلى تدمير فرع الزاوية بالريف، والتهديد باقتحام حتى الزاوية الأم بتامكَروت[61].

أما المولى سليمان فقد استطاع نسج علاقات جيدة مع الناصريين، مُبدأً

---

(58) دراكَ، ن م، ص 208، هامش 28.

(59) نفسه، ص 189. انظر أيضا محمد بن عبد السلام الناصري، المزايا، ص 69، وأحمد بن خالد الناصري، طلعة، 2، ص 165-166. يفسر الناصريون إحجامهم عن ذكر السلطان في خطبة الجمعة خلال المرحلة الأولى من الدولة العلوية بعدم وضوح الوضعية السياسية واستمرار الصراع على الخلافة بين العلويين والدلائيين والسملاليين.

(60) دراكَ، ن م، ص 191.

(61) الضعيف، ص 194-195.

بذلك التوتر الذي طبع علاقة والده سيدي محمد بشيوخ الزاوية الناصرية. وقد ساهمت عدة عوامل في التقارب بين الطرفين. فخلال المدة التي قضاها علي بن يوسف على رأس الزاوية، كان نفوذ الناصريين قد تراجع بشكلٍ ملحوظ في أوساط برابرة فازاز الذين أظهروا تعاطفا أكبر مع الطريقة الدرقاوية الجديدة. وهذا التطور قلص بالتأكيد من إمكانات المواجهة بين المخزن والزاوية الناصرية، بعد أن كان أتباعها، من أسرتي أحنصال وأمهاوش، سبب صراعات كثيرة مع الدولة العلوية[62]. فعند مطلع القرن التاسع عشر، ابتعد أبو بكر أمهاوش عن الناصريين، في الوقت الذي أصبح فيه معجبا أكثر بتعاليم شيخ الطريقة الدرقاوية، التي تؤكد على الزهد والتقشف والابتعاد عن ذوي السلطة والجاه[63]. ومن جهة أخرى، لم يعد الناصريون يحبذون كثيرا تصرفات أيت أومالو العدوانية تجاه جيرانهم في الجبل والسهل على السواء[64].

وهناك عامل آخر ساهم في التقارب بين الزاوية الناصرية والمخزن، خلال الفترة التي تهمنا، ويتمثل في حاجة زاوية تامكَروت إلى الدعم المخزني لمواجهة المد التوسعي لقبائل أيت عطا. فقد شكل تحرك هذه القبائل نحو الجنوب تهديدا حقيقيا لقبائل حوض درعة وللمسالك التجارية التي تمر عبر المنطقة. فعند نهاية القرن الثامن عشر، كان أيت عطا قد تمكنوا من السيطرة على معظم المنطقة الواقعة بين تافيلالت ونهر درعة، وهو أمر دفع بالناصريين إلى التقرب أكثر من المخزن بغية الاستفادة من حمايته[65].

(62) كان الحنصاليون من أتباع الطريقة الناصرية، لكن تورطهم في صراع الخلافة على إثر وفاة المولى إسماعيل في سنة 1727 سبب إحراجا لشيوخ تامكَروت وأدى في النهاية إلى تباعد في العلاقة بين هؤلاء وأتباعهم الحنصاليين. انظر مكَالي مورسي، **الحنصاليون**، باريس-لاهاي، 1972 (بالفرنسية). وكان آل أمهاوش بالأطلس المتوسط من أتباع الناصريين كذلك. إلا أن موقفهم المساند لعصيان قبائل أيت أومالو ودعمهم لتمرد اليزيد ضد والده سيدي محمد بن عبد الله في سنة 1770 أديا في نهاية المطاف إلى اتساع الهوة بينهم وبين الشيوخ الناصريين. انظر الزياني، **الروضة**، الورقة 163-164.

(63) دراك، ن م، ص 141-143.

(64) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الصغرى**، ص 215.

(65) دراكَ، ن م، ص 23، 213.

إن سنية الطريقة الناصرية وما اشتهرت به من ابتعادها عن البدع، قد ساعدت على خلق الظروف الملائمة لتفاهم أكبر بين شيوخ تامكَروت والمخزن. وكان الناصريون، على الرغم مما شاب ممارستهم عند بداية القرن التاسع عشر من شوائب تم التنديد بها من داخل الزاوية نفسها[66]، أقرب من أية طائفة صوفية أخرى إلى «التصوف السني» كما كان يتصوره المولى سليمان والنخبة العالمة. وهذا ما يفسر إقباله على الطريقة الناصرية محتديا في ذلك مثال شيوخه كالتاودي بن سودة وولده أحمد بن سودة[67]. وهو ما يفسر كذلك انخراط العديد من كبار موظفي الدولة وأفراد الحاشية السلطانية في هذه الطريقة.

الزاوية الشرقاوية

كانت الزاوية الشرقاوية في الأصل فرعا للطريقة الناصرية. ويربط مؤسس هذه الزاوية، محمد الشرقي (ت 1601) نسبه بالصحابي عمر بن الخطاب[68]. وكان حفيد المؤسس، محمد المعطي، قد انضم إلى الطريقة الناصرية حوالي سنة 1661. لكن شيوخ الطائفة الشرقاوية، وخلافا لشيوخهم الناصريين، لم يظهروا نفس الحرص على التقيد بالتصوف السني. وخلافا للزوايا الأخرى كذلك فإن الزاوية الشرقاوية لم تتمكن من الانتشار في المناطق البعيدة كما كان الحال بالنسبة للزاوية الناصرية أو الوزانية، وذلك لكونها لم تكن تتوفر لا على حماس الدعوة الذي ميز الناصريين، ولا على ميزة الشرف التي كانت للوزانيين. وبالتالي فقد ظل نفوذ الزاوية محصورا في تادلة والسهول الوسطى للبلاد.

وكان للموقع الجغرافي للزاوية بمحاذاة جبال الأطلس أثر كبير في تحديد طبيعة علاقتها مع المخزن. فمجال الزاوية بأبي الجعد ومنطقة تادلة كان بمثابة

(66) أبرز مثال على ذلك هو كتاب محمد بن عبد السلام الناصري، **المزايا فيما أحدث من البدع بأم الزوايـــا**، الذي عدد فيه المؤلف جملة من البدع التي لحقت بممارسة الناصريين.

(67) الحوات، **الروضة المقصودة**،2، ص 712 . تلقى أحمد بن سودة الورد الناصري من والده ومن علي بن يوسف الذي أسند إليه الإشراف على الزاوية الناصرية بفاس. إلا أن الاحترام الذي كان يكنه المولى سليمان لشيوخه الناصريين لم يمنعه من شن حملة تأديبية على فرع الزاوية ببني توزين بالريف في عام 1808. انظر الضعيف، ص 345.

حاجز بين القبائل الأطلسية العاصية والسهول الخاضعة للمخزن، مما جعل السلاطين العلويين يرغبون في تعزيزها لتقوم بهذا الدور بالذات. وهذا ما يفسر إنعام الدولة على الشرقاويين بامتيازات هامة في شكل عزائب وإعفاءات جبائية.

وساهم تخريب الزاوية الدلائية من طرف المولى رشيد في عام 1668 في ظهور الطريقة الشرقاوية كقوة دينية أساسية بالمنطقة الوسطى من البلاد. كما ساعدت الفترة الطويلة من الفتن السياسية ما بين 1727 و1757 على توطيد هيبة الزاوية، فأصبحت تلعب دور الوسيط في النزاعات المحلية. وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر، تقوى نفوذ الزاوية إلى درجة أن سيدي محمد بن عبد الله اضطر إلى مهاجمة أبي الجعد في سنة 1786 وإخلائها من أهلها بعد أن اتهم الشرقاويين بإيواء الهاربين من الأحكام المخزنية[69]. غير أن هذا الإجراء التأديبي في حق الزاوية لم يلحق ضررا كبيرا بهيبة الشرقاويين ونفوذهم، خاصة وأنهم استفادوا من القلاقل السياسية التي أعقبت وفاة سيدي محمد في سنة 1790 لتعزيز نفوذ الزاوية في منطقة تادلة والأطلس المجاور.

وبالفعل، فقد استغلت الزاوية الشرقاوية الاضطرابات السياسية التي شهدتها البلاد بعد وفاة سيدي محمد بن عبد الله لتحتفظ لنفسها بحرية أكبر تجاه الأمراء المتنازعين في كل من فاس ومراكش. وأظهر شيخ الزاوية العربي بن المعطي ميولا واضحة تجاه سلطان مراكش، مولاي هشام، على حساب أخيه سليمان الذي بايعته فاس والأقاليم الشمالية. لكن العربي بن المعطي وجد نفسه في وضعية محرجة عندما ظهرت الخلافات بمراكش بين هشام وأخيه الحسين، في الوقت الذي نال فيه المولى سليمان دعم أهل الحل والعقد بمدينة فاس وحواضر النصف الشمالي من البلاد. لذلك اضطر شيخ الزاوية الشرقاوية إلى التخلي عن المولى هشام وإعلان ولائه للمولى سليمان في سنة 1797[70].

---

(68) انظر عبد السلام القادري، **التحفة القادرية**، 2، ص 8، حيث يفند المؤلف هذا الادعاء.

(69) الضعيف، ص 188. يؤرخ الزياني لهذه الحملة بعام 1784/ 1785 (**الروضة**، الورقة 144) بينما التاريخ المقدم هنا عند الضعيف هو أكثر دقة، أي 12 فبراير 1786، وهو بالتالي أكثر ترجيحا.

(70) الضعيف، ص 290.

ومع إذعان آخر معقل للتمرد عام 1797 استطاع المولى سليمان في نهاية المطاف أن يوجه اهتمامه إلى توطيد حكمه بتادلة، حيث كانت سلطة المخزن شبه منعدمة منذ وفاة سيدي محمد بن عبد الله. إلا أن رغبة السلطان في بسط سلطته بمنطقة تادلة اصطدمت بمقاومة الشرقاويين والقبائل الدائرة في فلكهم ومعارضتهم لكل محاولة من هذا القبيل. وهذا ما أدى إلى فشل كل العمال الذين عينهم المولى سليمان بالمنطقة في مهامهم. فعند نهاية 1799 تمردت قبائل تادلة على الغازي بن المدني، عامل السلطان على الشاوية وتادلة. وفي سنة 1801، لقي أبو القاسم الزياني الذي عيّن عاملا على المنطقة نفس المصير[71].

وحتى يظهر المولى سليمان الأهمية التي يوليها لمنطقة تادلة ولاستتباب السلطة المخزنية بها عين أفرادا من عائلته كعمال على هذا الإقليم، من بينهم أخواه المولى الطيب والمولى موسى، وولده محمد. لكن هذا لم يمنع قبائل بني موسى وورديغة من مهاجمة الحامية المخزنية بأبي الجعد في عام 1801[72]. وفي سنة 1804 عهد السلطان بحكم تادلة لصهره الحبيب البلغيثي، ثم لقائد جيش الأوداية سليمان الأوديي. وفي 1805 ولى السلطان على تادلة محمد الجيلالي السرغيني، وكان كل هؤلاء من خدام المخزن الأوفياء والمقربين للسلطان. لكنهم، ومثل من سبقهم من العمال، فشلوا في إقناع شيوخ الزاوية الشرقاوية وأتباعهم من أعيان المنطقة بتبني مواقف أكثر تعاونا مع السلطة المخزنية.

إن فشل المولى سليمان في التوصل إلى صيغة تفاهم مع الشرقاويين كان أساسه، في الواقع، تشبثه بمنظور يتوخى حضورا مخزنيا صارما، في حين كان شيخ الزاوية يتطلع إلى حرية أكبر في الإشراف على شؤون المنطقة. لذلك وجد السلطان في تمرد قبيلتي ورديغة والسماعلة في سنة 1808 فرصة لتصفية حسابه مع الزاوية الشرقاوية لأنه كان يعتبرها المسؤولة عن عصيان قبائل تادلة[73]. وقد تمثل

---

(71) نفسه، ص 316، 320، 323.

(72) نفسه، ص 320، 323.

(73) رسالة غير مؤرخة من المولى سليمان إلى شيخ الزاوية العربي بن المعطي، مخ خ ع ر، ك 1264، ص 361-365.

رد فعل المولى سليمان في مهاجمة أبي الجعد وإخلائها من أهلها ووضع العربي بن المعطي تحت الإقامة المحروسة بفاس[74]. وفي الوقت ذاته، نظم السلطان حملة تأديبية ضد قبائل تادلة وبرابرة أيت إيسري في محاولة لبسط سيطرته على منطقة طالما اتخذت من الشرقاويين مظلة للتنصل من الأحكام المخزنية[75].

والواقع أن سياسة المولى سليمان البربرية شكلت نقطة خلاف أساسية مع الزاوية الشرقاوية. ذلك أن الزاوية كانت تتمتع بنفوذ روحي واسع ضمن برابرة الجبل المنتمين للقبائل المستعصية التي عجزت قوة المخزن العسكرية عن إخضاعها بكيفية كاملة[76]. وفضل شيوخ الزاوية الشرقاوية أن تظل هذه القبائل خارج حكم المخزن، لأن امتداد الحكم المخزني إلى المناطق الجبلية كان من شأنه ليس فقط إضعاف مكانة الزاوية كحاجز بين قبائل الطاعة والقبائل العاصية، بل من شأنه أيضا أن يحرم الشرقاويين من مجال جبلي يمكن أن يحمي مؤخرتهم ويوفر لهم الملجأ في حالة أزمة مع المخزن[77]. وحفاظا على هذا المجال الخلفي، كان الشرقاويون يعملون على ثني المخزن عن أية مواجهة مع قبائل الأطلس. ومن هذا المنطلق حاول العربي بن المعطي مرارا إقناع المولى سليمان بالعدول عن المجازفة بقتال «قرود على قنن الجبال لم يجعلهم الله . . . في طريق الرباط ولا في طريق طنجة»[78]. لكن قواد المولى سليمان بتادلة لم يروا في هذه النصيحة إلا ذريعة للإبقاء على نفوذ الزاوية الشرقاوية بالجبل وإبعاد السلطة المخزنية عن المنطقة. لذلك فإنهم كانوا يحرضون السلطان، حسب أدبيات

(74) الضعيف، ص 346-348. ظل العربي بن المعطي مبعدا عن أبي الجعد من دجنبر 1808 إلى غشت 1809.

(75) الضعيف، ص 347.

(76) محمد العربي بن داود، **الفتح الوهبي في مناقب الشيخ أبي المواهب مولانا العربي**، مخ خ ع ر، ك 2312، ص 570، حيث يشير المؤلف إلى أن الشرقاويين كان لهم أتباع و«خدام» ضمن قبائل الجبل مثل أيت عتاب.

(77) الضعيف، ص 255. في عام 1794، مثلا، التجأ العربي بن المعطي إلى الجبل بعد رفضه مبايعة المولى سليمان.

(78) ابن داود، م س، ص 530.

الزاوية، على تجاهل نصائح العربي بن المعطي ويقولون له: «ما أخرك [عن قتال قبائل الجبل] إلا ليتستر عندهم فُسَّاد أهل تادلة»[79].

ويظهر أن حملة المولى سليمان على الزاوية في عام 1808 وإبعاد العربي بن المعطي لمدة ثمانية أشهر تقريبا كان له أثر على سلوك الشرقاويين الذين أبدوا بعد ذلك التاريخ ميلا أكبر للتعاون مع ممثلي المخزن[80]. فقد حاول شيخ الزاوية أن يبتعد عن عصيان قبائل تادلة وقضى السنوات الأخيرة من حياته في حض أتباعه على احترام سلطة المخزن[81]. لكن إذا كانت الإجراءات التأديبية قد نالت من قوة الزاوية الشرقاوية، فإنها قد أضعفت في نفس الوقت مكانتها كحاجز بين المخزن والقبائل البربرية العاصية، وهو ما سينتج عنه عواقب وخيمة بالنسبة للدولة. ذلك أن إضعاف الشرقاويين بمنطقة تادلة فتح الباب على مصراعيه لمواجهة مباشرة مع برابرة الجبل؛ ولم يدرك المولى سليمان مدى صدق النصيحة التي أسداها إياه العربي بن المعطي إلا بعد هزيمة زيان في ربيع 1819.

الزاوية الوزانية

احتلت الزاوية الوزانية موقعا شبيها بموقع الزاوية الشرقاوية، أي أنها كانت توجد هي الأخرى عند التقاء السهل والجبل. وقد استفادت الزاوية الوزانية من هذا الموقع لتلعب دور الحاجز بين قبائل الطاعة في السهول وقبائل غالبا ما جنحت إلى العصيان في المناطق الجبلية. وهذا ما جعل المخزن يرغب في كسب الزاويتين الشرقاوية والوزانية، ويوظفهما لأغراضه السياسية والإدارية، ويغدق عليهما امتيازات هائلة تمثلت على الخصوص في ملكيات شاسعة حول مقر الزاوية الأم، والتي أدت إلى تمركز هائل للثروة لدى كل من الزاويتين.

تأسست الزاوية الوزانية على يد شريف إدريسي من شرفاء العلم، هو المولى عبد الله بن إبراهيم (ت 1678). ويعتبر الوزانيون أن طريقته جاءت نتيجة تصوف

---

(79) نفسه.

(80) الضعيف، ص 348. سمح السلطان للعربي بن المعطي بالعودة إلى أبي الجعد في غشت من عام 1809. وقبل مغادرته لفاس أعطاه هدايا وما يقرب من مائة بغلة لحمل أثقاله!

(81) ابن داود، م س، ص 576.

جده مولاي عبد السلام بن مشيش وتلميذه أبي الحسن الشاذلي[82].

وإذا كان الشريف مولاي عبد الله قد كرس حياته للتعبد والتأمل، فإن من جاء من بعده من الشيوخ وظفوا جهودهم لتوسيع نفوذ الزاوية وتعزيز هياكلها الاقتصادية والاجتماعية. فعند أواسط القرن الثامن عشر، كان قد أصبح لمولاي الطيب (ت 1767)، وهو رابع شيوخ الزاوية، أتباع وأملاك في كل أنحاء البلاد[83]. وفي نفس الوقت، كانت الزاوية قد مدت نفوذها الروحي إلى مناطق نائية في توات وغرب الجزائر[84]. ولما أخذ سيدي علي بن أحمد بزمام الزاوية في عام 1782 كانت الزاوية قد دخلت مرحلة يطبعها الانشغال بالاهتمامات الاقتصادية والسياسية على حساب التربية الصوفية[85].

وهكذا، وفي إطار اهتمامه باقتصاد المدينة، دعا سيدي علي بن أحمد يهود القصر الكبير للاستقرار بوزان بغية تشجيع التجارة والحرف بهذه المدينة. كما حرص في الوقت ذاته على بناء قوة عسكرية لم تخطر على بال من سبقه من الشيوخ. وتذكر مناقب الزاوية أنه كان يشجع أتباعه على اقتناء الأسلحة وتعلم المهارات الحربية اللازمة[86]. والواقع أن سيدي علي بن أحمد أظهر اهتماما خاصا باقتناء العدة العسكرية «حتى تحصل عنده من ذلك الشيء الكثير الذي لا يوجد في خزائن الملوك»[87].

وفي المجال الاقتصادي أصبح لزاوية وزان عند بداية القرن التاسع عشر ممتلكات ومداخيل هائلة. فبالإضافة إلى ما كانت تملكه من أراض شاسعة في

---

(82) حمدون الطاهري، **تحفة الإخوان**، ص 272؛ الرهوني، **عمدة الراوين**، 7، ص 714-715.

(83) محمد بن الطيب القادري، **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**، تحقيق محمد حجي وأحمد التوفيق، 4 أجزاء، الرباط، 1977-1986، ج 4، ص 178-179.

(84) دراك، م س، ص 231.

(85) عبد الله العروي، **الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية**، 1830-1912، باريس، 1977، ص 137-138 (بالفرنسية).

(86) عبد الله بن الطيب الوزاني، **الروض المنيف**، مخ خ ع ر، ك 2،2304 ، الورقة 78.

(87) محمد بن حمزة المكناسي، **الكوكب الأسعد**، ص 122.

الغرب وأماكن أخرى، كان الشيوخ يتلقون الهبات و«الزيارات» من أتباعهم، بحيث كان الناس يحجون إلى وزان من كل أرجاء البلاد. وقد نجح سيدي العربي (ت 1850) الذي خلف والده سيدي علي بن أحمد في تنمية ثروات الزاوية[88] بفضل إقطاعات الدولة، وهو ما سمح له بتحويل مؤسسة الزاوية إلى إمارة حقيقية[89].

وإذا تتبعنا تطور علاقة الزاوية بالمخزن نجد أن شرفاء وزان حافظوا حتى وفاة سيدي محمد بن عبد الله في عام 1790 على صلات جيدة مع السلاطين العلويين. ذلك أنهم التزموا بالإحجام عن كل فعل من شأنه أن يتعارض مع مصالح المخزن فيعرضوا بذلك ممتلكاتهم ومصالحهم لانتقام عماله. ومن جهة أخرى، رأى السلاطين العلويون في الزاوية أداة هامة لضبط القبائل الجبلية أو على الأقل لاحتوائها. وعلاوة على ذلك، سمح انتشار الطريقة الوزانية في الأماكن النائية، كتوات وغرب الجزائر، بتعزيز نفوذ المخزن في هذه الجهات وخلق أرضية لتداخل مصالح الطرفين. وقد أدرك سيدي محمد بن عبد الله أهمية النفع الذي يمكن للمخزن أن يجنيه من وراء هذا التعاون فأصدر في سنة 1786 ظهيرا منح بموجبه شرفاء وزان امتيازات إدارية واسعة، في الوقت الذي صمم فيه العزم، بحسب ما يبدو، على كبح جماح الزاويتين الشرقاوية والناصرية[90]. غير أن شيوخ الزاوية تخلوا عقب وفاة سيدي محمد عن التزامهم التقليدي بالبقاء بعيدا عن المجال السياسي، إذ لعبوا دورا بارزا في أزمة الخلافة التي عرفتها البلاد إبان السنوات الأولى من عهد المولى سليمان. وقد أدى هذا التدخل، بالإضافة إلى تراجع

---

(88) أحمد بن حسون الوزاني، **قطعة من فهرسة**، ميك، 829، خ ع ر.

(89) إ. ميشو - بيلير، «الزاوية الوزانية»، **مجلة العالم الإسلامي**، 5، 1908، ص 45 (بالفرنسية)؛ إدارة الشؤون الأهلية؛ **مدن المغرب وقبائله**، 4، ص 246-247 (بالفرنسية).

(90) الضعيف، ص 189-190. في سنة 1786 أصدر سيدي محمد بن عبد الله ظهيرا يخول بموجبه لشيخ الزاوية الوزانية اختصاصات إدارية واسعة منها تدبير شؤون الشرفاء الوزانيين بعيدا عن تدخل المخزن، وتعيين قاض يتولى الأحكام الشرعية بوزان والقبائل الجبلية المجاورة، وممارسة رقابة على قواد المخزن بوزان وبمنطقة الغرب، وأخيرا تدبير الأحباس المحلية.

المولى سليمان عن الامتيازات التي كان أبوه قد منحها للزاوية، إلى تدهور سريع للعلاقات بين الطرفين.

والواقع أن سيدي علي بن أحمد كان أول شيخ يحشر نفسه، وبشكل صريح، في أمور البلاد السياسية، وذلك بضلوعه في نزاع الخلافة عام 1792[91]. إلا أنه عقب انهيار حكم المولى مسلمة بوزان في أبريل من نفس السنة حاول شيخ الزاوية تحسين صلاته مع المولى سليمان، وذلك عن طريق توظيف وساطته للتسريع بعملية إخضاع الأقاليم الساحلية المتمردة. غير أن المولى سليمان كان مصمما على عدم التفريط، بأي حال من الأحوال، في سيادة المخزن. ذلك أنه كان يطمح، في المقام الأول، إلى تقليص الاستقلال الذي كانت تتمتع به الزاوية، خاصة فيما يتعلق بتعيين ومراقبة موظفي المخزن بوزان. وقد شكل النهج المُمركز الذي اتبعه المولى سليمان تراجعا واضحا عن التوافق الذي كان يحكم منذ عام 1786 العلاقة بين المخزن والزاوية. ففي سنة 1795 ولى المولى سليمان محمد الزروالي، من علماء فاس وأحد شيوخه، قاضيا على وزان. لكن هذا التعيين لم يرض سيدي علي بن أحمد الذي كان سيدي محمد بن عبد الله قد فوض له في تعيين قضاة وزان والمناطق المحيطة بها. وبعد بضعة أيام من ذلك التعيين تم نقض هذه التولية وقبل السلطان بتعويض الزروالي بأحمد الدرعاوي الوزاني[92]. وفي السنة الموالية، وسع المولى سليمان سلطة قائده على الغرب لتشمل وزان وقبيلة مصمودة مثلما شملت المناطق المجاورة التي كان يعتبرها شرفاء وزان ضمن دائرة نفوذهم[93].

وقاوم سيدي علي بن أحمد مساعي السلطان لتثبيت سلطة الدولة بالمدينة ومحيطها وحاول منع قواد المخزن من القيام بواجباتهم الإدارية. لكن المولى سليمان أصر على تنصيب قواد مخزنيين، مما أدى إلى توتر العلاقات بين المخزن وشرفاء وزان، إما بسبب مثل هذه التعيينات التي لم يؤخذ فيها برأي شيخ الزاوية،

---

(91) انظر الفصل الثالث.

(92) الضعيف، ص 301.

(93) نفسه، ص 255.

أو بسبب الخلاف حول صلاحيات الموظفين المخزنيين[94].

ويتصل بهذه المسألة الدور الذي لعبته الزاوية كملجأ للعصاة والجناة، حسب ادعاء المخزن، بحيث أثبت المولى سليمان عزمه على عدم السماح للزاوية بأن تصبح ملجأ للمتمردين والهاربين من العدالة. ففي سنتي 1795 و1796 فقط، احترم بالزاوية ما لا يقل عن ثلاثة قواد سابقين كان المخزن يلاحقهم[95].

ومع ذلك فقد اتبع المولى سليمان، وإلى غاية سنة 1811، وهي السنة التي توفي فيها سيدي علي بن أحمد، سياسة تعاون حذر مع الزاوية، واستفاد أكثر من مرة من المساعي الحميدة لشرفاء وزان لكسب طاعة قبائل أو أعيان متمردين[96]. إلا أن وفاة سيدي علي بن أحمد مثلت نقطة تحول في علاقة السلطان مع الزاوية. ذلك أن النزاع بين أبناء سيدي علي بن أحمد على مشيخة الزاوية وفر للمولى سليمان فرصة ذهبية لتحجيم قوة هذه المؤسسة الدينية التي كان تدخلها العلني في الساحة السياسية، خاصة عند بداية حكمه، قد ساهم بشكل كبير في تعميق الصراع حول الخلافة. لقد خلف سيدي علي بن أحمد ولدين تنافسا على مشيخة الزاوية، هما سيدي التهامي (ت 1825) وسيدي العربي (ت 1850). وقد وقف المولى سليمان، وبكيفية صريحة، إلى جانب سيدي التهامي الذي كانت له صلات متينة مع النخبة الحضرية والعلماء بفاس، وكذا مع الحاشية السلطانية. لكن العامة أظهرت ميلا أكبر إلى سيدي العربي، مثلما كان الشأن بالنسبة لغالبية أتباع

---

(94) نفسه، حيث يورد الضعيف رسالة المولى سليمان إلى سيدي علي بن أحمد بتاريخ ذي الحجة 1210/ يونيو-يوليوز 1796. وفي هذه الرسالة يؤكد السلطان أن وزان «بلد بالمغرب، ومن كان بها [من خدام المخزن] كأنما يكون ببلده». وحدث توتر آخر بين الزاوية والمخزن عندما عين المولى سليمان أحد العلماء المقربين إليه، وهو حمدون بن الحاج، عاملا على ناحية الغرب فمُنع من قبض الزكاة بها بتحريض، على ما يبدو، من شرفاء وزان. وعندما تعذر على هذا العامل القيام بواجبه طلب من السلطان أن يعفيه من مهمته. انظر الضعيف، ص 312، 334؛ **وديوان** حمدون بن الحاج، مخ خ ح 222، ص 178-179.

(95) الضعيف، ص 277 277، 264 ، 262. من بين هؤلاء نجد الغازي بن سلامة، الذي فر من سجن المهدية، وسليمان بن القرشي، وابن خدة الشرقي.

(96) نفسه، ص 277. في عام 1797 نجح سيدي علي بن أحمد، في مهمة مشتركة مع بعض علماء فاس، في إقناع عبد الرحمن بن ناصر العبدي بمبايعة المولى سليمان.

الزاوية[97]. لذلك، فإن تاريخ الزاوية اتسم خلال العقد الثاني من القرن التاسع عشر، بتنافس حاد بين هذين الأخوين حول زعامة الزاوية، وحول طبيعة العلاقة التي يجب أن تربطها بالمؤسسة المخزنية.

وفي نهاية المطاف، أصبح من الصعب على الأخوين أن يتعايشا بنفس المدينة، مما اضطر سيدي العربي أن يتخلى لأخيه عن الزاوية الأم ويرحل للاستقرار مؤقتا بتطوان. إلا أن وجود سيدي التهامي على رأس الزاوية بدعم مخزني لم يقلل في شيء من تعلق الأتباع بأخيه سيدي العربي الذي ظل يمثل بالنسبة لعامة الناس رمز المشروعية والبركة الموروثة [98]. وبعد وفاة سيدي التهامي في عام 1825، اضطلع ابنه الطاهر بمشيخة الزاوية بوزان. وهكذا فإن الزاوية لم تتوحد من جديد إلا بعد وفاة سيدي الطاهر في سنة 1840، عندما أصبح سيدي العربي شيخ الزاوية بدون منافس.

وفي النهاية فإن المولى سليمان قد فشل في إضعاف الزاوية الوزانية بمحاولة استغلاله لتناقضاتها الداخلية. بل إن تدخله لم يعمل في الواقع إلا على تقوية الجناح المتشدد بزعامة سيدي العربي، في الوقت الذي اعتبر فيه جل أتباع الزاوية أن سيدي التهامي لم يكن بالفعل إلا أداة طيعة في يد المخزن. أما سيدي العربي الذي لم يغفر للسلطان تدخله في شؤون الزاوية الداخلية فإنه سيلعب دورا بارزا في فتنة فاس خلال سنوات 1820-1822[99].

---

(97) الوزاني، **الروض المنيف**، 2، ص 66. انظر أيضا رسالة المولى سليمان إلى سيدي التهامي يدعم فيها ترشحه لخلافة والده، في مخ خ ع ر، ك 1264، ص 361-365؛ أحمد بن عبد السلام بناني، **تحلية الآذان والمسامع**، مخ خ ع ر، ك 650 ، ص 131.

(98) الزياني، **تحفة النبهاء**، ص 169.

(99) امتد هذا التدخل في الأمور الداخلية للزاوية إلى الحياة الخاصة لشيوخها. ففي عام 1802، زوج المولى سليمان أحد أبنائه لشريفة وزانية بالرغم من معارضة شرفاء وزان. وفي سنة 1815 أجبر السلطان سيدي العربي بن سيدي علي بن أحمد على التزوج من أولاد المجذوب بقبيلة مصمودة، والذين كان شرفاء وزان ينظرون إليهم بنوع من الازدراء ويسمونهم بـ«أولاد المجذوم»، اعتقادا منهم أن كل من ارتبط بهم سيصاب بداء الجذام! انظر كذلك الوزاني، **الروض المنيف**، 2، ص 40-42.

الزاوية الدرقاوية

أراد المولى العربي الدرقاوي (1737-1823) بتأسيسه لهذه الطريقة الجديدة عند نهاية القران الثامن عشر، أن يبعث الحياة في التصوف الشاذلي، في وقت أصبح فيه اهتمام معظم الطرق الموجودة آنذاك منصبا على الأمور الدنيوية. وبفضل النسب الشريف لمؤسسها، استطاعت الطريقة الدرقاوية أن تصبح، وفي ظرف عقد أو عقدين من الزمن، إحدى أهم الطرق الصوفية في البلاد، بل وحتى في الجزائر المجاورة.

تقوم مبادئ الطريقة الدرقاوية على كبح جماح الشهوات وإذلال النفس وكسرها عن طريق التقشف في الملبس والمأكل والزهد في أغراض الدنيا. وكان مولاي العربي الدرقاوي يحث أتباعه على خرق العادة بلبس المرقعة والمشي بالحفا ومد اليد للسؤال في الأسواق، وكل ذلك بهدف كسر النفس وتحصينها من الإغراءات المادية التي تشغل المريد عن طريق الحقيقة الإلهية. وقد كان الدرقاوي وأقطاب طريقته كأحمد بن عجيبة ومحمد البوزيدي يولون أهمية بالغة لحلقات الذكر والسماع ويعتقدون في فضلها كوسيلة للتربية الصوفية المؤدية إلى التجريد والفناء. وقد استنكر العديد من العلماء ممارسات الدرقاويين واعتبروها مخالفة للشريعة، كما أن المولى سليمان نفسه ندد بها مرارا في خطبه ورسائله[100].

لكن معارضة العلماء وشجبهم لممارسات الدرقاويين لم تمنع الطريقة الدرقاوية من الانتشار بسرعة، ولاسيما في أوساط العامة سواء بالقبائل أو المدن. والواقع أن الدرقاوية سرعان ما حلت محل الطريقة الناصرية خاصة في صفوف برابرة فازاز. فقد كان محمد بن الغازي الزموري من الأتباع المخلصين لمولاي العربي، كما أن الذين خلفوه في رئاسة قبائل زمور استمروا في تشبثهم بالتعاليم الدرقاوية. وضمن برابرة الجبل أظهر أبو بكر أمهاوش تعاطفا واضحا مع تعاليم هذه الطريقة في الوقت الذي ابتعد فيه عن الزاوية الناصرية. أما في الجزائر فقد أصبح للطريقة من القوة، عند مطلع القرن التاسع عشر، ما جعلها تشكل تهديدا حقيقيا للحكام الأتراك هناك.

---

(100) انظر الفصل الرابع.

وبالرغم من هذا النجاح، فإن مولاي العربي الدرقاوي لم يكن مرتاحا لموقف علماء الشريعة من طريقته. فقد عملت بعض الممارسات الدرقاوية على صرف الكثير من العلماء والنخبة الحضرية عن الطريقة الجديدة[101]. فحينما قام المولى سليمان باضطهاد الدرقاويين، إبان السنوات الأولى من عهده، وقف العلماء، في غالب الأحيان، إلى جانب المخزن لما رأوا في تعاليم الطريقة الدرقاوية من خطر على قيم المجتمع التقليدية[102]. ولتجاوز هذه المعارضة كان على مؤسس الطريقة أن يتبنى مقاربة مغايرة تجاه الخاصة، تجلت في تليين شروط الانتساب والتسامح مع بعض مظاهر الترف الحضري.

وكان هذا المجهود موجها بالخصوص لعلماء الحواضر كمحمد الحراق الذي كان خطيبا بالجامع الأعظم بتطوان، والذي بانضمامه إلى الطريقة الدرقاوية حمل إليها دما جديدا، وسمح لها باختراق أوساط اجتماعية لم تكن لتقبل بتصوف المرقعة والاستجداء في الأسواق. وكان مولاي العربي يدرك كذلك الحاجة إلى عالم من مستوى الحراق، خاصة بعد وفاة أحمد بن عجيبة (ت 1809) ومحمد البوزيدي (ت 1813). فانضمام عالم مثل محمد الحراق كان من شأنه، برأي مولاي العربي، أن يعمل على إسكات خصوم الطريقة والمعترضين على ممارساتها الشعبوية، وبالتالي تلميع صورتها في أعين النخبة العالمة والحضرية[103]. ويبدو أن الحراق كان مستوفيا للمعايير الضرورية لذلك. فهو كان يجمع في نفس الوقت بين العلم والشرف والجاه والانتساب الحضري. زد على ذلك أنه كان على علاقة طيبة بالدوائر المخزنية.

وبالفعل فقد وجه الحراق الطريقة إلى وجهة جديدة بتخليه عن بعض مبادئ

---

(101) يؤكد صاحب **تاريخ تطوان** أنه لم يكن هنالك في البداية علماء من بين أتباع الطريقة الدرقاوية، معللا ذلك بكون «علماء تطوان وفقهائها في ذلك العهد لم يكونوا من أنصار التصوف والزهد والانقطاع عن الحياة الدنيا». انظر، محمد داود، **النور البراق في ترجمة الشيخ محمد الحراق**، تطوان، 1968، ص 31.

(102) محمد المكودي، **الإرشاد والتبيان**، مخ خ ع ر، د 1856، ص 199-223؛ داود، **تاريخ تطوان**، 3، ص 206-223.

(103) داود، **النور البراق**، ص 26.

الطريقة الدرقاوية كالتذلل والمسكنة والتقشف، في الوقت الذي حافظ فيه على صلات وثيقة مع المخزن. وقد مكن هذا التوجه الجديد الطريقة الدرقاوية من تدعيم مكانتها ضمن العلماء والخاصة وساعد، في الوقت ذاته، على وضع حد للاضطهاد الذي مارسه الجهاز المخزني على أتباعها في بعض المناطق. ويعتبر نجاح الحراق في كسر طوق العزلة الذي حاولت النخبة الحضرية والمخزنية فرضه على الطريقة الدرقاوية تزكية ومصداقا لخطة مولاي العربي الذي أدرك أن طريقته لا يمكنها أن تصمد أمام تهجم العلماء وقمع المخزن في نفس الوقت.

العلاقة مع المخزن

عندما اعتلى المولى سليمان العرش في عام 1792 لم يكن للطريقة الدرقاوية أهمية تذكر كجماعة صوفية. فهي، على عكس الزاويتين الوزانية والشرقاوية، لم تكن حاضرة في أزمة الخلافة. ومع ذلك فقد تمكن مولاي العربي الدرقاوي، وفي ظرف وجيز، من كسب آلاف الأتباع ليس بالمغرب فحسب ولكن بالجزائر المجاورة كذلك. ويفسر هذا الانتشار السريع بالأصل القروي لمؤسسها ودعوته إلى نمط عيش يطبعه التقشف والزهد. والواقع أن تعاليم الطريقة الدرقاوية كانت تتمشى أكثر مع نمط عيش البوادي المتميز بالبساطة والخشونة، فقد كان مولاي العربي في بداية أمره يحث أتباعه على ترك المدن «لأن هرجها كثير ولا يليق بالمريدين» حسب اعتقاده[104].

وهذا الإقبال الذي حظيت به الطريقة في البوادي وفي المدن بدرجة أقل، هو الذي أثار مخاوف المخزن، خاصة وأن تعاليمها كانت عبارة عن ثورة على القيم المجتمعية السائدة. فعندما ظهرت التعاليم الدرقاوية لأول مرة في شمال المغرب، خلال التسعينيات من القرن الثامن عشر، حاول المخزن وقف انتشارها بكل الوسائل. وهكذا شن عامل المولى سليمان على تطوان، محمد الصريدي، حملة ضد أتباع الطريقة في عام 1795، وقام باعتقال أحمد بن عجيبة، أحد أتباع مولاي

(104) داود، تاريخ تطوان، 3، ص 209.

العربي البارزين[105]. واتُّهم هو وأصحابه الذين أودعوا السجن بممارسات مخالفة للسنة كاختلاط النساء بالرجال وخرق العوائد بلبس المرقعات ومد اليد للسؤال[106]. وهكذا أمر عامل تطوان أحمد بن عجيبة بترك المرقعة والعودة إلى حاله الذي عرف به كفقيه وإمام مسجد يقتدي الناس بسلوكه. لكن أحمد بن عجيبة أصر على موقفه ولم تزده مضايقات المخزن إلا تشبثا بمبادئ الطريقة الدرقاوية.

وعندما أودع ابن عجيبة السجن بتطوان زاره وفد من مريدي الطريقة من أنحاء أخرى من البلاد، فألقت سلطات المخزن القبض على الجميع وهددتهم بالسجن إن هم لم يُقلعوا عن ممارساتهم[107]. وكان مآلهم في النهاية هو مآل ابن عجيبة ورفاقه. كما أمر قائد تطوان بإغلاق فرع الزاوية بالمدينة. وأمام هذا القمع الذي تعرض له الدرقاويون بشمال البلاد لم يكن بوسع مولاي العربي إلا أن يحض أتباعه بتطوان على الصمود والالتزام بمبادئهم وأن ينتظروا مرور الزوبعة[108].

لقد رأى المخزن، ومعه النخبة العالمة، أن الدرقاويين كانوا يمثلون خطرا على النظام الاجتماعي والقيم التي تحكمه. ففي تطوان، لقي الدرقاويون معارضة

---

(105) كان أحمد بن عجيبة محسوبا على العلماء عند دخوله الطريقة الدرقاوية في عام 1793. فبعد أن أكمل تعليمه الديني بفاس عاد إلى تطوان بغرض التفرغ لتدريس علوم الدين. وكتب تآليف عديدة تناول فيها بالأساس القضايا الصوفية. وقد شكل انضمامه إلى الطريقة الدرقاوية صدمة كبيرة بالنسبة للخاصة الحضرية بتطوان بسبب تنكره لقيم المجتمع التطواني وزهده في أسباب الدنيا، إذ باع كل ممتلكاته وأصبح يتسول في الأسواق. انظر فهرسته، مخ خ ع ر، د 1845؛ المعسكري، **كنز الأسرار**، مخ خ ع ر، ك 1841؛ داود، 3، ص 233-206؛ ج. ل. ميشون، (J.L. Michon)، **فهرسة الصوفي المغربي أحمد بن عجيبة (1747-1809)**، ليدن، 1969 (بالفرنسية).

(106) المكودي، م. س.، ص 206، 210، 233-234؛ داود، 3، ص 219.

(107) كان من بين الزوار الذين أُلقي بهم في السجن محمد المكودي صاحب، **الإرشاد والتبيان**، الذي يصف بدقة معاناة الدرقاويين بتطوان.

(108) انظر الرسائل التي بعث بها مولاي العربي إلى أتباعه بتطوان، في مخ خ ع ر، د 1856، ص 254-270.

من كل شرائح النخبة الحضرية من وجهاء وعلماء وأعيان وشرفاء[109]. ومما لا شك فيه أن هذه الفئات كانت أبعد ما تكون عن مبادئ التقشف والمسكنة التي دعت إليها الطريقة الدرقاوية. وقد شكل موقف أعيان المدن من هذه الطريقة عائقا كبيرا حال دون نجاحها في هذه الأوساط، وهو ما جعلها تقف إلى جانب الدولة في قمعها لهذه الحركة الصوفية الجديدة.

وكان من النتائج الفورية لهذه الحملة القمعية أن تبنّى مولاي العربي الدرقاوي خطة جديدة لمواجهة الوضع. وكانت هذه الخطة تقضي بسحب أتباعه من المدن، حيث كانوا عرضة لملاحقة المخزن، واللجوء إلى البوادي. كما وجه عناية أكبر للإيالة الجزائرية المجاورة. وقد أثبت هذا التكتيك نجاحه في مدة وجيزة. ففي أقل من عشر سنوات أصبحت للدرقاويين شعبية كبيرة في غرب الجزائر حيث قادوا تمردا ضد الحكم التركي هناك. وهذا النجاح السريع هو الذي دفع المولى سليمان إلى تبنّي نهج مغاير يقوم على خيار الاستمالة بدل المواجهة.

ذلك أن انتشار الطريقة الدرقاوية في بعض المناطق الجبلية الصعبة المنال، كجبالة والأقاليم الشمالية - الشرقية، جعل السلطان يفكر في استمالة مولاي العربي والتماس تعاونه للتوسط في حل بعض القضايا السياسية. وثمة إشارات تدل على أنه في عام 1797، أي بعد سنتين من اضطهاد درقاويي تطوان، حدث بعض الانفراج في العلاقة بين الطرفين. فخلال هذه السنة توسط مولاي العربي لدى المولى سليمان من أجل الإفراج عن قائد سجين[110]. وفي المقابل، التمس السلطان من شيخ الطريقة الدرقاوية مساعدته لإيجاد حل لخلافه مع أخيه المولى مسلمة الذي فر إلى نواحي تلمسان بعد أن فشل في محاولة للاستيلاء على السلطة بشمال البلاد في سنة 1795. وهكذا توجه مولاي العربي في أكتوبر 1797 إلى

---

(109) داود، 3، ص 213. بخصوص عداء الوزانيين، انظر **فهرسة** ابن عجيبة، ص 38. وقف الشرفاء الريسونيون بتطوان ضد الدرقاويين وباركوا قمع المخزن لهم. وكان سليمان الحوات من الشرفاء العلميين القلائل الذين نددوا باضطهاد أتباع هذه الطائفة. انظر العربي المشرفي، **الحسام المشرفي**، ص 451.

(110) الضعيف، ص 291.

الجزائر في مسعى لإقناع مسلمة بالعودة إلى المغرب[111].

وفي سنة 1805 بدت آفاق التعاون مشجعة إلى درجة أن مولاي العربي فكر في تسخير نفوذه الروحي بغرب الجزائر لحمل السكان هناك على مبايعة المولى سليمان. فعقب الاضطهاد الذي لحق الدرقاويين من طرف باي وهران، قام أحد مريديه، وهو عبد القادر بن الشريف، بالتمرد ضد الحكام الأتراك، وذلك في صيف 1805. وبما أن الجزائر كانت تعرف آنذاك مجاعة واضطرابات داخلية خطيرة فإن الحكام الأتراك أثبتوا عجزهم عن قمع الحركة الدرقاوية. بل إن ابن الشريف حقق نجاحات غير منتظرة عندما قام بمحاصرة وهران من كل الجهات، ما عدا من جهة البحر التي أصبحت صلة الوصل الوحيدة مع باقي البلاد[112]. وعندما عجز أتراك الجزائر عن مواجهة الوضع الداخلي المتدهور طلبوا مساعدة المولى سليمان لإنهاء التمرد الدرقاوي. فثورة ابن الشريف، بحسب ما جاء في الرسالة التي بعث بها داي الجزائر إلى السلطان، لم تكن سوى ذيل ثعبان يوجد رأسه بالمغرب. وحتى يظهر المولى سليمان حسن نيته تجاه جيرانه بالجزائر أرسل مولاي العربي في مهمة إلى تلمسان بهدف وضع حد لحركة ابن الشريف[113].

وكم كانت دهشة المولى سليمان كبيرة عندما عاد مولاي العربي من تلمسان ومعه بيعة ابن الشريف ووفد من أعيان الغرب الجزائري لتقديم بيعتهم لسلطان المغرب[114]. لكن المولى سليمان لم يكن مستعدا، بأي حال من الأحوال، لتوريط نفسه في مغامرة قد تشعل نار الفتنة على حدوده الشرقية. لذلك فإنه تظاهر بقبول عرض مولاي العربي ووعده بالذهاب شخصيا إلى تلمسان حالما ينتهي

---

(111) محمد البشير الفاسي الفهري، **قبيلة بني زروال**، الرباط، 1962، ص 45. انظر رسالة المولى عبد السلام، أخ السلطان، إلى مولاي العربي الدرقاوي، بتاريخ 14 أكتوبر 1797.

(112) عن ثورة ابن الشريف الدرقاوي انظر الزياني، **الروضة**، الورقة 181-182؛ ابن الأعرج السليماني، **زبدة التاريخ**، 3، ص 124-127؛ مجهول، **تقييد حول ثورة درقاوة بغرب الجزائر**، مخ خ ع ر، د 1492.

(113) الفاسي الفهري، م س، ص 44-45، رسالة من المولى سليمان إلى مولاي العربي. انظر أيضا خ ب، 52/13، 10 مارس 1805.

(114) بيعة تلمسان هذه قوبلت بترحاب شعبي كما يظهر من الضعيف، ص 377؛ وسليمان الحوات، **ديوان**، ص 156-157.

فصل الشتاء ليتلقى بيعة ابن الشريف وأتباعه مباشرة[115]. وأما في الواقع، فإنه أقدم على إجراءات عملية من شأنها أن تحول دون تفاقم الوضع، فبعث أخاه مولاي موسى على رأس فرقة من الجيش إلى وجدة لتمنع «رعيته من الدخول في الفضول»[116]. وأرسل أيضا قائد جيش الأوداية إلى تلمسان من أجل التوسط بين أتباع ابن الشريف والأتراك. وقد تلقى عياد الأوديي تعليمات بالبقاء بشرق المغرب إلى غاية أن يحكم الباي قبضته على زمام الأمور[117].

ومن العوامل التي حملت المولى سليمان على رفض «هدية» مولاي العربي الدرقاوي تخوفه من ضم منطقة مضطربة قد يتسلل منها الداء إلى باقي أرجاء المملكة. ذلك أن وجود إمارة درقاوية مستقلة على الحدود الشرقية كان سيشكل بالتأكيد تهديدا للأقاليم الشرقية التي لم تسترجع من أتراك الجزائر إلا في سنة 1798[118]. فإلحاق تلمسان بالمملكة، بالإضافة إلى التوتر الذي قد يتسبب فيه مع داي الجزائر، كان سيجعل المولى سليمان، مديناً لشيخ الطريقة الدرقاوية، وهو ما من شأنه أن يزيد من قوة هذه الطائفة ونفوذها. كما أن اعتبارات أخرى ناجمة عن الحروب الأوربية ساعدت على ترجيح كفة الرفض بدل القبول ببيعة تلمسان. فقد كانت المخاوف المغربية من غزو أوربي مُحتمل قد تزايدت بسبب انهيار صلح أميان واستئناف الحرب في عام 1804. فالظرفية الدولية لم تكن تسمح بأية مخاطرة عسكرية على الحدود الشرقية، في الوقت الذي أولى فيه المخزن اهتماما خاصا لتحصين المراسي الشمالية تحسبا لأي هجوم فرنسي انطلاقا من إسبانيا أو من مستعمراتها على البر المغربي.[119].

ومما لاشك فيه أن رفض بيعة تلمسان قد تسبب في فتور واضح في العلاقة

(115) الفاسي الفهري، ص 44-45، حيث أثبت المؤلف رسالتين من المولى سليمان إلى مولاي العربي الدرقاوي.

(116) خ ب، 174/ 284، رسالة بتاريخ 9 غشت 1805 من السلاوي إلى ماترا، القنصل البريطاني بطنجة.

(117) الزياني، **الروضة**، الورقة 182.

(118) الضعيف، ص 303.

(119) م. المنصور، «الجهود»، ص 29-44.

بين الزاوية والمخزن. وقد عمق هذا الفتور إصرار المولى سليمان على مهاجمة الممارسات التي ميزت بعض الطرق الصوفية مثل الدرقاوية، وهي ممارسات اعتبرها السلطان مخالفة للسنة، في وقت أبدى فيه بعض التعاطف مع أفكار الوهابيين[120]. لكن الصلة بين الطرفين لم تنقطع كليا. ففي سنة 1812 قبل المولى سليمان توفير الملجأ لعبد القادر بن الشريف ووعد أن يخصه بنفس الدرجة من الحفاوة التي وفرها لأحمد التيجاني في عام 1799[121]. وفي السنة الموالية، بعث أهل تلمسان ووهران بوفد آخر إلى مكناس قصد تجديد بيعتهم[122]. وبالرغم من الحماس الشعبي الذي أثاره هذا الحدث، وخاصة ضمن سكان بعض المراسي، فإن المولى سليمان لم يكن مستعدا للإقدام على مغامرة قد تزعزع الاستقرار الداخلي الهش الذي كان يحاول الحفاظ عليه. لذلك فإن العلاقة بين السلطان والزاوية الدرقاوية تدهورت باطراد خلال العقد الثاني من القرن التاسع عشر. ويعود ذلك إلى حد كبير إلى تنامي نفوذ الطريقة الدرقاوية في أوساط برابرة صنهاجة مثل زمور وأيت أومالو. فابن الغازي، رئيس زمور وأحد المريدين الأوفياء لمولاي العربي، لم يكن يقدم على أمر مطلقا من دون استشارة شيخه[123]. وحافظ أبو بكر أمهاوش أيضا على صلة جيدة بمولاي العربي وتعاطف مع تعاليم طريقته. وهذا التغلغل الذي حققته الطريقة الدرقاوية في صفوف القبائل الأطلسية المتأرجحة بين التمرد والطاعة أدى إلى تورط مولاي العربي، وبشكل واضح، في الصراعات السياسية، ووصل هذا التورط أوجه في ما يعرف بفتنة فاس التي لعب فيها كل من مولاي العربي وتلميذه ابن الغازي الزموري دورا بارزا كما سنرى لاحقا.

وإذا كانت الهوة قد اتسعت بين مولاي العربي والمخزن السليماني خلال

---

(120) كان المولى سليمان قد ألف في **السماع** عام 1806، وكان الغرض من ذلك هو التنديد بمثل هذه الممارسات التي كان الدرقاويون طرفا فيها.

(121) انظر رسالة من المولى سليمان إلى عامل فاس يتعهد فيها بتوفير الملجأ والحماية لعبد القادر بن الشريف، بتاريخ 28 مايو 1812، في، **ميك** 12/ 67، **ج ح م و**، فاس، 1978.

(122) **م ت ق**، 24، 26 مايو 1813؛ **الضعيف**، ص 377.

(123) الزياني، **تحفة النبهاء**، ص 195.

العقد الثاني من القرن التاسع عشر فإن تطورا هاما حدث داخل الطريقة سيكون له أثر بالغ سواء على الطريقة نفسها أو على علاقتها بالدولة. ويتمثل هذا التطور في التحاق العالم محمد الحراق بالطريقة الدرقاوية وبروزه كأحد موجهيها الأساسيين بعد سنة 1818. فبحكم أصوله الحضرية وشغله لمناصب دينية هامة كان للحراق صلات جيدة مع النخبة السياسية، وهو ما مكنه من أن يكسب أتباعا للطريقة حتى داخل الدوائر المخزنية[124]. وبفضل عالم من وزن محمد الحراق استطاعت الطريقة الدرقاوية أن تنفذ إلى الأوساط الحضرية، وهو ما سمح بظهور تيار أكثر اعتدالا واستعدادا للتعاون مع الدولة. وقد تجلى هذا التوجه المتميز خلال فتنة فاس حينما امتنع محمد الحراق عن مباركة البيعة التي نصبت المولى إبراهيم بن اليزيد سلطانا بفاس في نونبر 1820، أو تلك التي حُررت بتطوان لصالح أخيه سعيد عند بداية 1821، وذلك بالرغم من موقف شيخه مولاي العربي الدرقاوي المساند لخلع المولى سليمان[125].

الزاوية التيجانية

من أهم سمات التصوف المغربي منذ القرن الخامس عشر ظهور نزعة «وطنية» واضحة في إطار المدرسة الشاذلية - الجزولية. فمدارس التصوف المشرقي، كالقادرية، ظلت ضعيفة وهامشية بالنسبة للتصوف ذي التوجه الجزولي. وعلى هذه الخلفية يمكن أن نفهم كيف أحدث دخول طريقة جديدة إلى المغرب، كطريقة أحمد التيجاني (ت 1815)، ردود فعل قوية من طرف الطرق المحلية التي رأت في هذا الشيخ مدعيا يزعم تفوقه على كل معاصريه من أقطاب التصوف.

قبل أن يؤسس طريقته في عين ماضي بالجزائر عام 1782، تتلمذ أحمد التيجاني على مشايخ عدة طرق بما فيها الوزانية والدرقاوية والناصرية، لكن تطلعاته لم تكن لتقف عند حدود أية طريقة من هذه الطرق[126]. فالتيجاني حاول

---

(124) داود، **النور البراق**، ص 66-68؛ الحجوي، **اختصار الابتسام**، ص 355.

(125) التهامي الوزاني، **الزاوية**، تطوان، 1942، ص 199، 201.

(126) ابن المشري، **روض المحب الفاني في ما تلقيناه من أبي العباس التيجاني**، مخ خ ع ر، د 2028، ص 236.

تخطي كل الوسائط عندما قال إنه تلقّى أمرا مباشرا من الرسول بتأسيس طريقته التي اختار أن يسميها بـ«المحمدية». ولعل قوله بتلقي تعاليم طريقته مباشرة من الرسول هو الذي جعله يتشدد في شروط الانتساب إليها. فالمريد، حسب التيجاني، لا يحق له أن يرتبط بشيخ ثان ولا أن يتخلى عن طريقته بعد دخولها للالتحاق بطريقة أخرى. كما منع أتباع طريقته من زيارة غيره من الأولياء حتى وإن كانوا أمواتا[127].

وعلى عكس الدرقاوية، لم تدعُ الطريقة التيجانية إلى الزهد والمسكنة والتقشف. فقد عرف أحمد التيجاني بتوسعه في العيش، بحيث كان لا يقتني من «الثياب إلا أفخرها ومن المراكب إلا أنجبها وأعتقها»[128]. كما وعد أتباعه المخلصين بالغنى في الدنيا والجنة في الآخرة[129]، وهو ما شجع العديد من التجار والأثرياء على الانضمام للطريقة، وأضفى بالتالي على الطريقة التيجانية طابع النخبوية، على الأقل داخل المجتمعات الحضرية.

لقد واجهت انتشار الطريقة التيجانية عدة عوائق في البداية، منها أن أحمد التيجاني لم يكن شريف النسب. وبطبيعة الحال فإن هذا الأمر شكل عائقا في بلد أصبح فيه النسب الشريف معيارا أساسيا للشرعية. لذلك فقد حاول أحمد التيجاني نسج نسب شريف لكن دون أن يتمكن من نفي الشكوك حول شرفه[130]. كما أن تموقع الطريقة التيجانية خارج المدرسة الشاذلية - الجزولية شكل عقبة أخرى أمام انتشارها، بالإضافة إلى تنكرها لمرتكزات التصوف الشعبي المتمثلة في التبرك بالأولياء وزيارتهم. وأخيرا، فإن مقاومة الزوايا والطرق الموجودة لانتشار الطريقة

---

(127) **رسائل تيجانية**، ص 169؛ عمر الفوتي، **سيوف السعيد**، ص 21.

(128) محمد بلمينو، **تقييد في بعض أسرار الطريقة التيجانية**، مخ خ ع ر، ك 461، ص 117.

(129) جميل أبو النصر، **التيجانية**، لندن، 1965 ص 47 (بالإنجليزية).

(130) ذكر أحمد التيجاني أن شرفه يقوم على تأكيد مباشر من الرسول ولم يكن بالتالي قائما على أساس موضوعي. انظر ابن المشري، **روض المحب**، ص 313. وقد حاول التيجاني بشتى الوسائل كسب الشرفاء إلى جانبه، أو على الأقل تلطيف عدائهم، بحيث وضع تأليفا يدافع فيه عن النسب الشريف تحت عنوان **نصرة الشرفاء في الرد على أهل الجفاء**، مخ خ ع ر، ك 1574، ص 517-556.

الجديدة ساهمت بدورها، ولاشك، في إضعاف حضورها، خاصة خارج المدن الكبيرة. فأفكار أحمد التيجاني أثارت حتما عداء المؤسسات الصوفية التقليدية سيما وأنه ربط طريقته بالرسول مباشرة، وأكد أنها ليست فقط أسمى من كل الطرق الأخرى، بل وكذلك «خاتمة الطرق» التي تبطل كل ما سبقها[131].

لقد استقطبت الطريقة التيجانية أتباعها في صفوف العوام وضمن النخبة الحضرية، وخاصة أرباب الوظائف المخزنية والتجار والأعيان[132]. وكان لها أتباع أيضا ضمن البلديين بفاس الذين كانوا يتحكمون في قسط وافر من ثروة المدينة. ومما لا شك فيه أن الموقف الإيجابي الذي أظهره المولى سليمان تجاه أحمد التيجاني قد حفز العديد ممن كانت له علاقة بالدولة للانضمام للطريقة. فبالنسبة للمخزن، كان من شأن هذه الطريقة الجديدة أن تعمل على الحد من هيمنة الطرق التقليدية، خاصة تلك التي يتحكم في مصيرها الشرفاء كالوزانية والدرقاوية.

وقد أحاط المولى سليمان بالفعل شيخ الطريقة بعناية خاصة. فعندما فر أحمد التيجاني من اضطهاد أتراك الجزائر في عام 1798 حل بفاس حيث أعطاه السلطان دارا معتبرة وأنعم عليه بصلة منتظمة كانت كافية لتغطية حاجياته[133]. ثم فيما بعد، حظي بدعم مادي لتشييد زاويته، كما استفاد من مؤازرة المخزن وحمايته في مواجهة البعض من أهل فاس الذين حاولوا منع أشغال البناء[134].

ويظهر أن المولى سليمان قد أعجب بورع التيجاني وعلمه إلى درجة أنه دعاه إلى حضور مجالسه العلمية التي كانت تشمل كبار علماء البلاد. غير أن هذا لا يعني أن السلطان كان يشاطره آراءه وتوجهه الصوفي. فقد جرت العادة أن يمنح السلاطين المغاربة الملجأ والحماية لكل الفارين من اضطهاد الحكام الأتراك بالجزائر[135]. ونفترض كذلك أن المولى سليمان قد استحسن موقف التيجانيين

(131) محمد كَنون، **الدر المنظوم**، مخ، خ ع ر، د 2135، ص 276.

(132) العربي المشرفي، **نزهة الأبصار**، ص 431.

(133) الزياني، **الروضة**، الورقة 172.

(134) أبو النصر، **التيجانية**، ص 20-21.

(135) في عام 1812 أبدى المولى سليمان استعداده لاستقبال ابن الشريف، زعيم الثورة الدرقاوية بالجزائر. انظر الهامش 121 أعلاه.

من زيارة الأولياء، كما كانت تمارسها العامة بشكل خاص، وحضور المواسم التي تقام لهم[136] لكنه، وبخلاف ما تدعيه بعض المصادر، لم يعتنق الطريقة التيجانية[137]. ذلك أنه بقي، وحتى السنوات الأخيرة من حياته، وفيا للطريقة الناصرية التي ورث سندها من والده، وكما تلقاه أيضا من شيوخ الزاوية الناصرية. ومعلوم أن الانتماء إلى الطريقة التيجانية يلزم صاحبها بعدم جمعها مع طريقة أخرى[138]. ومع ذلك، فإن المولى سليمان حافظ على صلات وثيقة بشيخ التيجانية أملا في توظيف نفوذه الروحي للحد من هيمنة الطرق الأخرى التي كثيرا ما دخلت في مواجهات مع المخزن وممثليه المحليين.

أما موقف الشرفاء والزوايا التقليدية من أحمد التيجاني فقد تميز بالعداء ورفض ادعاءاته بتفوق سنده على باقي الأسانيد الصوفية، وخاصة الأسانيد المتفرعة عن المدرسة الشاذلية - الجزولية. أما دعوة التيجاني إلى الإحجام عن زيارة الأولياء وإقامة المواسم احتفاء بهم فقد اصطدمت بأحد المعتقدات الراسخة سواء لدى العامة أو لدى نخبة المجتمع من علماء وشرفاء. فلم يكن بالإمكان أن يتصور المرء كيف يمكن لأهل فاس أن يعرضوا عن زيارة مولاي إدريس الذي اعتبر دائما مصدر البركة وعنوان الحماية التي شملت مدينة فاس في أحلك أوقاتها. لذلك اضطر أحمد التيجاني إلى أن يظهر مرونة أكبر تجاه زيارة الأولياء بمدينة فاس على الخصوص؛ بل انتهى به الأمر إلى أن يمجد هو نفسه مولاي إدريس ويُذكر أهل فاس بفضله![139].

وعلى الرغم من هذه التنازلات فإن الوسط الفاسي ظل متحفظا من أحمد

---

(136) هذا ما تدعيه بعض المصادر التيجانية. انظر مثلا بلمينو، **تقييد**، ص 147.

(137) أبو النصر، م س، ص 20.

(138) في إجازة المولى سليمان لأحمد بن النادي بتاريخ 16 يوليوز 1821 إذن بذكر الورد الناصري، في م و م. انظر أيضا الكتاني، **فهرس الفهارس**، 2، ص 331.

(139) الرهوني، **عمدة الراوين**، 10، ص 147-148. سمح التيجانيون، وبكيفية استثنائية، بزيارة ضريح مولاي ادريس حتى يرضوا شرفاء فاس ويخففوا من المعارضة التي لقيتها الطريقة التيجانية بالمدينة. بخصوص مكانة مولاي ادريس لدى أهل فاس انظر محمد بن جعفر الكتاني، **سلوة**، 1، ص 80-81.

التيجاني وطريقته، بل ومعاديا له في بعض الأحيان. وقد وصل الأمر بشيخ التيجانية إلى أن فكر في وقت ما بالرحيل عن المغرب والاستقرار بالمشرق[140]. ولم يتمكن من تجاوز المصاعب التي ميزت وجوده بفاس إلا بفضل حماية المخزن الذي تبنّى عدد من أفراده المرموقين الطريقة التيجانية. فقد انخرط أحد أبناء السلطان، وهو المولى عبد السلام، في الطريقة التيجانية كما فعل محمد أكنسوس، أحد الكتاب المقربين من المولى سليمان[141]. لكن، ومن الناحية العددية، فقد بقيت التيجانية ضعيفة الانتشار بالمغرب عند وفاة مؤسسها في عام 1815. فإلى غاية هذا التاريخ، كانت أهميتها تكمن في التحدي الذي شكلته بالنسبة للطوائف الصوفية التقليدية أكثر مما كانت تكمن في أية قوة ذاتية للطريقة نفسها.

---

(140) أبو النصر، م. س.، ص 21.

(141) أما مولاي علي، وهو ولد آخر للمولى سليمان، فقد هاجم علانية الطريقة التيجانية وسخر من ادعاءات مؤسسها القائلة بكونه خاتم الأولياء. انظر محمد بن عزوز، كشف الـــران، مـخ خ ع ر، ك 644، ص 233.

الفصل السادس

فتنـة فاس
أو ثأر القوى المحافظة
(1820 ـ 1822)

فتنة فاس أو ثأر القوى المحافظة (1820-1822)

كانت فتنة فاس التي شهدتها البلاد خلال سنوات 1820-1822 تتويجا لمعارضة دفينة للجماعات الدينية والتقليدية تجاه المولى سليمان. وكانت هذه الثورة، التي أدت إلى تنصيب سلطان منافس، نتيجة أيضا لعزلة المولى سليمان المتزايدة ولعوامل طبيعية من مجاعة ووباء زادت في تعقيد الأمور. فبحكم سياساته القبلية والدينية، كان المولى سليمان قد أثار ضده المزيد من الأعداء والخصوم. فعجزه عن سلوك سياسة قبلية مرنة ومتماسكة كان قد حرمه من حلفاء استراتيجيين أساسيين، كما كانت توجهاته الدينية من وراء عداء القوى الدينية المحافظة. ثم إن افتقاره لما يكفي من الموارد المالية، جعله عاجزا عن مواجهة عواقب الكوارث الطبيعية والإخفاقات العسكرية التي تكبدها في ربيع 1819 على الخصوص.

لقد شكلت وقعة أزرو في أبريل 1811 نقطة تحول في عهد المولى سليمان، إذ دخلت سلطته مرحلة من التراجع والتدهور منذ ذلك التاريخ. لكن المصاعب التي واجهها المخزن خلال العقد الثاني من القرن التاسع عشر لم تنجم فقط عن الإحباطات العسكرية. فقد أثبتت التجربة أن المخزن عندما يتوفر على موارد مالية كافية يكون بمقدوره تجاوز النكسات العسكرية، كتلك التي تكبدها في عام 1800. إن الأمر الذي عقد الوضع أكثر بالنسبة للسلطان بعد سنة 1811 هو الأزمة المالية المترتبة عن الأزمات الفلاحية وتناقص عائدات التجارة. فقلة التساقطات المطرية بعد سنة 1812، واجتياح الجراد للمحاصيل الزراعية في السهول الأطلسية كانت من وراء تراجع الجباية واضطراب الأوضاع الأمنية في الكثير من الجهات. كما أن

نهاية الحروب النابليونية بشبه الجزيرة الإيبيرية أسفرت عن تراجع صادرات المؤن التي كانت الجيوش البريطانية والبرتغالية في حاجة إليها[1]. وحتى يعوض المولى سليمان هذا النقص في مداخيل بيت المال قرر في سنة 1815 أن يرفع من رسوم الاستيراد بالنسبة للتجار المغاربة المسلمين من 2,5 إلى % 10، كما ظهرت بوادر الرجوع إلى فرض المكوس على الأسواق والسلع، بعد أن ألغيت في بداية حكمه. كما اضطر المولى سليمان إلى مراجعة سياسته التجارية مع أوربا والتخفيف من القيود المفروضة على التصدير كوسيلة لتحصيل المال الضروري لمواجهة الأزمات الاقتصادية والسياسية الداخلية.

1. مجاعة 1818-1817

شكل تراجع المحصول الزراعي لسنة 11812نهاية الرخاء الذي ميز أواسط عهد المولى سليمان. لكن البلاد شهدت بعد ذلك ثلاث سنوات من المحاصيل الجيدة نسبيا والتي مكنت الفلاحين من تجديد مدخراتهم. وفي سنة 1816 تعرضت البلاد لأزمة أشد عندما أدى الجفاف والجراد الذي صاحبه إلى تدهور خطير في المحاصيل[2].

وهكذا أصبحت البلاد خلال الأشهر الأولى من سنة 1817 وجها لوجه أمام شبح مجاعة حقيقية. وفي شهر مارس من سنة 1817 أصبح الناس يعيشون في ذعر بعد أن انحبست الأمطار طوال فصل الشتاء. وقد صور نائب القنصل الفرنسي بالرباط، دوليسيبس هذه الوضعية خير تصوير عندما كتب: «إن استمرار الجفاف الحالي الذي يقل مثيله في هذه البلاد قد روع السلطان ورعاياه على السواء». ثم استطرد الموظف الفرنسي قائلا: «إن سكان البلاد، رجالا ونساء، ومن كل الأعمار، وبغض النظر عن انتمائهم الديني، يقضون أوقاتهم في النحيب والصوم والابتهال إلى الله. ومما يزيد في ذعرهم ذكرى المجاعة القريبة العهد التي أنهكت البلاد وأفرغت المطامير»[3].

---

(1) انظر الفصل الثاني بخصوص العلاقات التجارية مع الأوربيين.

(2) م ت ق، 25، ورقة 29-33.

(3) م ت ق، 25، 22 مارس 1817.

ومما زاد من قلق السكان ارتفاع أسعار الزرع على إثر سماح المولى سليمان في ربيع 1817 بتصدير القمح إلى فرنسا. فبعد شهر من وصول مبعوثين فرنسيين إلى الرباط للسهر على صادرات الحبوب، ارتفعت أثمـان القمح بـ50 % على الأقل، حيث بلغت ما يناهز 22 أوقية للمد الواحد، مقارنة مع أوقيتين إلى أربع أواقي لنفس الكمية في وقت الرخاء[4]. وفي شتنبر من نفس السنة، وصل سعر مد القمح إلى حوالي 26 أوقية[5]. وبهذا السعر، لم يعد اقتناء الحبوب في متناول كل الناس، إلى درجة أن المخزن اضطر عند نهاية السنة إلى توزيع مواد غذائية على معوزي المدن[6]. وللتخفيف من معاناة هؤلاء قرر أيضا القناصلة الأوربيون استيراد الذرة من جبل طارق وتوزيعها على سكان طنجة المحتاجين. وقد وصف القنصل الفرنسي سوردو المحنة التي أصابت البلاد قائلا: «لم يسبق للمغرب أبدا أن كان على مثل هذه الصورة من الكآبة واليأس»[7]. واستمر الجفاف في عام 1818. ففي فبراير من هذه السنة، بلغ ثمن القمح 22 أوقية بالرباط، بحيث أن «أكثر من نصف السكان كانوا يقتاتون من الأعشاب لعجزهم عن اقتناء الزرع»[8].

والواقع أن ترخيص المولى سليمان للفرنسيين بتصدير الحبوب في خضم أزمة فلاحية لم يكن له ما يبرره، وأدى إلى تفاقم الوضع الاجتماعي بشكل خطير. فالناس لم يترددوا في الربط بين ارتفاع أسعار الحبوب وترخيص السلطان للأوربيين بتصدير الزرع. ولم يستحسن سكان المدن والأقاليم الداخلية أكثر من غيرهم قرار المولى سليمان بهذا الخصوص. فبالرغم من كل الاحتياطات التي اتخذها المخزن لحصر اقتناء الفرنسيين للحبوب بمدينة الرباط فإن القلق امتد إلى المناطق الداخلية وأدى إلى ارتفاع الأثمان، وتحديدا بمدينتي فاس ومراكش[9]. فحتى الزرع الذي أمر المخزن بنقله من أسفي إلى طنجة قصد إعانة المناطق

(4) ن م، 12 أبريل 1817، انظر أيضا الفصل الثاني.
(5) ن م، 29 شتنبر 1817.
(6) م ت ق، 25، 13 دجنبر 1817.
(7) م ت ق، 26، 19 فبراير 1818.
(8) نفسه.
(9) م ت ق، 25، رسالة من الوزير أحمد بن مبارك إلى سوردو بتاريخ 12 شتنبر 1817.

الشمالية رأى فيه سواد الناس جزءا من صفقة لصالح النصارى! وسرعان ما تحول الذعر إلى عنف. ففي الرباط، هاجمت «جموع من الناس القلقين على مصيرهم» المراكب القادمة لشحن القمح[10]. وفي شتنبر من سنة 1817، عبر أهل فاس عن معارضتهم لتصدير الحبوب وذكروا المولى سليمان بما كان قد وعد به لدى مبايعته في سنة 1792 بعدم تمكين النصارى من الزرع والزيت والصوف وغيرها من المواد الزراعية[11]. ولذلك وجد السلطان نفسه مضطرا لإيقاف الصادرات على الفور، بالرغم من الخسائر التي لحقت بالمداخيل الجمركية في وقت تراجعت فيه عائدات الجباية المعتمدة على الأعشار نتيجة الأزمة الفلاحية[12].

2. المحنة: الطاعون مرة أخرى! (1818-1820)

إن مجاعة 1816-1817 قد مهدت في الواقع الطريق أمام هذا الوباء الثاني في أقل من عشرين سنة. وفي هذه المرة تسرب الوباء عبر المراسي الشمالية عقب عودة عدد من الحجاج في مايو - يونيو 1818. وقد سبق تفشّي الوباء وصول سفينة بريطانية من الإسكندرية إلى طنجة، وكانت أولى الضحايا ضمن ركاب هذه السفينة عند أواسط شهر يونيو[13].

ومما لاشك فيه أن هذا الوباء الثاني كان أقل شدة وأقل تدميرا من سابقه في عامي 1799-1800، حتى وإن دام مدة أطول نسبيا. فقد مثلت التقديرات اليومية للوفيات ما بين الثلث والثلثين مقارنة مع ما تم تسجيله في الحالة السابقة. ويعود ذلك، إلى حد ما، إلى كون الساكنة التي تعرضت للوباء في عام 1818 كانت أقل عددا بعد التراجع الديمغرافي الذي شهدته البلاد قبل ثماني عشرة سنة.

في سنة 1818 بقي الوباء محصورا بشمال المغرب وشرقه، وأدى إلى هلاك

(10) ن م، 12 أبريل 1817.

(11) ن م، 29 شتنبر 1817.

(12) بخصوص سياسة السلطان التجارية بعد 1817، انظر الفقرة المتعلقة بالتجارة الخارجية ضمن الفصل الثاني.

(13) م ت ق، 26، 18 يونيو 1818.

حوالي 000 2 شخص بمدينة طنجة وحدها إبان الشهور الستة الأولى[14]. أما في تطوان فقد ظلت نسب الوفيات معتدلة خلال نفس العام، إذ لم تتجاوز العشرين حالة في اليوم. فالوباء لم يبلغ ذروته إلا في ربيع 1819، في وقت لم يكن الداء فيه قد مس جنوب البلاد بعد. ففي شهر مارس بلغ عدد الموتى بفاس المئات يوميا، مما جعل وكيل الصحة البريطاني بطنجة يقول، اعتمادا على مصدر موثوق به بفاس، «إن الناس كانوا منهمكين في دفن موتاهم من طلوع الشمس إلى غروبها»[15]. وفي أبريل، وصلت التقديرات بهذه المدينة إلى 400 وفاة يوميا، في الوقت الذي تراوح فيه عدد الضحايا في تطوان ما بين 70 و100[16].

وشكل منتصف عام 1819 نقطة تحول بالنسبة لهذا الوباء. فقد أخذ في التراجع في بعض الأماكن كطنجة والعرائش وفاس ومكناس، بل إنه اختفى كليا في شتنبر من نفس العام[17]. أما بالنسبة للمناطق الواقعة جنوب نهر أبي رقراق فإنه لم يظهر بها إلا في نهاية السنة ليبلغ أوجه في ربيع 1820. ففي فبراير من هذه السنة، قدر عدد الموتى بمراكش بحوالي 200 يوميا، لكن هذا الرقم ارتفع في الشهر الموالي إلى حوالي 900، مسجلا بذلك رقما قياسيا[18]. وفي شهر أبريل تراجع هذا العدد إلى 600 واستمر في النزول إلى أن اختفى الداء بصفة كلية في شهر يوليوز[19]. ومع نهاية الصيف، استعادت البلاد عافيتها باستثناء بعض البؤر القليلة بمنطقة سوس[20].

---

(14) م ت ق، 26، 28 دجنبر 1818. تشير المصادر المغربية إلى أن طنجة فقدت خمس ساكنتها خلال هذا الوباء الثاني. انظر عبد السلام بن سودة، **إتحاف المطالـع**، حوادث عام 1233 هجرية (1817-1818 م)، لدى محمد حجي، **موسوعة أعلام المغرب**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996، ج 7، ص 2501.

(15) و م، 91/ 74، 8 أبريل 1819.

(16) نفسه، 10 مايو 1819. تقدر المصادر التطوانية المعاصرة التي يذكرها داود الخسائر البشرية بالمدينة عند ذروة الوباء بـ 80 ضحية في اليوم. انظر داود، 3، ص 249.

(17) و م، 91/ 74، 7 أكتوبر 1819.

(18) و م، 91/ 76/ ، 24 مارس 1820.

(19) نفسه، 28 يوليوز 1820.

(20) نفسه، 6 أكتوبر 1820.

وبصفة عامة، كانت الخسائر خلال الوباء الثاني، وفق ما تظهره التقديرات المحلية الخاصة بمدينتي فاس وتطوان، أقل بكثير من تلك التي خلفها «الطاعون الكبير» الذي عرفته البلاد عند بداية القرن. ففي وبـاء سنتي 1799-1800، بلغ عدد الموتى بمدينة فاس عند أوج المرض ما يقرب من 500 2 في اليوم حسب المصادر المغربية[21]. أما في وباء 1818-1820 فإن عدد الضحايا بالمدينة نفسها لم يتجاوز حسب نفس المصادر 300 يوميا[22]. وبالفعل، فقد أكدت التقاييد المحلية بمدينة تطوان أن أقصى ما وصلت إليه الخسائر اليومية في هذا الوباء الثاني مثل أقل من نصف الأرقام القياسية التي عرفها الوباء الأول[23].

إن أهم ما يسترعي الانتباه في هذا الوباء الثاني هو أنه جاء بعد سنتين من الجفاف والنقص في المحاصيل الزراعية، وهو ما زاد في حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية. فالطاعون الكبير الذي ضرب البــلاد في سنتي 1799-1800 لم يصحبه خصاص في الأقوات، وكان بوسع المخزن آنذاك أن يعتمد على جباية القبائل وأموال المنقطعين. أما في هذه المرة فقد كان الوضع مختلفا، إذ تراجعت جباية القبائل بشكل كبير في وقت افتقد فيه المخزن الوسائل السياسية والعسكرية لفرض سلطته في البلاد والوصول إلى تركات المنقطعين كما كان الأمر في سنة 1800.

ومن جهة أخرى تأثر دخل المخزن من التجارة الخارجية بسبب الأزمة الفلاحية التي أدت إلى انحصار إمكانيات التصدير، والوباء الذي أرغم العديد من التجار الأوربيين، وحتى من ضمن اليهود المغاربة، على مغادرة البلاد وتجميد نشاطهم طيلة فترة الوباء. أضف إلى ذلك إقدام العديد من البلدان الأوربية على توقيف نشاطها القنصلي والتجاري مع بلد موبوء كالمغرب. وهكذا سحبت بريطانيا قنصلها العام من طنجة وأوقفت تقريبا كل صلة مع المغرب. وانقطع تصدير المؤن

---

(21) **الابتسام**، ص 7.

(22) نفسه.

(23) داود، 3، ص 234، 249، حيث يفيد **تاريخ تطوان** أن العدد الأقصى للوفيات كان حوالي 80 مقابل 150 بالنسبة للطاعون الكبير (1799-1800).

المغربية باتجاه جبل طارق، كما رفضت إسبانيا استقبال السفن القادمة من المراسي المغربية[24]. ففرنسا وحدها هي التي سعت إلى تشجيع المبادلات التجارية مع المغرب، حتى إبان فترة الوباء، في محاولة لاستعادة ما فقدته من حضور تجاري بالمغرب بسبب الحروب النابليونية. كما انعكست آثار الوباء على المؤسسة العسكرية التي شهدت تفككا لم تعرفه من قبل. ففـــي ربيع 1819، عندما واجه المولى سليمان أيت أومالو، كانت قدراته العسكرية منهكة بسبب الخسائر البشرية التي عرفتها بعض فرق الجيش. فالخسائر الناجمة عن الوباء كانت جسيمة إلى درجة ارتأى معها السلطان ضرورة تعويض أفراد الجيش الهالكين بأبنائهم البالغين[25]. وفي سنة 1819 فرضت هزيمة زيان والخسائر المترتبة عن الوباء المزيد من التدابير التنظيمية داخل الجيش. وهكذا تم تعزيز الأوداية في شهر غشت من نفس السنة بإدماج قبيلتين عربيتين من نواحي فاس، وهما قبيلتا حميان وأولاد الحاج[26]. وفي الوقت ذاته، حاول المولى سليمان إعادة ترتيب ما تبقى من الجيش النظامي، لكن جهوده ذهبت سدى بسبب نقص المال وتفشّي الاضطرابات القبلية[27].

وبغض النظر عن العواقب المادية للوباء فإن هذا الأخير قد ولّد جوا عاما من التشاؤم واستياء الناس من الحكام وسياساتهم[28]. وهذا ما أثر سلبيا على سلطة المولى سليمان وهيبة مخزنه. فالناس غالبا ما نظروا إلى الأوبئة كعقاب إلهي وتجسيد للسخط الرباني. وفي مثل هذه الظروف يجنح العوام إلى تحميل

---

(24) خ ب، 52/24، 23 فبراير 1823؛ م ت ق، 26، 2 أكتوبر و6 منه، 1818.

(25) م و م، رسالة من المولى سليمان إلى قائد جيش الأوداية بتاريخ 6 نونبر 1818 تتعلق باستبدال ضحايا الوباء ضمن هذا الجيش.

(26) م و م، رسالة من المولى سليمان إلى قائد جيش الأوداية بتاريخ 13 غشت 1819، تتعلق بإدماج حميان وأولاد الحاج ضمن هذا الجيش.

(27) م و م، رسالة من المولى سليمان إلى قائد الأوداية بتاريخ 13 غشت 1819 ، تتعلق بإعادة تنظيم الجيش عقب الوباء.

(28) ج. بيرابين وج. لوكَوف، «الطاعون»، ضمن مجلة **الحوليات (Annales ESC)**، نونبر – دجنبر 1969، ص 498.

المسؤولية للسلطة الدنيوية التي تجسد في نظرهم أصل الداء. فسماح المولى سليمان بتصدير القمح لفائدة النصارى في عام 1817، وفي خضم الجفاف وارتفاع أسعار الحبوب، وعزمه على تفكيك الأسطول المغربي خلال نفس العام، والتخلي بالتالي عن الجهاد، مثّلا إجراءين فسرهما الناس كمحاباة لأعداء الدين وتفريط في مصالح الرعية. وهذا ما أشار إليه القنصل الفرنسي في صيف 1817 عندما كتب أن «أن الصلحاء أو ذوي النفوذ الروحي في المدن والبوادي، يتضرعون إلى الله ليمنّ عليهم بسلطان جديد»[29]. ومن جهة أخرى، وفي الوقت الذي احتد فيه الطاعون خلال سنة 1819، جدد المولى سليمان عداءه للبدع ولما اعتبره ممارسات مخالفة للسنة والتي كانت مواسم الزوايا مسرحا لها، بل إن الأمر وصل به إلى منع هذه المواسم[30]. وبطبيعة الحال فإن القوى الدينية المحافظة وجدت في ذلك فرصة للتحامل على السلطان واتهامه بالوهابية[31].

إن تزامن الكوارث الطبيعية من جفاف وطاعون مع ما اعتبره الناس مسّاً خطيرا بالمقدسات، كالتخلي عن الجهاد وتمكين النصارى من الأقوات، ومنع أتباع الزوايا من الاجتماع، قوى تشاؤم الرعية التي لم تتردد في الربط بين «سخط الله» وتفريط أولي الأمر في أمور الدنيا والدين[32]. وساعد هذا الشعور العام باليأس والإحباط على بزوغ فكرة «المهدي» الذي كان الناس ينتظرون منه أن يخلصهم من معاناتهم وأن يصحح الاعوجاج بما يضمن عودة الأمور إلى نصابها. فمن هذه الزاوية يجب أن ننظر إلى حركة أبي بكر أمهاوش الذي قاد مقاتليه ضد سلطان لم يعد يمثل في نظر الكثيرين المشروعية الدينية[33].

---

(29) م ت ق، 25، 20 غشت 1817.

(30) انظر مقتطفات من خطبة المولى سليمان (1819)، لدى العربي المشرفي، **شرح الشمقمقية**، مخ خ ع ر، ج 629، الصفحات غير مرقمة.

(31) محمد بن إدريس العمراوي، **نفحة الأرج**، مخ خ ح ر، ز 3,866، ص 50.

(32) بخصوص هذا النوع من الربط بين نقمة الله والكوارث الطبيعية انظر ملاحظات محمد بن حمزة المكناسي لدى عبد الله بن الطيب الوزاني، **الروض المنيف**، ح 2، مخ خ ع ر، ك 2304، الورقة 157-158.

(33) جانين دروان (Jeannine Drouin)، **حلقة من المناقب الشفهية بالأطلس المتوسط المغربي**، باريس، 1975، ص 111 (بالفرنسية).

ومما لاشك فيه أن الكوارث الطبيعية غالبا ما تعزز المعتقدات الخرافية أو ما يسمى بـ«التدين الشعبي»، وهو ما تستفيد منه الجماعات الدينية كالشرفاء والزوايا. لذلك فإن تلون المعارضة التي واجهت المولى سليمان خلال السنوات الأخيرة من حكمه بلون «إسلام شعبوي»، مهدوي النزعة، لم يكن مجرد صدفة.

3. هزيمة زيان (مايو 1819)

منذ مواجهة أزرو في سنة 1811، وهي المواجهة التي لم تحسم الصراع بين المولى سليمان وقبائل أيت أومالو، بقي هؤلاء في الواقع خارج دائرة الأحكام المخزنية. فالمولى سليمان، وبعد أن عجز عن إخضاعهم بالوسائل العسكرية، لم يدخر جهدا في تشديد الحصار الاقتصادي عليهم آملا أن يؤدي هذا الحصار إلى استسلام أبي بكر أمهاوش وأتباعه من برابرة الجبل. ففي سنة 1813، فرض المخزن على قبائل زعير وزمور ووررديغة غرامات ثقيلة عقابا لهم على بيعهم الحبوب لأيت أومالو[34]. وعند نهاية 1818، وفي خضم مجاعة قاسية، جدد السلطان عزمه على خنق أيت أومالو عندما وجه أوامره لقواد القبائل السهلية بمنع بيع القمح لهؤلاء، مهددا القبائل التي لا تحترم هذه الأوامر بإطلاق يد النهب فيها واعتبارها غنيمة مباحة لجيرانها[35].

وفي ربيع 1819 قرر المولى سليمان قيادة حملة عسكرية ضد برابرة الجبل. ويبدو أن هذا القرار اتخذ بإيعاز من محمد بن الغازي، رئيس قبائل زمور، والذي كان السلطان قد عيّنه قائدا على برابرة فازاز[36]. وكانت خطة ابن الغازي، وفق ما يذكره الزياني، تقضي بشن هجوم كاسح على أيت أومالو انطلاقا من الجنوب الغربي، على أن تشارك في هذا الهجوم قبائل الحوز تحت قيادة السلطان، وجيوش زمور وقبائل الغرب تحت إمرة ابنه مولاي إبراهيم الذي استنفر زمور وقبائل الأزغار العربية وجيش الأوداية والعبيد. وكانت الخطة تقضي بأن يلتقي

---

(34) الضعيف، ص 376.

(35) رسالتان من المولى سليمان إلى قائد أكَوراي بتاريخ 4 أكتوبر و12 منه 1818، في م و م.

(36) الزياني، **تاريخ الولاية**، ص 3.

الجميع بتادلة للإغارة من هناك على أدخسان، بحوض أم الربيع الأعلى، وهي المنطقة التي شكلت دائما مصدرا للحبوب بالنسبة لأيت أومالو.

لقد تزامنت الحملة العسكرية مع بلوغ الوباء ذروته في الأقاليم الشمالية[37]. وبهذا الخصوص يذكر الزياني أن الناس كانوا : «في محنة وشدة من هذا الوباء الذي عم الحواضر والبوادي»[38]. ويظهر أن المولى سليمان الذي كان وقتئذ بمراكش لم يكن له علم بحقيقة الوباء ومعاناة الناس منه في الأقاليم الشمالية. وبالفعل، فقد حمل الزياني مولاي إبراهيم، ابن السلطان وخليفته بفاس، مسؤولية عدم إخبار والده بالحجم الحقيقي للوباء والمآسي التي تسبب فيها للناس[39].

لقد بلغ عدد الجيوش المخزنية المجتمعة بتادلة ما يناهز 000 60 مقاتل[40]. وفي مايو 1819 تحرك السلطان باتجاه أدخسان حيث أمر بإتلاف حقول الزرع، مسددا بذلك ضربة قوية لمصالح أيت أومالو. غير أنه كان بالإمكان تجنب المواجهة العسكرية بين المخزن وأبي بكر أمهاوش لولا تصلب السلطان ودائرة المقربين إليه. ذلك أن وفدا من أيت أومالو قدم على ولد السلطان، مولاي إبراهيم، ملتمسا عفو السلطان ومعبرا عن استعداد أيت أومالو لأداء الغرامة المطلوبة وتقديم الرهائن الضروريين كضمانة لحسن سلوكهم[41]. لكن مولاي إبراهيم رفض الصلح وذهب إلى حد قتل عدد من النساء والأطفال الذين قدموا إليه ملتمسين شفاعة السلطان[42]. ويعلل الزياني هذا الرفض والتشدد بالرأي الفاسد لابن الغازي الزموري الذي اتُّهم بالوقوف وراء مآمرة مدبرة للإيقاع بالجيوش المخزنية[43].

وفي اليوم الأول من القتال كانت أكبر الخسائر في صفوف الجيوش

---

(37) انظر آثار هذا الوباء الثاني ضمن هذا الفصل.

(38) الزياني، **الروضة**، الورقة 191.

(39) نفسه، الورقة 191.

(40) الناصري، 8، ص 134.

(41) الزياني، **تاريخ الولاية**، ص 4.

(42) إ. ميرسي (E. Mercier)، **تاريخ شمال إفريقيا**، باريس، 1888، 3، ص 513 (بالفرنسية).

(43) الزياني، **تاريخ الولاية**، ص 4.

المخزنية، وهو ما انعكس سلبا على معنوياتها. ويذكر الناصري، نقلا عن «شاهد هذه الوقعة ممن يوثق به»، أن ابن الغازي الزموري، قائد برابرة الدولة، كان قد اتفق مسبقا مع أيت أومالو على أن لا يتراشقوا إلا بالبارود وحده. وهذه رواية يقول بها أكنسوس كذلك عندما يذكر أن ابن الغازي بعث إلى رؤساء أيت أومالو عشية المواجهة واتفق معهم على غدر السلطان[44]. وفي الغد قويت شكوك المولى سليمان في ولاء ابن الغازي، فأمر بتأخير القبائل البربرية وتقديم الجيش والقبائل العربية في ساحة القتال، معللا إجراءَه برغبته في اختبار القدرة القتالية لهؤلاء.

وفي اليوم الثاني للمواجهة ركب ابن الغازي وأتباعه خيلهم وباغتوا الجيوش المخزنية من الوراء. وعندما وجد أنصار السلطان أنفسهم بين برابرة الجبل في المقدمة وبرابرة الوطاء من الخلف ارتبكوا ودب فيهم الفشل، ففرت القبائل العربية ولم يبق مع المولى سليمان إلا العبيد والأودابة. وهكذا انهزمت جيوش المخزن وأصيب مولاي إبراهيم بجراح قاتلة. بل الأدهى من ذلك كله أن السلطان وجد نفسه أسيرا في يد أيت أومالو! والغريب في الأمر أن السلطان لم يصب بأي أذى وهو في قبضة القبائل البربرية، بل بالعكس، ما إن تأكد هؤلاء من هويته حتى أظهروا كل ما يليق من الاحترام له كشريف وكأمير للمؤمنين. بل إن برابرة أيت أومالو سارعوا إلى تمزيق خيمته واقتسام أشلائها تيمنا ببركة صاحبها![45]. وبعد ثلاثة أيام من «الضيافة» رافقوه إلى ضواحي مكناس وقفلوا راجعين إلى بلادهم.

إن أهم ما أسفرت عنه هزيمة زيان هو انحلال الجهاز المخزني وتفشّي الفوضى والاضطراب في الكثير من جهات المملكة. ذلك أن خبر الهزيمة وأسر السلطان نفسه انتشر بسرعة وولّد شعورا بالذعر في القبائل والمدن على السواء.

---

(44) نسب كل من أكنسوس والناصري هزيمة الجيوش المخزنية لغدر ابن الغازي الذي التحق بأيت أومالو في آخر لحظة (**الجيش**، 1، ص 304؛ **الاستقصا**، 8، ص 134-135). أما الزياني فيقول بفرار رجال ابن الغازي وباقي برابرة الوطاء أمام نيران أيت أومالو (**الروضة السليمانية**، الورقة 191؛ **وتاريخ الولاية**، ص 4). ويظهر أن رواية أكنسوس الذي كان ضمن الحاشية السلطانية آنذاك، تعكس التبرير الرسمي للهزيمة.

(45) م ت ق، 26، ج 10 يونيو 1819.

وتناقل الناس خبر وفاة مولاي إبراهيم، بل إن الشائعات راجت مفيدة بمقتل السلطان نفسه! ولعل أكثر المناطق تأثرا بهذه الوضعية كانت منطقة سايس والمحيط المباشر للعاصمة مكناس، إذ أصبح بمقدور القبائل البربرية أن تنزل إلى السهول وتعطل حركة المرور والتنقل على الطرق المؤدية إلى مدينتي فاس ومكناس، في الوقت الذي كان الناس يعانون فيه من الوباء ومن ارتفاع أسعار الزرع الذي تضاعف ثمنه ثلاث مرات بعد الهزيمة[46].

أما المولى سليمان فقد تلقى صدمة قوية نتيجة كارثة زيان ومقتل ابنه الأكبر والمرشح للخلافة من بعده. لذلك فقد فضل أن يبقى في عزلة بقصره في مكناس لمدة شهور. وكان من وراء هذه العزلة كذلك تقلص قدرته على الحكم بشكل كبير، بسبب تفكك الجيش وهلاك العديد من رؤسائه في المعركة أو بعدها بقليل[47]. فأحمد بن مبارك الذي كان قد عوض محمد السلاوي كوزير رئيسي، أصبح الرجل الوحيد الذي يعتمد عليه السلطان في تسيير شؤون الدولة أو ما بقي منها[48]. وهذه الوضعية المأساوية التي أصبح يعيشها السلطان هي التي عبر عنها القنصل الفرنسي بطنجة عندما كتب: «إن جلالته يوجد في وضع غريب ومُحرج تجاه رعاياه الذين بعد أن أسروه رافقوه إلى أبواب قصره بمكناس. إن التبجيل الذي يكنّه هؤلاء لشخصه كشريف هو الشيء الوحيد الذي يضمن بقاءه كسلطان»[49].

وبالفعل، فإن تفكك الجيش تحت التأثير المزدوج للوباء وهزيمة زيان منع المولى سليمان من القيام بأية مبادرة فعالة لاستعادة مصداقية المخزن بين رعاياه. فقد كان الجيش في حاجة إلى الهيكلة والتنظيم مثلما كان في حاجة للكسوة والتجهيز. ولعل خير مؤشر على درجة الانهيار التي وصل إليها الجيش هو أنه

(46) م ت ق، 26، ج 18 يوليوز 1819، حيث يذكر سوردو أن ثمن القمح تضاعف ثلاث مرات تقريبا، في حين تضاعف ثمن الشعير أربع مرات.

(47) عبد الكبير بن المجذوب الفاسي، **تذكرة المحسنين**، مخ ك 270، خ ع ر، ص 347.

(48) م ت ق، 26، ج 18 يوليوز 1819.

(49) نفسه، 30 يونيو 1819.

عجز حتى عن نقل العتاد العسكري بأمان من المراسي إلى العاصمة المحاصرة[50].

ولم تعمل الطريقة التي عالج بها السلطان الوضعية المترتبة عن الهزيمة إلا على تعميق الأزمة السياسية. ففي صيف 1819، أمر باعتقال 600 فرد من أعيان أيت إدراسن الذين كانوا قد وفدوا عليه بمكناس طلبا لعفوه. فبعد أن استقبلهم بما يليق من الحفاوة، أمر بإقفال أبواب القصر ورمى عليهم السلاسل. ويظهر أن المولى سليمان كان يقصد من وراء ذلك الاحتفاظ بهم كضمانة لحسن تصرف قبائلهم في المستقبل. والحال أن إجراءه هذا لم يزد نار العصيان إلا التهابا، بحيث تمثل رد فعل القبائل البربرية التي صعب عليها تقبل ما اعتبرته غدرا وخرقا لتقاليد الشفاعة من جانب السلطان، في قيام جبهة موحدة تحت قيادة أبي بكر أمهاوش الذي نزل إلى الأزغار لمحاصرة مكناس. وبهذا الخصوص كتب أكنسوس: «وكان هذا سبب اشتداد الأمر، واشتعال النيران في جميع أقطار المغرب، فاجتمع البربر كلهم وصاروا يدا واحدة ووجهوا للدجال . . . بوبكر أمهاوش»[51]. وهكذا تنوسي، ولو لبعض الوقت، الخلاف التقليدي بين برابرة الوطاء وبرابرة الجبل، علما بأن السياسة المخزنية التي تميزت بالتأرجح وغياب استراتيجية واضحة لتدبير التحالفات القبلية، كانت المسؤول الأول عن هذا التحول في موقف أيت إدراسن وزمور وغيرهم ممن سماهم الزياني بـ«برابرة الدولة». ففي شتنبر 1819 اشتد الحصار على مكناس بعد أن تقلد أمهاوش شخصيا رئاسة العمليات المناوئة للدولة، وفشلت كل مساعي السلطان في استمالة بعض القبائل البربرية إلى جانبه، «لما وقع الاتفاق بينهم وزال الاختلاف»[52].

واشتدت عزلة المولى سليمان أكثر من أي وقت مضى عندما شُل الجهاز الإداري ووقعت قطيعة بين العاصمة والجهات، وعجز قواد الجيش الموجودون بفاس وبالمراسي عن حشد ما يكفي من الرجال لفك الحصار المضروب عليه

---

(50) نفسه، 30 شتنبر 1819.

(51) أكنسوس، **الجيش**، 1، ص 306.

(52) نفسه، ص 307.

بمكناس. أما عجز بيت المال عن دفع رواتب الجند فقد جعل هؤلاء يمتنعون عن القيام بواجباتهم[53]. وفي العاصمة ذاتها شاع العصيان حتى في أوساط العبيد الذين أقدموا في نونبر من نفس السنة على قتل قائدهم أحمد بن مبارك الذي كان في نفس الوقت الوزير الوحيد وآخر سند للسلطان[54].

وعلى الرغم من إطلاق سراح معتقلي أيت إدراسن في بداية سنة 1820، عقب توسط المرابط عبد الله بن حمزة العياشي، فإن ذلك لم يجعل حدا للحصار المضروب حول مكناس[55]. وهكذا أصبح المولى سليمان عاجزا عن مغادرة عاصمته منذ أن وصلها صحبة آسريه من أيت أومالو في مايو 1819. وبانغلاق الآفاق في وجهه أصيب السلطان بالإحباط وأعلن أنه لن يعاند القدر وأنه سيفوض أمره لله[56].

4. مدينة فاس وشبح الفتنة

بحكم اعتماد اقتصاد فاس على الصناعة والتجارة فإن المدينة تضررت بشدة من مجاعة 1817-1818 وعواقبها. والأمر الذي أثار غضب أهل فاس أكثر هو سماح السلطان لفرنسا بتصدير القمح في عام 1817. وقد أشار الموظف الفرنسي المكلف بالإشراف على تصدير الزرع بالرباط، في شتنبر من نفس السنة، إلى أن أهل فاس كانوا «أكثر الناس سخطا بعد أن تعطلت تجارتهم وصناعتهم»[57]. وأصبح كل اتصال تجاري مع العالم الخارجي من الخطورة بمكان بسبب تدهور الوضع الأمني إثر وقعة زيان، وهو ما تجلى في نهب القوافل وقطع الطرق بسهل سايس. ولم تلبث هذه الضائقة الاقتصادية وما صاحبها من تدهور عام للأوضاع

---

(53) م ت ق، 26، 30 يونيو 1819.

(54) نفسه، 3 دجنبر 1819.

(55) أكنسوس، **الجيش**، 1، ص 307. وذكر القنصل الفرنسي أن العديد من هؤلاء الرهائن لقوا حتفهم في السجن نتيجة ظروف الاعتقال. انظر م ت ق، 26، 20 شتنبر 1819.

(56) م ت ق، 27، 22 يناير 1820.

(57) م ت ق، 25، 29 شتنبر 1819.

بالبلاد أن انعكست على الوضعية السياسية بالمدينة نفسها وفجرت التناقضات الكامنة داخل المجتمع الفاسي.

لقد أدى تواصل الاضطراب والفتن القبلية بسهل سايس وغياب سلطة فعلية داخل فاس نفسها إلى خلخلة التوازن الهش القائم بين مختلف مكونات المجتمع الفاسي. فمدينة فاس كان يحكمها عادة ثلاثة قواد، يوجد كل واحد منهم على رأس الجهة التي ينتمي إليها، أي عدوة القرويين، وعدوة الأندلس، واللمطيين. وهي السياسة التي دأب سيدي محمد بن عبد الله على احترامها[58]. لكن المولى سليمان ارتأى أن يكتفي بقائد واحد، وهو الأمر الذي قبله أهل فاس طالما أظهر المخزن ما يكفي من الصرامة لدعم قائده وكبح جماح الزعامات المحلية. وبطبيعة الحال فإن الوضع أصبح مختلفا عقب هزيمة زيان التي أدت إلى تجريد السلطان من كل سلطة حقيقية حتى داخل عاصمته.

وبالفعل فإن المولى سليمان كان قد قضى أكثر من ثمانية أشهر محاصرا بمكناس عندما وصلته في فبراير من عام 1820 أولى الأخبار عن اضطراب الأوضاع بفاس. ذلك أن النعرات الجهوية بالمدينة طفت إلى السطح عقب عجز المخزن عن فرض سلطته بالمدينة، فثار أهل عدوة القرويين على القائد محمد الصفار لكونه أندلسياً، وسعوا إلى عزله[59]. وساءت الأمور عندما لجأت الزعامات المحلية إلى العنف، فكان على السلطان أن يفعل شيئا لتهدئة الأوضاع على الرغم من محدودية الوسائل المتاحة له. وهكذا ارتأى أن يخرج عن صمته ويوجه خطابا إلى أعيان فاس يؤنبهم فيه على سلوكهم تجاه قائده بالمدينة[60]. فقد عاب المولى سليمان بالخصوص على وجهاء المدينة تقاعسهم عن تحمل مسؤولياتهم وتأخرهم

---

(58) الضعيف، ص 169.

(59) لا تشير المصادر المتوفرة إلى طبيعة المظالم التي رفعها أهل فاس إلى السلطان، غير أن المولى سليمان اتهم في رسالته إلى أهل فاس (الناصري،8، ص 139-141) القائد محمد الصفار بالبخل وقارنه بالكلب الذي يأكل وحده فيترامى عليه أقرانه لامتناعه عن إشراكهم فيما يأكل.

(60) رسالة من المولى سليمان إلى أهل فاس لدى أكنسوس، **الجيش**، 1، ص 308-309. الناصري، 8 ، ص 139-141.

عن مساندة قائد المخزن بالمدينة، مفضلين قضاء أوقاتهم في المصاري والعرصات. والواقع أن المولى سليمان انتهز فرصة هذه الرسالة ليبين لأهل فاس المبادئ التي حكمت سياسته تجاه مدينتهم: «إنما أولي عليكم البراني لأنكم لا تحسدونه . . . والتجار لأن التاجر لا يطمع في مال أحد ويكفيه الرفعة والجاه لنماء ماله».

لكن هذه الرسالة لم يكن لها أي وقع على الوضع المتردي بالمدينة لأن الأمر كان يستلزم الفعل لا مجرد الكلام من بعيد. وكان المولى سليمان مدركا لخطورة الأمور بفاس لكنه، ومع ذلك، كان يأمل في تسكين الوضع المتفجر بالمدينة، في وقت كان فيه محاصرا بمكناس من طرف القبائل البربرية. أما الإفراج عن المحتجزين من هذه القبائل الذي أراد به السلطان تخفيف الضغط حول مكناس، فإنه لم يُسفر عن نتائج ملموسة. لذلك عزم المولى سليمان، في نهاية المطاف، على مغادرة مكناس والتوجه إلى فاس، بالرغم مما كان يكتنف ذلك من مخاطر. وبالفعل فإن ركب السلطان تعرض خلال سفره ليلا للنهب والهجوم على الرغم من مرافقة المرابط عبد الله العياشي له[61].

وفور وصوله إلى فاس، أمر السلطان بنهب ممتلكات كل من كانت له صلة ببرابرة الأطلس، فارتُكبت بسبب ذلك تجاوزات واكتسب الصراع بين السلطان والقبائل البربرية صبغة مواجهة عرقية بين العرب والبربر[62]. ومع ذلك، فقد تمكن السلطان من إقرار الأمن داخل المدينة، وتم عزل محمد الصفار واستبداله بقاسم بن ساكن، الذي كان من قواد جيش العبيد، وبالتالي «برانيا» عن المدينة[63]. وبالفعل فقد ساهم هذا الإجراء في تهدئة الغليان داخل فاس ومكن المولى سليمان من توجيه عنايته إلى المناطق الساحلية حيث كانت سلطة القواد المخزنيين قد انهارت أو ضعفت إلى درجة كبيرة عقب هزيمة زيان[64].

(61) أكنسوس، **الجيش**، 1، ص 307.

(62) نفسه. انظر أيضا المجذوب الفاسي، **تذكرة المحسنين**، ص 348.

(63) الزياني، **جمهرة**، ص 9.

(64) أكنسوس، **الجيش**، 1، ص 323.

وكان السلطان عند خروجه من فاس مصحوبا بجيشي الأوداية والعبيد اللذين لم يغادرا أماكن استقرارهما بمكناس وفاس الجديد إلا على مضض، بسبب الأوضاع الأمنية المتردية بالمدينتين والمخاوف التي كانت تنتاب المجندين بشأن عائلاتهم وذويهم. لذلك فإنهم لم يقبلوا بمرافقة المولى سليمان إلا بعد أن طمأنهم بأن مهمتهم لن تقودهم إلى أبعد من الرباط. وكان ضمن الحرْكة السلطانية كذلك متطوعون من قبائل الحوز التي كانت من بين الأنصار القليلين للمخزن في تلك الظروف. وبمجرد الوصول إلى الرباط، اقترح محمد بن الجيلالي، قائد الرحامنة ورفيق المولى سليمان في محنة أسره بزيان، الانتقال إلى مراكش حيث سيحظى السلطان في تقديره بمؤازرة قبائل الحوز(65). غير أن الأوداية والعبيد أبدوا قلقهم بخصوص أمن أسرهم ورفضوا، بالتالي، التوجه إلى مراكش. وفي المقابل، حذر وجهاء قبائل الحوز المولى سليمان من مغبة العودة إلى مكناس واحتمال ضياع فرصة وصوله إلى بلدهم إن ساءت الأحوال بالغرب(66). وهكذا، وجد المولى سليمان نفسه أمام خيار صعب: فهو إن توجه إلى مراكش فسوف يقطع الصلة بالجيش وبمقر الحكم بمكناس، وإن اختار العودة إلى مكناس فالمخاطرة تصبح أكبر وقد تؤدي إلى العجز التام عن الحكم وشلل الدولة. وأخيرا، قرر التوجه نحو الجنوب على الرغم من امتناع الجيش عن مصاحبته.

ولم تكن الأوضاع الأمنية بين الرباط ومراكش بأحسن حال مما كانت تعرفه منطقة الغرب. فعندما غادر المولى سليمان الرباط في يونيو 1820 لم يكن متيقنا من أنه سيبلغ مراكش بسلام. لذلك فقد عزم على السفر متنكرا بين جموع السراغنة الذين أذاعوا في طريقهم إلى مراكش إشاعات مفادها أن السلطان بقي في الرباط. وفي الجزء الشمالي من البلاد كذلك صعب على الناس التحقق من المكان الذي كان يوجد فيه السلطان فعلا، مما زاد في قلق الرعية. وبالفعل، فقد روج الأوداية والعبيد الذين رجعوا إلى فاس ومكناس إشاعات مفادها أن السلطان قد ترك الغرب وفر إلى الجنوب، وهو ما خلق بلبلة ساعدت على تعميق الأزمة.

---

(65) نفسه؛ وكذلك عبد الكبير المجذوب الفاسي، ص 348.

(66) نفسه، ن م، ص 348.

وعلى خلفية هذا الوضع المتأزم قام العبيد والأوداية بنهب أحياء اليهود في كل من فاس ومكناس، مدشنين بذلك سلسلة من أعمال العنف آلت في النهاية إلى أزمة حكم حقيقية.

فراغ السلطة وتدهور الأوضاع بفاس

كان لرحيل المولى سليمان إلى مراكش أثر كارثي على تطور الأحداث في الشمال. فقبيل خروجه المتعجل من الغرب عيَّن السلطان ابنيه مولاي الحسين ومولاي علي ليخلفاه في كل من مكناس وفاس. لكن الأميرين لم يستطيعا إسماع صوتهما حتى في صفوف الجيش. فمباشرة بعد رحيل المولى سليمان في أواسط شهر يونيو 1820، مدت الأوداية يد النهب في ملاح اليهود بفاس لمدة ثلاثة أيام. وكان لهذا الاعتداء على الملاح أثر أيضا على مصالح أهل فاس الإدريسية لأن تجار المدينة وصناعها كانوا يعهدون بسلعهم وأموالهم إلى شركاءهم اليهود بالملاح. لذلك اعتبر الزيـاني هذا الهجوم من طرف الأوداية سببا مباشرا لثورة أهل فاس، إذ قال: «وهذا سبب خروج أهل فاس لأنهم ضاعت لهم أموال عظيمة»[67]. لكن الأمر الذي أرعب أهل فاس أكثر من أي شيء آخر هو نية الأوداية المعلنة في توسيع أعمال النهب لتشمل المدينة القديمة كذلك، إذ صرحوا بأنهم بعد الفراغ من «الملاح الصغير»، أي حي اليهود، سيتوجهون إلى «الملاح الكبير»، أي فاس الإدريسية!"[68]. وهكذا، أصبح أهل فاس في مواجهة مفتوحة مع جيرانهم الأوداية لأول مرة منذ الفتن التي شهدها عهد مولاي عبد الله (1727-1757).

ومما ساعد على إضعاف الحضور المخزني بالنصف الشمالي من البلاد إقامة السلطان الطويلة بمراكش خلال صيف 1820. فالنداء الذي وجهه المولى سليمان إلى الأوداية لإعادة ما سلبوه من الملاح لأصحابه ذهب أدراج الرياح[69]. وبدل

---

(67) الزياني، **تحفة النبهاء**، ص 226.

(68) نفسه.

(69) م ت ق، 27، ورقة 68-69، رسالة من المولى سليمان إلى أهل فاس يدعوهم فيها إلى إرجاع ما سلبوه من ممتلكات اليهود، بتاريخ 13 يوليوز 1820.

ذلك صعد الأوداية من اعتداءاتهم بضرب الحصار على فاس القديمة ونهب كل القوافل القادمة إلى المدينة أو الخارجة منها، كما نهبوا ممتلكات أهل فاس الموجودة خارج الأسوار. وداخل فاس نفسها، تعطلت الصنائع والتجارة نتيجة الحصار. وفي ظل العجز التام الذي أبان عنه خليفة السلطان، مولاي علي، لم يبق أمام أهل فاس إلا التفكير في إيجاد بديل للمخزن وملء فراغ السلطة بالمدينة بتعيين قواد توكل إليهم مهمة حفظ الأمن والتصدي لهجومات الأوداية. وهكذا عينت كل جهة من الجهات الثلاث قائدا خاصا بها، مستعيدين بذلك تقليدا كان قد تلاشى منذ وقت طويل. وبطبيعة الحال، فقد تولى مسؤولية القيادة أفراد ممن يعرفون بالرؤساء وهم في الغالب أشخاص عرفوا بكفاءتهم العسكرية والسياسية وقدرتهم على تعبئة طاقات الجهة التي ينتمون إليها، وخاصة الطاقة العسكرية المتمثلة في الرماة. أما القواد الثلاثة الذين وقع عليهم الاختيار، أو بالأحرى الذين تزعموا الأحداث فهم: عبد الرحمن بن فارس وقدور المقرف وأحمد الحارثي.

وبالإضافة إلى هذا التطور جاء الصراع بين القاضي والمفتي ليزيد الأمور تعقيدا. فمنذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، تصدر علماء الأسرة السودية المجال العلمي وحظوا برعاية السلاطين العلويين أكثر من أي أسرة أخرى بفاس. ويعود ذلك، بشكل كبير، إلى المكانة التي اكتسبها محمد التاودي بن سودة كحجة علمية تجلت في الاعتبار الذي حظي به كشيخ للجماعة خلال مدة غير قصيرة. فقد كان التاودي شيخا لمعظم علماء النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وهو ما جعله يحظى باحترام ليس السلاطين فحسب وتلاميذه من العلماء، بل أيضا المجتمع الفاسي برمته[70]. ولا شيء يجسد هذا التقدير أكثر من القرار الجماعي الذي اتخذه علماء فاس وشرفاؤها ووجهاؤها عام 1792 والقاضي بمنحه صلاحية النيابة عنهم في اختيار السلطان الجديد للبلاد[71].

---

(70) محمد الرهوني، **أوضح المسالك وأسهل المراقي إلى سبك إبريز الشيخ عبد الباقي**، القاهرة، 1888-1889، 1، ص 13.

(71) انظر الفصل الثالث.

وتجلى تقدير السلطان سيدي محمد بن عبد الله للسوديين في تعيينه لأحمد بن التاودي بن سودة قاضيا بفاس الإدريسية. وإذا كان مولاي اليزيد قد أبعده عن خطة القضاء فإن المولى سليمان عهد له بها من جديد عند توليه الحكم في سنة 1792، وفوض له، بالإضافة إلى ذلك، مهمة قاضي القضاة التي تخول له النظر في كافة القضاة[72]. وقد شغل أحمد بن سودة هذين المنصبين، قاضي فاس الإدريسية وقاضي القضاة، من 1792 إلى 1817 بدون انقطاع[73]. بل إن تقدير المولى سليمان لشيخه أحمد بن سودة وصل به إلى حد أنه أبطل خطة الفتوى بفاس، ممركزا بذلك سلطة الأحكام الشرعية في يـد شخص واحد[74]. ثم إن السوديين كانوا يمثلون بالنسبة للمولى سليمان ليس فقط شيوخ علم بل وشيوخ تصوف كذلك. فبواسطة التاودي بن سودة، تلقى السلطان الورد الناصري[75]، وهو ما عزز العلاقة التي تجمع المولى سليمان بعلماء الأسرة السودية. فخلال السنوات الأولى من عهده، حرص المولى سليمان على إطلاع التاودي بن سودة على التطورات السياسية للبلاد، كما طلب مشورته في قضايا سياسية واقتصادية[76]. وحتى عندما كانت العلاقة بين السلطان وأهل فاس متوترة في بعض الأوقات فإن المولى سليمان واظب على مكاتبة القاضي أحمد بن سودة، مطلعا إياه على تطورات الأوضاع السياسية في البلاد[77]. وقد أثار هذا الموقف الموالي لعلماء الأسرة السودية الذين احتكروا الامتيازات السلطانية لعدة عقود، غيرة العائلات العالمة الأخرى في فاس، بل وحتى الشرفاء الذين رأوا دائما في

---

(72) الحوات، **الروضة المقصودة**، 2 ، ص 710؛ الزياني، **تكميل**، ص 9.

(73) الناصري، 8، ص 133.

(74) الحوات، **الروضة المقصودة**، 2، ص 713-714.

(75) عبد الحي الكتاني، **فهرس الفهارس**، 2، ص 329؛ محمد بن جعفر الكتاني، **سلوة الأنفاس**، 1، ص 116.

(76) انظر على سبيل المثال رسالة المولى سليمان إلى التاودي بن سودة (بدون تاريخ، ميك، ج ح م و، فاس، 1978) التي يبلغه فيها السلطان بخبر إذعان الشاوية ويلتمس منه الرأي بشأن وسق القمح للنصارى.

(77) الضعيف، ص 361، يشير إلى أنه في عام 1797 كتب المولى سليمان رسالة إلى أحمد بن سودة يخبره فيها بالوضع السياسي في الشاوية؛ وقد قرأت الرسالة على أهل فاس.

الأهلية المكتسبة عن طريق العلم أو غيره منافسا لمبدأ الشرف المكتسب عن طريق الوراثة[78].

وحتى عندما فقد أحمد بن سودة بصره في سنة 1816، واضطر إلى ملازمة بيته فإن المولى سليمان فضل أن يسند خطة القضاء بفاس لولده العباس الذي لم يكن عمره آنذاك يتجاوز 29 سنة. وهذا ما اعتبره بعض العلماء تفضيلا للسوديين من طرف السلطان، خاصة وأنه عين للقضاء شابا عده المستاؤون من سياسته من الأحداث الذين تنقصهم كفاءة العلماء المحنكين أمثال محمد بن إبراهيم الدكالي. وبالفعل فإن هذا العالم المسن اعتبر أن احتكار السوديين للقضاء قد فوت عليه فرصة تقلد أعلى خطة شرعية، ولو أن السلطان سمح له بممارسة الفتوى كتعويض عن ذلك[79]. وعلى الرغم من صغر سنه أظهر العباس بن سودة تعنتا واستبدادا بالرأي وتجاهلا لغيره من العلماء، وخاصة المفتي ابن إبراهيم، في تدبير الأمور الشرعية بالمدينة. وكان المولى سليمان يقف إلى جانب القاضي كلما حدث نزاع بينه وبين المفتي إلى درجة جعلت هذا الأخير ومجموعة من علماء فاس يتحزبون ضد القاضي ويتهمونه بالجهل والجور والانفراد بالرأي[80].

وبالفعل فإن الخلاف بين القاضي والمفتي اكتسب بعدا جديدا عندما أقدم الدكالي، في 11 يونيو 1820، وعالم آخر هو عبد السلام الأزمي، على رفع شكوى إلى السلطان يطلبان فيها عزل العباس بن سودة عن القضاء، مجددين اتهامهم له بجهل الأحكام وقلة التجربة واستبعاد المفتي وتهميشه. فما كان من

(78) ابن زيدان، **العز والصولة**، 2، ص 90.

(79) الزياني، **تكميل الترجمان في خلافة مولانا عبد الرحمن**، مخ خ ع ر، ج 40، ص 12.

(80) الناصري، 8، ص 146. انظر كذلك رسالة المولى سليمان إلى محمد بن إبراهيم الدكالي، التي يقيد فيها من صلاحياته كمفتي، بتاريخ 19 يوليوز 1817، م و م. وعندما وقع الخلاف بين القاضي والمفتي، أقدم السلطان على عزل الدكالي عن الفتوى. إلا أن المصادر لا تفصح عن سبب الخلاف والعزل. فأكنسوس يقول بأن المفتي قد عزل عقب المواجهة التي جرت بينه وبين العباس بن سودة حول قضية تتعلق بشريفين من فاس، لكنه لا يقدم تفاصيل حول ذلك. ويسرد الناصري نفس القصة بحكم اعتماده على أكنسوس، مضيفا بأن المسألة «معلومة» (الناصري، 8، ص 146). ولا تقدم النصوص المتوفرة ما من شأنه توضيح هذه الحالة.

السلطان إلا أن قرر إبطال خطة الإفتاء بالمرة، معتقدا أن ذلك الإجراء سيضع حدا للنزاع بين ابن سودة والدكالي. ذلك أن المولى سليمان اعتقد، حسب الناصري، أن النزاع كان مجرد تنافس بين الأقران، بينما كان في الواقع يعكس وضعا أخطر من ذلك[81].

وبينما استمر السلطان في إقامته بمراكش ازدادت الأوضاع بفاس تعقيدا. فبعد النهب الذي تعرض له الملاح من طرف الأوداية في نهاية يونيو، وما ترتب عن ذلك من تعيين لقواد الجهات الثلاث بفاس[82]، وجد القاضي العباس بن سودة نفسه في وضع لا يطاق، بسبب افتقاده للوسائل الضرورية لتنفيذ أحكامه. وأصبح ذلك واضحا خلال صيف 1820، عندما هاجمه الشريف سيدي الطاهر الكتاني وأطلق عليه النار وهو بمجلس حكمه[83]. وإذا كان أعوان المخزن، أو ما تبقى منه، قد نجحوا في اعتقال الشريف الكتاني، فإن هذا الاعتقال قد قوبل برد عنيف من طرف أهل فاس، وبتدخل رئيس الأندلسيين، ابن عبد الرازق، لإطلاق سراحه بالقوة. وكان ذلك يعني بكل بساطة أن القاضي لم تعد له الوسائل الضرورية لتنفيذ أحكامه. وهذا هو الاستنتاج الذي وصل إليه ابن سودة نفسه عندما قرر التوقف عن ممارسة القضاء والاعتصام بداره خوفا على حياته. ولم ينتظر المتمردون طويلا كي يملأوا الفراغ، إذ بادر قواد الجهات الثلاث إلى عزل العباس بن سودة واستبداله بعالم آخر، هو محمد بن عبد الرحمن الدلائي، فكان ذلك ضربة قاضية لما تبقى من سلطة المخزن بفاس[84].

ومع ذلك، يمكن القول إن أهل فاس، حتى هذا الحد، لم يشككوا بأي حال من الأحوال في شرعية المولى سليمان. فبتعيينهم للقواد الثلاثة وتنصيبهم لقاض جديد لم يكونوا يسعون إلى قلب ممثلي المخزن المحليين، بقدر ما كانوا يسعون

---

(81) انظر رسالة الدكالي والأزمي إلى المولى سليمان بتاريخ 11 يونيو 1820، لدى العربي المشرفي، **الحسام المشرفي**، مخ خ ع ر، ك 2276، ص 328-329؛ وانظر أيضا الناصري، 8، ص 146-147.

(82) أكنسوس، **الجيش**، 1، ص 311.

(83) نفسه.

(84) نفسه، ص 313-312.

إلى تعويض عجز الإدارة المخزنية التي أثبتت عدم قدرتها على مواجهة الأوضاع المتردية بالمدينة. وبالفعل، فإن أهل فاس كانوا لازالوا يتطلعون إلى عودة السلطان إلى مقر حكمه بالغرب وإلى تطبيع الحالة السياسية للبلاد. ففي صيف 1820 كتب محمد بن إبراهيم الدكالي إلى السلطان، نيابة عن أهل فاس، يناشده العودة باستعجال إلى الغرب[85]. غير أن السلطان لم يُعر اهتماما لهذه الرغبة ولم يكلف نفسه حتى عناء الإجابة عن الرسالة، ولم يصدر عنه رد إلا في 22 غشت، عندما وجه خطابا مبهما وغامضا، كان في الواقع بمثابة مؤجج للفتنة[86]. لقد حاول المولى سليمان أن يفسر في رسالته إلى أهل فاس أسباب الأزمة، فردها إلى ضعف الجيش وانقطاع الجباية. ومع ذلك أقر بضعفه وعجزه عن تدبير أمور الدولة ونصح أهل فاس بالتحالف مع القبائل البربرية على النحو الذي عهدوه في وقت الاضطرابات التي ميزت عهد جده مولاي عبد الله، أي تحالف من شأنه، كما قال، أن يرد هجمات الأوداية ريثما يتيسر له الرجوع إلى الغرب. ويبقى الأمر الأكثر لبسا في الرسالة هو تلميحه إلى الخلع حينما كتب: «أسأل الله أن يتم ما بقي [من حياتي] بخير وأن يخلفني في المسلمين بخير . . . وإن أخرجت هذا الأمر عن نفسي فقد خرج من هو خير مني كالحسن بن علي سيد أولاد فاطمة الزهراء»[87].

لقد وصلت رسالة السلطان إلى فاس خلال الأسبوع الثاني من شهر شتنبر 1820، وكانت موجهة إلى محمد بن إبراهيم الدكالي وسيدي محمد بن الطاهر العلوي والطالب بن جلون. وكان ابن إبراهيم الدكالي هو أول من قرأها واحتفظ منها بنسخة، حسب صاحب **تذكرة المحسنين**، قبل أن يسلم الأصل إلى مولاي علي، ابن السلطان وخليفته بالمدينة[88]. ولما تلقى مولاي علي الخطاب

---

(85) المجذوب الفاسي، **تذكرة المحسنين**، ص 349.

(86) مخ خ ع ر، د 2795، ص 393. الرسالة الواردة هنا مؤرخة في 13 قعدة 1235 / 22 غشت 1820، بينما يذكر أكنسوس أنها وصلت في شوال 1235 / يوليوز - غشت 1820؛ انظر أكنسوس، **الجيش**، 1، ص 313. وحسب ما يرويه صاحب **تذكرة المحسنين**، ص 349، فإن المولى سليمان كتب خطابه على ظهر الرسالة التي توصل بها من الدكالي والأزمي.

(87) رسالة المولى سليمان إلى أهل فاس، في مخ خ ع ر، د 2795، ص 393.

(88) المجذوب الفاسي، ص 349.

السلطاني استدعى وجهاء القوم إلى المسجد المجاور لداره وقرأه عليهم في حشد كبير[89]. وعند سماع الرسالة قام هرج كبير في صفوف الحاضرين الذين أرادوا أن يتأكدوا مما سمعوه من تلميح السلطان إلى العجز والخلع. لكن الأمير، الذي لم يستحسن موقف أبيه، امتنع عن تسليم الرسالة، بل وأحرقها بعدما دخل داره وأغلق عليه الأبواب. وبذلك ازدادت الريبة حول نوايا السلطان الحقيقية.

إنه من الصعب معرفة حقيقة ما قصده المولى سليمان حينما كتب لأهل فاس، داعيا إياهم إلى تدبير أمورهم ومقرا بعجزه عن تحمل المسؤولية. فالزياني لم ير في الرسالة أية إشارة للخلع واتهم الدكالي بتزوير كلام السلطان[90]. أما أكنسوس فقد اعترف بالطابع المبهم لرسالة السلطان وحاول أن يجد له تبريرا. فحسب التفسير الذي اعتمده صاحب **الجيش**، فإن المولى سليمان لم يكن ينوي خلع نفسه بقدر ما كان يرمي إلى استنهاض همم أهل فاس ليزدادوا رغبة في طاعته[91]. غير أن عبد الكبير بن المجذوب الفاسي، الذي كان والده طرفا مشاركا في الفتنة، اعتقد أن المولى سليمان كان صريحا في تخليه عن الخلافة[92]. وحتى المؤرخ المجهول صاحب **الابتسام**، أيد التأويل القائل بالخلع رغبة من المولى سليمان في تجنيب الرعية المزيد من الفتن وسفك الدماء[93].

والواقع، أن التمعن في محتوى الرسالة لا يدع مجالا للشك حول نية المولى سليمان في التنازل عن مسؤولياته وإفساحه المجال للرعية كي تختار من يقوم بأمرها. فإشارته إلى حالة الحسن بن علي بن أبي طالب، لا يمكن أن يفسر إلا في هذا الاتجاه. ومهما يكن من أمر، فهذا التلويح بترك الحكم لم يكن الأول من

---

(89) أكنسوس، **الجيش**، 1، ص 313.

(90) الزياني، **تحفة النبهاء**، ص 178-179. أورد الزياني صيغة رسالة تختلف قليلا عن الرسالة المشار إليها في الهامش 87 أعلاه. ويدعي الزياني أنه حاول تنقيح رسالة السلطان مما ألحقه بها الدكالي من تحريف. أما أكنسوس فإنه اعتبر اتهام الزياني للدكالي بالتزوير مجرد «كذب محض» (أكنسوس، 1، ص 315).

(91) أكنسوس، **الجيش**، 1، ص 313.

(92) المجذوب الفاسي، ص 349.

(93) مجهول، **الابتسام**، ص 65.

نوعه من طرف المولى سليمان. فمنذ نكبة زيان كان السلطان قد أصبح، وبشكل متزايد، متشائما بخصوص مستقبله، ولاسيما بعد وفاة ابنه مولاي إبراهيم، المرشح للخلافة من بعده، ومقتل وزيره الوحيد، أحمد بن مبارك، وانهيار جيشه. فخلال صيف 1820، حينما كان بمراكش، صرح لأعيان الرحامنة أنه كم مرة فكر في ترك الحكم حتى يكرس بقية حياته لعبادة ربه[94]. ومهما كانت نيته الحقيقية، فإن الرسالة قد منحت أهل فاس الفرصة للتخلص من سلطان لم تعد كلمته نافذة منذ ربيع 1819.

مبايعة سلطان جديد

بدأت الإشاعات تروج حول خلع المولى سليمان قبل هزيمة زيان، وبالضبط خلال صيف 1817 حينما سمح المخزن للنصارى، والمجاعة في ذروتها، بوسق الزرع. وعزز استياء الرعية قرار السلطان في نفس السنة بإبطال الجهاد وتفكيك الأسطول. فقد أشار القنصل الفرنسي بطنجة، وقتئذ، إلى أن الصلحاء وأصحاب النفوذ الديني يلتمسون من الله أن يمن عليهم بسلطان آخر[95]. وحينها أورد القنصل الفرنسي اسم مولاي إبراهيم بن اليزيد، كمرشح محتمل[96].

لكن خلع السلطان واستبداله بآخر لم يكن بالأمر الهين حسب الشريعة. فالإمام لا يمكن عزله إلا إذا ثبت بدليل شرعي عجزه عن القيام بالمقاصد الأساسية للإمامة، أي رعاية مصالح المسلمين وتنفيذ الأحكام وحفظ النفوس والأموال. كما يمكن تعويضه بإمام آخر إذا صرح هو نفسه بعجزه عن الحكم[97]. لذلك فإن المعضلة التي واجهت زعماء التمرد بفاس بعد وصول رسالة المولى سليمان تمثلت في ضرورة إيجاد مبرر شرعي يبيح عزل السلطان.

---

(94) أكنسوس، **الجيش**، 1، ص 314.

(95) م ت ق، 25، 20 يوليوز 1817.

(96) نفسه، 29 شتنبر 1817.

(97) حول الإمامة وشروطها، انظر عبد القادر الفاسي، **رسالة في الإمامة العظمى وشروط من يتقلدها**، مخ خ ع ر، د 1861، ص 368–388؛ وأحمد الرهوني، **نصح أمير المؤمنين**، مخ خ ع ر، د 2160.

ونزولا عند رغبة متزعمي التمرد، الذين كانوا ينتمون في معظمهم لأعيان جهة الأندلس[98]، قضى الدكالي، وعلماء آخرون موالون له، أكثر من شهرين لإيجاد أساس شرعي يمكن أن يقوم عليه خلع المولى سليمان. وأهم وثيقة اعتمدوا عليها كانت بالطبع هي الرسالة التي اعتبروها تصريحا بالعجز وتنازلا عن مسؤولية الإمامة. لكن رسالة المولى سليمان في شكلها الأصلي لم تعد متوفرة، وكل ما كان بيد أهل فاس هو نسخة منها فقط. وعليه، فإن الاهتمام انصب على محاولة إثبات هذه النسخة شرعيا، حيث تم استدعاء العلماء والطلبة الذين سنحت لهم فرصة الاطلاع على الأصل أو سماع محتواه، ليدلوا بشهادتهم أمام العدول والقاضي، ويؤكدوا أن نسخة ابن إبراهيم الدكالي مطابقة للأصل وأنها تحتوي بالفعل على ما يفيد العجز والخلع[99].

لكن إقامة شهادة عدلية بصحة رسالة السلطان وما جاء فيها لم تكن إلا خطوة أولى نحو استصدار فتوى تجيز خلع المولى سليمان. وفي الواقع فقد أصدر العلماء فتويين: الأولى، وحررت في شتنبر 1820، على أساس رسالة السلطان. والثانية، كتبت في نونبر من نفس السنة على أساس تقييم موضوعي للأزمة السياسية السائدة ومعاينة الوضع المتميز «باختلال أحوال المسلمين وانتكاس أمور الدين».

لقد شددت الفتوى الأولى على مسألة العجز المصرح به وخلع السلطان لنفسه. وعلى أساس ذلك أفتى عدد من العلماء بوجوب نصب إمام جديد، ومنهم محمد بن إبراهيم الدكالي الذي كتب: «فعلى المسلمين أن ينصبوا إماما جامعا لشروط الإمامة. . . فإن لم يفعلوا حرج وأثم فريقان: أحدهما أهل الحل والعقد، والثاني من اجتمعت فيه شروط الخلافة ولم يطلبها»[100]. مبدئيا، كان بإمكان هذه

---

(98) الزياني، **تحفة النبهاء**، ص 155-156. يظهر أن رؤساء الأندلسيين لعبوا دورا قياديا في «فتنة فاس» حسب كل من الزياني وأكنسوس. وهؤلاء الرؤساء هم: محمد بن عبد الرازق ومحمد بن سليمان وقدور عامر وعلال العافية. انظر أيضا أكنسوس، **الجيش**، 1، ص 315-314.

(99) مخ خ ع ر، د 2795، ص 393-394، حيث وردت رسالة السلطان متبوعة بشهادة من عاينها أو سمعها من علماء وطلبة فاس.

(100) ن م، ص 395.

الفتوى التي أقيمت على أساس الرسالة السلطانية أن توفر، في حد ذاتها، الحجة الشرعية لاختيار أمير جديد. غير أن كثيرا من العلماء امتنعوا عن دعم الفتوى، على أساس أن الرسالة المعنية لم تتضمن خلعا صريحا، إذ كتب بعض العلماء أسفل هذه الفتوى أن خطاب المولى سليمان «صريح في العزل، أو كالصريح». وهذا الإبهام هو الذي جعل عددا من وجهاء القوم يرفضون الانضمام لأطروحة الدكالي وشيعته. فبالنسبة للعديد من العلماء المترددين كانت مسألة عزل الإمام أهم وأخطر من أن تقوم على أساس وثيقة يشوبها الإبهام. وبالتالي فقد فشلت الفتوى الأولى التي أصدرها الدكالي ومساندوه في كسب دعم كل الأطراف، فالأوداية وجيش العبيد على الخصوص، رفضوا الانضمام إلى الحركة المطالبة بنصب سلطان جديد.

ومن أجل التغلب على امتناع أو تحفظ الكثير من العلماء، وفي محاولة لكسب دعم الجيش على الخصوص، لجأ زعماء التمرد إلى وسيلة ثانية. فبصرف النظر عن مسألة خلع الإمام نفسه فإن الشريعة تبيح لأهل الحل والعقد عزل الإمام إذا ثبت عجزه عن الحكم والقيام بمصالح المسلمين. ومن أجل هذا الغرض أقام أهل فاس شهادة عدلية تثبت أنه منذ «الطامة الكبرى» بزيان والناس «. . . بعد ذلك عاما ونصفا . . . تتوارد عليهم الأحوال التي لا تُرضى من قطع الطرقات، ونهب البضاعات، وسفك النفوس وانهدام القواعد والأسس»[(101)]. لقد أقيمت هذه الوثيقة عند مطلع شهر نونبر 1820، أي أقل من أسبوعين قبيل مبايعة السلطان الجديد. وعلى أساس هذه الشهادة، طُلب من العلماء إصدار فتوى ثانية تجيز للرعية تولية إمام آخر. وقد استندت هذه الفتوى الجديدة على الأدلة الشرعية التالية:

1 - عجز السلطان عن تنفيذ الأحكام وتجهيز الجيوش.

2 - اختلاف كلمة الرعية بشأنه.

3 - اختلال الأحوال وانتفاء الأمن في النفوس والأموال.

---

(101) انظر نص الشهادة العدلية لدى العربي المشرفي، **الحسام المشرفي**، ميك 1207، خ ع ر، ص 474.

وبهذه الفتوى المحكمة اعتقد الدكالي ومساندوه أنهم لم يتركوا مقالا لقائل، وأن كل الشكوك حول شرعية الخلع قد ارتفعت. وهكذا كتب عبد السلام الأزمي أن «هذه الشهادة - يعني الشهادة العدلية التي بنيت على أساسها الفتوى - كافية في إقامة [إمام] ثان مع بقاء الأول»[102]. أما محمد بن إبراهيم الدكالي فقد أكد أن مسألة تنصيب إمام آخر لم تعد فقط أمرا مرغوبا فيه، بل ضرورة شرعية[103]. وكتب عالم بارز آخر، وهو أبو بكر المنجرة، بأن الواجب يقتضي تولية إمام يرعى المصالح العامة وإلا أثم فريقان: «أحدهما أهل الحل والعقد، والثاني كل من يصلح للإمامة»[104]. ومما يلاحظ أن عدد العلماء الداعمين للفتوى الثانية قد ازداد بشكل ملحوظ بالنسبة لعدد المساندين للفتوى الأولى، التي أقيمت قبل ستة أسابيع[105].

وبعد أن تم تمهيد الأسس الشرعية لتولية إمام جديد لم يبق أمام أهل فاس إلا تعيين الأمير المناسب. وهكذا وقع اختيارهم في يوم 16 نونبر 1820 على مولاي إبراهيم بن اليزيد. وما يسترعي الانتباه هنا هو أن مبايعة السلطان الجديد لم تكن من فعل أهل فاس وحدهم، بل تضمنت إشراك قوى خارجية حتى تكتسي البيعة صبغة عامة. وبمشاركة الزاويتين، الوزانية والدرقاوية، إضافة إلى أعيان القبائل البربرية، وعلى رأسهم أبو بكر أمهاوش، لم تعد فتنة فاس مجرد انتفاضة حضرية، إذ امتدت إلى ما وراء أسوار المدينة لتصبح أزمة خلافة حقيقية. لكن المتمردين لم ينجحوا في كسب لا الأوداية ولا العبيد، كما امتنعت معظم القبائل العربية بالغرب عن مساندة التمرد.

ويبدو أن الشرفاء الأدارسة وأتباع الزاويتين الوزانية والدرقاوية كانوا يحبذون، أول الأمر، إخراج الخلافة عن العلويين بالمرة. وكان ابن الغازي، رئيس زمور

---

(102) انظر فتوى الأزمي في مخ ك 2795، خ ع ر، ص 398-399.

(103) نفسه، ص 398.

(104) فتوى أبي بكر المنجرة، ص 402.

(105) وقع الفتوى الثانية تسعة عشر عالما، بينما لم يدعم الفتوى الأولى إلا تسعة من العلماء. وتجدر الإشارة هنا إلى أن العديد من الفقهاء كانوا قد أجبروا على توقيع فتوى نونبر 1820، منهم علماء الأسرة السودية الذين تعرضوا لشتى أنواع الاضطهاد والمضايقات.

وأحد أتباع مولاي العربي الدرقاوي الأوفياء، قد اقترح تولية شريف إدريسي(106). غير أن أعيان الأندلسيين، الذين كانوا يخشون أن يختل التوازن لصالح الشرفاء، عبّروا عن معارضتهم للفكرة وساندوا، بدل ذلك، ترشيح مولاي إبراهيم بن اليزيد الذي كان من شأنه، حسب تبريرهم، كسب دعم الجيش الذي بقي خارج الحركة المناوئة للمولى سليمان.

إلا أن مولاي إبراهيم بن اليزيد الذي نصب سلطانا بفاس لم تكن له همة للملك ولا حضور على الساحة السياسية. وذلك ما جعله يرفض السلطنة حينما اقترحت عليه، أول الأمر، ولم يقبلها إلا على مضض مخافة أن يتولاها أمير إدريسي فتخرج الخلافة بذلك من الأسرة العلوية. لكن هذا الأمير، وعلى الرغم من ضعف شخصيته سياسيا فقد استفاد من العطف الذي كان لوالده في أوساط الرعية كبطل للجهاد وكمتمرد على سياسة سيدي محمد بن عبد الله المنفتحة على الدول المسيحية.

فتنة فاس تتحول إلى أزمة خلافة

كان من شأن التحالف الذي قام بين أهل فاس وقبائل فازاز البربرية، أن يدفع بالجيش ومعظم القبائل العربية إلى التحفظ من حركة التمرد في مرحلة أولى، ثم معارضتها في مرحلة ثانية. وبالتالي، فقد ظلت القبائل البربرية القوة العسكرية الرئيسية التي اعتمد عليها النظام الجديد من أجل مد سلطته خارج أسوار فاس.

بعد مبايعة فاس كان على زعماء التمرد أن يبحثوا عن الدعم الضروري خارج المدينة حتى يحصل إجماع البلاد على السلطان الجديد. وبما أن الجهة الواقعة بين مكناس والرباط والتي تضم الجيش وقبائل بني حسن كانت قد رفضت الانضمام إلى الحركة فإن أنظار المخزن الجديد اتجهت بالضرورة إلى الأقاليم الشمالية. فهذه الأخيرة لم تكن فقط معقلا للشرفاء الأدارسة، وفي مقدمتهم الوزانيون أصحاب النفوذ الواسع هناك، بل إنها كانت تمثل كذلك منفذا تجاريا وبوابة على القوى الأوربية التي كان المتمردون يأملون في اعترافها وفي التزود منها

---

(106) الزياني، **تحفة النبهاء**، ص 194.

بما يحتاجونه من عدة حربية. كما أن ربط علاقات تجارية مع الأوربيين عبر المراسي الشمالية كان من شأنه أن يدرّ على المتمردين الأموال التي كانوا في حاجة إليها.

غادر مولاي إبراهيم فاس باتجاه الشمال في متم يناير 1821 بمعية صاحب أمره، أو «مستشاره» كما وصفه الملاحظون الأجانب، سيدي العربي الوزاني[107]. ذلك أن شيخ الزاوية الوزانية استعمل نفوذه في شمال البلاد لحمل الناس على الاعتراف بالسلطان الجديد[108]. وقد ذكر روبرت سيليري، وهو طبيب إنجليزي زار البلاد خلال الفتنة، أن سيدي العربي كان كلما اقترب من قرية أو مدينة إلا وأشاع بأن «المولى سليمان قد أفل نجمه وأن مولاي إبراهيم هو السلطان الذي تجب طاعته»[109]. ومن المؤكد أن استخدام النفوذ الروحي لكل من الشرفاء الوزانيين والريسونيين لكسب الدعم للسلطان الجديد، ولاسيما في البوادي، كان له أثر واضح في توسيع دائرة التمرد لتشمل مدينة تطوان وبعض المناطق في الشمال[110]. وفي منطقة الغرب، قدمت قبيلة سفيان، برئاسة محمد اللوشي، دعما هاما لمولاي إبراهيم وحركته[111]. غير أن مدينتي طنجة والعرائش رفضتا الانضمام إلى حركة التمرد بسبب وجود حاميات من جيش العبيد بهما. فمن بين مدن الشمال كلها، كانت تطوان هي المدينة الوحيدة التي فتحت أبوابها لمولاي إبراهيم وشيعته.

والواقع أن وضع تطوان كان يشبه إلى حد بعيد وضع مدينة فاس عقب نكبة زيان. فهذه المدينة، باعتبارها مركزا صناعيا وتجاريا، كانت قد تعرضت منذ صيف 1819 لحصار من طرف القبائل المجاورة. وفي يوليوز 1820، عقب الهجوم الذي طال ملاح اليهود بفاس من قبل الأوداية، أقدمت قبائل جبالة، هي الأخرى،

---

(107) خ ب، 26/ 174، 19 فبراير 1821.
(108) الزياني، **تحفة النبهاء**، ص 171.
(109) و م، 91/ 79، تقرير روبرت سيليري الطبيب الإنجليزي الذي زار المغرب خلال الفتنة.
(110) العمراوي، **نفحة الأرج**، ص 68.
(111) م ت ق، 27، 1 مارس 1821.

على نهب ملاح تطوان[112]. وكان من شأن الحصار المضروب حول المدينة أن أضر ليس فقط بالمصالح التجارية للصناع والتجار التطوانيين، بل حرم المدينة كذلك من المؤن والمواد الغذائية، بحيث اضطر السكان في صيف هذه السنة إلى استيراد القمح من جبل طارق[113]. وبذلك، مثل التمرد، بالنسبة لأهل تطوان، كما كان الحال بالنسبة لأهل فاس، فرصة، أو على الأقل، أملا في الخروج من أزمة خانقة.

أما المولى سليمان فإنه ظل يراقب الأمور إلى أن غادر المتمردون فاس متوجهين إلى المراسي الشمالية. ذلك أن الأخبار التي وصلته عن تحركاتهم وخطتهم الرامية إلى الاستيلاء على منطقة بالغة الأهمية جعلته يفيق من سباته لمواجهة الأوضاع الخطيرة بالشمال. فالتحكم في المراسي كان من شأنه أن يمنح خصومه الموارد اللازمة لتدعيم حكمهم ويسمح لهم باقتناء الأسلحة من أوربا، وهو ما قد يعقد الأمور ويجعل التغلب عليهم أمرا في غاية الصعوبة. ومن جهة أخرى، كان العبيد والأوداية يضغطون من أجل عودته إلى الغرب.

وفي الواقع، فإنه بعد مبايعة مولاي إبراهيم شهد ميزان القوى تحسنا ملموسا لصالح المولى سليمان، حتى وإن لم يكن لهذا الأخير أي تأثير على تطور الأحداث. وتمثل هذا التحسن في رفض الأوداية والعبيد مبايعة مولاي إبراهيم، وأيضا امتناع قبائل أخرى عديدة عن الاعتراف بالسلطان الجديد، وذلك ضدا على التحالف بين فاس والقبائل البربرية أكثر منه ولاء للمولى سليمان. كما أن هذه القوى التي بقيت مترددة بعض الوقت دون أن تتبنى موقفا واضحا من هذا الجانب أو ذاك، سرعان ما أدركت أن عليها أن تختار، فبادر العديد منها إلى تجديد ولائه للمولى سليمان. فالأزمة السياسية فرضت على القوى المؤثرة من قبائل وزوايا وجيش أن تنحاز إلى أحد الأميرين المتنافسين في إطار عملية استقطاب لم تترك مجالا للمواقف الوسطية.

---

(112) م ت ق، 27، ورقة 57-58. في مدينة تطوان تم الحد من عمليات نهب الملاح بفضل تدخل القائد عبد الرحمن عشعاش وسكان المدينة الذين «تطوعوا للدفاع عن اليهود وأبانوا عن عزم قوي لحمايتهم»، حسب القنصل الفرنسي. انظر كذلك و م، 91/ 76، 15 يونيو 1820.

(113) م ت ق، 27، 24 يوليوز 1820.

وبالفعل، فإن التناقضات القبلية التقليدية لعبت دورا هاما في التفاف الناس حول هذا الأمير أو ذاك[114]. فالعبيد والأوداية الذين كانوا قبل بضعة شهور، قد تخلوا عن المولى سليمان، رفضوا ليس فقط الالتحاق بالثوار، بل إنهم سرعان ما ندموا على فعلهم وكتبوا إليه ملتمسين عفوه وراغبين في عودته إلى عاصمة ملكه[115]. وهكذا وفرت مبايعة مولاي إبراهيم كمنافس للمولى سليمان فرصة حقيقية لهذا الأخير كي يبعث الحياة في سلطته من جديد.

ويمكن القول إن المولى سليمان أصبح في هذا الوقت يتمتع بدعم قوي من طرف الجيش من جهة وقبائل حوز مراكش من جهة ثانية. فهو عندما عاد إلى الغرب في مارس 1821 مصحوبا بفيالق من الجيش وقبائل الحوز، كان معه، ولأول مرة منذ هزيمة زيان، ما يكفي من القوة العسكرية لفرض سلطته، ولو على جزء فقط من البلاد. وبفضل الجيش وقبائل الحوز استطاع المولى سليمان أن يستعيد ولاء جل القبائل في ظرف وجيز، لكن وضع فاس وتطوان كان مغايرا، لأن الثوار كانوا قد تحصنوا بهاتين المدينتين، مما كان يعني أن إرجاع فاس وتطوان إلى الطاعة كان يستلزم مجهودا كبيرا وحصارا طويلا.

فشل التمرد

عندما توفي مولاي إبراهيم بشكل مفاجئ في 15 مارس 1821 اعتقد الكثير من الناس، والمولى سليمان في مقدمتهم، أن أزمة الخلافة قد وجدت حلا بكيفية طبيعية. فقد تلقى المولى سليمان، الذي كان يحضر لحصار تطوان، خبر وفاته بارتياح كبير. غير أن هذا الارتياح سرعان ما تبخر عندما ظهر جليا أن المتمردين عازمون على مواصلة حركتهم بحيث ولوا، فور وفاة مولاي إبراهيم، أخاه مولاي سعيد بنفس الشروط التي بايعوا على أساسها سلفه في 16 نونبر 1820[116]. فبيعة تطوان التي حررها أحد أشراف فاس المرموقين، عبد الملك المري، والذي لعب

(114) هكذا امتنع بنو حسن، الخصوم التقليديون لسفيان وزمور، عن الانضمام إلى التمرد بسبب الدور البارز الذي لعبه رؤساء كل من سفيان وزمور في «الفتنة».

(115) المجذوب الفاسي، **تذكرة المحسنين**، ص 352.

(116) انظر بيعة مولاي سعيد لدى داود، 3، ص 259-264.

دورا بارزا في الفتنة، أعادت نفس هذه الشروط التي كان من شأنها أن تمكن الشرفاء وكل ذوي «النسب والحسب» من تحمل المسؤولية في تدبير شؤون الرعية. وتعكس بيعة مولاي سعيد، من جهة أخرى، التأثير القوي لشرفاء وزان الذين كانوا أشد المحرضين على العصيان بالمنطقة الشمالية التي تعتبر معقلا للشرفاء الأدارسة.

لقد ركز المولى سليمان اهتمامه خلال السنة الممتدة من مـارس 1821 إلى أبريل 1822 على حصار مدينتي فاس وتطوان. وتكلف مولاي علي، ابن السلطان، بالعمليات العسكرية في الشمال فيما استقر المولى سليمان بفاس الجديد للإشراف شخصيا على حصار المدينة القديمة. وإذا كان مولاي علي قد نجح في إخضاع القبائل الشمالية، فإن التطوانيين أبانوا عن مقاومة شديدة للقوات المخزنية المؤلفة من 000 15 رجل. ويمكن إرجاع هذه المناعة التي أظهرتها تطوان إلى عدة عوامل. أولا، كانت المدينة تتوفر على عدد هام من الرماة، قُدر عددهم في سنة 1795 بحوالي 000 2 مقاتل[117]. ثانيا، كان لتطوان، إلى جانب هؤلاء الرماة، نخبة من الطبجية الأكفاء والذين استعملهم المتمردون كذلك في حرب أهل فاس مع جيش المولى سليمان[118]. ثالثا، كان للمدينة، باعتبارها من أهم مراسي البلاد، مدخرات هائلة من العدة العسكرية. ذلك أن التطوانيين نجحوا في الاحتفاظ بمرسى مرتيل إلى غاية يناير 1822، بحيث لم يكن هذا الأخير مجرد منفذ بحري بل أيضا مستودعا هاما للأسلحة والعدة الحربية[119].

لقد استمر حصار فاس وتطوان حوالي السنة، بدأت خلالها كفة الصراع تميل تدريجيا لصالح المولى سليمان. ففي ربيع 1821، تكبد المتمردون هزيمة قاسية على أيدي الأوداية عندما حاول مولاي سعيد الدخول إلى فاس قادما إليها من تطوان. ثم في يونيو من نفس العام، بدأ الخلاف يتسرب إلى جبهة القبائل البربرية

---

(117) الضعيف، ص 263.
(118) أكنسوس، الجيش، 1، ص 320.
(119) و م، 91/ 79، تقرير روبرت سيليري.

عندما جددت بني مكَيلد ولاءها للمولى سليمان[120]. وفي الشهر الموالي، ألحقت الجيوش السليمانية خسائر جسيمة بأيت أومالو بعد أن حاول أبو بكر أمهاوش فك الحصار المضروب على أهل فاس[121]. ويعود هذا الإنجاز العسكري، بالأساس، إلى سلاح المدفعية الذي تلقاه الجيش المخزني من طنجة، وهو ما حفز قبائل أخرى للدخول في طاعة المولى سليمان، وخصوصا كَروان وأولاد الحاج.

وعلى إثر هذه النجاحات العسكرية، توجه اهتمام المولى سليمان، مرة أخرى، صوب الشمال، وذلك عند نهاية شهر أكتوبر 1821، قصد تفقد وضعية الحصار المضروب حول تطوان. وقد اختار المولى سليمان أن يقضي معظم فصل الشتاء بطنجة، التي اتخذها قاعدة لتوجيه العمليات العسكرية ضد المتمردين بتطوان. وعلى الرغم من التعزيزات التي قدم بها ابن أخيه مولاي عبد الرحمن من الجنوب، والمتمثلة في حوالي 3 000 مقاتل من دكالة وعبدة والشياظمة، فإن المولى سليمان فشل في كسر المقاومة العنيدة للتطوانيين. وإذا كانت القوات المخزنية قد تمكنت في يناير 1822 من الاستيلاء على حصن مرتيل، فإنها ظلت عاجزة عن إخضاع تطوان نفسها. وأمام استماتة التطوانيين، وبعد أن تكبد جيش المولى سليمان خسائر ثقيلة أثناء الحصار، قرر السلطان التخلي عن حرب تطوان والعودة إلى فاس الجديد[122].

ومن هذه المدينة خرج المولى سليمان في حرْكة أراد بها تمهيد المناطق الواقعة إلى الشرق والشمال الشرقي من فاس بغية قطع المتمردين عن مجال اقتصادي حيوي بالنسبة لهم. فإخضاع قبائل غياثة والحياينة خلال الشهور الأولى من سنة 1822 أدى إلى حرمان أهل فاس من أهم مصدر كانوا يتزودون منه بالحبوب، بالإضافة إلى مراقبة الطرق التي كانت تسمح لهم بربط الاتصال بالعالم

---

(120) م ت ق، 27، رسالة من عبد القادر التركي، قائد طبجية المولى سليمان، إلى خالد العمري، قاضي طنجة، بتاريخ 18 يونيو 1821.

(121) م ت ق، 27، رسالة وردت من فاس إلى طنجة بتاريخ 6 غشت 1821.

(122) و م، 91/ 79، تقرير روبرت سيليري.

الخارجي، ومع تطوان بصفة خاصة. وقد أثبتت هذه الخطة لخنق المتمردين بفاس نجاعتها، إذ لم يبق أمام أهل فاس، بعد أن أرهقهم طول الحصار، إلا فتح الأبواب أمام المولى سليمان الذي دخل المدينة في 20 أبريل 1822. وباستسلام أهل فاس تيقن أهل تطوان من استحالة الاستمرار في المقاومة فاستسلموا بدورهم في الثالث من مايو[123].

إن ما يثير الاستغراب في هذه الفتنة التي استمرت حوالي سنة ونصف هو أنها وفرت للمولى سليمان وللمخزن فرصة تجاوز الشلل والإحباط اللذين أصابا الدولة عقب نكبة زيان. فبعد تولية مولاي إبراهيم في نونبر 1820، شعر المولى سليمان بخطورة الوضع فاستجمع قواه ونجح في استنهاض جزء هام من القوى المؤثرة في البلاد. وهكذا نلاحظ أن فتنة فاس قد ساهمت، في واقع الأمر، في إعادة الحياة إلى المخزن السليماني بدل أن تعمل على قلبه.

وكان العامل الحاسم الذي أنقذ المولى سليمان من السقوط هو امتناع الجيش عن دعم قضية المتمردين. فالحرب التي دارت في أكتوبر 1820 بين الأوداية وأهل فاس كانت حاسمة في هذا الصدد[124]. فأهل فاس الذين اكتشفوا فجأة في خريف 1820 أنه لم يعد لهم إلمام بفن القتال «لطول مدة العافية»، أي فترة السلم التي امتدت على مدى جيلين على الأقل، لم يصمدوا طويلا أمام هجمات الأوداية. لذلك لم يجدوا أمامهم من بديل سوى الرجوع إلى نصيحة المولى سليمان والاستنجاد بالقبائل البربرية. وهذا التحالف بين أهل فاس وقبائل الأطلس هو الذي كرس في نهاية المطاف العداء بين مدينة فاس وجيش الأوداية[125].

ومن جهة أخرى كان لطبيعة التحالف الداعم لمولاي إبراهيم، أي تحالف الشرفاء وأهل فاس والقبائل البربرية، أثر في إقناع معظم القبائل العربية بالغرب بضرورة الالتفاف حول المولى سليمان. فقد حددت الخلافات القبلية التقليدية، وإلى حد كبير، خريطة الصراع بين الأميرين عن طريق عملية استقطاب لم تترك

---

(123) نفسه.

(124) المجذوب الفاسي، **تذكرة المحسنين**، ص 351.

(125) نفسه.

مجالا لاختيار ثالث. وهكذا، أعلنت قبيلة بني حسن ولاءها للمولى سليمان مباشرة بعد أن انحاز خصومها التقليديون، زمور وسفيان، إلى صف مولاي إبراهيم[126]. وكانت أيضا التناقضات القبلية التقليدية من وراء تفكك جبهة البربر بالأطلس المتوسط ومنطقة الدير. وكان أهم تصدع في جبهة القبائل البربرية هو ما حصل ضمن أيت أومالو أنفسهم. ففي يونيو 1821، قررت قبائل بربرية مثل أيت مرغاد وأيت إزدغ الالتحاق ببني مكَيلد في تجديد ولائهم للمولى سليمان وإمداده بحوالي 1 000 فارس[127]. وبفضل هذا الدعم استطاع السلطان أن يحرز على أول نصر له ضد أبي بكر أمهاوش في 29 يوليوز 1821، وهو النصر الذي دفع بكَروان إلى فك ارتباطها بأيت أومالو، الشيء الذي كان يعني عمليا نهاية الجبهة البربرية التي التأمت حول شخص أبي بكر أمهاوش منذ مواجهة زيان في ربيع 1819. كما كان يعني هذا التطور أن أهل فاس فقدوا بذلك أهم حليف لهم.

وجاء وقوع شيخ الطريقة الدرقاوية في أسر القوات المخزنية كحدث غير منتظر ليضعف صفوف المتمردين ويربكهم. فقد تم إلقاء القبض على مولاي العربي الدرقاوي من طرف الأوداية بعد أن توجه إليهم محاولا إقناعهم بدعم قضية مولاي إبراهيم. وبما أن ابن الغازي الزموري كان من الأتباع المخلصين لمولاي العربي فإن اعتقال شيخه من طرف الموالين للمولى سليمان قلل من حماسه للتمرد وجعله أكثر حرصا على سلامة شيخ الطريقة الدرقاوية.

وهناك عامل ثان ساهم في فتور حماس الدرقاويين لصالح النظام المناوئ للمولى سليمان، ويتمثل في تهميش مولاي العربي الدرقاوي وزاويته من طرف الوزانيين الذين تألق نجمهم بعد أن امتدت الحركة إلى الأقاليم الشمالية. فعلى عكس ما كان ينتظره الدرقاويون فإن مولاي إبراهيم لم يخصص لابن الغازي الزموري أي دور أساسي في إطار دولته[128]. وبما أن الزعامة الحقيقية للحركة آلت إلى شرفاء وزان فإن الهيمنة السياسية لهؤلاء أدت بالضرورة إلى فتور حماس

---

(126) م ت ق، 27، تقرير يغطي ما بين 4 و19 مارس 1821.

(127) انظر الهامش 121.

(128) الزياني، **تحفة النبهاء**، ص 196.

الدرقاويين لقضية مولاي إبراهيم وأخيه مولاي سعيد.

ولا يمكن إغفال المصاعب المالية التي واجهت المتمردين والتي شكلت عاملا هاما في فشل حركتهم. فعندما بايعوا مولاي إبراهيم في أواخر عام 1820 كانوا يتوقعون بسط يدهم على المراسي الشمالية ومن ثم إقامة صلات تجارية مع العالم الخارجي. لكن فشلهم في الاستيلاء على هذه المراسي حرمهم من مداخيل هامة وقلص بالتالي حظوظهم في النجاح، خاصة إذا علمنا أن مدينتي فاس وتطوان لم تتمكنا من الحفاظ على علاقات التبادل مع القبائل المجاورة، وأن الحصار المضروب عليهما سرعان ما أدى إلى استنزاف مدخراتهما من الأقوات، وإلى تعطل النشاط الاقتصادي. وكان من شأن هذه الوضعية أن تحرم المتمردين من الأموال الضرورية لضمان ولاء القبائل الحليفة والمقاتلين داخل المدينتين. وهكذا كان لزاما على المتمردين أن يستعينوا بمدخرات بيت المال في كل من فاس وتطوان، وكذلك الاستحواذ على أموال الأحباس وإراثة المنقطعين[129]. ثم إن تجار فاس وتطوان الذين راهنوا على نجاح سريع لحركة التمرد سرعان ما أصبحوا ضحايا للمصاعب المالية التي واجهت المتمردين. فزعماء التمرد، وبعد أن استنزفوا أموال المخزن والأحباس، وجدوا في ممتلكات التجار وأهل اليسار غنيمة سهلة، مما أدى إلى استياء هذه الفئة الاجتماعية من حركة التمرد.

وبالإضافة إلى ذلك كله، فإن تدهور ظروف العيش داخل مدينتي فاس وتطوان المحاصرتين أثّر، وبشكل كبير، على معنويات السكان، خاصة بعد أن أصبح هؤلاء عرضة لقصف مدفعية المولى سليمان. واشتد الحصار الاقتصادي لفاس بعد النجاحات العسكرية التي حققها المولى سليمان ضد التحالف البربري المنضوي تحت راية أبي بكر أمهاوش في صيف 1821، واستسلام قبيلة الحياينة في فبراير من السنة الموالية.

وفي المجال العسكري تحسن الوضع بشكل كبير لصالح المولى سليمان. ذلك أن فشل الثوار في التحكم في المراسي لم يحرمهم فقط من مورد هام للدخل، بل منعهم أيضا من اقتناء السلاح، وخاصة سلاح المدفعية من الخارج.

---

(129) **الابتسام**، ص 67؛ **المجذوب الفاسي**، ص 353.

وعلى العكس من ذلك، استفاد المولى سليمان من عطف الدول الأوربية التي كانت متخوفة من نظام تراقبه القوى الدينية المحافظة، ليحصل على إمدادات الأسلحة الخفيفة والثقيلة. ففي عام 1820، مثلا، تلقى المولى سليمان 50 مدفعا من فرنسا وبريطانيا والسويد. وفي السنة الموالية سمح لـه الإنجليـز باقتناء 20 مدفعا خفيفا من جبل طارق[130]. وبالفعل فقد ثبتت فعالية هذا النوع من السلاح في كسر شوكة أبي بكر أمهاوش في يوليوز 1821، كما ظهرت فعاليته في حصار مدينتي فاس وتطوان.

وأخيرا كان هناك عامل خارجي ساهم في ترجيح كفة المولى سليمان في صراعه مع المتمردين، ألا وهو موقف القوى الأوربية من أزمة الخلافة. فالدول الأوربية، وبدون استثناء، أدركت منذ البداية، الطبيعة المحافظة للتحالف الذي حمل مولاي إبراهيم إلى الحكم، وعبرت عن مخاوفها من أن يتراجع هذا الأمير عن السياسة المسالمة للمسيحيين التي انتهجها المولى سليمان. فمبايعة المتمردين لأحد أبناء اليزيد الذي ارتبط اسمه في أذهان الأوربيين بالعنف والتشدد وإصراره على إبطال نهج سيدي محمد بن عبد الله المسالم، جعلت ممثلي الدول الأوربية بطنجة يعزفون عن ربط أي اتصال مع ممثلي مخزن مولاي إبراهيم، خاصة وأن القوى التي اعتمد عليها كانت كلها تمثل نفس التوجه المحافظ الذي ساند والده قبل ثلاثة عقود. وبالمقابل أظهر الأوربيون تعاطفا واضحا مع المولى سليمان، فأمدوه بالعتاد الحربي، وقاطعوا مرسى مرتيل عندما كان في يد التطوانيين المتمردين. ومن جهتهم قدم الإسبان مساعدة ثمينة للمولى سليمان إذ أمدوه بالذخيرة الحربية انطلاقا من مدينة سبتة ليستعملها في محاصرة التطوانيين[131]. أما بريطانيا فقد قدمت له قرضا بمبلغ 000 50 ريال إسباني في سنـة 1821[132]. كما سهلت له إجراءات نقل تركة قنصله بجبل طارق، محمد بجة، والتي أنفقها في

(130) م ت ق، 27، 25 مايو 1820؛ خ ب، 52/22، 17 مارس 1821.

(131) م ت ق، 28، 4 يناير 1822.

(132) و م، 91/79، انظر قرار حاكم جبل طارق بخصوص تركة محمد بجة بتاريخ 11 غشت 1821؛ انظر كذلك خ ب، 52/22، 16 أبريل 1821.

شراء أسلحة إنجليزية. وفي سنة 1821 كذلك وافقت الدنمارك على أداء ما بقي في ذمتها من مال المصالحة والبالـغ 000 100 ريال إسباني دون أن تحاول التهرب من واجبها وتتذرع بوجود سلطانين متنافسين[133]. وبالفعل فقد ثبتت جدوى هذا الدعم المالي بالنظر إلى تراجع مداخيل المولى سليمان من التجارة ومن الجبايات.

5. طبيعة «الفتنة»

رأى بعض الدارسين الأوروبيين في فتنة فاس تعبيرا عن نمو «برجوازية تجارية» أصبحت متضايقة من السياسة الحمائية للمولى سليمان[134]. إن هذا التفسير الذي يرى في «فتنة فاس» حركة «تقدمية» و«ليبرالية» وثورة برجوازية ضد السياسة المتشددة والانعزالية للمولى سليمان هو تفسير ينطلق من نظرة أوربية إلى حدث مغربي داخلي، ويحاول أن يفهمه انطلاقا من مصالح واهتمامات أوربية تدور أساسا حول حرية التجارة وفتح المجال لتلاقح المصالح التجارية الأوربية والمغربية. وبطبيعة الحال فإن أصحاب هذا الرأي لا يعيرون اهتماما للدينامية الداخلية ولا إلى طبيعة القوى الاجتماعية التي وقفت خلف حركة التمرد منذ بدايتها. وبالتالي فإن إمعان النظر في ظروف هذه «الفتنة» والتعرف على القوى التي تزعمتها لكفيل بأن يدحض مقولة «الثورة البرجوازية المبكرة». فالفتنة كانت ذات نزعة محافظة بالأساس. ثم إنها، وإن كانت قد مكنت الطبقة التجارية من القيام بدور بارز في شؤون البلاد السياسية بعد 1822، فإنها لم تكن، بأي حال من الأحول، من تدبير التجار الذين لم يكونوا يمثلون آنذاك فئة اجتماعية مؤثرة.

إن نص البيعة التي عرضها المتمردون على مولاي إبراهيم تبطل ادعاء لازاريف القائل بأن «فتنة فاس» ضد المولى سليمان كانت في جوهرها «ثورة

---

(133) خ ب، 52/22، 17 مارس 1821؛ خ ب، 52/10، 2 1 شتنبر 1794. من الجدير بالتذكير أنه في عام 1794 كانت الدنمارك قد امتنعت عن أداء الإتاوة السنوية بحجة أن المولى سليمان لم يكن يتحكم آنذاك في مجموع التراب المغربي.

(134) انظر طوماسي (R. Thomassy)، **العلاقات السياسية والتجارية بين فرنسا والمغرب**، باريس، 1842 (بالفرنسية)؛ وج. لازاريف، «مظاهر الرأسمالية الزراعية بالمغرب قبل الحماية»، **حولية شمال إفريقيا**، المركز الوطني للبحث العلمي، باريس، 1975، ص 57-90 (بالفرنسية).

بورجوازية»[135]. ذلك أن موقّعي البيعة ناشدوا السلطان الجديد «أن لا يجعل أمور المسلمين في أيدي التجار والمترفين» وأن يعتمد بدل ذلك على «من ظهر حسبه وتناسق نسبه»[136]. وهو ما يعني تقديم ذوي النسب الشريف. كما طالبت البيعة بإسناد أمور الدولة للبيوتات التقليدية التي توارثت الزعامة في ظل العلويين، وهي إشارة إلى سياسة الإقصاء التي اتبعها المولى سليمان تجاه الزعامات التقليدية بمدينة فاس[137]. ثم إن تركيبة مخزن مولاي إبراهيم تدل بوضوح على الطبيعة المحافظة لحركة التمرد. فقد كان محمد بن سليمان، وهو من رؤساء الأندلسيين بفاس، بمثابة الوزير، بينما أصبح سيدي العربي، شيخ الطريقة الوزانية، ناصحا مقربا للسلطان الجديد.

ومن جهة أخرى، تظهر توقيعات أهل الحل والعقد بفاس على البيعة هيمنة الأندلسيين والشرفاء، في حين يبدو أن العلماء والتجار كانوا تابعين لا غير. ومما يؤكد ذلك أن بغض وجهاء فاس التقليديين والشرفاء الأدارسة للمولى سليمان ظل راسخا إلى النهاية، بينما فتر حماس العلماء والتجار وتلاشى بسرعة.

الرماة رمح «الفتنة»

كان انهيار سلطة المخزن نتيجة هزيمة زيان فرصة سانحة لأعيان ورؤساء فاس لاسترجاع الزعامة التي كان المولى سليمان قد جردهم منها. ففي خضم الاضطرابات التي تسببت فيها الأوداية لم يجد أهل فاس من مخرج إلا التوجه إلى هؤلاء الرؤساء. إلا أن أهمية الرماة في قيادة حركة التمرد تراجعت بشكل كبير عندما تجاوزت الحركة أسوار فاس وامتدت إلى الجزء الشمالي من البلاد.

كان المجتمع الحضري بفاس، وغيرها من المدن كتطوان، يضم فئة متميزة ضمن ما يعرف بالعامة، ارتبط وجودها بالنشاط العسكري والسياسي. وهي الفئة التي وفرت للمدينة الزعامة السياسية التي تحتاجها في أوقات السلم، والقيادة العسكرية في أوقات الفتن والاضطرابات. وإذا كانت المصادر التاريخية في إشارتها

(135) لازاريف، ن م، ص 59.

(136) انظر بيعة مولاي إبراهيم بن اليزيد لدى داود، 3، ص 256.

(137) نفسه.

إلى مكونات المجتمع الفاسي تميز بين «الرماة» كفئة محاربة وبين «الرؤساء» كواجهة سياسية للمدينة، فإن الأمر في الواقع يتعلق بنفس الفئة التي كان المجندون يوجدون بأسفلها، بينما يعتلي قمتها من يرد ذكره في نصوص البيعات تحت اسم الرؤساء والأعيان. ذلك أن هؤلاء الرؤساء كانوا غالبا ما ينبعثون من صفوف الرماة، أو يركبون حركتهم ويتولون زعامتها. وهكذا برزت بفاس عائلات توارثت الزعامة على مدى عدة أجيال، فكان منها قواد الحرب الذين يؤطرون المجندين ويحمون المدينة، أو الجهة التي يسكنون بها داخل فاس، كما كان منها الأعيان الذين يتطلعون إلى القيادة السياسية في أوقات السلم.

ويظهر أن تبلور فئة الرماة داخل المجتمع الفاسي بدأ مع تفسخ الحكم السعدي عند بداية القرن السابع عشر. وربما كان لتفتت الجيش السعدي بالمدينة خلال الثلث الأول من هذا القرن دور في نشوء فئة الرماة داخل المدينة القديمة. فظهور السلاح الناري وإعجاب السعديين بالأنظمة العسكرية العثمانية والأوربية جعل هؤلاء ينشئون داخل الجيش فرقا من الرماة كان العديد من أفرادها من العلوج والأندلسيين[138]. وبفاس، على وجه الخصوص، يذكر مارمول أنه كان للسعديين فرقة تتألف من 2 000 من الرماة[139]. لكن خلفاء المنصور السعدي لم يتمكنوا من المحافظة على المؤسسة العسكرية الضخمة التي بناها هذا السلطان، فتفرقت عناصرها خلال النصف الأول من القرن السابع عشر. وليس من المستبعد أن يكون العديد من الرماة السعديين قد عرضوا خدماتهم على أهل فاس وانصهروا في المجتمع الفاسي بعد أن عجزت الدولة عن تأطيرهم وتسديد رواتبهم.

وبغض النظر عن هذا الافتراض فإن مدينة فاس وجدت نفسها خلال النصف الأول من القرن السابع عشر في وضعية حرجة نتيجة ضعف المخزن السعدي وتصاعد هجومات القبائل المحيطة بها، سواء كانت جيشية كشراكَة أو غيرها،

---

(138) الناصري، 5، ص 164-165.

(139) جميل أبو النصر، **تاريخ المغرب في العصور الإسلامية**، كامبردج، 1987، ص 215 (بالإنجليزية). انظر كذلك محمد المنصور، «المجتمع الحضري بفاس: الرماة خلال العصر الحديث»، **مجلة المغرب (The Maghreb Review)**، العدد 1-2، 1997، ص 78.

على أهل فاس وممتلكاتهم. وهذا ما اضطر سكان المدينة القديمة إلى تنظيم دفاعهم واللجوء إلى تجنيد المقاتلين لحماية أنفسهم ومصالحهم. وخلال هذه المرحلة المضطربة ظهر من يسميهم الإخباريون بـ«السياب» و«الثوار»، وهم أفراد تمكنوا بفضل عصبية الحومة أو الجهة التي ينتمون إليها (اللمطيون، عدوة القرويين، عدوة الأندلس) من تصدر الأحداث والارتقاء إلى مستوى الزعامة بشقيها العسكري والسياسي في آن واحد.

وعندما وصل العلويون إلى الحكم حاولوا أن يضبطوا هذه الطاقات العسكرية التي وجدوها بفاس وأن يستفيدوا منها كلما وجدوا إلى ذلك سبيلا. وكان المولى إسماعيل مدركا لخطورة تركها خارج مراقبة الدولة، خاصة بعد ثورة فاس التي ميزت بداية حكمه والتي استمرت أكثر من سنة. لذلك أجبر المولى إسماعيل أهل فاس على المساهمة في المجهود العسكري للدولة بتجنيد 3 000 من الرماة سنويا، يتم استنفارهم لمدة ستة أشهر بالتناوب[140]. وكان غرض المولى إسماعيل من هذه السياسة هو احتواء طاقة عسكرية قد توظف ضد المخزن إن لم يستعملها من جهة، وحرمان الرؤساء والزعماء المحتملين للانتفاضات الحضرية من القاعدة التي يستندون إليها، أي الرماة، من جهة أخرى.

وإذا كان المولى إسماعيل قد نجح إلى حد ما في احتواء الخطر الذي كان يمثله الرماة ورؤساؤهم، فإن من جاء من بعده من السلاطين قد اختلفوا في التعامل مع هذه الفئة حسب قوة الإكراه التي كانوا يتوفرون عليها. وأمام تذمر أهل فاس المستمر من الخدمة العسكرية، وخاصة من طرف أهل الثروة الذين كانوا يمولون الرماة، اضطر هؤلاء السلاطين إلى تقليص حصة الرماة المفروضة على المدينة. فالمولى عبد الله خفض العدد إلى 500 رام، بينما اكتفى خلفه سيدي محمد بن عبد الله بخمسين راميا فقط. وعلى الرغم من هذا التخفيف فإن سيدي محمد لم يسلم من عصيانهم، وكان عليه أن يبعد رؤساءهم إلى مرسى الصويرة[141].

---

(140) الزياني، **تحفة النبهاء**، ص 192.

(141) ابن الحاج، **الدر المنتخب**، مخ خ ح، 1920، ج 10، ص 152-153.

أما المولى سليمان فإنه حاول أن يستغني عن خدمة الرماة واكتفى بعدد رمزي منهم يرافقه في حرْكاته، وهو 18 راميا، يمثل كل واحد منهم حومة من حومات فاس. إلا أن هذه السياسة التي اتبعها المولى سليمان كانت تعني أيضا تجاهل الرؤساء التقليديين بالمدينة، وعدم إشراكهم في تسيير الشؤون المحلية. ذلك أن أهم ما ميز سياسة المولى سليمان تجاه مدينة فاس هو إبعاده للأعيان التقليديين وتهميشهم لصالح «البرانيين»، أي الغريبين عن المدينة. وإذا نظرنا إلى حكم المدينة خلال العهد السليماني نجد أنه من بين 17 قائدا الذين تداولوا مسؤولية الحكم بها، كان ثلاثة منهم فقط ينتمون إلى المدينة، أما الباقي فكانوا من موظفي المخزن الأوفياء أو من «البرانيين»[142]. وحتى عندما أسند حكم فاس إلى قواد محليين فإن السلطان حرص على أن لا يكونوا من النخبة السياسية التقليدية، أي الرؤساء، بل من التجار، لأن التاجر، كما صرح بذلك المولى سليمان، «لا يطمع في مال أحد ويكفيه الرفعة والجاه لنمو ماله وتجارته»[143]. وبعبارة أخرى فالتاجر الذي يسعى وراء نمو ماله يكون أكثر ولاء للدولة بحكم ما ينتظره منها من امتيازات.

لقد أدت سياسة المولى سليمان تجاه مدينة فاس، أو بالأحرى تجاه عامتها، إلى اندثار شبه كامل لفئة الرماة لأن المخزن استغنى عن خدماتهم. وهناك عامل آخر ساعد على تضاؤل أهمية الرماة خلال عهد المولى سليمان، ألا وهو حالة السلم التي عاشتها مدينة فاس في ظل حكمه، فكان طبيعيا أن يتلاشى التنظيم العسكري بالمدينة. لذلك فإن أهل فاس وجدوا أنفسهم عقب نكبة زيان وهجوم الأوداية عليهم، عاجزين تماما عن دفع المعتدين «لكونهم لا سلف لهم في القتال لطول مدة العافية»[144]، حسب صاحب **تذكرة المحسنين** الذي ذكر أن حرب الأوداية مع أهل فاس كانت «أول قتال رآه القوم»[145]. إلا أن اختفاء الرماة كمقاتلين من الساحة لا يعني أن القيادة القادرة على بعثهم واستنفارهم لم تعد

---

(142) الزياني، **جمهرة من حكم بفاس**، مخ خ ح، 2348.

(143) أكنسوس، **الجيش**، 1، ص 309.

(144) المجذوب الفاسي، **تذكرة المحسنين**، ص 351.

(145) نفسه.

موجودة. فأعيان الحومات والجهات ذوو الوجاهة والعصبية والقدرة على التنظيم كانوا مؤهلين لتجنيد الأحداث وتسليحهم وتوظيفهم في الدفاع عن سكان المدينة. لذلك، عندما تتحدث المصادر عن الدور القيادي للرماة في فتنة فاس فإن الأمر يتعلق أساسا بهؤلاء الرؤساء الذين يستمدون قوتهم من مقاتلي الأحياء والجهات.

إن الملاحظات التي سجلها المؤرخ محمد أكنسوس كشاهد على فتنة فاس تؤكد بوضوح أن الفئات المحركة للفتنة لم تكن تتمثل في أهل الثروة والتجار كما كان يعتقد الناس في البداية، والمولى سليمان في طليعتهم. وهذا ما كتبه أكنسوس جوابا على سؤال السلطان بشأن مدبري التمرد: «وكنت أنا بفاس حاضرا لجميع ذلك من أوله إلى آخره، فشرحت ذلك كله على حقيقته. فوجدته كان يعتقد أن أهل فاس وأهل العصبية فيهم هم أصحاب الأموال والأصول والتجار. مع أنه ليس كذلك، وإنما أهل فاس [أي أصحاب الأمر بالمدينة] وأهل العصبية منهم قوم يقال لهم الرماة، لا يظهرون إلا في وقت السيبة والفتنة، وأما في وقت الأحكام فإنهم خامدون لا بال لهم. فإذا كان وقت ظهورهم كان أهل الأموال والأصول تحت ذمتهم وتصرفهم يعملون فيهم ما أرادوا»[146].

وبطبيعة الحال فإن الرماة الذين يشير إليهم أكنسوس ليسوا بمجندي الحومة أو الجهة لأن عبد الكبير بن المجذوب الفاسي يذكر أن هؤلاء كانوا قد اندثروا كقوة محاربة. ويبقى المقصود بالرماة الرؤساء الذين كانوا يحتكرون السلطة السياسية والعسكرية بالمدينة، والذين بحكم انتمائهم إلى أسر عريقة في الرياسة كان بمقدورهم ضمان استمرارية مؤسسة الرماة بالمدينة، حتى عندما يختفي الرماة أنفسهم كأفراد مقاتلين.

أما أبو القاسم الزياني فإنه، وإن شهد فتنة فاس التي أدت به إلى السجن، فهو لا يشير إطلاقا إلى الرماة، ويلقي بمسؤولية التمرد على رؤساء الأندلس وأعيانهم. والمولى سليمان نفسه كان قد ألقى في وقت من الأوقات باللائمة على الأندلسيين وحاول في رسالة وجهها إلى أهل فاس أن يبرئَ ساحة اللمطيين وعدوة

---

(146) أكنسوس، **الجيش**، 1، ص 318-319.

القرويين الذين قال في حقهم إنهم قد غُرر بهم وإن الرؤساء الأندلسيين هم أصل الداء[147]. وإذا تم التأكيد على الأندلسيين سواء من طرف السلطان أو من طرف الزياني فإن ذلك يفسر بهيمنة الرؤساء الأندلسيين على الزعامة ودورهم الطلائعي في قيادة التمرد. ويكفي أن نشير إلى أن متزعمي الفتنة كانوا ينتمون أساسا إلى الأندلسيين، فنجد من بينهم محمد بن عبد الرازق، ومحمد بن سليمان، وعلال العافية، وقدور عامـر، «وكل هؤلاء من العدوة الأندلسية»، كما يؤكد ذلك صاحب **الجيش العرمرم**[148]. إلا أن هذا لا يعني أن رؤساء الجهتين الأخريين، اللمطيين والقرويين، لم يدعموا التمرد، ولكن يظهر أن الهيمنة كانت للأندلسيين.

وتُظهر قائمة «أعيان وكبراء» فاس كما وردت في بيعة مولاي إبراهيم بن اليزيد عددا من أسماء الأسر القيادية بالمدينة ممن تولوا الزعامة السياسية والعسكرية منذ بداية القرن السابع عشر. ومن هذه الأسماء نجد الليريني، ومامي، والغرناطي، والجزولي، وابن الأشهب، وهو ما يؤكد الفكرة التي أشرنا إليها سابقا من أن الزعامة في صفوف العامة كانت في كثير من الأحيان تنتقل من جيل إلى جيل داخل نفس الأسر[149].

وحسب أكنسوس دائما فإن المولى سليمان لم يكن يجهل وجود هذه الزعامات التقليدية بفاس ضمن البنية الاجتماعية للمدينة، لكنه لم يعرها اهتماما ولم يشركها في أمور التسيير المحلي. فسياسته الإدارية المُمركِزة أدت إلى إضعاف هذه القوة السياسية - العسكرية، وذلك بالاستغناء عن خدمة الرماة وإبعاد قادتهم من المسؤوليات المخزنية المحلية. فقد أشار أكنسوس في معرض حديثه عن العلاقة بين السلطان وزعماء الرماة إلى أن المولى سليمان كان «يبغضهم غاية وكانوا مصرين على بغضه كذلك»[150]. فالمولى سليمان اعتمد في تدبير شؤون فاس على الأشخاص الذين لم يكن لهم ارتباط خاص بالنخبة السياسية - العسكرية التقليدية. أما رؤساء العامة بالمدينة فكان يحتقرهم لميلهم إلى استعمال

---

(147) الزياني، **تحفة النبهاء**، ص 185.

(148) أكنسوس، **الجيش**، 1، ص 315.

(149) المنصور، «المجتمع الحضري» (بالإنجليزية)، **مجلة المغرب**، العدد 1-2، 1997، ص 81.

(150) أكنسوس، **الجيش**، 1، ص 314.

العنف ولارتباطهم بمن «لا مروءة لهم». و«كان السلطان، يقول أكنسوس، لا يبالي بهم لأنه يعلم ظلمهم وفسادهم، ولا يميل إلا لأهل المروءة والدين، وهؤلاء الرماة لا مروءة لهم».

وهكذا فإن انهيار سلطة المولى سليمان عقب هزيمة 1819 منح وجهاء فاس التقليديين فرصة إظهار عدائهم وعقد تحالف مع الشرفاء ما دامت امتيازاتهم التقليدية، هم كذلك، قد مُست أو أصبحت مهددة. غير أن امتداد التمرد إلى خارج المدينة قلص كثيرا من أهمية زعماء الرماة في الحركة وفتح الطريق لهيمنة واضحة للشرفاء.

الشرفاء

مما لاشك فيه أن استخدام رؤساء الرماة للقوة العسكرية عام 1820 جعلهم يتصدرون الأحداث السياسية داخل مدينة فاس. لكن ذلك لم يجعل منهم محركا لحركة التمرد، خاصة بعد أن اتسع مجال «الفتنة». ذلك أن الزعامة السياسية للحركة انتقلت بسرعة إلى يد الشرفاء الذين ازداد نفوذهم مع تورط الزاويتين الوزانية والدرقاوية في التمرد الذي لم يعد مقتصرا على مدينة فاس.

والواقع أن الشرفاء لم ينظروا أبدا بعين الرضى إلى سياسة المولى سليمان التي استهدفت امتيازاتهم التقليدية سواء كانت معنوية أو مادية. ومن جملة ما نقموا عليه تقريبه للعلماء والأثرياء على حساب أولئك الذين ينتمون للنسب الشريف. لقد كانت مجالسه العلمية تضم أساسا العلماء المنتمين لفئة البلديين كعبد القادر بن شقرون والطيب بن كيران، أو غير الشرفاء، كالسوديين، والذين كان يعتمد على رأيهم ويقلدهم المناصب الشرعية الهامة[151]. فمن بين كل الفئات الاجتماعية الفاسية كان الشرفاء أشد الناس حساسية لتعاطف المولى سليمان مع البلديين. ففترة السلم الطويلة التي نعمت بها المدينة ساعدت مثل هذه الفئة التي برزت أساسا في مجالي التجارة والعلم على اكتساب أهمية كبرى في المجتمع[152].

(151) انظر الفصل الخامس بخصوص علاقة المولى سليمان بعلماء فاس.

(152) نورمان سيكَار، «الاختلاف والتجانس في الوسط الحضري على عهد العلويين، 1666-1830» (بالإنجليزية)، **مجلة المغرب**، نونبر - دجنبر، 1987، ص 5.

وأدى ظهور البلديين في هذين المجالين خلال هذه الفترة بالذات إلى اتساع الفجوة بين الشرفاء والوجهاء التقليديين الذين تآكلت امتيازاتهم من جهة، والعامة والبلديين الذين اعتمدوا على الجدارة الشخصية بدل النسب لتحسين وضعهم الاجتماعي في مجال التجارة أو في مجال العلم، من جهة أخرى. ويمكن تفسير تهميش المولى سليمان للشرفاء برغبته في الابتعاد عن فئة كانت امتيازاتها الموروثة تمثل عائقا لجهوده باتجاه مركزة أكبر لشؤون الدولة. وبالمقابل فإن اعتماده على ذوي الثروة والعلم لم يكن ينطوي على مثل هذا العائق. وبالفعل فقد انتقد معاصرو المولى سليمان وبكيفية علنية انحيازه للبلديين[153].

لقد شكل الشرفاء محركا لحركة التمرد التي واجهها المولى سليمان خلال سنة ونصف تقريبا. وقد ظهرت مؤشرات حقد الشرفاء على السلطان داخل مدينة فاس نفسها قبل أن تتسع «الفتنة» إلى المناطق الشمالية. ففي صيف 1820 أقدم أحد الشرفاء الكتانيين على مهاجمة القاضي العباس بن سودة في مجلس حكمه وأطلق عليه النار، مما اضطره إلى التوقف عن ممارسة مهمته. وعندما حاول موظفو المخزن إلقاء القبض على الشريف المذكور تعصب الشرفاء الأدارسة لهذا الأخير وأطلقوا سراحه بالقوة، وهو ما شكل ضربة للوجود المخزني بالمدينة[154]. ولعب شريف إدريسي آخر، وهو الفضيل العمراني، دورا بارزا في الحركة المناوئة للمولى سليمان، وذلك قبل «فتنة فاس» بعدة سنوات. فهذا الشريف كان قد دشن حملة دعائية ضد الوهابيين بالمشرق وحاول منع الحجاج المغاربة من التوجه إلى الحرمين، مما حمل السلطان على استدعائه والتحقيق معه في ما كان يروجه من

(153) ظلت مسألة البلديين تخيم بظلالها على العلاقات الاجتماعية داخل مدينة فاس لقرون طويلة. وكان الجدل بين البلديين وغيرهم يحتد من حين لآخر، خاصة في الأوقات التي يثبت فيها البلديون تفوقهم في المجالات الاقتصادية أو العلمية. وكثيرا ما اكتسى هذا الجدل صبغة دينية عندما تثار قضية تفضيل القرآن لبني إسرائيل. وهذا ما حدث عند بداية القرن التاسع عشر عندما اتُّهم أحد العلماء البلديين، وهو أحمد بن عبد السلام بناني، بالتعصب لأبناء جنسه. وقد كتب هذا العالم للرد على الاتهامات الموجهة إليه. وحسب هذا العالم فإن السلطان لم يكن راضيا عن الحملة التي استهدفت البلديين. انظر الزياني، **الترجمانة الكبرى**، ص 357، ومحمد بن عبد السلام بناني، **تحلية الآذان والمسامع**، مخ خ ع ر، ك 650، ص 16.

(154) الزياني، **تحفة النبهاء**، ص 181-185، رسالة من المولى سليمان إلى أهل فاس، 1821.

شائعات حول انعدام الأمن بالحجاز. وقد شارك هذا الشريف بكيفية فعلية في التمرد، وذلك بتحريض أهل فاس ودعوتهم إلى استعمال العنف[155]. وكان أيضا للعلماء ذوي الأصل الشريف دور في التمهيد لخلع المولى سليمان بإيجادهم للمبررات الشرعية لذلك، وهو ما يظهر من خلال قائمة الموقعين على الفتاوى التي قام عليها الخلع، كما يظهر في البيعة التي تُوج على أساسها مولاي إبراهيم سلطانا في نونبر 1820[156].

لقد تأكدت زعامة الشرفاء للفتنة، أولا وقبل كل شيء، بالدور الذي لعبته الزاويتان الوزانية والدرقاوية. وبالفعل فقد وجد سيدي العربي الوزاني في العصيان وسيلة ليثأر لنفسه من سلطان حاول دائما أن يبعده عن مشيخة الزاوية منذ وفاة والده سيدي علي بن أحمد في عام 1811، وأن ينصب مكانه أخاه مولاي التهامي المعروف بميولاته المخزنية. وبحكم النفوذ الواسع الذي كان له في أوساط القبائل الجبلية على الخصوص، فإن دوره أصبح ذا شأن كبير عندما احتاج السلطان الجديد إلى بسط حكمه على الأقاليم الشمالية. وبالفعل، فإن الدعم الحاسم لشرفاء وزان، أثبت فعاليته عندما امتدت «الفتنة» إلى البوادي. وبدخول مولاي إبراهيم إلى مدينة تطوان أصبح شريف وزاني آخر، وهو سيدي عبد الكريم بن عبد الله الوزاني، محور النظام الجديد بمنطقة جبالة العليا[157]. وقد ظهر ذلك جليا في تعيينه من طرف مولاي إبراهيم كخليفة له على تطوان ونواحيها. وبالفعل فإن تفانيه لصالح النظام الجديد جعله يتمادى في عصيانه ويرفض الاستسلام للمولى سليمان حتى بعد أن خضعت له مدينتا فاس وتطوان في ربيع 1822[158].

وبدرجة أقل كان للزاوية الدرقاوية حضور في المراحل الأولى من «الفتنة». فمولاي العربي الدرقاوي كان حاضرا ضمن المبايعين لمولاي إبراهيم، كما استخدم نفوذه الروحي في محاولة لكسب الأوداية وحملهم على مساندة السلطان

---

(155) نفسه.

(156) داود، 3، ص 253-254. كان ثلث الموقعين على البيعة من الشرفاء ولم يكن هنالك أي عالم من البلديين.

(157) التهامي الوزاني، **الزاوية**، تطوان، 1942، ص 200؛ داود، 3، ص 260-261.

(158) الوزاني، ن م، ص 200؛ الرهوني، **عمدة الراوين**، مخ 675، خ ع ت، 2، ص 192.

الجديد. ثم إن مريده محمد بن الغازي الزموري، رئيس قبائل زمور، لعب دورا بارزا في حشد دعم القبائل البربرية للنظام الجديد. بل إن ابن الغازي هذا ذهب إلى حد المطالبة بقلب الأسرة الحاكمة واستبدالها بأسرة من الشرفاء الأدارسة[159]. لكن أهمية الزاوية الدرقاوية تقلصت كثيرا بعد أن ألقى الأوداية القبض على مولاي العربي الدرقاوي وتمكن شرفاء وزان من تصدر حركة التمرد في الجهة الشمالية من البلاد.

العلماء

يصعب تقييم دور العلماء في حركة التمرد التي واجهت المولى سليمان في آخر حكمه. ذلك أن العلماء لم يكونوا فئة اجتماعية متميزة، أو حتى مجموعة لها مصالح متجانسة. فولاء العالم كان بالأساس للشريحة الاجتماعية أو المجموعة العرقية التي ينتسب إليها، أي حسب انتمائه إلى الشرفاء أو البلديين أو العامة.

ومما لا شك فيه أن التحولات التي حصلت داخل هيئة العلماء خلال العقد الثاني من القرن التاسع عشر قد أثرت بشكل واضح على تبدل الولاءات السياسية للنخبة العالمة أثناء حركة التمرد. فخلال هذا العقد، استأثرت المصاعب الداخلية المتزايدة باهتمام المولى سليمان وساهمت بالتالي في إضعاف روابط الاتصال بينه وبين العلماء. ومما ساهم في خلق هوة بين السلطان والنخبة العالمة انقراض جيل كبار العلماء الذين تتلمذ عليهم المولى سليمان كأحمد التاودي بن سودة والطيب بن كيران، والذين كان يكنّ لهم الكثير من الاحترام. وبدل هؤلاء ظهر جيل جديد من «أحداث العلماء» لم يكن المولى سليمان على صلة بهم. وبموازاة ذلك تعزز جانب العلماء ذوي النسب الشريف كعبد الملك المري وأبي بكر المنجرة وعبد السلام الأزمي، وكل هؤلاء لعبوا دورا بارزا في تهيئة الأرضية الشرعية لعزل المولى سليمان واستبداله بسلطان آخر[160]. ومع ذلك فإن نسبة العلماء الذين

---

(159) الزياني، **تحفة النبهاء**، ص 169.

(160) ساند بيعة مولاي إبراهيم اثنا عشر عالما من بين ما مجموعه تسعون موقعا. انظر داود، 3، ص 253-254، بخصوص بيعة مولاي إبراهيم، وقائمة علماء فاس حوالي عام 1818 لدى ابن زيدان، **العز والصولة**، 2، ص 168-169.

ساندوا التمرد ظلت محدودة، في حين مورس التهديد والضغط لحمل العديد منهم على توقيع فتوى الخلع.

وقد تلاشى دعم العلماء للتمرد بسرعة بعدما فشل النظام الجديد في كسب ما يكفي من الدعم، وبعد أن انقلبت جل المدن والمناطق إلى المولى سليمان. فبعض العلماء، مثل محمد اليازغي، محرر بيعة مولاي إبراهيم، والذي كان من أشد المتحمسين للتمرد في مرحلته الأولى، رجعوا إلى جانب المولى سليمان، فيما بعد، وتعرضوا نتيجة ذلك للسجن والتعذيب على أيدي المتمردين[161]. وحينما توفي مولاي إبراهيم بعد أربعة أشهر من مبايعته، لم يساند بيعة أخيه، مولاي سعيد، سوى عدد قليل من العلماء[162].

التجـار

لقد رأى عدد من المحللين الأوربيين في «فتنة فاس» انتفاضة لفئة التجار ضد ما وصفوه بالسياسة الحمائية والمحافظة للمولى سليمان. بل إن الباحث الفرنسي لازاريف اعتبرها «ثورة بورجوازية» حاول التجار من خلالها المطالبة بنصيب أكبر في تسيير الشأن العام[163]. وفي القرن التاسع عشر عبّر كتاب فرنسيون عن نظرة مماثلة. فقد قال طوماسي مثلا إن سياسة المولى سليمان التجارية، أي تقييده لحرية التجارة الأوربية، كانت السبب الرئيسي في الاضطرابات التي شهدتها السنوات الأخيرة من حكمه. وفي كلتا الحالتين، وكما سبق وأن أشرنا إلى ذلك، يمكن القول إن الأوربيين فسروا واقعا داخليا انطلاقا من مصالحهم الذاتية وتطلعهم إلى مغرب أكثر ليبرالية في مجال التجارة على الخصوص. وبالفعل فإن النظر إلى الأمور من الداخل وانطلاقا من المصادر المغربية، يسمح باستنتاج خلاصات مغايرة.

لقد نعمت مدينة فاس خلال عهد المولى سليمان بفترة طويلة من السلم، بل

---

(161) العمراوي، **نفحة الأرج**، مخ خ ع ر، ك 241، ص 45.

(162) لم يتجاوز عدد علماء فاس وتطوان الذين ساندوا بيعة مولاي سعيد في 17 مارس 1821، العشرة. بخصوص نص البيعة، انظر داود، 3، ص 259-264.

(163) لازاريف، «مظاهر الرأسمالية»، ص 58-60؛ ر. طوماسي، م س، ص 316.

وبرخاء اقتصادي استفاد منه التجار والصناع نتيجة الإعفاءات الجبائية والتخفيف من اللوازم المخزنية. فالمولى سليمان الذي اعتقد في بداية التمرد أن التجار والأثرياء هم المدبرون للحركة، لم يفهم كيف تنكر أهل فاس لما أسداه لهم من جميل، وخاصة أهل الثروة منهم، عندما أسقط عنهم الكثير من الفروض. وبالفعل فإن المولى سليمان ذكَّر أهل فاس، عقب مبايعتهم لابن أخيه مولاي إبراهيم بن اليزيد، بما عاملهم به من رفق، والذي تجلى في السياسة الجبائية بشكل خاص، فكتب لهم قائلا: «. . . وأسقطتُ عنكم ما كان وظفه عليكم أخونا اليزيد من الخمسمائة راميا، مع ما كان عليكم من وظيف المكس، وأسقطت عن تُجاركم ما كانوا يعطون في المراسي من العشر، وجعلناه زكاة شرعية ربع العشر، وما يأتون به في البر وهبنا عشره على الأشراف. . .»[164]. فهذه الإجراءات خففت بالتأكيد من أعباء التجار الجبائية وساعدت على انتعاش مصالحهم. كما أن الإعفاء شبه التام لأهل فاس من الخدمة العسكرية كان لصالح التجار وأهل الثروة لأن تجهيز الرماة وتسديد رواتبهم كان يقع على كاهل أهل الثروة. ولذلك يمكن القول إن تجار فاس نعموا بالأمن من جهة، وبإعفاءات جبائية لم يسبق لهم أن تمتعوا بها، من جهة أخرى.

وقد ظلت هذه الامتيازات الجبائية التي حظي بها التجار على حالها لغاية 1815 عندما أجبرت المصاعب الاقتصادية والمالية المولى سليمان على إدخال تغييرات على سياسته الجبائية والتجارية. ومع ذلك فإنه يظهر أن الرفع من واجبات الاستيراد بالنسبة للتجار المسلمين في عام 1815، والقيود التي فرضت على سفر الرعايا المغاربة إلى الخارج في عام 1816 لم تؤثر بشكل كبير على مصالح تجار مدينتي فاس وتطوان. فبالرغم من هذه التدابير واصل كبار تجار المدينتين علاقاتهم التجارية مع أوربا والمشرق العربي[165]. وزيادة على ذلك، فإن تحرير

(164) الزياني، **تحفة النبهاء**، ص 181-185، رسالة غير مؤرخة من المولى سليمان إلى أهل فاس.

(165) انظر مراسلات محمد بجة الخاصة ضمن وثائق م وم، 1232-1234 هـ (1816-1819 م).
ونجد من بين التجار الذين راسلهم بجة والذين كانت لهم تجارة بحرية، عبد الكريم بن الطالب، ومحمد المزوار، والعباس بوهلال، ومحمد الصروخ، والطاهر بادو، ومحمد البروبي.

تجارة الصادرات بعد سنة 1817 جاء لصالحهم بعد أن غادر معظم التجار الأوربيين البلاد نتيجة وباء 1818–1820. وإذا كان التجار المغاربة قد تضرروا من شيء فإنهم تضرروا من الظرفية الاقتصادية الصعبة التي تميزت بقحط 1817 وتقلص المبادلات التجارية مع العالم الخارجي[166].

وبناء على هذا يمكن القول إن ضلوع تجار فاس وتطوان في التمرد كان مرتبطا بالظرفية الاقتصادية الصعبة وبتدهور الأوضاع الأمنية عقب كارثة زيان. فتقلص السلطة المخزنية على إثر الهزيمة وانقطاع الطرق بمنطقة سايس بصفة خاصة أضرا بمصالح تجار فاس، مما جعلهم يتطلعون إلى نظام بديل يضمن لهم الأمن والحماية من هجومات الجيش والقبائل. وإضافة إلى ذلك فإن الحركة التجارية الداخلية تضررت بفعل الجفاف والوباء اللذين أضعفا النشاط الاقتصادي. إلا أن مراهنة أهل الثروة على نظام بديل يعيد الاستقرار إلى البلاد كانت خاطئة، إذ سرعان ما أدركوا أن مبايعة سلطان جديد لن تحل مشاكلهم، خاصة عندما طولبوا بتمويل التمرد وتجهيز مقاتلي القبائل المناصرة للنظام الجديد[167].

ويكفي أن نلقي نظرة على نص بيعة مولاي إبراهيم بن اليزيد، أو أخيه سعيد، لنتأكد من الطبيعة المحافظة للتمرد، وأن القوى الأساسية التي وقفت وراء التمرد تمثلت في الشرفاء والزوايا التابعة لهم، وكذلك الوجهاء التقليديين الذين بدأوا يفقدون مواقعهم لصالح التجار بالتحديد. فبيعة فاس (16 نونبر 1820) طالبت السلطان الجديد بأن «لا يجعل أمور المسلمين في أيدي التجار والمترفين . . . وأن لا يعدل عمن ظهر حسبه وتناسق نسبه لأن ذلك أبقى للمناصب وأمنع لها من المصائب»[168]. كما ألحت البيعة على المولى إبراهيم بأن «لا يُهمل . . . التمييز بين الشريف والمشروف، على مقتضى الشرع والقانون المألوف، وأن يُنزل الناس منازلهم، وأن لا يحرمهم نائلهم، ويمنحهم الأرزاق والجبايات»[169].

---

(166) انظر مراسلة من محمد البروبي إلى محمد بجة، بتاريخ مارس/ أبريل 1819، م وم، يخبره فيها بتراجع الحركة التجارية نتيجة الجفاف وقلة المراكب الواردة على المراسي.

(167) **الابتسام**، ص 67؛ المجذوب الفاسي، **تذكرة المحسنين**، ص 353.

(168) بيعة مولاي إبراهيم لدى داود، 3، ص 256.

(169) نفسه.

أما بخصوص التجارة الخارجية التي اعتقد بعض الأوربيين أن تقييدها من طرف المولى سليمان هو الذي كان سببا في التمرد، فإن محرري البيعة دعوا بصراحة السلطان الجديد إلى أن «لا يُمكن العدو الكافر من وسق القمح»[170]، وهي إشارة واضحة المعنى بهذا الخصوص. إن الدور البارز الذي أصبح يلعبه التجار في الساحة السياسية بعد سنة 1822 يجب ألاّ يخدعنا في تقييم دورهم في «فتنة فاس»، بل يجب أن نعتبر ظهور التجار على الساحة المخزنية بعد ذلك التاريخ استمرارا لصيرورة بدأت خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، علما بأن المولى سليمان نفسه ساهم في هذا الظهور باعتماده على التجار ضدا على القوى التقليدية التي بدأت تتخوف على مصالحها الموروثة.

---

(170) نفسه.

خلاصة

على الرغم من نجاح المولى سليمان في سحق التمرد الذي تزعمته القوى المحافظة فإن هيبته كانت قد تلقت ضربة قاضية نتيجة هذه المحنة. وفوق ذلك فإن الشهور الأخيرة من حياته تميزت بمحن أخرى كان أبرزها هزيمته في يوليوز 1822 على يد الزاوية الشرادية قرب مراكش[1].

وبالفعل، فإن المناطق الجنوبية، وحوز مراكش على الخصوص، التي كانت بمثابة خلفية ودعامة للمولى سليمان في كسر شوكة المتمردين بالمنطقة الشمالية، سرعان ما دبت إليها عدوى الفتنة بعد أن سقطت هيبة المخزن السليماني. وهذا ما دعا السلطان إلى التوجه جنوبا في محاولة لتطويق صراع نشأ بين قبيلتي الرحامنة والشراردة. والواقع أن النزاع بين القبيلتين كان يدور في عمقه حول مراقبة المجال الزراعي بحوض وادي نفيس[2]. إلا أن تدخل الزاوية الشرادية في النزاع أضفى على المواجهة طابعا آخر جعل المولى سليمان يقف إلى جانب الرحامنة لكبح جماح زاوية كان لها دور سابق في أزمة الخلافة قبل ثلاثين سنة، ولم تقدم طوال العهد السليماني دليلا واضحا على حسن نيتها تجاه المخزن بامتناعها عن الخوض في النزاعات القبلية. لكن الحركة التي جهزها السلطان ضد قبيلة الشراردة في يوليوز 1822 انتهت بهزيمة الجيوش المخزنية، بل وأخطر من ذلك، وجد المولى

---

(1) دراكَ (G. Drague)، **لمحة**، ص 92-91.

(2) بول باسكون (P. Pascon)، **حوز مراكش**، الرباط، 1971، ج 1، ص 197 (بالفرنسية).

سليمان نفسه أسيرا في يد الزاوية الشرادية حيث بقي «ضيفا» لعدة أيام[3].

وفي خريف نفس السنة سدد ذو بلال بحوز مراكش ضربة أخرى للمولى سليمان عندما قاموا بنهب القافلة المحملة بصاكة مرسى الصويرة، فضاعت بسبب ذلك أموال طائلة كان المخزن في أشد الحاجة إليها لترميم ما انخرم من بناء الدولة[4]. وكان لهذه المحنة الجديدة وقع عميق على نفسية المولى سليمان وصحته المنهارة، فتوفي بعد ذلك بقليل، يوم 2 8 نونبر 1822.

إن المواجهة التي حدثت بين المخزن والزاوية الشرادية في صيف 1822 يمكن اعتبارها جزءا من الحركة التي قادتها القوى المحافظة ضد المولى سليمان. وإذا كانت هذه القوى قد أضعفت الدولة ووضعت السلطان في موقف حرج فإنها مع ذلك لم تنجح في عكس التطور التاريخي نحو انفتاح أكبر على العالم الخارجي وتثبيت دور الفئة المرتبطة بالتجارة الخارجية على حساب القوى التقليدية المتعلقة بامتيازاتها الموروثة. ويمكن القول إن تألُّب القوى المحافظة ضد المولى سليمان قد عزز اقتناع هذا الأخير بأن الانفتاح على أوربا والاعتماد على التجارة خيار لا محيد عنه لتوفير مداخيل بديلة لما يجنيه بيت المال من القبائل، وهو ما من شأنه أن يقوي المخزن ويمكنه من وسائل تسمح له بكبح جماح هذه القوى المحافظة. وهذا التوجه، الذي ظهر بشكل واضح بعد سنة 1817، لم يكن في الحقيقة إلا استمرارا لسياسة الانفتاح التي رسخها سيدي محمد بن عبد الله خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والتي شهدت تعثرا وتراجعا مؤقتا كنتيجة لمعارضة قوى ماضوية تشبثت، بعناد، بامتيازاتها المهددة. فالمولى سليمان كان مضطرا أن يدشن انفتاحا على التجارة الأوربية حتى في خضم الجفاف والأزمة الفلاحية التي عاشتها البلاد في سنة 1817. وهكذا قرر في بداية تلك السنة أن يخفض رسوم التصدير بنسب هامة على جملة من المواد، كما سمح بوسق الحبوب على الرغم من نقص المحاصيل الزراعية والاستياء الذي خلفه ذلك القرار في أوساط الرعية.

---

(3) أكنسوس، **الجيش**، 2، ص 14-15. لقد انتقم المولى عبد الرحمن لهذه الهزيمة في سنة 1828 عندما خرب الزاوية الشرادية ونقل الشراردة إلى منطقة الغرب. انظر الناصري، ج 9، ص 17-20.

(4) الناصري، ج 8، ص 165.

ذلك أن مداخيل التجارة الخارجية شكلت بالنسبة له بديلا عن جباية القبائل، في وقت انهارت فيه المحاصيل الزراعية وعجز فيه المخزن عن بسط سلطته على العديد من المناطق. وبالفعل، فإن واردات التجارة الخارجية، على الرغم من الظرفية الصعبة المتميزة بالجفاف والوباء وتقلص المبادلات مع أوربا، هي التي وفرت الأموال الضرورية لاقتناء العتاد الحربي الأوربي الذي سمح في النهاية بسحق التمرد.

وهكذا يمكن القول إن المولى سليمان اكتشف خلال السنوات الأخيرة من حياته أن مصلحة الدولة تقتضي الرجوع إلى «الليبرالية التجارية» التي انتهجها خلال السبع أو الثماني سنوات الأولى من حكمه، والتي كانت قد مكنته آنذاك من كسب صراع الخلافة. إلا أنه في هذه المرة كان مصمما على التشبث بهذا التوجه «الليبرالي» كاختيار استراتيجي، إذ لم تشهد نهاية التمرد أية قيود على تجارة الوسق كما حدث عقب تمهيده للبلاد في سنة 1798. بل على العكس من ذلك فإنه أقدم على إجراءات أكدت إصراره على انفتاح أكبر باتجاه الدول الأوربية. ففي شتنبر 1822 وافق على إقامة علاقات ديبلوماسية مع سردينيا، وقبل وفاته بقليل قرر إعادة فتح مرسى الجديدة في وجه التجارة الأوربية مقدما بذلك إشارة قوية مفادها أن سياسة الانطواء على النفس قد ولى عهدها[5].

والأمر الذي يتضح من التجربة المخزنية على المدى المتوسط، أي على مدى مرحلة تغطي النصف الثاني من القرن الثامن عشر والثلث الأول من القرن التاسع عشر تقريبا، هو وجود دينامية تاريخية تتجاوز شخصية السلاطين وسياساتهم الوقتية، وهي دينامية قوامها المزيد من مركزة الدولة والمزيد من الانفتاح على التجارة الخارجية. والواقع أن هذين المظهرين لا ينفصلان، لأن التجارة الخارجية وُظفت لصالح المركزة، إذ عززت القدرات المالية للمخزن وسمحت له باستقلالية أكبر تجاه القبائل ومكونات المجتمع الأخرى. وهذا التطور

(5) خ ب 52/ 13، رسالة من المولى سليمان إلى ملك سردينيا، 29 نونبر 1822. انظر كذلك رسالة من المولى سليمان إلى التاجر اليهودي ابن عليل، يطلب فيها مساعدته من أجل فتح مرسى الجديدة، م و م بتاريخ 3 صفر 1238 / 20 أكتوبر 1822.

نحو دولة أكثر مركزة وأكثر اعتمادا على التجارة الخارجية صاحبه نمو فئة من التجار، حتى وإن كانت هذه الفئة متواضعة الحجم ومرتبطة بالمخزن، في الوقت الذي ضعف فيه موقع القوى التقليدية من شرفاء وأعيان تقليديين، وكل الذين ارتبطت امتيازاتهم بـ«الحسب والنسب».

ويمكن أن ننظر إلى توجه بعض السلاطين إلى إصلاح الدين كما كان عليه الحال بالنسبة لسيدي محمد بن عبد الله والمولى سليمان، كمظهر آخر من مظاهر مركزة الدولة لأنه كان يهدف إلى انتزاع المبادرة في المجال الديني من القوى التي تمثل المشروعية الدينية ووضعها في يد أمير المؤمنين. وهذا التوجه الإصلاحي، الذي تعزز أكثر في عهد المولى سليمان، رأت فيه الزوايا والمؤسسات التقليدية، التي أطرت المجتمع عبر قرون، خطرا عليها وعلى موقعها الاجتماعي.

وجاء قرار المولى سليمان بتعيين ابن أخيه المولى عبد الرحمن بن هشام كخلف له تأكيدا لسياسة الانفتاح وإظهارا لحرصه على إسناد الخلافة لأمير عُرف بتشجيعه للتجارة البحرية، وبتغليبه لمصلحة الدولة من منظور سياسي واقعي. وهذا ما أبان عنه المولى عبد الرحمن عندما كان خليفة بمرسى الصويرة حيث طور علاقات مع الأوساط التجارية هناك، سواء تعلق الأمر بالتجار الأوربيين أو بالتجار المغاربة، مسلمين ويهود[6]. فتجربة المولى عبد الرحمن من هذه الزاوية كانت شبيهة بتجربة سيدي محمد بن عبد الله الذي كان قد احتك بالتجارة الأوربية بمرسى أسفي قبل أن يتقلد السلطنة. وبمجرد مبايعته اختار المولى عبد الرحمن أبرز تجار فاس، وهو الطالب بنجلون وقلده ما يمكن تسميته بـ«الوزارة العظمى». كما قرب منه التاجر اليهودي مير بن مقنين وأسند إليه امتيازات هامة تمثلت في احتكار وسق عدد من السلع[7].

وبالفعل، فقد وجد المخزن في فئة التجار سندا سيعتمد عليه بعد سحق تمرد القوى المحافظة. وكانت هذه الفئة قد تضررت كثيرا بعد سنة 1816 كنتيجة للأزمة الفلاحية وآثار الوباء على النشاط الاقتصادي وتدهور الأوضاع الأمنية عقب هزيمة

---

(6) خ ب 174/155 ، 24 يناير 1823 و31 دجنبر 1823.

(7) خ ب 52/24، 11 فبراير 1823.

زيان في ربيع 1819. وتضرر التجار كذلك من «الفتنة» بسبب الابتزاز الذي تعرضوا له على يد كل من مولاي إبراهيم وأخيه مولاي سعيد، إذ يمكن القول إن تجار فاس وتطوان هم الذين كان عليهم أن يمولوا الحركة التمردية. لكن فئة التجار، وعلى الرغم من الإنهاك الذي طالها بسبب «فتنة فاس»، مثلت بالنسبة للمخزن البديل الوحيد الذي لم يجد بدا من الاعتماد عليه لكبح جماح القوى المحافظة.

لكن المولى عبد الرحمن كان واعيا بمدى قوة هذه القوى وتجذر نفوذها في المجتمع. لذلك فإنه تجنب الاصطدام بها، وحاول إرضاءها مرحليا. وهكذا دشن عهده بالتفاتة نحو الشرفاء الأدارسة عندما أمر بتوسيع ضريح مولاي إدريس بفاس[8]. كما منح الشرفاء الوزانيين امتياز الاستفادة من إراثة المنقطعين بمنطقة توات. وفي نفس الوقت حاول المولى عبد الرحمن استمالة النخب التقليدية فعيّن أحد رؤساء فاس الذي كان له ضلوع في التمرد، وهو الطيب البياز، أمينا بمرسى طنجة وقائدا بمدينة فاس في وقت لاحق[9]. كما سعى إلى إشراك بعض رؤساء القبائل في عائدات التجارة البحرية فعيّن رئيس كَروان، محمد أميمون، قائدا بطنجة. أما محمد بن الغازي، رئيس زمور، فأصبح من خاصة المقربين إليه، لبعض الوقت على الأقل. لكن التقرب من بعض أقطاب النخبة التقليدية لم يكن في الواقع إلا تكتيكا سياسيا لجأ إليه المولى عبد الرحمن في بداية أمره ريثما يرتب شؤون دولته. ذلك أنه بعد وقت قصير عمد إلى إبعاد العناصر المحافظة، بل وقام بتصفية البعض ممن كانت له يد في تمرد 1820-1822. وفي المقابل شجع المولى عبد الرحمن الانفتاح التجاري على أوربا وفسح المجال للتجار كي يلعبوا دورا بارزا في تسيير شؤون المخزن. وفي الواقع، فإن تاريخ المغرب بعد سنة 1822، ولبقية القرن التاسع عشر، كان إلى حد بعيد تاريخ تألق فئة تجارية ارتبط نموها بنمو الصلات التجارية وغيرها مع القارة الأوربية.

---

(8) الناصري، ج 9، ص 8.

(9) نفسه.

المصادر والمراجع

من العوامل التي أثنت الباحثين عن البحث في المرحلة الممتدة من 1792 إلى 1822 قلة المادة الوثائقية. فالمستندات، الأوربية منها والمغربية، هزيلة جدا بخصوص مرحلة ما قبل 1830. ومما يلفت الانتباه هنا أن المجهود الكبير الذي بذله دو كاستري وغيره من الباحثين الفرنسيين لنشر الوثائق المغربية المحفوظة بأوربا قد قفز عن المرحلة الوسيطة للدولة العلوية الممتدة من 1718 إلى 1830[1]. ومن جهتها بقيت مديرية الوثائق الملكية بالرباط حبيسة القرن التاسع عشر ولم تخرج عنه إلا نادرا[2].

وبالفعل، فإن ندرة الوثائق المتعلقة بعهد المولى سليمان تتجلى لكل من فحص المراسلات المحفوظة بمديرية الوثائق الملكية بالرباط. وليس من باب المصادفة كذلك أن لا يخصص عبد الرحمن بن زيدان في مؤلفه **إتحاف أعلام الناس** ترجمة للمولى سليمان دون غيره من سلاطين الدولة العلوية لأن ذلك يستدعي توفره على رصيد من الوثائق المتعلقة به أو بمخزنه[3].

---

(1) هنري دي كاستري - وقسم تاريخ المغرب (باريس)، **المصادر الدفينة لتاريخ المغرب**، 1905-1961، 26 مجلدا (بلغات أوربية).

(2) انظر الأعداد العشرة التي صدرت لحد الآن من مجلة **الوثائق** التي تصدرها مديرية الوثائق الملكية، وهي في جلها تدور حول النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

(3) حاول ابن زيدان أن يكتب عن المولى سليمان لكن ما جمعه ظل بسيطا ولم ينشر ضمن **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**. انظر ترجمته للمولى سليمان ضمن مخ خ ح، ز 3 986.

أما بخصوص المؤلفات المخطوطة فإن الصعوبة الأساسية التي تواجه الباحث تكمن في غياب فهرسة مدققة للرصيد المخطوط الذي تتوفر عليه الخزانة العامة أو الخزانة الحسنية (الملكية). فالفهارس المتوفرة لحد الساعة تكتفي بالإشارة إلى المجاميع بذكر أول مؤلف يتصدرها وتغفل الباقي. أضف إلى ذلك أن مضامين هذه المجاميع لا تظهر دائما من مجرد استعراض قائمة المحتويات الموجودة في بداية المجموع. وهكذا عثرنا مثلا على تقييد يتعلق بطاعون 1799-1800 في وسط مؤلف يتعلق بتراجم تعود إلى القرنين الخامس عشر والسادس عشر[4]. كما وجدنا فتاوى تتعلق بخلع المولى سليمان في سنة 1820 وسط أوراق تحمل عنوان «رسائل مولاي سليمان إلى أهل فاس»[5]. وهناك مثال آخر في **شرح الشمقمقية** للعربي المشرفي الذي يتضمن العديد من رسائل مولاي سليمان، وكذلك جزءا من خطبة هامة له في المواسم، هي غير الخطبة المشهورة والتي أثبتها الزياني في **الترجمانة الكبرى**[6].

وبطبيعة الحال فإن الباحث في التاريخ الاجتماعي يواجه صعوبة من نوع آخر تتمثل في إعراض المؤلفين التقليديين عن كل ما له علاقة بالحياة اليومية العادية من أسعار، وخسائر بشرية نتيجة الكوارث الطبيعية، إلا نادرا. وهذا ما يفرض عليه اللجوء إلى المصادر الأجنبية كالتقارير القنصلية أو التقارير التي حررها سفراء ومبعوثون أوربيون، أو كتب الرحالين الأوربيين الذين انتبهوا إلى مظاهر اجتماعية اعتبرها المغاربة من باب البديهيات، أو سكتوا عنها لأن قيم المجتمع تفرض ستر عورات الغير.

(4) **تقييد في الوباء** لعبد السلام بن سليمان الفشتالي ضمن مخ خ ع ر، د 283، الورقات 125-126.

(5) توجد هذه الوثائق ضمن مخ خ ع ر، د 2795، ص 393-404.

(6) انظر **شرح الشمقمقية** للعربي المشرفي، والشمقمقية هي قصيدة مدح بها ابن الونان (ت 1773) السلطان سيدي محمد بن عبد الله، ضمن مخ خ ع ر، ج 629.

I - الأرشيفات الرسمية

المغرب

مديرية الوثائق الملكية: مراسلات مخزنية تغطي سنوات 1822-1792، وهي منظمة في سجلات حسب السنوات.

جائزة الحسن الثاني للمخطوطات والوثائق: رسائل مخزنية في شكل ميكروفيلمات مودعة بالخزانة العامة في الرباط.

فرنسا

أرشيفات وزارة الشؤون الخارجية: مراسلات قنصلية وتجارية.
Correspondance Consulaire et Commerciale (CCC), Maroc, volumes 20-28 (1790-1824).

الأرشيف الوطني الفرنسي
Archives Nationales, séries AF III, dossiers 302, 303; AF IV, dossier 3.

بريطانيا

مراسلات وزارة الخارجية البريطانية بإدارة الوثائق العامة (**PRO**):

- مراسلات القناصلة البريطانيين بطنجة (**FO 52**)، أجزاء 10-30 وتغطي فترة 1791-1828.
- أرشيف القنصلية البريطانية بطنجة (**FO 174**)، الملفات 2، 8، 10، 11، 12، 17، 19، 20، 21، 124، 125، 150، 151، 153، 154، 156، 285، 286.
- مراسلات نائب قنصل الصويرة (**FO 631/1**) ، سنوات 1813-1816.
- الأوامر الصادرة من الحكومة البريطانية إلى قناصلتها بشمال إفريقيا (**FO 8**)، الأجزاء 5-10.
- مراسلات وزارة المستعمرات البريطانية (**CO 2**)، الأجزاء 10، 6، 4، 3؛ وتقارير السلطات البريطانية بجبل طارق (**CO 91**)، الأجزاء 36-80.
- مراسلات وزارة الحربية البريطانية (**W O 1**)، الأجزاء 226، 275، 282، 638، 714، 715، 1113 و(**WO 6**)، الجزءان 152 و185.

المتحف البريطاني (British Museum):

- مخطوطات إضافية (Additional Manuscripts)، الأجزاء 33، 38، 231، 978، 33979 و 41512.
- مراسلات جوزيف بانكس (Joseph Banks)

إسبانيا

الأرشيف التاريخي الوطني (AHN):

سلسلة مستندات الدولة (Estado)، الملفات (Legajos) 4327، 4328، 4330، 4331، 4336، 4337، 4338، 4339، 4340، 4341، 4342، 4343، 4345، 4348، 4358، 5821، 5822 5823، 6231، 6232 و6234.

II - المخطوطات العربية

ابن الأعرج السليماني، محمد (ت 1926)، **زبدة التاريخ وزهرة الشماريخ**، خ ع ر، د 3657، 4 أجزاء، 1925.

ابن الحاج السلمي، أحمد (ت 1899)، **الدر المنتخب المستحسن في بعض مآثر أمير المؤمنين مولانا الحسن**، خ ح، ز 1875، الأجزاء 1-9؛ والجزء 10، خ ح 1920.

ابن الحاج السلمي، حمدون (ت 1817)، **ديوان**، خ ح 222، 225؛ خ ع ر، ك 963.

ـــــــ، **النوافح الغالية في المدائح السليمانية**، خ ع ر، د 250.

ابن الحاج، محمد الطالب (ت 1858)، **الإشراف على بعض من بفاس من الأشراف**، خ ع ر، د 653.

ـــــــ، **رياض الورد إلى ما انتهى إليه هذا الجوهر الفرد**، خ ع ر، ك 2313.

ـــــــ، **كناشة**، خ ع ر، ك 2714 .

ابن حسون الوزاني، أحمد، **قطعة من فهرسة أحمد بن حسون الوزاني**، خ ع ر، ميك 829.

ابن داود، محمد العربي، **الفتح الوهبي في مناقب الشيخ أبي المواهب مولانا العربي**، خ ع ر، ك 2312.

ابن رحمون، محمد التهامي (ت 1847)، **الدر والعقيان فيما قيدته من جوهرة التيجان** (مختصر جمهرة التيجان للزياني)، خ ع ر، د 724.

ـــــــ ، **فهرسة**، خ ع ر، ميكروفيلم 220.

ابن زيدان، عبد الرحمن (ت 1946)، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، خ ح، ز 3 986.

ابن سودة، عبد السلام (ت 1980)، **إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع**، خ ح، 10651.

ابن سودة، محمد المهدي (ت 1877)، **تحفة الأحباب بما لنا من الأشياخ والأصحاب**، خ ع ر، ميك 828.

ابن عبد الوهاب، عبد الله، **رسالة في مبادئ الوهابيين**، **المتحف البريطاني**، مجموعة المخطوطات الشرقية، Or. 6631.

ابن عزوز، محمد المفضل، **كشف الران عن فؤاد مانع الزيارة ومدعي تفضيل الوظيفة على القرآن**، خ ع ر، ك 6 4 4، ضمن مجموع، ص 1-116.

ابن كيران، محمد الطيب (ت 1812)، **رد على مذهب الوهابية**، خ ع ر، ك 2313.

ـــــــ ، **شرح الحكم العطائية في الأدب والحقائق الصوفية**، خ ع ر، د 2123.

ابن كيران، محمد الطيب وحمدون بن الحاج وسليمان الحوات، **أجوبة على أسئلة السلطان مولاي سليمان**، خ ع ر، ك 1072.

ابن المشري، محمد، **روض المحب الفاني فيما تلقيناه من أبي العباس التيجاني**، خ ع ر، د 2028، ضمن مجموع، ص 78-322.

ابن المواز، عبد الواحد (ت 1923)، **المقالة المرضية في الدولة العلوية**، خ ح، 493.

ابن مريدة، محمد المكي (ت 1818)، **الكواكب السيارة في البحث والحث على الزيارة** (حاشية على خطبة مولاي سليمان حول المواسم)، خ ع ر، ك 479.

أبو راس المعسكري، محمد (ت 1824)، **فتح الإله ومنته**، خ ع ر، ك 1232.

أكنسوس، محمد بن أحمد المراكشي (ت 1877) **الجواب المسكت في الرد على من تكلم في طريقة الإمام التيجاني بلا تثبت**، خ ع ر، ج 813.

البكاي، أحمد، **الفتح القدوس في الرد على أبي عبد الله محمد أكنسوس**، خ ع ر، ك 2455.

بلمينو، محمد، **تقييد في بعض أسرار الطريقة التيجانية**، خ ع ر، ك 461.

بناني، أحمد (ت 1818)، **الفيوضات الوهبية في الرد على الطائفة الوهابية**، خزانة عبد الكريم الفيلالي الخاصة، 170.

ـــــــ ، **تحلية الآذان والمسامع بنصرة الشيخ ابن زكري العلامة الجامع**، خ ع ر، ك 650.

بو جندار، محمد (ت 1926)، **الاغتباط بتراجم أعلام الرباط**، خ ع ر، د 1287.

التيجاني، أحمد (ت 1815)، **نصرة الشرفا في الرد على أهل الجفا**، خ ع ر، ك 1574.

ـــــــ ، **رسائل تيجانية**، خ ع ر، ك 2815، ص 157-176.

الجمل، علي، **اليواقيت الحسان في تصرف معاني الإنسان**، خ ع ر، د 1741.

ـــــــ ، **الأسرار الإلهية والحكم الربانية**، خ ع ر، ك 2532.

الحجوي، محمد بن الحسن(ت 1956)، **تويلف في أصول مذهب الوهابية**، خ ع ر، ح 115، ضمن مجموع، ص 326-328.

ـــــــ ، **في الوهابية**، خ ع ر، ح 114، ضمن مجموع، ص 219-253.

ـــــــ ، **اختصار الابتسام عن دولة ابن هشام**، خ ع ر، ح 114، ضمن مجموع، ص 354-438.

ـــــــ ، **طيب الأنفاس في تاريخ بعض زوايا وأضرحة فاس**، خ ع ر، ح 115، ضمن مجموع، ص 330-347.

الحوات، سليمان (ت 1816)، **تقاييد وأسئلة مع أجوبة** (جمعها أحمد شقور بأمر من مولاي سليمان)، خ ح، ز 2710.

ـــــــ ، **ديوان**، خ ح، 2941.

ـــــــ ، **ديوان في مدح مولاي سليمان**، خ ع ر، د 753.

ـــــــ ، **مجموعة أشعار**، خ ح، ز 3091.

ـــــــ ، **قرة العيون في الشرفاء القاطنين بالعيون**، خ ع ر، ك 1480.

ـــــــ ، **ثمرة أنسي في التعريف بنفسي**، خ ع ر، ك 1264.

الدرقاوي، العربي (ت 1823)، **المذاكرة القلبية في الطريقة الخفية**، خ ع ر، د 1736، ضمن مجموع، ص 334-344.

ـــــــ ، **رسائل إلى بعض مريديه**، خ ع ر، د 1856، ضمن مجموع، ص 254-270.

ـــــــ ، **رسائل**، خ ع ر، ك 3095.

الدكالي، محمد بن علي(ت 1945)، **إتحاف أشرف الملا ببعض أخبار الرباط وسلا**، خ ع ر، د 11؛ خ ح، 13009.

الدمناتي، العربي، **فهرسة**، خ ع ر، د 1254، ضمن مجموع، ص 627-762.

ـــــــ ، **كناشة**، خ ح، 3718.

الدلائي، محمد بن العربي (ت 1867)، **النور اللامع البراق في ترجمة الشيخ محمد الحراق**، خ ع ر، ك 2602.

دينية، محمد بن علي(ت 1939)، **مجالس الانبساط بشرح تراجم علماء وصلحاء الرباط**، جزءان، خ ح، 779.

الرهوني، أحمد بن محمد (ت 1953)، **نصح أمير المؤمنين بشرح قول ابن أبي زيد «والطاعة لأئمة المسلمين»**، خ ع ر، د 2160، ضمن مجموع، ص 483-274 (كتب عام 1903).

ـــــــ ، **عمدة الراوين في تاريخ تطاوين**، 10 أجزاء، خ ع ت، 675.

الرهوني، محمد (ت 1815)، **جواب في أحكام الطاعون**، خ ع ر، د 2251.

ـــــــ ، **الرسالة الوجيزة المحررة في أن التجارة إلى أرض الحرب وبعث المال إليها ليس من فعل البررة**، خ ع ر، د 2438، ضمن مجموع، ص 118-127.

الزبادي، محمد بن علي (ت 1794)، **سلوك الطريقة الوارية في الشيخ والمريد والزاوية**، خ ع ر، ك 247.

الزياني، أبو القاسم (ت 1833)، **الروضة السليمانية في ملوك الدولة الإسماعيلية ومن تقدمها من الدول الإسلامية**، خ ع ر، د 1275.

ـــــــ ، **البستان الظريف في دولة أولاد مولانا علي الشريف**، خ ع ر، د 1577.

ـــــــ ، **ألفية السلوك في وفيات الملوك**، خ ع ر، ك 224.

ـــــــ ، **تحفة الحادي المطرب في رفع نسب شرفاء المغرب**، خ ح، 2471.

ـــــــ ، **التاج والإكليل في مآثر السلطان الجليل مولانا سليمان بن محمد بن عبد الله بن إسماعيل**، خ ع ر، ك 241، ضمن مجموع، ص 3-148؛ خ ح، 2953.

ـــــــ ، **تحفة النبهاء في التفريق بين الفقهاء والسفهاء**، خ ع ر، ك 241، ضمن مجموع، ص 149-213؛ خ ح، 6180.

ـــــــ ، **تاريخ الولاية المحمودة**، خ ح، 13009.

ـــــــ ، **جمهرة التيجان وفهرسة الياقوت واللؤلؤ والمرجان في ذكر الملوك العلويين وأشياخ مولانا سليمان**، خ ع ر، ك 1220؛ خ ح، 6778.

______ ، **تكميل الترجمان في خلافة مولانا عبد الرحمن**، خ ح، 2746.

______ ، **تكميل قضاة فاس على ما في جذوة الاقتباس**، خ ح، 4792.

______ ، **جمهرة من حكم بفاس وقضى في الدولة العلوية وجرى به القضا**، خ ح، 2348.

______ ، **عقد الجمان في شمائل السلطان مولانا عبد الرحمن**، خ ع ر، ج 40.

سليمان بن محمد (السلطان)، **الغناء: ما هو متفق على حرمته وما هو مختلف فيه**، الخزانة الصبيحية، سلا، 652، ص 1-59.

______ ، **جواب في مسألة الكسب** (مراجعة الطيب بن كيران)، خ ع ر، د 1 838، ص 253-270.

______ ، **رسالة إلى سعود بن عبد العزيز بخصوص المذهب الوهابي**، خ ح، 4624.

السملالي، محمد بن أحمد (ت 1807)، **نزهة الجلاس في قصة أبي إحلاس** ، خ ح، 4625، (كتب عام 1793).

عاشور، عمر، **المقالة المرضية في بعض أحوال الطريقة الدرقاوية**، خ ع ر، د 3272، ضمن مجموع، ص 192-236.

عاشور الرشاي، محمد (ت 1845)، **رسالة في بدع ليلة عاشوراء بمراكش** (كتبت بأمر من مولاي سليمان)، خ ح، ز 3772، ص 1-35.

علماء فاس، **فتوى بخصوص استئناف ركب الحج عام 1811**، خ ع ر، د 2753، ص 95-98.

______ ، **فتاوى في خلع مولاي سليمان** (1820)، خ ع ر، د 2795 ، ص 393-404.

العلوي، مولاي عبد السلام (ت 1813)، **درة السلوك وريحانة العلماء والملوك**، خ ح، 514.

العلوي، محمد بن عبد الله (السلطان)، **تأليف في إحياء علوم الدين للغزالي**، خ ح، 9593.

العلوي، عبد السلام بن مولاي سليمان (ت 1845)، **كناشة**، خ ح ر، 40001.

العمراوي، محمد بن إدريس (ت 1847)، **نفحة الأرج ومقدمة الفرج في شرح الحال والشكوى**، خ ع ر، ك 241، ضمن مجموع، ص 306-213؛ خ ح، ز 3866 (تعليق على أرجوزة الزياني بخصوص فتنة فاس).

العياشي، محمد (ت 1726-1727)، **زهر البستان في نسب أخوال المولى زيدان**، خ ع ر، د 2152.

الفاسي، عبد الحفيظ (ت 1964)، **الترجمان المعرب عن أشهر فروع الشاذلية بالمغرب**، ميك 14، ج ح وم، الرباط، 1976.

الفاسي، عبد الرحمن (ت 1685)، **الأقنوم في مبادئ العلوم**، خ ع ر، ك 15.

ـــــــ ، **تقييد في المكوس**، خ ع ر، د 283، ضمن مجموع، الورقة 27.

الفاسي، عبد القادر (ت 1680)، **رسالة في الإمامة العظمى وشروط من يتقلدها**، خ ع ر، د 1861، ضمن مجموع، ص 368-388.

ـــــــ ، **تقييد في الزكاة**، خ ع ر، ح 107، ضمن مجموع، ص 256-257.

الفاسي، محمد بن أحمد (ت 1799)، **مقتطفات من رحلة حجازية (1797-1798)**، خ ع ر، ج 88.

الفوتي، عمر بن سعيد، **سيوف السعيد المعتقد في أهل الله كالتيجاني على رقبة الشقي الطريد المنتقد الجاني**، خ ع ر، د 2153، ضمن مجموع، ص 1-101.

الفشتالي، عبد السلام بن سليمان، **تقييد في الوباء**، خ ع ر، د 283، ضمن مجموع، الورقتان 125-126.

القادري، عبد السلام بن الخياط (ت 1813)، **التحفة القادرية في التعريف بشرفاء أهل وزان**، خ ع ر، ك 2 321، 3 أجزاء.

ـــــــ ، **تقييد في الدولة العلوية**، خ ح، 248.

القادري، محمد بن الطيب (ت 1773)، **كناشة**، خ ع ر، ك 5 74.

الكتاني، جعفر بن ادريس (ت 1905)، **كتاب في تراجم بعض أصفياء القرن الثالث عشر**، خ ع ر، د 2 744، ضمن مجموع، ص 68-1.

الكتاني، عبد الحي (ت 1962)، **كناشة في العائلة الكتانية**، خ ع ر، ك 3249.

الكتاني، عبد الكبير، **روض الأنفاس العالية في بعض الزوايا الفاسية**، خ ع ر، ك 1264، ضمن مجموع، ص 251-301.

كَنون، محمد بن عبد السلام، **رفع العتاب عمن ترك الزيارة من الأصحاب**، خ ع ر، د 2028، ضمن مجموع، ص 323-383.

ـــــــ ، **الدر المنظوم في نصرة القطب المكتوم**، خ ع ر، د 2135، ضمن مجموع، ص 272-317.

كنون، محمد بن المدني (ت 1885)، **تقييد في متولي القضاء والفتوى والشهادة**، خ ع ر، د 194، ضمن مجموع، ص 335-386.

الكوهن، عبد القادر (ت 1838)، **إمداد ذوي الاستعداد إلى معالم الرواية والإسناد**، خ ع ر، د 270.

الجائي، عبد السلام (ت 1914)، **المفاخر العلية والدرر السنية في الدولة الحسنية العلوية**، خ ح، ز 3 070.

المجذوب الفاسي، عبد الكبير (ت 1878)، **تذكرة المحسنين في وفيات الأعيان وحوادث السنين**، خ ع ر، ك 270.

مجهول، **الابتسام عن دولة ابن هشام**، خ ح، ز 1204.

مجهول، **البستان في مدح المولى سليمان**، ج ح م و، **ميك** 36، فاس 1973.

مجهول، **تقييد حول ثورة درقاوة بغرب الجزائر عام 1805**، خ ع ر، د 1492.

مجهول، **ذكر خلافة السلطان مولانا سليمان بن محمد بن عبد الله بن إسماعيل العلوي**، القسم العربي بالمكتبة الوطنية بباريس، 1892، الورقات 64-70 (كتب عام 1833).

مجهول، **ذكر قصة المهاجرين المسمين اليوم بالبلديين**، خ ع ر، د 1115، ضمن مجموع، ص 1-12.

مجهول، **رسالة في الرد على مبتدعة أهل بدر وناحية المشرق**، خ ع ر، د 2594، ضمن مجموع، ص 251-264.

مجهول، **تقاييد من كناش أصله من سلا**، خ ع ر، ك 2815.

مجهول، **الابتسام عن دولة ابن هشام**، خ ح، ز 1204.

مجهول، **كناشة في أمور البحر**، خ ع ر، د 1409.

المشرفي، العربي (ت 1895)، **الحسام المشرفي لقطع لسان الشاب العجرفي الناطق بخرافات الجعسوس سيئ الظن أكنسوس**، خ ع ر، ك 2276؛ **ميك** 1207.

ــــــــ ، **كناشة**، خ ع ر، ك 204.

ــــــــ ، **نزهة الأبصار لذوي المعرفة والاستبصار**، خ ع ر، ك 579.

ــــــــ ، **شرح الشمقمقية**، خ ع ر، ج 629.

المشرفي، محمد (ت 1915)، **الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية**، خ ح، 1019.

المعداني، محمد بن محمد بن عامر (ت 1818)، **كناشة**، خ ح، 5 601.

المعسكري أبو زيان، محمد (ت بعد 1853)، **كنز الأسرار في مناقب مولانا العربي الدرقاوي وبعض أصحابه الأخيار**، خ ع ر، ك 2841، ص 1-133.

المكودي، محمد بن عبد الله (ت 1799)، **الإرشاد والتبيان في رد ما أنكره الرؤساء من أهل تطوان**، خ ع ر، د 1 865، ص 199-253.

المكي، أحمد بن عبد الله، **بلوغ الأماني في مناقب الشيخ أحمد التيجاني**، خ ع ر، د 2462 ، ضمن مجموع، ص 315-349.

الناصري، أحمد بن خالد (ت 1897)، **جواب في الفرق بين خطة القضاء وخطة الولاية**، خ ع ر، د 2 2 95، ضمن مجموع، ص 8-6.

ـــــــ ، **تعظيم المنة بنصرة السنة**، خ ع ر، د 530.

الناصري، محمد بن عبد السلام (ت 1823)، **المزايا فيما حدث من البدع بأم الزوايا**، خ ح، ز 3099.

ـــــــ ، **الرحلة الكبرى**، خ ع ر، د 2651.

ـــــــ ، **الرحلة الصغرى**، خ ح، 121.

الوتري، علي بن ظاهر (ت 1904)، **ما أبرزته الأقدار في نصرة ذوي المناقب والأسرار**، خ ع ر، د 1115، ضمن مجموع، ص 13-30.

الوزاني، عبد الله بن الطيب (ت 1902)، **الروض المنيف في التعريف بأولاد مولاي عبد الله الشريف**، خ ع ر، الجزء 1، ميك 98، الجزء 2، ك 2304.

III - المنشورات العربية

ابن إبراهيم، العباس، **الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام**، 10 أجزاء، الرباط، 1974-1983.

ابن زيدان، عبد الرحمن، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، 5 أجزاء، الرباط، 1929-1933.

ـــــــ ، **العز والصولة في معالم نظم الدولة**، جزءان، الرباط، 1961-1962.

ابن سودة، عبد السلام، **دليل مؤرخ المغرب الأقصى**، جزءان، الدار البيضاء، 1960-1965.

ابن فودي، محمد بلو (ت 1827)، **إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور**، تحقيق بهيجة الشادلي، معهد الدراسات الإفريقية، الرباط، 1996.

أبو طامي، أحمد بن حجر، **الشيخ محمد بن عبد الوهاب**، المدينة، 1973.

الأخضر، محمد، **الحياة الأدبية في المغرب على عهد الدولة العلوية (1894-1664)**، الدار البيضاء، 1977.

أريباس بالاو، ماريانو (Arribas Palau Mariano)، «رسائل عربية حول المغرب خلال عهد مولاي اليزيد»، مجلة **تطوان**، 3-4، 1958، ص 109-151.

أفا، عمر، **مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر**، أكادير، 1988.

أكنسوس، محمد بن أحمد المراكشي، **الجيش العرمرم الخماسي في دولة أولاد مولانا علي السجلماسي**، تقديم وتحقيق أحمد بن يوسف الكنسوسي، جزءان، مراكش، دون تاريخ.

البزاز، محمد الأمين، **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، الرباط، 1992.

بنعبد الله، عبد العزيز، «القضاء المغربي وخواصه»، ضمن **ندوة الإمام مالك**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، بدون تاريخ، ج 3، ص 227-257.

بنمنصور، عبد الوهاب، **أعلام المغرب العربي**، 6 أجزاء، الرباط، 1979 - 1998.

التازي، عبد الهادي، **جامع القرويين**، ثلاثة أجزاء، بيروت، 1972.

الجبرتي، عبد الرحمن، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، 4 أجزاء، القاهرة، 1880.

الجيدي، عمر، **محاضرات في تاريخ المذهب المالكي بالغرب الإسلامي**، الرباط، 1987.

الجيراري، عباس، «أسباب انتشار المذهب المالكي واستمراره بالمغرب»، ضمن **ندوة الإمام مالك**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بدون تاريخ، ج1، ص 169-197.

الحجوي، محمد بن الحسن، **الفكر السامي في الفقه الإسلامي**، 4 أجزاء، الأول، الرباط، 1921؛ الثاني والثالث، تونس، بدون تاريخ؛ الرابع، فاس، بدون تاريخ.

حجي، محمد، **الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين**، جزءان، الرباط، 1976.

ــــــــ، **موسوعة أعلام المغرب**، 10 أجزاء، بيروت، 1997.

الحفناوي، أبو القاسم محمد (ت 1942)، **تعريف الخلف برجال السلف**، جزءان، الجزائر، 1906.

الحوات، سليمان، **السر الظاهر فيمن أحرز الشرف الباهر من أعقاب الشيخ عبد القادر**، طبعة حجرية، فاس، 1 932.

داود، محمد، **تاريخ تطوان**، 6 أجزاء، تطوان، 1956-1970.

ـــــــ ، **النور البراق في ترجمة الشيخ محمد الحراق**، تطوان، 1968.

الدكالي، محمد بن علي، **الإتحاف الوجيز بأخبار العدوتين لمولانا عبد العزيز**، تحقيق مصطفى بوشعراء، منشورات الخزانة الصبيحية، سلا، 1986.

الرهوني، محمد (ت 1814)، **أوضح المسالك وأسهل المراقي إلى سبك إبريز الشيخ عبد الباقي**، 8 أجزاء، القاهرة، 1888-1889.

ـــــــ ، **الخطب المنبرية**، القاهرة، 1936.

الريسوني، محمد الأمين، **حقائق تاريخية عن زاوية تزروت**، تطوان، 1966.

الزياني، أبو القاسم، **الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برا وبحرا**، الرباط، 1967.

سكيرج، أحمد بن محمد (ت 1948)، **رفع النقاب بعد كشف الحجاب عمن تلاقى مع الشيخ التيجاني من الأصحاب**، أربعة أجزاء، الأول والثاني، تطوان، بدون تاريخ؛ الثالث، الرباط، 1 971، والرابع، الرباط، 1975.

سليمان بن محمد (السلطان)، **خطبة في المواسم**، فاس، 1936.

السوسي، المختار (ت 1963)، **المعسول**، 20 جزءا، الدار البيضاء، 1961.

السائح، محمد، **المنتخبات العبقرية**، الرباط، 1920.

الصغير، عبد المجيد، **المدرسة الصوفية الدرقاوية بشمال المغرب**، جزءان، رسالة د د ع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1977 (مرقونة).

الضعيف، محمد بن عبد السلام (كان حياً في سنة 1818)، **تاريخ الضعيف**، تحقيق أحمد العماري، الرباط، 1986.

الطاهري، حمدون (ت 1777)، **تحفة الإخوان ببعض مناقب شرفاء وزان**، طبعة حجرية، فاس، 1906.

غريط، محمد بن المفضل (ت 1945)، **فواصل الجمان في أنباء وزراء وكتاب الزمان**، فاس، 1921.

الفاسي، محمد المهدي (ت 1698)، **ممتع الأسماع في ذكر الجزولي والتباع وما لهما من الأتباع**، طبعة حجرية، فاس، 1895.

الفاسي الفهري، محمد البشير، **قبيلة بني زروال**، الرباط، 1962.

الفضيلي، إدريس بن أحمد (ت 1898)، **الدرر البهية والجواهر النبوية في الفروع الحسنية والحسينية**، جزءان، طبعة حجرية، فاس، 1896.

الفيلالي، عبد الكريم، **التاريخ المفترى عليه في المغرب**، الرباط، 1969.

القادري، عبد السلام بن الطيب (ت 1698)، **الدر السني في بعض من بفاس من أهل النسب الحسني**، طبعة حجرية، فاس، 1891.

القادري، محمد بن أبي قاسم، **حاشية على شرح بن كيران لتوحيد بن عاشر**، طبعة حجرية، جزءان، فاس، بدون تاريخ.

القادري، محمد بن الطيب، **حوليات نشر المثاني**، تحقيق نورمان سيكَار، الرباط، 1978.

ـــــــ ، **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**، أربعة أجزاء، تحقيق محمد حجي وأحمد التوفيق، الرباط، 1977-1986.

القبلي، محمد، «مساهمة في تاريخ التمهيد لظهور دولة السعديين»، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية** (الرابط)، العدد 3-4، 1978، ص 7-59.

الكتاني، جعفر بن إدريس (ت 1905)، **الشرب المحتضر والسر المنتظر من معين بعض أهل القرن الثالث عشر**، طبعة حجرية، فاس، 1891.

الكتاني، عبد الحي، **فهرس الفهارس والإثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، ثلاثة أجزاء، بيروت، 1983 .

الكتاني، عبد الكبير، **زهر الآس في بيوتات فاس**، جزءان، الدار البيضاء، 2002.

الكتاني، محمد بن جعفر (ت 1927)، **سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس**، ثلاثة أجزاء، طبعة حجرية، فاس، 1899.

كَنون، عبد الله، **النبوغ المغربي**، جزءان، تطوان، 1938.

ـــــــ ، «عناية السلطان المولى سليمان بعلم التفسير»، **دعوة الحق**، العدد4، 1968، ص 24-26.

كَنون، محمد بن المدني (ت 1885)، **الدرة المكنونة في النسبة الشريفة المصونة**، طبعة حجرية، فاس، 1889.

محمد بن عبد الله (السلطان)، **الفتوحات الإلهية في أحاديث خير البرية**، الرباط، 1980.

مزين، محمد، **فاس وباديتها، 1549-1637: مساهمة في تاريخ المغرب على عهد السعديين**، جزءان، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1986.

المكناسي، محمد بن حمزة (ت بعد 1814)، **الكوكب الأسعد في مناقب سيدنا ومولانا علي بن أحمد**، طبعة حجرية، فاس، 1906.

المنصور، محمد، «الجهود المغربية من أجل استرجاع مدينة سبتة في عهد مولاي سليمان (1792-1822)»، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية** (الرباط)، العدد 5-6، 1979، ص 29-44.

ـــــــ ، «الحركة الوهابية وردود الفعل المغربية عند بداية القرن التاسع عشر»، ضمن **الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر** (ندوة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1986، ص 175-191.

ـــــــ ، «تصوف الشرفاء: الممارسة الدينية والاجتماعية للزاوية الوزانية»، ضمن **التاريخ وأدب المناقب**، الرباط، 1989، ص 15- 27.

المنوني، محمد، **ركب الحج المغربي**، تطوان، 1953.

ـــــــ ، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، جزءان، بيروت، 1985 .

ـــــــ ، «الجزيرة العربية في الجغرافية والرحلات المغربية وما لها»، **مجلة المجمع العلمي العراقي**، 29، 1978، ص 150-187.

الناصري، أحمد بن خالد، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، 9 أجزاء، الدار البيضاء، 1954-1956 (الطبعة الأولى 1894).

طلعة المشتري في النب الجعفري، جزءان، طبعة حجرية، فاس، بدون تاريخ.

ـــــــ ، الوزاني، التهامي، **الزاوية**، تطوان، 1942.

الوزاني، المهدي، **النوازل الجديدة الكبرى، أو المعيار الجديد الجامع عن فتاوي المتأخرين من علماء المغرب**، 11 جزءا، طبعة حجرية، فاس، 1900.

الونشريسي، أحمد بن يحيى (ت 1508)، **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، 12 جزءا، طبعة حجرية، فاس، 1897-1898.

IV - منشورات بلغات أوربية

Abes, M., "Les Izayan d'Oulmès ", **Archives Berbères**, I, fasc. 4, 1915-1916, pp. 265-278.

Abitbol, M., **Les Corcos et l'histoire du Maroc contemporain**, Jérusalem, 1977.

——— , **Tombouctou et les Arma**, Paris, 1979.

Abun-Nasr, J., **The Tijaniyya**, London, 1965.

——— , **A History of the Maghrib in the Islamic Period**, Cambridge, 1987.

"Ahmad Ibn Hanbal", **Encyclopaedia of Islam**, I, 1960, pp. 272-277.

André, Général P. J., **Confréries religieuses musulmanes**, Alger, 1956.

Anonyme, **Histoire des Wahhabis depuis leur origine jusqu'à la fin de 1809**, Paris, 1810.

Arribas Palau, Mariano, **Cartas arabes de Marruecos en tiempo de Mawlay Al-Yazid (1790-1792),** Tetouan, 1960.

Aubin, E., **Le Maroc d'aujourd'hui**, Paris, 1904.

"Al-Ash'ari, Abu Al-Hasan", in **Encyclopaedia of Islam**, I, 1960, pp. 694-695.

Ayache, G., "Aspects de la crise financière au Maroc après l'expédition espagnole de 1860", in **Etudes d'histoire marocaine**, Rabat, 1979, pp. 97-138.

——— , "La question des archives historiques marocaines", **Hespéris-Tamuda**, II, 1961, pp. 311-326.

——— , " Archives et documentation historique arabe au Maroc ", **Les Arabes par leurs archives (XIème-XXème siècles)**, sous la dir. de J. Berque et D. Chevalier, Paris, 1976, pp. 37-45.

Badia, Domingo (Ali Bey), **Travels of Ali Bey in Morocco, Tripoli, Cyprus, Egypt, Arabia, Syria and Turkey Between the Years 1803 and 1807**, 2 vols., London, 1816.

Barth, H., **Travels and Discoveries in North and Central Africa being a Journal of an Expedition Undertaken under the Auspices of HBM's Government in the Years 1849-1855**, 5 vols., London, 1857.

Beauclerck, G., **A Journey to Morocco in 1826**, London, 1828.

Beaumier, A., **Le Maroc**, Paris, 1867.

Bel, A., **La religion musulmane en Berbérie : esquisse d'histoire et de sociologie religieuses**, Paris, 1938.

Biraben, J.N. and J. Le Goff, " La peste du Haut Moyen Age ", **Annales Economies Sociétés Civilisations**, VI, Nov.-Déc., 1969.

Boahen, A.A., **Britain, the Sahara and the Western Sudan, 1788-1861**, Oxford, 1964.

Bodin, M., " La zaouia de Tamegrout ", in **Archives Berbères**, II, 1918, pp. 259-293.

Brethes, J.D., **Contribution à l'histoire du Maroc par les recherches numismatiques**, Casablanca, 1939.

Brignon, J. et al., **Histoire du Maroc**, Paris, 1967.

Brooke, Arthur de Capell, **Sketches in Spain and Morocco**, 2 volumes, London, 1831.

Brown K., **People of Salé**, Manchester, 1976.

Brunschwig, R., **La Berbérie orientale sous les Hafsides des origines à la fin du XVème siècle**, 2 volumes, Paris, 1940.

Buffa, J., **Travels Through the Empire of Morocco**, London, 1810.

Burke, E., **Prelude to Protectorate in Morocco: Precolonial Protest and Resistance, 1860-1912**, Chicago and London, 1976.

——— , "The political role of the ulama in Morocco", in N. Keddie (ed.), **Scholars, Saints and Sufis**, Berkeley, California, 1972.

Caillé, J., **La mission du capitaine Burel au Maroc en 1808**, Rabat, 1953.

——— , "Le vice-consul Broussonet et ses mémoires sur le Maroc", **Hespéris-Tamuda**, II, 1961, pp. 279-310.

———, " Deux lettres de Napoléon I au sultan du Maroc ", **Revue de l'Institut Napoléon**, 90, Jan 1964, pp. 13-17.

——— , " Le consul de l'Empereur au Maroc ", **Revue de l'Institut Napoléon**, 93, Oct., 1964, pp. 174-179.

Caillé, R., **Journal d'un voyage à Timbouctou et à Jenné dans l'Afrique centrale**, 3 volumes, Paris, 1965.

Castries, H. de, " Napoléon et le Maroc ", in **Revue Hebdomadaire**, 16, 1908, pp. 313-337.

Cattenoz, H.G., **Tables de concordance des ères chrétienne et hégirienne**, Rabat, 1961.

Charles-Roux, F., **La France et l'Afrique du Nord avant 1830**, Paris, 1932.

——— , et J. Caillé, **Missions diplomatiques françaises à Fès**, Paris, 1955.

Chénier, L., **Recherches historiques sur les Maures et histoire de l'empire du Maroc**, 3 volumes, Paris, 1987.

Cigar (N.), **An Edition and Translation of the Chronicles from Muhammad al-Qadiri's Nashr al-Mathani**, D.Phil. thesis, Oxford University, 1976.

——— , " Socio-economic Structures and the Development of an Urban Bourgeoisie in Pre-colonial Morocco ", **The Maghreb Review**, volume 6, no 3-4, May-Aug., 1981, pp. 55-76.

——— , " Une lettre inédite de Moulay Ismail aux gens de Fès ", **Hespéris-Tamuda**, XV, 1974, pp. 105-118.

Colin, G.-S., " Origine arabe des mouvements de populations berbères dans le Moyen Atlas ", **Hespéris**, 1938, pp. 265-268.

Corcos, D., **Studies in the History of the Jews of Morocco**, Jerusalem, 1976.

Cour, A., **L'établissement des dynasties des Chérifs au Maroc et leur rivalités avec les Turcs de la régence d'Alger, 1509-1830**, Paris, 1904.

Curtis, J., **A Journal of Travels in Barbary**, London, 1803.

De Lesseps, M., " Notice sur l'empire de Maroc ", **Journal des Voyages**, 45e cahier, juillet 1822.

Direction des Affaires Indigènes, **Villes et Tribus du Maroc, V, Rabat et sa région**, volumes 3 et 4, Paris, 1918-1920.

Drague, G. (pseudonyme), voir G. Spillmann.

Drouin, J., **Un cycle oral hagiographique dans le Moyen Atlas marocain**, Paris, 1975.

El Mansour, M., " Ceuta in Anglo-Moroccan Relations (1806-1815) ", in **The Maghreb Review**, VI, No 4-6, July-Dec 1979, pp. 129-133.

———, " Urban Society in Fez: the Rumat During the Modern Period (17th-19th Centuries) ", **The Maghreb Review**, volume 22, Nos. 1-2, 1997, pp. 75-95.

English Officer, **Letters from Barbary, France, Spain, Portugal (1771)**, Dublin, no date of publication.

Epalza, M.D., " Un rapport sur les relations hispano-maghrébines en 1812 ", **Revue d'Histoire Maghrébine**, No 4, July 1975, pp. 91-96.

Erckmann J., **Le Maroc moderne**, Paris, 1895.

Faure, A., " Islam in North Africa (Maghrib) ", in A.J. Arberry (general editor), **Religion in the Middle East**, volume II, Cambridge, 1969.

" Fazaz ", in **Encyclopaedia of Islam**, II, 1965, pp. 873-874.

Fumey, E., **Choix de correspondances marocaines**, Paris, 1903.

Gellner, E., " Tribalism and Social Change in North Africa ", in W.H. Lewis (ed.), **French Speaking Africa**, New York, 1965.

" Al-Ghazzali ", in **Encyclopaedia of Islam**, II, 1965, pp. 1038-1041.

Godard, L., **Description et histoire du Maroc**, 2 volumes, Paris, 1860.

Graberg de Hemso, J., **Specchio geographico e statistico dell imperio di Marocco**, Genoa, 1834.

Guyon, J.L.G., **Histoire chronologique des épidémies du Nord de l'Afrique**, Alger, 1855.

Hall, L.J., **The United States and Morocco, 1776-1956**, New Jersey, 1971.

"Al-Hanabila", in **Encyclopaedia of Islam**, III, 1967, pp. 158-162.

Harrak F., **State and Religion in 18th Century Morocco: the Religious Policy of Sidi Muhammad b. 'Abd Allah**, University of London, 1989 (unpublished thesis).

Harris, W.B., " The Nomadic Berbers of Central Morocco ", in **The Geographic Journal**, VI, June 1897, pp. 638-645.

Hopkins, A.G., **An Economic History of West Africa**, London, 1973.

Hosotte-Reynaud, M., " Quatre documents inédits touchant les relations entre la France et le Maroc (1794-1810) ", **Hespéris-Tamuda**, I, 1960, pp. 549-561.

Hurewitz, J.C., **The Middle East and North Africa Politics**, volume I, **European Expansion 1535-1914**, New Haven and London, 1975.

" Ibn 'Ata' Allah ", in **Encyclopaedia of Islam**, III, 1967, pp. 951-955.

" Ibn Taymiyya ", in **Encyclopaedia of Islam**, III, 1967, pp. 951-955.

Jackson. J. G., **An Account of the Empire of Marocco and the Discricts of Suse and Tafilelt**, London, 1814 (first edition, 1809).

———, **An Account of Timbuctoo and Housa Territories in the Interior of Africa**, London, 1820.

Julien Ch. A., **Histoire de l'Afrique du Nord**, 2 volumes, Paris, 1975.

Kably, M., **Société, pouvoir et religion au Maroc à la fin du Moyen Age**, Paris, 1986.

La Chapelle, Lieut. de, " Le sultan Moulay Ismail et les Berbères Sanhaja du Maroc central ", **Archives Marocaines**, XXVIII, Paris, 1931, pp. 7-64.

Laoust (E.), **L'habitation des transhumants du Maroc central**, Rabat, 1935.

———, **Les schismes dans l'Islam**, Paris, 1965.

Laroui, A., **Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912)**, Paris, 1977.

Lazarev, G., " Aspects du capitalisme agraire au Maroc avant le protectorat ", in **Annuaire de l'Afrique du Nord**, 1975, pp. 57-90.

Le Coz (J.), **Le Gharb : Fellahs et Colons**, 2 volumes, Rabat, 1964.

Lempriere, W., **Voyage dans l'empire de Maroc et le royaume de Fès fait pendant les années 1790 et 1791**, Paris, 1801.

Lesne, M., **Les Zemmour : Evolution d'un groupement berbère**, Rabat, 1959.

Le Tourneau, R., **La vie quotidienne à Fès en 1900**, Paris, 1965.

Lévi-Provençal, E., **Les historiens des Chorfa : Essai sur la littérature historique et biographique au Maroc du XVIème au XIXème siècle**, Paris, 1922.

Levtzion, N. and John Voll, eds., **Eighteenth-Century Renewal and Reform in Islam**, Syracuse, NY, 1987.

Lourido-Diaz, R., **Marruecos en la segunda mitad del siglo XVIII**, Madrid, 1978.

Mackesy, P., **The War in the Mediterranean, 1803-1810**, London, 1957.

" Macnin ", in **Encyclopaedia Judaica**, vol., XI, Jerusalem, 1972.

Martin, A.G.P., **Quatre siècles d'histoire marocaine au Sahara de 1504 à 1902, au Maroc de 1894 à 1912**, Paris, 1923.

Martin, J. et al., **Géographie du Maroc**, Paris, 1964.

Marty, P., " Les zaouias marocaines et le Makhzen ", in **Revue des Etudes Islamiques**, III, 1929, pp. 575-591.

Massignon, L., " Enquête sur les corporations musulmanes d'artisans et commerçants au Maroc ", **Revue du Monde Musulman**, LVIII, 1924, pp. 1-250.

Mercier, E., **Histoire de l'Afrique septentrionale (Berbérie) depuis les temps les plus reculés jusqu'à la conquête française (1830),** 3 volumes, Paris, 1888.

Mezzine L., **Le Tafilalet. Contribution à l'histoire du Maroc aux XVII et XVIII siècles**, Casablanca, 1987.

Michaux-Bellaire E., " Les impôts marocains ", **Archives Marocaines**, I, 1904, pp. 56-96.

——— , " L'organisation des finances au Maroc ", **Archives Marocaines**, XI, 1907, pp. 171-251.

——— , " La maison d'Ouezzane ", **Revue du Monde Musulman**, V, 1908, pp. 23-89.

——— , " Le Gharb ", **Archives Marocaines**, XX, 1913.

——— , " Note sur les Amhaouch et les Ahansal ", **Archives Berbères**, vol. II, 1917, pp. 209-218.

——— , " Les crises monétaires au Maroc ", **Revue du Monde Musulman**, XXXVIII, March 1920, pp. 41-57.

——— , " Les Derqaoua de Tanger ", **Revue du Monde Musulman**, XXXIX, juin 1920, pp. 99-118.

——— , " Essai sur l'histoire des confréries marocaines ", **Hespéris**, I, 1921, pp. 141-159.

——— , **Le Wahhabisme**, Casablanca, 1928.

Michon, J.-L., **L'autobiographie (fahrasa) du soufi marocain Ahmad Ibn Ajiba (1747-1809),** Leiden, 1969.

Miège, J.-L., **Le Maroc et l'Europe, 1830-1894**, 4 volumes, Paris, 1961-1963.

" Morocco, Jews of ", **Encyclopedia Judaica**, Jerusalem, 1972, vol. 12.

Morsy, M., **Les Ahnsala. Examen du rôle historique d'une famille maraboutique de l 'Atlas marocain**, Paris-La Haye, 1972.

Newbury, C.W., " North African and Western Sudan Trade in the Nineteenth Century : a Re-evaluation ", **Journal of African History**, VII, 2, 1969, pp. 233-246.

Noin, D., **La population rurale du Maroc**, 2 volumes, Paris, 1970.

Nouvel, S., **Nomades et sédentaires au Maroc**, Paris, 1819.

Quedenfelt, M., **Division et répartition de la population berbère du Maroc**, Alger, 1904 (traduit de l'allemand).

Querleux, Cap., " Les Zemmours ", **Archives Berbères**, I, 1915, pp. 12-61.

Raymond, A., **Artisans et commerçants au Caire au XVIIIème siècle**, 2 volumes, Damas, 1973-1794.

Renaud, H.P.J., " La peste de 1799 ", **Hespéris**, I, 1921, pp. 160-182.

———, " La peste de 1818 ", **Hespéris**, II, 1923, pp. 13-37.

République Française, Bulletin des lois de la République Française, 3e série, vol. VI (1802).

Rogers, P.G., **A History of Anglo-Moroccan Relations to 1900**, London, undated.

Rosenberger, B. et H. Triki, " Famines et épidémies au Maroc aux XVIème et XVIIème siècles ", **Hespéris-Tamuda**, XIV, 1973, pp. 109-175 ; XV, 1974, pp. 5-103.

Roussier, P., " Les projets et le dernier voyage de Domingo Badia, 1815-1818 ", **Revue Africaine**, 71, 1930, pp. 36-112 ; 300-374.

Salmon, G., " Les Chorfas idrissides de Fès d'après Ibn al-Tayyib al-Qadiry ", **Archives Marocaines**, III, 1904, pp. 425-453.

Saugnier, M., **Relations de plusieurs voyages à la côte d'Afrique, à Maroc, au Sénégal, à Gorée, à Galam etc.**, Paris, 1791.

Sicard, " L'organisation des Zaers ", **Revue du Monde Musulman,** XI, 1910, pp. 232-257.

Spillmann, G., **Esquisse d'histoire religieuse au Maroc**, Paris, 1951.

Suisse, P., **Etude sur les communautés rurales en Béni Hsen**, Rabat, 1947.

Swain, J.E., **The Struggle for the Control of Mediterranean Prior to 1848**, Boston, 1933.

Szymanski, E., " Note sur la politique intérieure de Moulay Sliman au Maroc (1792-1822) ", in **Atti Della Academia Dei Lincei**, 1967, pp. 633-640.

Thomassy, R., **Des relations politiques et commerciales de la France avec le Maroc**, Paris, 1842.

Trimingham, S., **The Sufi Orders in Islam**, Oxford, 1971.

Vajda, G., " Recueil de textes historiques judéo-marocains ", **Hespéris-Tamuda**, XXXVI, 1949, pp. 139-188.

Valensi, L., **Le Maghreb avant la prise d'Alger, 1790-1830**, Paris, 1969.

———, **Fellahs Tunisiens**, Paris, 1977.

Webster, J.B. and Boahen, A.A., **The Growth of African Civilisation. The Revolutionary Years: West Africa since 1800**, London, 1967.

فهارس عامة

فهرس الأعلام البشرية

فهرس الأماكن الجغرافية

جداول وخرائط

الجداول

الخرائط

فهرس المحتويات

الفصل الثاني
الاقتصاد والمالية والتجارة (1792 ـ 1822)

الفصل الثالث
التطورات السياسية (1792 ـ 1822)

الفصل الرابع
المولى سليمان والإصلاح الديني عند مطلع القرن التاسع عشر

الفصل الخامس
هيمنة القوى الدينية

الفصل السادس
فتنة فاس (1820–1822) أو ثأر القوى المحافظة

ت : 1237 تاريخ استلام : 1/3/2007



الأمر الذي يتضح من تجربة الدولة المغربية على المدى المتوسط، أي على مدى مرحلة تغطي النصف الثاني من القرن الثامن عشر والثلث الأول من القرن التاسع عشر تقريباً، هو وجود دينامية تاريخية تتجاوز شخصية السلاطين وسياساتهم الظرفية، وهي دينامية قوامها المزيد من مركزة الدولة والمزيد من الاعتماد على التجارة الأوروبية. والواقع أن هذين المظهرين لا ينفصلان، لأن التجارة الأوروبية هي التي سمحت للدولة بالمزيد من المركزة، إذ عززت القدرات المالية للمخزن وسمحت له باستقلالية أكبر تجاه القبائل ومكوّنات المجتمع المحافظة. وهذا التطور نحو دولة أكثر مركزة وأكثر اعتماداً على التجارة الخارجية صاحبه بالطبع نمو فئة من التجار سيجد فيها المخزن حليفاً استراتيجياً لا يمكن الاستغناء عنه للإفلات من هيمنة القوى المحافظة من شرفاء وزوايا وأعيان تقليديين، أي كل الذين ارتبطت امتيازاتهم بـ «الحسَب والنسَب». والمولى سليمان لم يخرج عن هذه القاعدة، وإن كان قد احتاج إلى بعض الوقت ليدرك أن فكّ عزلته الداخلية يتوقف بالضرورة على مدّ الجسور مع العالم الخارجي والاعتماد على فئة التجار، مهما كان حجم هذ[illegible] متواضعاً عند بداية القرن التاسع عشر.



المركز الثقافي العربي

الدار البيضاء: ص.ب 4006 (سيدنا)
هاتف: 303339 22 212+ فاكس: 305726 22 212+
بيروت: ص.ب: 113/5458
هاتف: 750507 1 961+ فاكس: 343701 1 961+
markaz@wanadoo.net.ma cca_casa_bey@yhoo.com

ISBN 9953-68-121-X



السعر 75 درهماً